جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة
قسم علوم الارض والكون

مذكرة ماستر

ميدان الهندسة المعمارية، عمران ومحن المدينة
تسيير التقنيات الحضرية
عمران وتسيير المدن

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
فرطاس خديجة

يوم:29/06/2019

الضرر البيئي بين الفاعلين والتشريعات
دراسة حالة السوق المغطاة لمدينة تبسة و محيطه

لجنة المناقشة:

مكيحل خديجة	أ. مس أ	محمد خيضر بسكرة	رئيس
بودريعة سامية	أ. مس أ	محمد خيضر بسكرة	مقرر
شريف محمد الأمين	أ. مس أ	محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية:2018 - 2019

مقدمة الفصل:

تتحكم المساحات الخضراء بشكل كبير في المظهر العام للمجال الحضري وهي موجهة لكل الطبقات و الفئات الاجتماعية كما أنها تعتبر منذ القدم عنصر فعال و مهيكل للمدينة.

تعتبر المساحات الخضراء و خاصة الحدائق العامة احدي أهم عناصر التكوين الحضري، فهي تعتبر رئة المدينة و المتنفس الوحيد لسكانها حيث تخضع لضوابط و مقاييس عديدة تجعلها تلعب دورا هاما في تنظيم المجالي.

سنحاول في هذا الفصل تقديم مفاهيم حول مساحات الخضراء و الحدائق العمومية .

1-1: تحديد بعض المفاهيم:

1-1-1: تعريف المدينة: المدينة عبارة عن تصميمات مبنية على تشكيلات رياضية وهندسية وفلسفية وأيديولوجية ورمزية، وهي تعبر عن تطور الفن العمراني الذي حاول على مر العصور إبراز الجمالية التي تجذب الناس، والمهابة عن سلطة وقوة الحكام.[1]

1-1-2:المساحات الخضراء: تشكل المساحات الخضراء المناطق أو جزء من المناطق الحضرية غير المبنية، المغطاة كليا أو جزئيا بالنباتات، والموجودة داخل مناطق حضرية أو مناطق يراد بناؤها.[2]

1-1-3: تصنيف المساحات الخضراء:

1-1-3-1: الحضائر الحضرية و المجاورة للمدينة:

التي تتكون من المساحات الخضراء المحددة و المسيجة عند الاقتضاء، والتي تشكل فضاء للراحة و الترفيه، و يمكنها أن تحتوي على تجهيزات للراحة و العب/ أو التسلية و الرياضة والإطعام ، كما يمكن أن تحتوي على مسطحات مائية، ومسالك للتنزه و مسالك للدراجات .[3]

1-1-3-2: الحدائق العامة: هي أماكن للراحة أو التوقف على المناطق الحضرية، و التي تحتوي على تجمعات نباتية مزهرة أو أشجار، و يضم هذا الصنف أيضا الحدائق الصغيرة المغروسة وكذا الساحات والساحات الصغيرة العمومية و المشجرة.

1-1-3-3: الحدائق المتخصصة: التي تضم الحدائق النباتية و الحدائق التزيينية.

1-1-3-4: الحدائق الجماعية أو الاقلمية.

1-1-3-5: الحدائق الخاصة.

1-1-3-6: الغابات الحضرية: التي تحتوي على المشاجر و مجموعات من الأشجار، و كذا كل منطقة حضرية مشجرة بما فيها الأحزمة الخضراء.

1-1-3-7: الصفوف المشجرة: التي تحتوي على كل التشكيلات المشجرة الموجودة على طول الطرق و الطرق السريعة و باقي أنواع الطرق الأخرى في أجزائها الواقعة في المناطق الحضرية و المجاورة للمدينة.[4]

1-1-4:تعريف الحدائق العامة:

هي مجال منظم و مكان مسيج يحتوي على نباتات مزروعة و مغروسة انطلاقا من تغيير يشمل المجال الطبيعي ابتغاء لمنفعة أو تلبية لحاجة مشروعة يكون للهندسة دور هام في تشكيلها، بصفة عامة يمكن أن نعرف الحدائق العامة على أنها حيز ضمن المجال العام يعطي معني لعلاقة الإنسان ببيئته الطبيعية،

---

[1]– د.خلف الله بو جمعة، العمران و المدينة، عين ميلة 2005 ،ص37.

[2]– قانون يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها و تنميتها، قانون رقم 07-06 المؤرخ في مايو 2007.

[3]– قانون يتعلق بتسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها، نفس المرجع السابق.

فهي تعكس الصور الثقافية و الاجتماعية لمستعمليها، بحيث تعتبر مجال مشترك و مجال تقارب و اتصال اجتماعي بين الأفراد و بيئي بين مستعملي الحديقة.[1]

1-2: تاريخ الحدائق العمومية عبر العصور:

1-2-1: الحدائق الفرعونية(ألفى عام قبل الميلاد): يمتاز النظام الفرعوني بما يلي:

- معظم الحدائق الفرعونية تستخدم في التصميم النظام الهندسي.
- محاطة بأسوار مرتفعة.
- تكثر فيها النباتات المائية و تربية الأسماك.
- صفوف مستقيمة من أشجار مثمرة و تزيينية.[2]

صورة رقم(01): تبين منظر عام للحديقة الفرعونية.

المصدر: www.Google image.com

1-2-2: الحدائق الأشورية و البابلية (بداية القرن السابع قبل الميلاد) :

الطراز السائد لهذه الحدائق هو التناظر الهندسي حيث كانت مستويات منتظمة على هيئة مصاطب متدرجة. قسمت سفوح الجبال إلى هذا النوع من المصاطب المستوية تعلو الواحدة الأخرى كدرجات السلم حتى يتيسر ري الحدائق، وأقيمت الأعمدة على حوافها الخارجية حتى لا تنهار المصاطب على بعضها، و أسفل هذه المصاطب توجد فسقية أو بركة مياه تدفق منها المياه في شكل شلالات و يزرع حول هذه البركة أو الفسقية أشجار.[3]

---

[1]- الوافي عبد اللطيف ، الساحات العامة في المدينة ما بين التصميم و الاستعمال دراسة حالة المسيلة،2003،ص14.

[2]-خليل محمود خليل جرن، دليل هندسة الحدائق،2005،ص8.

[3]- د.طارق محمود القيعي، تصميم و تنسيق الحدائق ، طبعة الرابعة، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية 1986،ص23.

صورة رقم(02) تبين حدائق بابل المعلقة.

المصدر : www.Google image.com.

1-2-3: الحدائق الفارسية: نقل الفرس عن المصريين القدماء التصميم الهندسي المتناظر للحدائق.و كانت ذات شكل مربع أو مستطيل محاطة بسور مرتفع من البناء المزين ببعض النباتات و الزهور. و الحديقة الفارسية عبارة عن محور رئيسي زرعت على جانبيه أشجار ذات النظام المتناظر، وفي مركز التصميم صمم كمجرى.[1]

1-2-4: الحدائق الهندية(القرن الثالث قبل الميلاد): تميزت الحدائق بما يلي:

1. نظام هندسي متناظر.
2. مساحة الحديقة أكبر اتساعا بالمقارنة بالحدائق الفارسية.
3. اتخذت المياه و الضلال عنصرين أساسيين في التنسيق وذلك لشدة حرارة في الهند.
4. أحيطت الحدائق بأشجار السرو في صفوف منتظمة وعلى مسافات متساوية و منتظمة و أستعملت النباتات العطرية و الفاكهة.[2]

صورة رقم(03) تبين الحدائق الهندية.

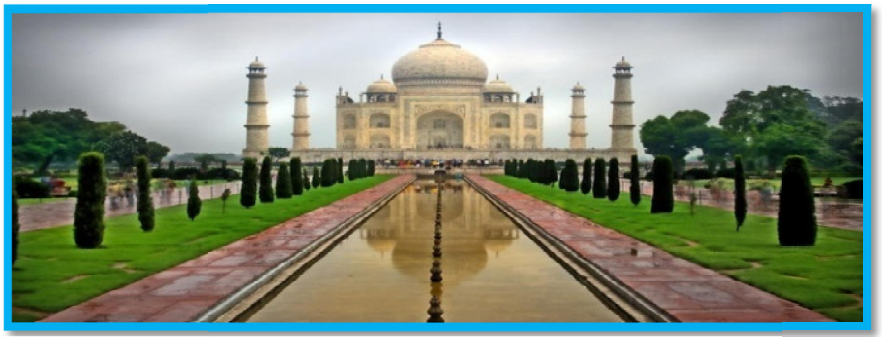

المصدر : www.Google image.com.

[1]- د.أبودهب محمد أبو دهب، تصميم وتنسيق حدائق،طبعة1،دار العربية للنشر و التوزيع 1998م،ص29.

[2]- د، علاء الشيخ، تصميم حدائق (الفضاءات الخارجية) ، قسم البستنة و هندسة الحدائق سنة 2014-2015،كلية الزراعة،المرحلة الرابعة، ، جامعة بغداد، ص6

1-2-5: الحدائق الرومانية (القرن الثاني قبل الميلاد): تتميز الحديقة الرومانية ب:

- امتزاج الحضارة الإغريقية و الفارسية وظهور طراز مختلط منهما أطلق عليه اسم (Greeco- Roman style).
- سيادة المنشات المعمارية على النباتات.
- استخدمت الأواني لزراعة الأشجار و الشجيرات.
- النظام الهندسي بقي سائدا. [1]

صورة رقم (04): تبين الحدائق الرومانية.

المصدر: www.Google image.com.

1-2-6: الحدائق العربية بالأندلس:

- نظام هندسي متناظر باب واحد لفناء قصر الحديقة.
- استخدام النوافير بكثرة .
- استخدام بلاط مزخرف هندسيا.
- زراعة النباتات(مثمرة ، زينة) في أوعية نباتية.
- استخدام الأوعية الرخامية و الحجرية و الأقواس على المداخل.[2]

صورة رقم(05) تبين الحدائق العربية الأندلسية.

المصدر: www.Google image.com.

[1]- خليل محمود خليل جرن، نفس المرجع السابق،ص8

[2]-خليل محمود خليل جرن، نفس المرجع السابق،ص8.

1-2-7: الحدائق اليابانية(600سنة قبل الميلاد): تتميز بالطراز طبيعي في كل معانيه يعتبر ثروة قومية يتوارثها اليابانيون على مر العصور، و هذا الطراز لم يقلد أو يقتبس من أي الطراز أو التصميمات السابقة عليه و اعتبرت الحديقة مكانا للعبادة والتقديس و أصبحت من أهم معتقداتهم فهي ليست للزينة و التمتع بمناظر جميلة فقط.[1]

صورة رقم(06): تبين الحدائق اليابانية.

المصدر: www.Google image.com.

1-2-8: حدائق أوروبا الغربية في العصور الوسطى:

❖ **الحدائق الفرنسية(أواخر القرن الخامس عشر):**

- الطراز الحالي مقتبس من النظام الروماني المتأثر بالمجتمع الأرستقراطي.
- تأثرت بالتقاليد الاجتماعية و الظروف المناخية و طبيعة الأراضي في فرنسا.
- محور رئيسي و عليه محاور ثانوية من التماثيل و النوافير.
- من حدائقهم المشهورة حديقة فرساي –نظام هندسي متناظر.

صورة رقم (07): تبين حديقة فرساي الفرنسية.

المصدر: www.Google image.com

❖ **الحدائق الانجليزية(القرن الثامن عشر):**

- تتميز بالنظام الهندسي.
- جمعت الحدائق بين المنفعة و الجمال ، وقسمت الحدائق لأجزاء وفقا للغرض.

[1]– د.طارق محمود القيعي،نفس المرجع السابق،ص28.

- مع نهاية القرن التاسع عشر نشأت فكرة الحديقة البرية.
- سيادة المسطحات الخضراء.
- نقل النظام لجميع مستعمراتها المشابهة من حيث الظروف و التضاريس و الموارد. [1]

❖ **الحدائق الايطالية(القرن الثالث عشر)**: وهو خليط من الطراز الإغريقي و الروماني، وقسمت الحدائق فيه جزئين أو تصميمين:

➢ تصميم حدائق الملوك و الأمراء: أدخل فيها لأول مرة الحيوانات المفترسة و أقفاص الطيور النادرة و منها ظهرت لأول مرة حديقة الحيوان المنتشرة الآن في جميع أنحاء العالم، وكانت الحدائق تتكون من قصر الملك أو الأمير يليه سلسلة متتابعة من الشرفات في تصميم متناظر ولا يفصل بينهما أسيجة.[2]

➢ الحدائق الشعب: تتميز بمساحة واسعة وذات طرق مرصوفة بالحصى الملون وساد فيها فن المعمار على فن التنسيق بالنباتات و يتكون أيضا من عدة طوابق في مناسيب مختلفة على هيئة شرفات و كانت هندسية الطراز وكثر فيها استخدام النباتات المنتظمة النمو مثل المخروطيات.[3]

صورة رقم(08): تبين حديقة ايطالية (للملوك)

المصدر: www.Google image.com.

1-2-9: حدائق النهضة الأوروبية(القرن الثامن عشر):

بداية إنشاء الحدائق الطبيعية حيث تقدمت هذه التصميمات كثيرا بعد زيادة حركات الاستعمار الأوروبية حيث نقلو أفكار الشرق و التصميمات اليابانية وعن طريق النباتات المستوردة ظهرت أول حديقة نباتية طبيعية في العالم وهي حديقة كيو (Kew Garden)في لندن بانجلترا حيث انتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء العالم و أدخلت لأول مرة نظام الصوب الزجاجية Green-houses وكذلك التنسيق باستعمال النباتات الورقية Foliage plants و أنشئت الحدائق الكبيرة و العامة.[4]

---

[1]- خليل محمود خليل جرن، نفس المرجع السابق،ص9.

[2]- د.طارق محمود القيعي، نفس المرجع السابق،ص 30-31.

[3]-د.طارق محمود القيعي، نفس المرجع السابق،ص 30-31.

[4]-د.طارق محمود القيعي،نفس المرجع السابق،ص32.

1-3: أهمية الحدائق العامة:

- تعتبر الحدائق أحد المظاهر التي يستبدل بها على مدي تقدم الشعوب.
- للحدائق أثار اجتماعية هامة حيث أن وجود الأسرة و الأصدقاء بالحدائق لفترة من الوقت يزيد من الألفة بينهم.
- الحدائق العامة تضيف راحة نفسية و متعة جمالية للنفس خصوصا بعد ضغط الحياة اليومي و الذي يؤثر على الناحية النفسية و العصبية للسكان.
- كما أن للحدائق العمومية فوائد صحية حيث تنقي الجو من الغبار و الأتربة و الغازات، و تعتبر الرئة التي يتنفس بها السكان الهواء النقي.
- بالإضافة إلى فوائدها في تنشيط و تنمية المواهب المتعددة للإنسان.
- تعتبر الحدائق وسيلة علمية و ثقافية للسكان، فمنها يتعلم الإنسان طبيعة نمو النباتات و العناية بها ورعايتها وطرق إكثارها و معاملتها.[1]

1-4: أنواع الحدائق العامة : وتقسيم أنواع الحدائق العامة إلى الآتي:

1-4-1: حدائق الأحياء السكنية : تصمم حديقة الحي السكني لكي تلبي الاحتياجات الترفيهية لجميع الأعمار بشكل عام وللأطفال بشكل خاص ، ويكون موقعها في وسط الحي السكني بحيث يسهل الوصول إليها مشياً على الأقدام من جميع أجزاء الحي السكني، كما يفضل أن يكون موقعها بجوار مدرسة ابتدائية ليتمكن تلاميذ المدرسة من استخدامها .[2] [3]

صورة رقم (09): توضح حديقة حي سكني

المصدر: www.Google image.com

[1]- د.أبودهب محمد أبو دهب،نفس الرجع السابق،ص33.

[2]- عبد العزيز محمد الزامل . الحدائق العامة أقسامها وصيانتها . مجلة البناء ، السنة 13، العدد 74 أكتوبر 1993.

[3]- حمد الحمدى . حدائق الأحياء السكنية . مجلة البناء ، السنة الثانية عشرة ، العدد 70 رجب شعبان ، 1413 هـ ، يناير وفبراير 1993 .

1-4-2: حدائق عامة خارج المدينة : تنشأ في ضواحي المدينة حيث تخصص لها المساحات الكبيرة و تسمح بتنسيقها تنسيقا طبيعيا و يجد الزائر فيها حرية تامة في التجول و التمتع بمناظر الطبيعية، وتتوفر فيها كل عوامل الراحة.

1-4-3:حدائق المرافق عامة:

كالقناطر و السدود و الغابات حيث يمكن استعمالها مناطق للنزهة مكشوفة أي لا يحيط بها سور لاتساع مساحتها و يمكن الوصول إليها بالطرق السريعة أو السكك الحديدية لبعدها عن المدن.[1]

1-4-4:حدائق عامة ذات الأغراض الخاصة:

1-4-4-1: حدائق الأطفال(ملاعب الأطفال): توجه خصيصا للأطفال ومن ساكني الحي.

* تهيئ بكل اللوازم والمعدات الخاصة باللعب الأطفال.
* يتم التخطيط لها، تكون جزءا كافيا من الحديقة العامة.[2]

صورة رقم(10): تمثل حديقة أطفال.

المصدر : www.Google image.com.

1-4-4-2: حدائق الشوارع والميادين العامة: ويقصد بها الشوارع والطرق المعدة للنزهة، وتكون الحدائق فيها متمشية مع تنسيق الشارع أو الطريق، وتزود بأعمدة للإضاءة وأماكن للجلوس ومقاعد بالإضافة إلى المسطحات الخضراء وعدد من الأشجار وأشجار النخيل والشجيرات المزهرة.

صورة رقم(11) توضح حديقة شارع.

المصدر : www.Google image.com.

[1] – د.طارق محمود القيعي، نفس المرجع السابق،ص 115.

[2] – محاضرات د-شواش عبد القادر، ،مقياس: المساحات الخضراء،جامعة أم البواقي

1-4-4-3: حدائق الشاطئ: تنشأ هذه الحديقة في المنطقة المطلة على البحر وقريبة من الشاطئ وتزرع فيها مجموعة من أنواع الأشجار والشجيرات التي لها مقدرة عالية على تحمل سرعة الرياح والعواصف.[1]

صورة رقم(12): تمثل حديقة شاطئ بالإمارات.

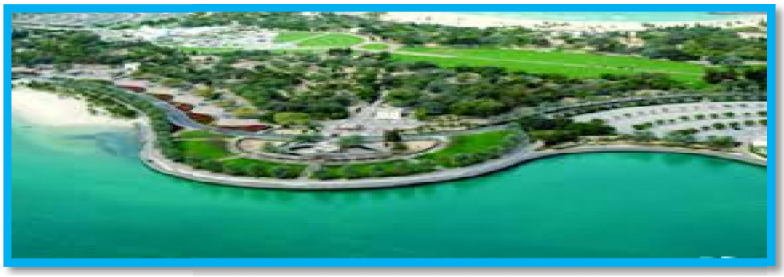

المصدر: www.emaratalyoum.com

1-4-4-4: حدائق الحيوانية: تفضل أن تكون طبيعية الطراز، تحتوي على العديد من الحيوانات، فهي تعتبر مجال من مجالات التمتع بالهدوء و جمال الطبيعة تعرف بالتنوع في الأشجار و الشجيرات.[2]

صورة رقم (13) تمثل حديقة حيوانات في فلبين.

المصدر: www.Google image.com.

1-4-4-5:الحدائق النباتية: عبارة عن مساحة من الأرض مخططة بنظام معين و تحوي العديد من النباتات بمختلف أنواعها و أشكالها وأحجامها موزعة في مجموعات وفقا لنظام تصنيفي معين، حتى يسهل دراستها و التعرف عليها، و لتحقيق في الوقت ذاته شيئا من الهدوء و الراحة و المتعة لروادها. [3]

[1]- سيد محمد شاهين، فن تصميم و تنسيق الحدائق، وزارة الزراعة الإدارة العامة للثقافة الزراعية نشرة فنية رقم 13 مصر 2006م، ص 63.

[2]- د.طارق محمود القيعي، نفس المرجع السابق،ص 128-129.

[3]- سيد محمد شاهين، مرجع سابق،ص63 .

.صورة رقم(14): تمثل حديقة نباتية شيبوداس.

المصدر: www.Google image.com.

1-4-6: حدائق الأسطح : انتشرت هذه الحدائق في اليابان قبل الحرب العالمية الأولى ثم انتشرت بعد ذلك في جميع أنحاء العالم خصوصا في المدن التي هي بحاجة شديدة للبعد عن الضوضاء و للهواء النقي نسبيا، و لإيجاد متنفس للسكان، و نظرا للازدحام و ارتفاع ثمن الأراضي بها قد يكتفي في تصميمها بتوزيع بعض أصص النباتات المختلفة الأنواع.[1]

صورة رقم (15): تمثل حديقة الأسطح.

المصدر: www.Google image.com.

1-5: وظائف الحدائق العمومية: لا شك أن الخضرة تكسب جو جميلا، والراحة النفسية فحاجة السكان للمساحات الخضراء أصبحت ضرورة ملحة فهي لها تأثير على حياة الفرد و على العمران ولها عدة وظائف تتمثل في:

1-5-1: الوظيفة البيئية:

إن للمساحات الخضراء أهمية كبيرة في تنمية المدن من النواحي البيئية وعدم وجودها أو قلة أعدادها في أي منطقة يؤدي إلى خلل التوازن البيئي في تلك المنطقة ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

1. تقليل التلوث : حيث تعمل النباتات على زيادة نسبة الأكسجين في الجو و تلطيف الجو عن طريق عملية النتح.

[1]- المرجع مصطفى بدر، الزهور ونباتات الزينة و تصميم و تنسيق الحدائق ، ط 7، (منشأ المعارف) الإسكندرية 1984م، ص 5.6.4.

2. المساهمة في امتصاص الأصوات و تخفيف حدة الضوضاء وخاصة بالأماكن المزدحمة في المدن.
3. حماية التربة والحد من مشكلة تعرية التربة وانجرافها بفعل عوامل التعرية كالرياح والمياه .
4. حماية المدن من الرياح الشديدة وكسر حدتها.[1]

1-5-2: الوظيفة البنائية (الهندسية):

تعمل بعض النباتات على القيام بوظيفة بعض المنشآت البنائية مثل زراعة مجموعة من نباتات الأسيجة متقاربة من بعضها لتكوين أسوار نباتية تؤدي الغرض الذي تقوم به الأسوار البنائية وذلك لعزل الحديقة أو لتحديد وتقسيم مساحات معينة أو فصل أجزاء الحديقة عن بعضها البعض.[2]

1-5-3: الوظيفة الترفيهية والجمالية:

لقد حظيت المساحات الخضراء باهتمام خاص من الناحية الجمالية منذ القديم و كانت من الدعائم الأساسية في المدن خاصة منها الأشجار حيث تم استعمال و غرس الكثير من أنواع الأشجار و النباتات خاصة منها الزهرية التي بدورها تعطي ألوانا و مناظر رائعة في مكان تواجدها.[3]

1-5-4: الوظيفة الاجتماعية:

إن المساحات الخضراء داخل المدينة تساعد على تنمية العلاقة الاجتماعية ، حيث أنها تجذب السكان إليها و تقدم فرص للاتصال بين أفراد المجتمع وتكوين نواة للصداقات ، فهي عبارة عن مكان للتلاقي ، حيث تجعل سكان المناطق القريبة من المساحات الخضراء يحسون بأمان اكبر، كما أنها تدعم لعب الأطفال وتشجع الإشراف من قبل البالغين فهي موجهة لكافة شرائح المجتمع بمختلف أنواعها.[4]

1-6: دور الحدائق العامة في تنظيم المجال العمراني:

تعتبر الحدائق العامة و المنتزهات و المساحات الخضراء من أساسيات تخطيط المدن الحديثة والتي تعمل البلديات على إنشائها لتكون مرافق عامة للمدن و قضاء أيام الراحة و الإجازة للسكان و الترفيه عنهم، كما تخصص في هذه الحدائق أو المنتزهات أماكن خاصة لممارسة بعض الرياضات مثل رياضة المشي و الهرولة أو الجري في أجواء نقية مشبعة بالأكسجين الذي تطلقه الأشجار و النباتات في هذه الحدائق، كما يستطيع الأطفال ممارسة ألعابهم في جو نقي و بعيد عن الأخطار السيارات التي طالما حصدت الكثير من الأرواح هم يلعبون في الشارع.[5]

---

[1]–بسة سناء،المساحات الخضراء في المدينة بين التصميم و الواقع مدينة برج بوعريريج،مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي،تسيير المدن جامعة محمد بوضياف مسيلة،دفعة2016-2017، ص12.

[2]– طارق مراد، هندسة وتصميم الحدائق وفن البستنة، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، ط1، د.س، ص 72.

[3]– محمد عبد اللطيف، الدراسات العمرانية في جغرافية العمران، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة 2001، ص 30.

[4]– سعيد إبراهيم البدراوي ، الدراسات العمرانية في جغرافية العمران، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الطبعة 2003،ص35.

[5]–WWW.URBAIN.COM –موقع دليلك في التهيئة العمرانية.

خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل التركيز على تقديم المعرفة القاعدية للمساحات الخضراء و الحدائق العمومية ، و تعدد مفاهيمها و تطورها التاريخي و أيضا تعدد أصنافها بالإضافة إلى كونها جزء من المدينة لا يمكن إهماله في المدينة و لا يمكن الاستغناء عنه وله وظائف ايكولوجية و جمالية و اجتماعية.

فموضوع الحدائق العمومية موضوع فائق الأهمية لما له من تأثير علي حياة السكان سواء من الجانب النفسي أو الاجتماعي أو غيرها.

الفصل الأول

مقدمة الفصل.

1-1 تحديد بعض المفاهيم.

1-2: تاريخ الحدائق العمومية عبر العصور.

1-3:أهمية الحدائق العامة.

1-4: أنواع الحدائق العامة.

1-5: وظائف الحدائق العمومية.

1-6: دور الحدائق العمومية في التنظيم المجال العمراني.

خاتمة الفصل.

★

قانون رقم 06 – 06 مؤرخ في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور، لاسيما المواد 119 و 120 و122 و 126 و 127 و180 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–58 المؤرخ في20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75–74 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن إعداد مسح الأراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

– وبمقتضى القانون رقم 84–17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 85–05 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1405 الموافق 16 فبراير سنة 1985 والمتعلق بحماية الصحة وترقيتها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 88–02 المؤرخ في 22 جمادى الأولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 والمتعلق بالتخطيط،

– وبمقتضى القانون رقم 90–08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالولاية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–25 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990 والمتضمن التوجيه العقاري، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–29 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 90–30 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990 والمتضمن قانون الأملاك الوطنية،

– وبمقتضى القانون رقم 90–31 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالجمعيات،

– وبمقتضى القانون رقم 91–11 المؤرخ في 12 شوال عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدد القواعد المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العمومية، المتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 98–04 المؤرخ في 20 صفر عام 1419 الموافق 15 يونيو سنة 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي،

– وبمقتضى القانون رقم 01–03 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار،

– وبمقتضى الأمر رقم 01–04 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1422 الموافق 20 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية وتسييرها وخوصصتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01–13 المؤرخ في 17جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت سنة 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه،

– وبمقتضى القانون رقم 01–14 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 19 غشت سنة 2001 والمتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، المعدل والمتمم،

– وبمقتضى القانون رقم 01–18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– وبمقتضى القانون رقم 01–19 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها،

– وبمقتضى القانون رقم 01–20 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 02–02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002 والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه،

– وبمقتضى القانون رقم 02–08 المؤرخ في 25 صفر عام 1423 الموافق 8 مايو سنة 2002 والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها،

– وبمقتضى القانون رقم 03–10 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،

– وبمقتضى القانون رقم 04–20 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة،

– وبعد رأي مجلس الدولة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصه :

المادة الأولى : يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة، في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

يتم تصميم وإعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري ومنسق.

ويتم وضعها حيز التنفيذ في إطار اللاتمركز واللامركزية والتسيير الجواري.

الفصل الأول
المبادىء العامة

المادة 2 : المبادئ العامة لسياسة المدينة هي :

التنسيق والتشاور: اللذان بموجبهما، تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك،

اللاتمركز : الذي بموجبه تسند المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي،

اللامركزية : التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون،

التسيير الجواري : الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية، في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها،

التنمية البشرية : التي بموجبها يعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية،

التنمية المستدامة : التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة،

الحكم الراشد : الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية،

الإعلام : الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها،

الثقافة : التي بموجبها تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي، في إطار القيم الوطنية،

المحافظة : التي بموجبها تتم صيانة الأملاك المادية والمعنوية للمدينة والمحافظة عليها وحمايتها وتثمينها،

الإنصاف الاجتماعي : الذي بموجبه يشكل الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي العناصر الأساسية لسياسة المدينة.

الفصل الثاني
التعاريف والتصنيف

المادة 3 : يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المدينة : كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية،

الاقتصاد الحضري : كل النشاطات المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات المتواجدة في الوسط الحضري أو في المجال الخاضع لتأثيراته،

عقد تطويرالمدينة : اتفاق اكتتاب مع جماعة إقليمية أو أكثر و/أو فاعل أو شريك اقتصادي أو أكثر في إطار النشاطات والبرامج التي تنجز بعنوان سياسة المدينة.

المادة 4 : زيادة على الحاضرة الكبرى والمساحة الحضرية والمدينة الكبيرة والمدينة الجديدة والمنطقة الحضرية الحساسة، المحددة طبقا للتشريع المعمول به، يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي :

المدينة المتوسطة : تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف (50.000) ومائة ألف (100.000) نسمة،

المدينة الصغيرة : تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف (20.000) وخمسين ألف (50.000) نسمة،

التجمع الحضري : فضاء حضري يشمل على الأقل خمسة آلاف (5.000) نسمة،

الحي : جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة، عند االحاجة، عن طريق التنظيم.

المادة 5 : زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص، تراثها التاريخي والثقافي والمعماري.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثالث
الإطار والأهداف

المادة 6 : تهدف سياسة المدينة إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات، لاسيما تلك المتعلقة بالميادين الآتية :

– تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي،

– القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية،

– التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها،

– تدعيم الطرق والشبكات المختلفة،

– ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه،

– حماية البيئة،

– الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان،

– مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة،

– ترقية الشراكة والتعاون بين المدن،

– اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

المادة 7 : تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والمجال الحضري والثقافي والمجال الاجتماعي و مجال التسيير والمجال المؤسساتي.

يحتوي كل مجال من المجالات المذكورة، على أهداف محددة مندمجة ضمن خطة شاملة يتم وضعها حيز التنفيذ.

يتم وضع مجموع هذه المجالات، حيز التنفيذ طبقا للكيفيات المحددة في المادة 13 أدناه.

المادة 8 : يهدف مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري، إلى ما يأتي :

– المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية،

– الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية،

– ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة،

– ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

المادة 9 : يهدف المجال الحضري والثقافي إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق المحمية عن طريق ضمان ما يأتي :

– تصحيح الاختلالات الحضرية،

– إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته،

– المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه،

– المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها،

– تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية،

– ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية،

– وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفية المدينة،

– ترقية المسح العقاري وتطويره.

المادة 10 : يهدف المجال الاجتماعي إلى تحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان ما يأتي:

– مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء،

– ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي،

– ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية،

– المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتهما،

– الوقاية من الانحرافات الحضرية،

– تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية.

المادة 11 : يهدف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد عن طريق ما يأتي :

– تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة،

– توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها،

– تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة،

– دعم التعاون بين المدن.

المادة 12 : يهدف المجال المؤسساتي إلى ما يأتي :

– وضع إطار وطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة،

– ترقية تمويل سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والآليات المستحدثة كالاستثمار والقرض طبقا للسياسة الاقتصادية الوطنية،

– تدعيم متابعة الهيئات المختصة تنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار، ومراقبتها.

الفصل الرابع
الفاعلون والصلاحيات

المادة 13 : تبادر الدولة بسياسة المدينة وتديرها، كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات الإقليمية.

المادة 14 : طبقا لأحكام المادة 13 أعلاه، تحدد السلطات العمومية سياسة المدينة عن طريق :

– تحديد الاستراتيجية بتسطير الأولويات لتحقيق التنمية المستدامة للمدينة،

– توفير شروط التشاور والنقاش بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة،

– تحديد المواصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات المحددة،

– إيجاد الحلول لإعادة تأهيل المدينة وإعادة تصنيف المجموعات العقارية وإعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة،

– تصميم ووضع سياسات تحسيسية وإعلامية موجهة للمواطنين،

– وضع حيز التنفيذ أدوات التدخل والمساعدة على اتخاذ القرار قصد ترقية المدينة،

– تفضيل الشراكة بين الدولة والجماعات الإقليمية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، قصد وضع حيز التنفيذ برامج سياسة المدينة،

– السهر على تناسق الأدوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة وتقييم أدائها.

المادة 15 : توضع حيز التنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة من طرف الجماعات الإقليمية التي يتعين عليها التكفل بتسيير المدن التابعة لها، في كل مايتعلق بنموها، والمحافظة على أملاكها المبنية ووظائفها ونوعية ظروف معيشة سكانها، ضمن احترام الصلاحيات المخولة لها قانونا.

المادة 16 : يساهم المستثمرون والمتعاملون الاقتصاديون، في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، في تحقيق الأهداف المندرجة ضمن إطار سياسة المدينة، لاسيما في ميدان الترقية العقارية وتنمية الاقتصاد الحضري وتنافسية المدن.

المادة 17 : يتم إشراك المواطنين في البرامج المتعلقة بتسيير إطارهم المعيشي وخاصة أحيائهم، طبقا للتشريع الساري المفعول.

تسهر الدولة على توفير الشروط والآليات الكفيلة بالإشراك الفعلي للمواطن في البرامج والأنشطة المتعلقة بسياسة المدينة.

الفصل الخامس
الأدوات والهيئات

المادة 18 : أدوات وهيئات سياسة المدينة هي :

– أدوات التخطيط المجالي والحضري،

– أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية،

– أدوات الشراكة،

– أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم،

– أدوات التمويل،

– الإطار الوطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة.

القسم الأول
أدوات التخطيط المجالي والحضري

المادة 19 : أدوات التخطيط المجالي والحضري هي :

– المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،

– المخطط الجهوي لجهة البرنامج،

– المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى،

– مخطط تهيئة الإقليم الولائي،

– المخطط التوجيهي للتهيئة والعمران،

– مخطط شغل الأراضي،

– مخطط تهيئة المدينة الجديدة،

– المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها،

– مخطط الحماية واستصلاح المواقع الأثرية والمنطقة المحمية التابعة لها،

– المخطط العام لتهيئة الحظائر الوطنية.

القسم الثاني
أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية

المادة 20 : يوضع إطار للتشاور والتنسيق بغرض ضمان التطبيق المتفق عليه والمتناسق والناجع لأدوات التخطيط والتوجيه القطاعية على مستوى المدينة، لاسيما تلك المتلعقة بحماية البيئة والتراث الثقافي والعمران والنقل والمياه والتجهيزات والمنشآت. ويكلف هذا الإطار باقتراح الإجراءات غير الواردة في أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الثالث

أدوات الشراكة

المادة 21 : توضع حيز التنفيذ البرامج والنشاطات المحددة في إطار سياسة المدينة، عند الاقتضاء، طبقا للمادتين 13و14 أعلاه، عن طريق عقود تطوير المدينة التي يتم اكتتابها مع الجماعة الإقليمية والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 22 : يمكن أن يبادر بنشاطات الشراكة بين مدينتين أو أكثر لإنجاز تجهيزات ومنشآت حضرية مهيكلة في إطار اتفاقيات تبرم بين الجماعات الإقليمية المسؤولة عن المدن المعنية.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الرابع

أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم

المادة 23 : يجب أن تحدد أدوات التقييم والإعلام الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي ووضعها حيز التطبيق في إطار سياسة مكيفة للمدينة.

كما يجب أن تحدد أدوات التدخل والمتابعة ووضعها حيز التطبيق قصد تسهيل التقييم وإدخال التصحيحات الملائمة.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 24 : يخصص يوم في كل سنة للمدينة يدعى "اليوم الوطني للمدينة".

وتستحدث جائزة سنوية لأحسن وأجمل مدينة في الجزائر تدعى "جائزة الجمهورية للمدينة".

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

القسم الخامس

أدوات التمويل

المادة 25 : يتم تمويل الدراسات والنشاطات المعتمدة من طرف السلطات العمومية المختصة طبقا لأحكام المادتين 13 و14 أعلاه، عن طريق الموارد العمومية المحلية ومساهمة ميزانية الدولة، في إطار سياسة المدينة.

يمكن اتخاذ إجراءات مالية تحفيزية أو ردعية عن طريق القانون قصد توجيه سياسة المدينة.

القسم السادس

المرصد الوطني للمدينة

المادة 26 : ينشأ مرصد وطني للمدينة يدعى في صلب النص" المرصد الوطني".

يلحق المرصد الوطني بالوزارة المكلفة بالمدينة ويضطلع بالمهام الآتية :

- متابعة تطبيق سياسة المدينة،

- إعداد دراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم،

- إعداد مدونة المدن وضبطها وتحيينها،

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة،

- المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة،

- اقتراح إطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن على الحكومة،

- متابعة كل إجراء تقرره الحكومة، في إطار ترقية سياسة وطنية للمدينة.

تحدد تشكيلة المرصد الوطني و تنظيمه وسيره عن طريق التنظيم.

الفصل السادس

أحكام نهائية

المادة 27 : زيادة على الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، تستفيد الحاضرة الكبرى لمدينة الجزائر من تدابير خاصة تحددها الحكومة بالتنسيق مع الجماعات المختصة إقليميا.

المادة 28 : في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وزيادة على الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، يمكن اتخاذ تدابير تحفيزية خاصة لفائدة المدن، لاسيما تلك المتواجدة في المناطق الواجب ترقيتها وفي مناطق الجنوب والهضاب العليا.

المادة 29 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 21 محرّم عام 1427 الموافق 20 فبراير سنة 2006.

عبد العزيز بوتفليقة

الملخص:

لقد تناول هذا البحث موضوع إشكالية الاستدامة في العمران، إذ يعتبر هذا الموضوع أحد المواضيع الهامة والشائكة، حيث أن مدننا اليوم تشهد أزمة عمرانية حقيقية من أسبابها الرئيسية الانفجار العمراني الغير متحكم فيه والراجع إلى عدة عوامل ديمغرافية، اجتماعية، اقتصادية...، حيث أدى هذا الانفجار إلى الزيادة في حجم المدن ومساحتها، وكذلك الزيادة في حدة الطلب على السكن واستعمالات الأرض في الاحتياجات السكنية والمرافق العمومية الضرورية.

ومدينة الوادي كغيرها من المدن الجزائرية تشهد تطورا ونموا كبيرين في نسيجها الحضري، مما أدى إلى عدة نتائج أثرت سلبا على المدينة كالاستغلال المفرط للمجال، والتوسع العشوائي وعدم التوازن في الأنسجة العمرانية، فدراسة العمران والمشاكل التي يطرحها من أجل تخطيط افضل وانجع للمدينة واحتياجات السكان مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في تخطيط التوسعات الحالية للمدن وفق توجيهات مخططات التهيئة والتعمير. للوصول إلى عمران متكامل يراعي خصوصيات المنطقة ويكون وفق أسس ومبادئ التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

الاستدامة– التخطيط العمراني– الوادي– الإستغلال المفرط للمجال– التوسع العشوائي-- توجيهات مخططات التهيئة والتعمير– أسس ومبادئ التنمية المستدامة .

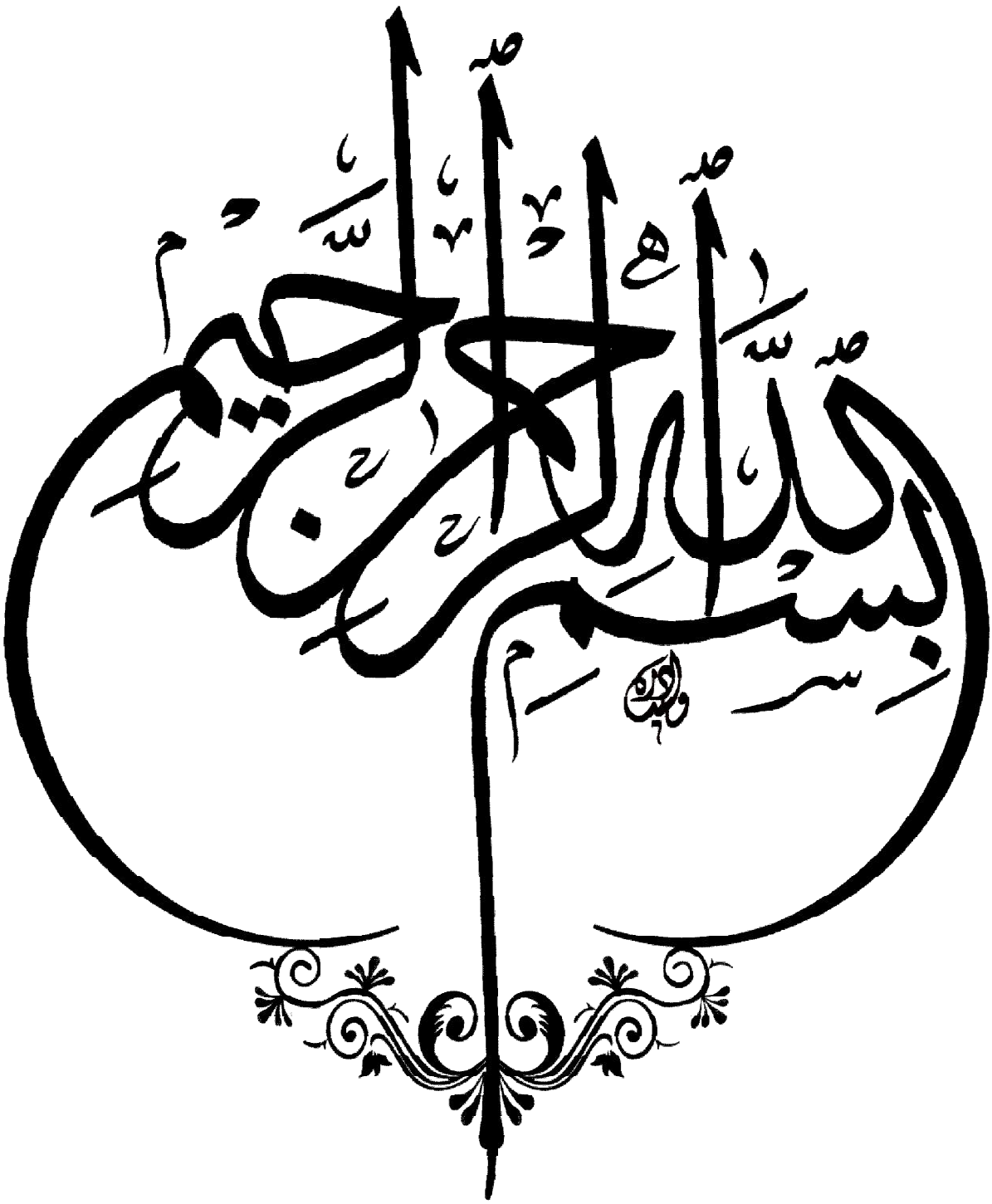
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الامة...الى

نبي الرحمة ونور العالمين.

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

الى حكمتي.... وعلمي

الى أدبي ..... وحلمي

الى طريق..... المستقيم

الى طريق .....الهداية

الى ينبوع الصبر والتفاؤل والامل

والدتي الحبيبة

الى من جرع الكاس فارغا ليسقيني قطرة حب

الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم الى القلب

والدي العزيز

الى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة الى ياسمين حياتي

إخوتي و خالي عبد المجيد و ابنة عمي شويخة

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى اولا واخرا على نعمته وتوفيقي لإتمام هذا البحث.

وأتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في إعداد هذه المذكرة

وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة بودريعة سامية لقبولها الاشراف على هذه المذكرة وعلى كل توجيهاته ونصائحه العلمية

كما أتوجه بالشكر الى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقراءة هذه المذكرة.

أتقدم بشكر الى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل وأخص بالذكر:

عقون منية

الضابط نور الدين ساعي

رزيق سليمة

الأخ علي من مديرية التجارة قسم الصفاقات العمومية.

والشكر موصول كذلك لكل من تصفح مذكرتي من بعدي.

خاتمة العامة

الضرر البيئي الناتج إما عن طريق نشاط البيئة في حد ذاتها و المتمثل في الأخطار الطبيعية الكبرى كالزلازل، البراكين، الفيضانات، الأعاصير إضافة الى التصحر، الجفاف والتعرية أو بفعل الانسان الذي واكب التحضر والعصرنة واستغل الطبيعة بطريقة لا عقلانية عن طريق استنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة والسير في طريق الانتاج والتصنيع خلق ما يعرف بالتلوث المائي، الترابي والجوي والتلوث بالنفايات السائلة، الصلبة والغازية مما أدى الى تزايد نسبة الغازات الدفيئة الذي ينت عنه وبالأخص الاحتباس الحراري وذوبان القطب المتجمد وأيضا المساهمة في التلوث السمعي والبصري كما هو الحال في السوق المغطاة و محيطه لمدينة تبسة الذي هو عبارة عن مزيج بين التجارة النظامية و التجارة الموازية غير القانونية، هذا الأخير نتج عنه أضرار بيئية متنوعة بسبب إنتشار النفايات في كل مكان بالموازاة مع طرق التخلص منها التي تفتقد للتسيير و التنظيم إضافة الى العديد من المخالفات التي تمس صحة المستهلك من جهة و الحفاظ على الممتلكات الثقافية، المادية، المدنية من معالم أثرية و مواقع تاريخية من جهة أخرى و كذلك تشويه المنظر الجمالي للمدينة.

ورغم كل محاولات السلطات المعنية من مديرية التجارة، مكتب حفظ النظافة والصحة، شرطة العمران والبيئة والأمن العام في الحفاظ على أمن واستقرار السوق ومحيطه وحمايته من كل ضرر بيئي، لكن دون جدوى فكل هذه المحاولات إما باءت بالفشل أو تبقى غير كافية وكفيلة بحماية البيئة والمستهلك معا.

من أجل الوقوف على مدى فعالية التشريعات والإدارات البيئية والوصول الى الفاعلين في الضرر البيئي قمنا بدراسة الأضرار البيئية في السوق المغطاة لمدينة تبسة ومحيطه توصلنا من خلال البحث الميداني والتواصل مع السلطات المحلية ومستخدمي السوق من تجار نظاميين وعشوائيين الى مايلي:

- ❖ تحول محيط السوق المغطاة الى مجال لممارسة التجارة الموازية وهذا راجع للموقع الاستراتيجي للسوق (تموقعه بمركز المدينة) وهذا ما انعكس سلبا على المجال الاقتصادي وخلق نوع من التنافس بين التجار النظاميين والعشوائيين غير العادل راجع للتلاعب بالأسعار ولعدم تقيد التجار العشوائيين بدفع المستحقات الضريبية والجبايات.
- ❖ أضرار تتعلق بصحة المستهلك بسبب المخالفات المرتكبة من طرف تجار التجزئة للحوم الحمراء والبيضاء سواء من ناحية طريقة عرض السلع وحفظها أو النظافة العامة للمحل ونظافة التاجر في حد ذاته.
- ❖ مزيج من الأضرار البيئية بين التجارة النظامية وغير القانونية عبارة عن تلوث جوي، ضوضائي،

بصري بسبب النفايات التي يتم التخلص منها بطرق عشوائية إما الحرق أو الرمي العشوائي في الواد أو الرمي في الأماكن المخصصة التي هي أماكن غير ملائمة وكل هذا راجع للمؤسسة المسؤولة عن جمع النفايات، غياب الوعي وثقافة الحفاظ على البيئة من طرف التجار والمواطنين.

❖ انتشار الكلاب والقطط الضالة التي تتجول بالسوق ومحيطه وتنقل العديد من الأمراض للمستهلك أو المواطن.

❖ التأثير على الموروث الحضاري الثقافي للمدينة بسبب تكدس النفايات بالقرب من المعالم الأثرية والمواقع التاريخية والقلعة البيزنطية لأنها تعتبر متحف على الهواء الطلق و بالتالي تراجع المردودية الاقتصادية لها لأن دول العالم تسعى لجعل السياحة كبنية إقتصادية بديلة للموارد غير المتجددة و عنصر مساهم في دفع عجلة التنمية خاصة بعد نجاح العديد من الدول في تحقيق ذلك.

إذن من خلال دراسة حالة السوق المغطاة ومحيطه توصلنا الى أن الفاعلين في الضرر البيئي هم مزيج بين السلطات المحلية التي لم توفق في تحقيق النجاح في تطبيق قوانينها ودساتيرها بطريقة صارمة والعمل على تفعيل الإجراءات الجزائية والردعية على المتسببين في الضرر البيئي وبين المواطن أو مجتمع مدني تغيب لديه ثقافة حماية البيئة والمحيط الذي يعي فيه وغياب المسؤولية والوعي اتجاه البيئة التي سخرها الله سبحانه وتعالى له للاستفادة منها وممارسة الحياة بها بصورة متوازنة و ضمان حق الأجيال القادمة عن طريق الاستدامة.

مما سبق يتضح أن الضرر البيئي يرتكز على عاتق كل من الفاعلين فيه والتشريعات المرتبطة به.

خاتمة عامة:

مما سبق عرضه فإن الناظر للواقع الحضري لمدينة الوادي يدرك مدى أهمية العمل بمبادئ ومعايير الإستدامة في التخطيطات العمرانية للمدينة حيث إن المدينة شهدت عدة تطورات في كافة المجالات الحضرية للمدينة وبوتيرة متسارعة وبالخصوص بعد رقي المدينة إلى عاصمة للولاية سنة 1984 إلا أنه ومن المؤسف لم يواكب التسيير الحضري للمدينة هذا النمو مما خلف عدة مشاكل، على جملة من المستويات الحضرية كإستغلال العقار بشكل غير عقلاني، ظاهرة صعود المياه الجوفية، إهمال القيم العمرانية والإجتماعية للمدينة .... ومن اجل هذه العوامل والأسباب قمنا بإجراء دراسة معمقة من أجل الوصول لتخطيط عمراني منظم يستجيب للمتطلبات الحضرية للسكان ويضمن تحقيق المبادئ العامة للتنمية المستدامة.

ولقد اعتمدنا خطوات منظمة ومرتبة في عملية البحث حتى تكون الدراسة أشمل وأنجح والوصول إلى الأهداف المرجوة من أسهل طريق ممكنة.

وهذا بداية من تحديد مفهوم الاستدامة والذي يهدف الى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها، وهذا بتبني معاييرها في التخطيطات العمرانية المستقبلية، ثم دراسة تحليلية شاملة للمدينة والتي استنتجنا بأنها تحتوي على احتياطي هائل من المياه الجوفية، وامكانيات معتبرة لتطوير السياحة، بالإضافة للنمو الحضري والاقتصادي الذي طغى عليه النشاط التجاري، وفي الفصل الموالي قمنا بإبراز بعض المؤهلات والإمكانيات من مقومات اقتصادية واجتماعية وبيئية وعمرانية، تجعل مدينة الوادي مؤهلة أن تكون مدينة تلبي شروط التنمية المستدامة.

وفي الأخير قمنا بتحديد الإحتياجات اللازمة للمدينة وهذا على مختلف الأماد (القريب ، المتوسط ، البعيد) لأجل وضع إستراتيجيات عامة لتحقيق تخطيط عمراني يستجيب لمعايير التنمية المستدامة .

كما قمنا بإختيار منطقة دراسة وهذا لعدة مؤهلات تميز هذا الموقع عن غيره، والذي حاولنا من خلاله وضع مشروع تخطيط عمراني وتنفيذ الأهداف المرجوة من المشروع العمراني وتجسيد الإستراتيجيات العامة لتحقيق الإستدامة فمن ناحية الإستراتيجية الاجتماعية قمنا بالعمل على تقوية العلاقات الإجتماعية وذلك بخلق أماكن جماعية للراحة والترفيه، أما الإستراتيجية الاقتصادية فقد قمنا بالدمج بين أماكن الإقامة والعمل، وكذلك التقليل من إستعمال السيارة وذلك بإنشاء ممرات للراجلين والدراجات، وأما الإستراتيجية البيئية فقد اعتمدت على وضع العناصر الخضراء ومساحات اللعب والترفيه بصفة كبيرة بهدف خلق توازن في الحي، والتقليل من إستعمالات الطاقة وذلك بالإعتماد على الإنارة الطبيعية والتقليل من الحركة الميكانيكية داخل النسيج الحضري.

وفي الأخير ننوه إلى أنه رغم المشاكل والعوائق التي تقف في طريق تحقيق تخطيط عمراني يستجيب للمتطلبات الحضرية للمدينة ويراعي معايير الإستدامة، إلا أننا وجدنا حلول لها للحاق بركب الدول المتقدمة في هذا الإطار.

ثم إن دراستنا هذه ماهي إلا خطوة تمهد لبداية دراسات مستقبلية أكثر تعمقا حول هذا الموضوع في مدينة الوادي، نظرا للإمكانيات المعتبرة التي تتمتع بها المدينة لتحقيق بيئة توفر كل متطلبات الحياة الحضرية لساكنيها.

I. تحليل الاستمارة الاستبيانية للسوق المغطاة و محيطه:

تمهيد:

انطلاقا مما سبق والذي حاولنا من خلاله توضيح الأضرار البيئية للسوق المغطاة ومحيطه على مدينة تبسة بصفة خاصة والبيئة بصفة عامة، سنحاول في هذا الفصل التعرف على نوع النشاطات التي تمارس فيه بالإضافة الى كل المعلومات التي تخص السوق فضلا عن التجار العاملين فيه دون أن ننسى دور الهيئات الرقابية في حماية المستهلك والبيئة بالاعتماد على الاستبيان المدرج في الملحق رقم (03).

1-إختيار العينة:

من أجل الوصول الى دراسة شاملة ودقيقة فقد تم توزيع الاستمارة بشكل منتظم يخص كل من التجار النظاميين داخل السوق المغطاة بنسبة 50% بالإضافة الى التجار غير النظاميين المتواجدين بمحيطه بنسبة 25% حيث واجهتنا عدة صعوبات منها:

- التعرض للطرد من قبل التجار تخوفا منا بتوريطهم مع الهيآت الرقابية التابعة للبلدية (مكتب حفظ النظافة والصحة أو مديرية التجارة).

- عدم التجاوب أو إنعدام الوعي الثقافي لدى التجار بأهمية البحث كون الأغلبية منهم ذو مستوى ثقافي متدني أو معدوم (أمي).

- تهديدات غير مباشرة بسلامتنا الأمنية عن طريق استخدام الأدوات الحادة كالسكاكين سواء خلال زيارتنا الفردية أو بمعية الهيآت الرقابية (موظفي مكتب حفظ النظافة والصحة).

- قمنا مراعاة شرطين أساسين فرضتهما طبيعة البحث من جهة ونوع التجار من جهة أخرى هما:

✓ كون دراستنا هذه مرتبطة بالأضرار البيئية داخل السوق المغطاة و محيطه، فقد ركزنا على أن يكون توزيع الاستمارات على كل من التجار النظاميين (داخل السوق المغطاة) وغير النظامين أو ما يطلق عليها بالتجارة الموازية (المتواجدة بمحيطه).

✓ حرصنا أن تكون العينة الموزعة تتقاسمها التجارتين بالتساوي وموزعة بطريقة منتظمة.

2-إعداد الإستبيان:

عند إعدادنا لهذه الاستمارة الاستبيانية حرصنا على أن تمس الأسئلة المدرجة بها جميع جوانب الإشكالية المدروسة، وأن تتماشى مع طبيعة وخصائص مجال العينة، وقد شملت وثيقة الأسئلة ثلاث محاور أساسية وهي:

- **المحور الأول:** معلومات عامة حول التجار والسوق.
- **المحور الثاني:** يتعلق بالتشريعات والهيئات المعنية بحماية البيئة.
- **المحور الثالث:** يتعلق بالضرر البيئي الموجود بالسوق.

3-عرض وتحليل نتائج الاستمارة

بما أننا تطرقنا الى نوعين من التجارة، التجارة النظامية والتجارة العشوائية سنقوم بتحليل كل استمارة على حدى.

3-1-تحليل الاستمارة الموجهة للتجار النظاميين

المحور الأول: معلومات عامة حول التجار والسوق.

1-الأصل الجغرافي:

جدول رقم (05): يمثل الأصل الجغرافي للتجار النظاميين.

	تبسة	إحدى بلدياتها					ولايات أخرى				
		شريعة	العوينات	الحمامات	الونزة	العاتر	باتنة	واد سوف	سوق أهراس	أم البواقي	خنشلة
العدد	19	09	01	01	02	06	05	03	02	01	01
النسبة %	38	18	02	02	04	12	10	06	04	02	02
المجموع %	38	38					24				

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من تحليل الجدول أعلاه أنّ أغلب التجار من خارج مدينة تبسة حيث بلغت نسبة التجار من خارج الولاية نسبة 24% ومن بلديات الولاية 38% مجموعهم معا 62% حيث يفوق نسبة تجار المدينة الأصليون الذي يمثل نسبة 38% ومنه نستنتج أن السوق المغطاة لمدينة تبسة منطقة جذب قوي للحركة التجارية الذي يلعب دور مهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورغم ذلك فان السوق المغطاة تغيب بها كل المعايير والمقاييس النظامية التي تحفز على استقطاب أكبر عدد ممكن من التجار كما هو مبين في الشكل رقم (01).

الشكل رقم (01) الأصل الجغرافي للتجار النظاميين.

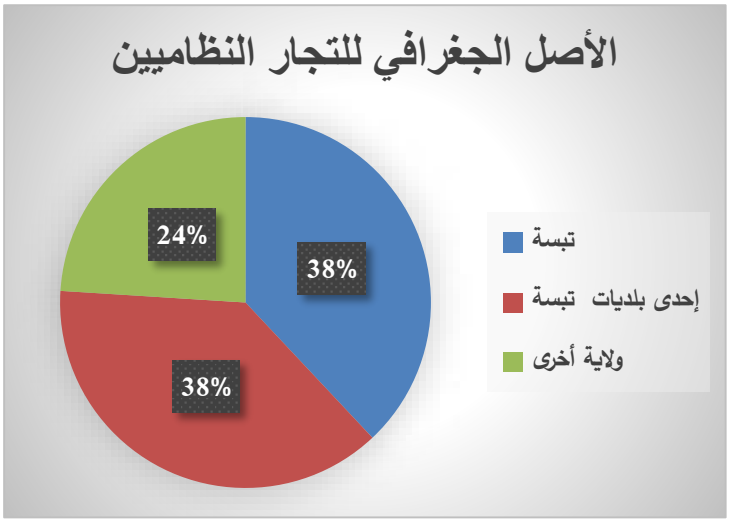

المصدر: معالجة الطالبة.

2-تاجر مؤقت أو دائم

جدول رقم (06): مدى استقرار التجار النظاميين.

	تاجر مؤقت	تاجر دائم	المجموع
العدد	14	36	**50**
النسبة %	28	72	**100**

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من الجدول رقم 08 أن نسبة التجار القارين تفوق نسبة التجار المؤقتين وتقدر ب 72% وهذا راجع الى موقع السوق المغطاة الإستراتيجي (مركز المدينة) فهو منطقة جذب ونقطة إلتقاء للعديد من الطرق

البلدية و الوطنية وكذلك قربه من محطات النقل بين البلديات ومحطة النقل الى تونس بالاضافة الى كون مركز المدينة هو مركز لتواجد مختلف الإدارات التعليمية، الدينية،الإدارية و الثقافية، اقتصادية ولكن رغم توفر هذه المؤهلات لا يزال في حالة سيئة و يعاني من مختلف المشاكل التي سبق ذكرها في المبحث السابق.

الشكل رقم (02) مدى استقرار التجار النظاميين.

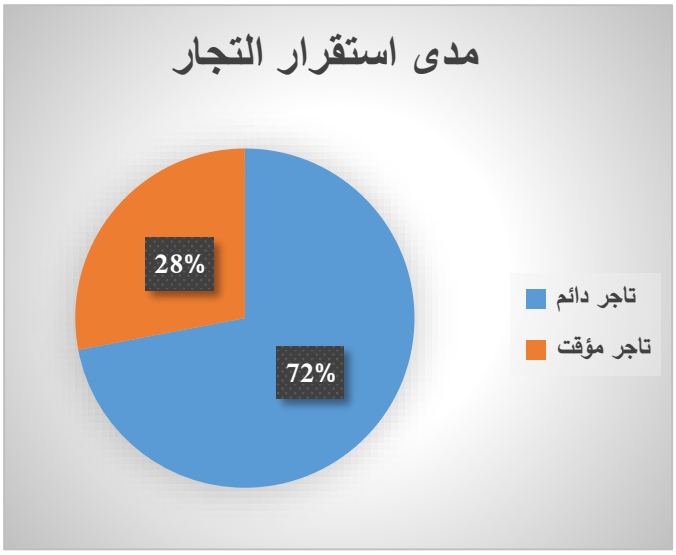

استقرار التجار

المصدر: معالجة الطالبة.

3-نوع التجارة داخل السوق المغطاة.

الجدول رقم (07): نوع التجارة داخل السوق المغطاة.

	التجزئة للحوم الحمراء والبيضاء	المجموع
العدد	50	50
النسبة %	100	100%

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن التجارة في السوق المغطاة تعتمد على نشاط واحد هو تجارة التجزئة للحوم الحمراء والبيضاء بنسبة 100% كما هو موضح في الشكل (03) وهذا راجع لانتشارها تجارة الخضر والفواكه خارج السوق المغطاة وممارستها من طرف التجار غير النظاميين وبحكم اللحوم مواد حساسة تباع، تعرض، تحفظ بطريقة خاصة و في تواجد أجهزة التبريد و توفر الكهرباء لأنها سريعة التلف و تسبب العديد من الامراض على غرار الخضر و الفواكه التي يتم حفظها في أماكن تغيب فيها الرطوبة و البرودة أي في أماكن جافة.

الشكل رقم (03) التجارة الممارسة داخل السوق المغطاة.

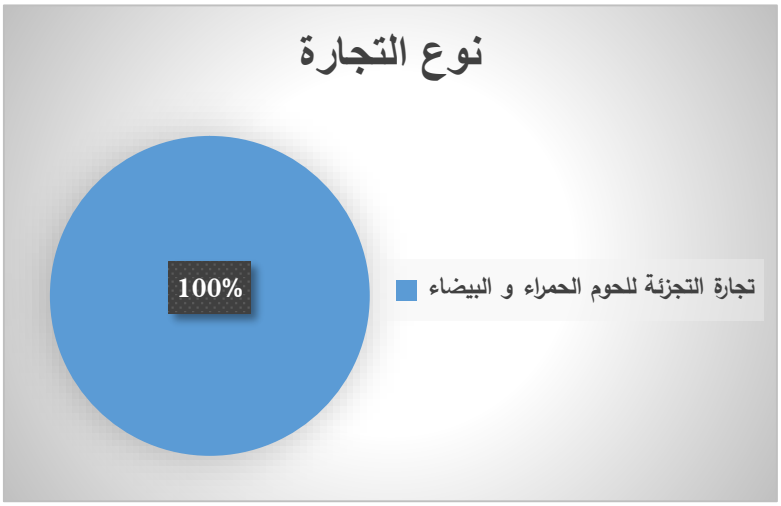

المصدر: معالجة الطالبة.

4-ملكية السوق

جدول رقم(08): ملكية السوق

	ملك عام	ملك خاص	المجموع
العدد	43	07	**50**
النسبة %	86	14	**%100**

المصدر: تحليل نتائج الاستمارة الاستبيانية 2019.

نلاحظ أن السوق ملك للعام (ملك للبلدية) وهذا بنسبة 86%، لأنه يعتبر كمداخيل للبلدية عن طريق المبالغ المحصلة من جبايات البائعين وكذلك دفع مستحقات الكراء فيه ورغم ذلك يبقى في حالة سيئة

و مزرية و يفتقد للتهيئة والتجهيزات الضرورية لأي سوق فضلا على إنتشار النفايات في كل مكان وهو يفتقد لأدنى الشروط الصحية نظرا للمنتوجات الاستهلاكية المعروضة.

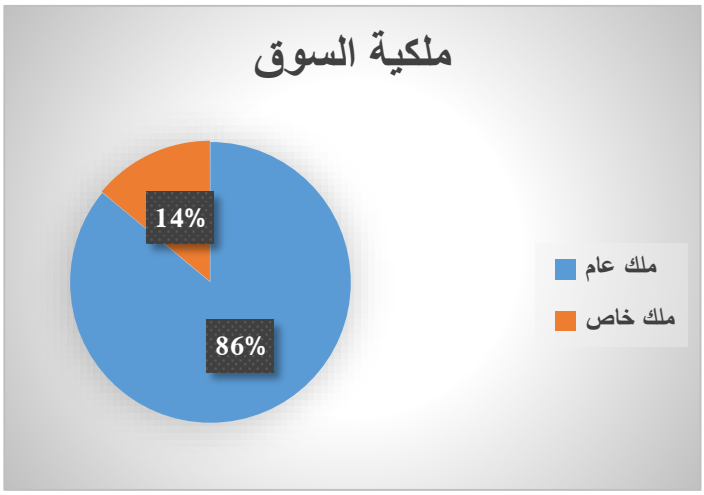

الشكل رقم(04): ملكية السوق

المصدر: معالجة الطالبة.

5-الباعة المتجولين داخل السوق المغطاة.

الجدول رقم(09) تواجد الباعة المتجولين داخل وخارج السوق.

	داخل السوق	خارج السوق	المجموع
العدد	40	10	**50**
النسبة %	80	20	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ انتشار الباعة المتجولين داخل وخارج السوق حيث وصلت نسبتهم داخل السوق 80% وخارج السوق 20% وهذا راجع لعدم قدرة الهيئات المعنية من تجارة وامن السيطرة على أوضاع السوق وتطبيق القوانين

فيما يخص التجارة العشوائية ووجهة نظر التجار العشوائيين من وجهة نظر التجار النظاميين وهذا ما سبق ذكره في تحليل استمارة التجار النظاميين.

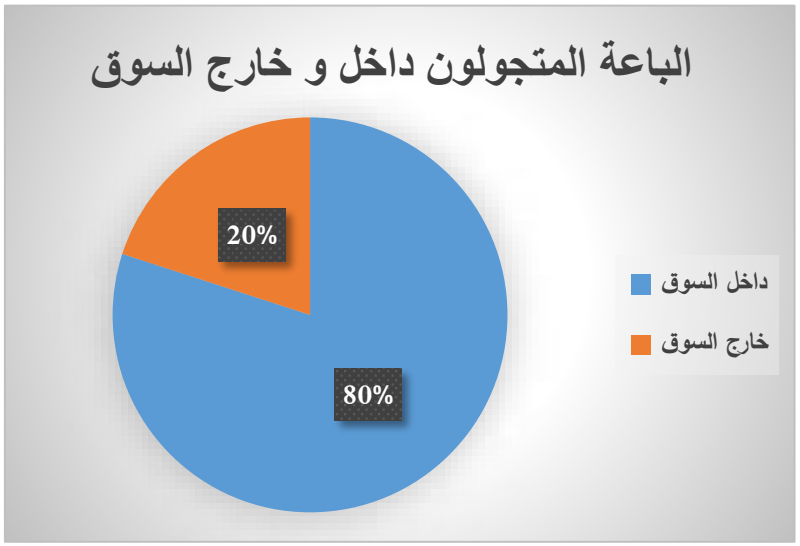

الشكل رقم (05): الباعة المتجولين داخل وخارج السوق

المصدر: معالجة الطالبة.

6-استجابة تهيئة السوق لتطلعات الزوار والباعة على حد سواء.

الجدول رقم(10) استجابة السوق لتطلعات الزوار والباعة.

	نعم	لا	المجموع
العدد	16	34	**50**

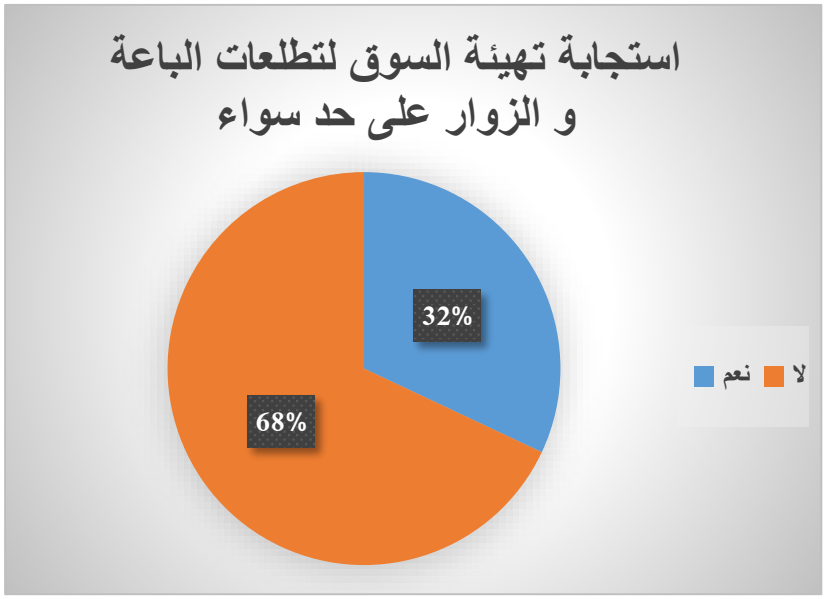

النسبة %	32	68	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان.

نلاحظ أن تهيئة السوق لا تستجيب لتطلعات الباعة ولا الزبائن وهذا من النسب التي تم تسجيلها من استمارة الاستبيان والتي كانت بها 32% لا و68% نعم هذا راجع لحالة المبنى السيئة من جهة والمشاكل والمخالفات المرتكبة من طرف التجار من جهة أخرى يجعل السوق يسبب القلق والخوف لزبائن.

الشكل رقم(06) استجابة السوق المغطاة لتطلعات الزوار والباعة.

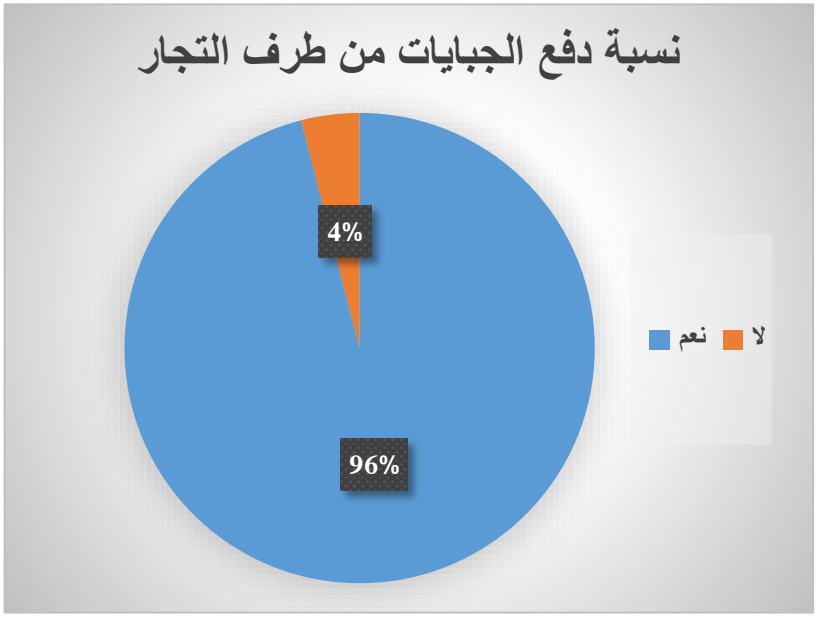

المصدر: معالجة الطالبة.

المحور الثاني: يتعلق بالتشريعات والهيئات المعنية بحماية البيئة.

7-دفع الجبايات من طرف التجار النظاميين.

جدول رقم(11): نسبة دفع الجبايات من طرف التجار النظاميين.

	نعم	لا	المجموع
العدد	48	02	**50**
النسبة %	96	04	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن أغلبية تجار السوق المغطاة يقومون بدفع الجبايات حيث قدرت نسبتهم ب 96% في حين أن التجار الذين لا يقومون بالدفع قدرت نسبتهم ب 04%، ورغم هذا نجد أن السوق لا يزال في حالة سيئة و هذا من بين العوامل التي تعرقل تنميته وجعله كسوق مثالي تتوفر فيه المعايير و الشروط التي تلبي حاجيات مستعمليه سواء التجار أو المستهلك.

الشكل رقم (07) دفع الجبايات من طرف التجار النظاميين.

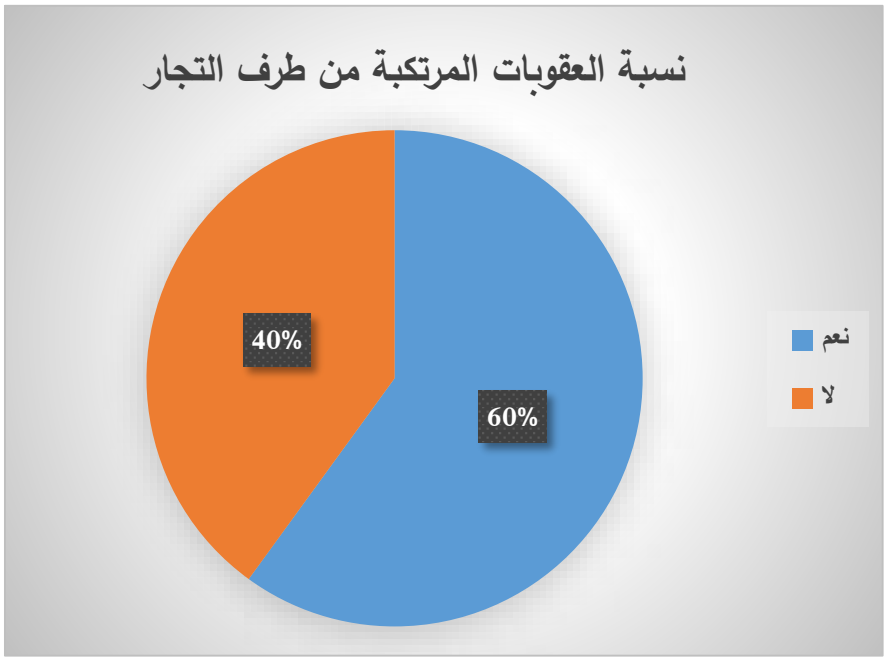

المصدر: معالجة الطالبة.

8-تلقي العقوبات من قبل السلطات المحلية بسبب المخلفات.

جدول رقم(12) تلقي العقوبات من قبل السلطات المحلية بسبب المخلفات.

	نعم	لا	المجموع
العدد	30	20	**50**
النسبة%	60	40	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن نسبة تلقي التجار للعقوبات مرتفعة تقدر ب 60% وهذا دليل انتشار السلوكيات غير القانونية من طرف التجار التي تضر بالمستهلك وبالبيئة من جهة أخرى وهذا ما درسناه في المبحث السابق حيث أبرزنا كل أنواع المخالفات المتوقع ارتكابها من طرف تجار اللحوم داخل السوق المغطاة، و لكن رغم ارتفاع نسبة تلقي العقوبات و التي تثبت قيام الهيآت الرقابية المعنية بحماية البيئة إلا أنها لم تكن كوسيلة ردعية ناجعة للحد من هذه المخالفات.

الشكل رقم (08) نسبة المخالفات المرتكبة من طرف تجار السوق المغطاة.

المصدر: معالجة الطالبة.

9-تدخل شرطة العمران والبيئة لإزالة المخالفات والتعديات وفرض القانون بالسوق المغطاة.

جدول رقم (13) مدى تدخل شرطة العمران والبيئة لإزالة المخالفات والتعديات ونفرض القانون بالسوق.

تدخل شرطة العمران و البيئة لإزالة المخالفات	نعم	لا	المجموع
العدد	35	15	**50**
النسبة %	70	30	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من الجدول السابق أن لشرطة العمران والبيئة دور فعال في فرض القانون بالسوق المغطاة وهذا يتضح من نسبة تدخلها بعد تحليل الاستمارة التي بلغت 70% ولكن رغم ذلك يبقى السوق شاهد على استمرار المخالفة القانونية وأكبر دليل على ذلك تواصل انتشار الباعة غير الشرعيين.

الشكل رقم(09) نسبة تدخل شرطة العمران والبيئة لإزالة المخالفات وفرض القانون بالسوق المغطاة.

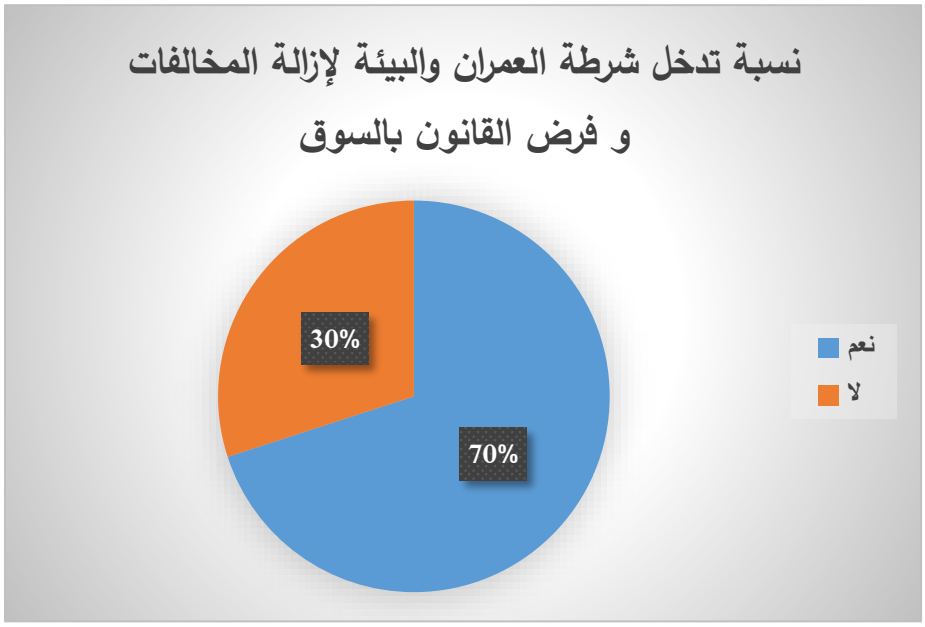

المصدر: معالجة الطالبة.

10-مساهمة الجمعيات الخاصة بالبيئة في حماية السوق المغطاة من الضرر البيئي (التلوث).

جدول رقم (14) مساهمة الجمعيات الخاصة في حماية السوق المغطاة من الضرر البيئي (التلوث).

مساهمة الجمعيات الخاصة في حماية السوق المغطاة	نعم	لا	المجموع
العدد	13	37	**50**
النسبة %	26	74	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

الجدول السابق يبين أن للجمعيات الخاصة بحماية البيئة دورا غير فعال أو تقريبا يغيب في مجال السوق المغطاة رغم أنه مكان تنتشر فيه كل أنواع التلوث سواء بالنفايات او المواد الصلبة او المواد العضوية وهذا معاكس لما جاء في قانون الجمعيات التي من مهامها نشر الوعي البيئي والقيام بالحمالات التحسيسية والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية البيئة.

ومن نتائج غياب دور جمعيات حماية البيئة تدهور أوضاع السوق من انتشار القمامة والروائح الكريهة انتشار القطط والكلام الضالة وانتشار الجرذان وتشويه منظر المدينة.

الشكل رقم(10) مساهمة الجمعيات الخاصة بالبيئة في حماية السوق من الضرر البيئي (التلوث).

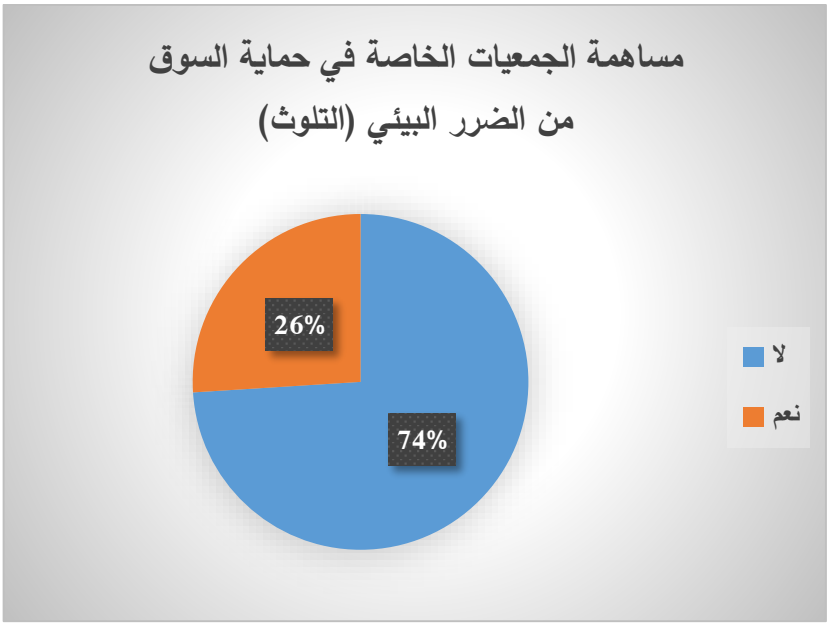

المصدر: معالجة الطالبة

11-قيام السلطات المحلية (مكتب حفظ النظافة والصحة) بدورها في مجال الحفاظ على الصحة والسلامة.

جدول رقم(15) ابراز مدى قيام السلطات المحلية (مكتب حفظ النظافة والصحة) بدورها في مجال الحفاظ على الصحة والسلامة.

قيام السلطات المحلية بالحفاظ على الصحة و السلامة	نعم	لا	المجموع
العدد	36	14	**50**
النسبة %	72	28	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن مكتب حفظ النظافة والصحة قائم بالمهام الموكلة إليه في مجال حفظ النظافة والصحة يحث بلغت نسبة الإجابة بنعم 72% من طرف التجار، ولكن عند الاطلاع على سجلات الخرجات الميدانية الخاصة بالسوق لاحظنا عدم تسجيل أي مخالفة وكتابة كلمة مراقبة في كل الملفات وهذا راجع لصعوبة التعامل مع التجار داخل السوق وتعطيل الأطباء البيطريين في ممارسة مهامهم وخاصة أنهم بيطريات وهذا ما زاد الامر صعوبة، وكذلك نظرا لغياب الأمن أدى الى خلق المشاجرات والمناوشات معهن و تعرضهن للتهديد بطريقة غير مباشرة وذلك بالأسلحة البيضاء.

الشكل رقم (11): مدى قيام السلطات المحلية بدورها في الحفاظ على الصحة و السلامة.

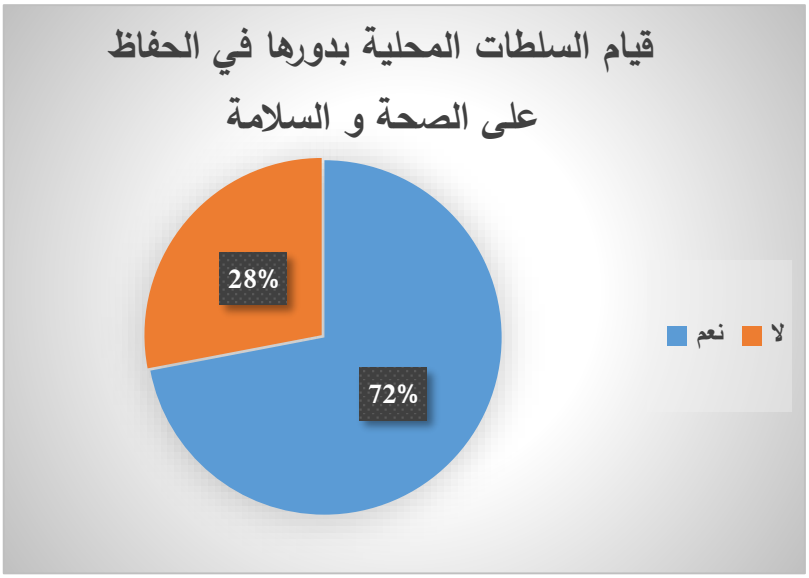

المصدر: معالجة الطالبة 2019.

المحور الثالث: يتعلق بالضرر البيئي الموجود بالسوق.

12-تواجد حاويات خاصة بالنفايات.

جدول رقم(16) تواجد حاويات خاصة بالنفايات.

	توفر	غياب	المجموع
العدد	10	40	**50**
النسبة %	20	80	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن أغلبية التجار يعانون من غياب حاويات جمع النفايات حيث وصلت نسبة آرائهم بخصوص توفرها من عدمها الى 80% غياب للحاويات و20% تواجدها ولهذا كانت من أكبر مشكلات السوق انتشار القمامة في كل الأماكن وتطاير الكرتون والبلاستيك والأوراق في الهواء، هذه المظاهر عملت على تشويه منظر المدينة الأثرية وتفاقم الضرر البيئي، كما يبرزه الشكل رقم (12).

الشكل رقم(12): تواجد أو غياب حاويات القمامة.

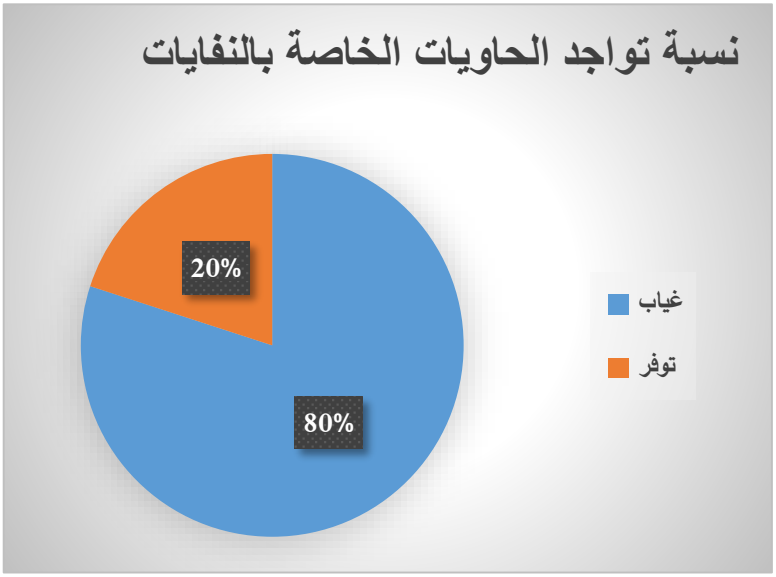

المصدر: معالجة الطالبة.

13-غياب وتواجد الأماكن المخصصة لجمع النفايات.

جدول رقم(17) يوضح نسبة تواجد أماكن ثابتة مخصصة للتخلص من النفايات.

	تواجد أماكن مخصصة	غياب أماكن مخصصة	المجموع
	نعم	لا	
العدد	30	20	50
النسبة %	60	40	100

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن نسبة تواجد أماكن ثابتة مخصصة لجمع النفايات هي 60%، ولكن رغم تواجدها إلا أن مكانها غير ملائم يسبب التلوث البصري حيث يشوه منظر السوق وكذلك منظر القلعة البيزنطية كما أشرنا سابقا أن السوق المغطاة تتواجد بالقرب من الاثار الرومانية في المبحث الأول كما توضحه الصورة رقم(34).

الصورة رقم (36) تشوه منظر القلعة البيزنطية بنفايات السوق لتوضعها بمحاذاة سور القلعة.

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

الشكل رقم(13) نسبة تواجد أماكن ثابتة مخصصة للجمع النفايات.

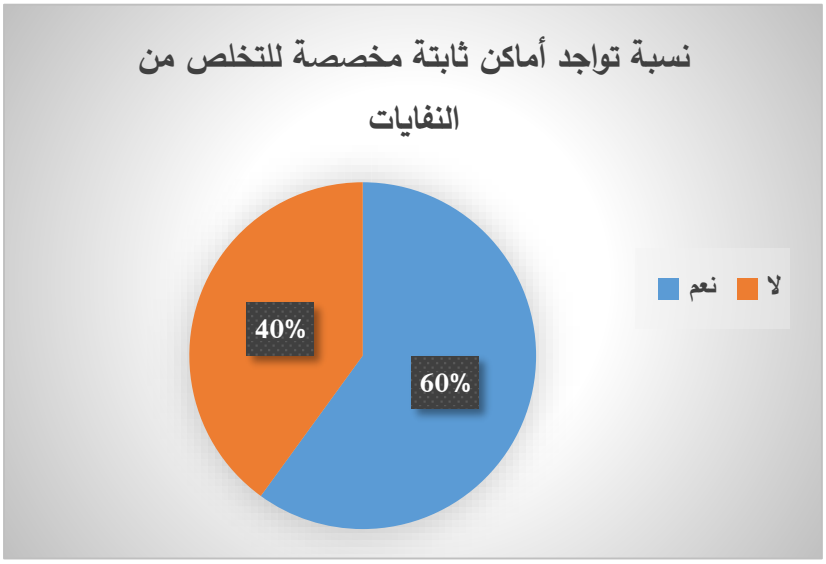

المصدر: معالجة الطالبة.

14-المرور غير المنظم لعربات نقل النفايات:

جدول رقم(18) عدم تزامن مرور العربات مع وقت تكدسها

	نعم	لا	المجموع
العدد	46	04	**50**
النسبة %	92	08	**100**

الجدول رقم (19) يوضح مرور دوريات جمع النفايات.

	منظم	غير منظم	المجموع
العدد	05	45	**50**
النسبة %	10	90	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه يتضح أن:

المرور غير المنظم لعربات نقل النفايات أو مرورها بشكل غير متزامن مع أوقات تجمع النفايات يزيد من تكدس هذه الأخيرة وانتشار الروائح وهذا ما تم ملاحظته من خلال الخروج الى الميدان لمدة 15 يوما على التوالي من 2019/05/03 الى غاية 2019/05/15 و ما أكده رأي التجار بالسوق، حيث أن نسبة مرورها بشكل غير منتظم فاقت نسبة المرور بالشكل المنظم وكانت النسبة 90% كما يوضحه الجدول رقم(18)، ونسبة مرورها بأوقات لا تتلاءم مع تكدس النفايات بلغت 10% كما يوضحه الجدول رقم(19).

وهذا راجع لعدم قدرة مؤسسة نظافة تبسة PROTEB لمدينة تبسة بالسيطرة على عملية جمع النفايات و هي مؤسسة تم انشاءها وفقا لقرار رقم 1077 مؤرخ في 20ماي 2014 يتضمن انشاء المؤسسة العمومية المحلية لنظافة تبسة والكائن مقرها بطريق بكارية في موقع الحظيرة البلدية والتي تكمن مهامها في:

- رفع القمامة المنزلية والصلبة.
- تزيين المحيط وتنظيفه للحفاظ على البيئة.
- القيام بالحملات التحسيسية والتوعية بجميع الوسائل المتاحة حول نظافة المحيط كما جاء في الملحق رقم (04).

وبعد إجراء مقابلة مع مدير هذه المؤسسة اتضح أن المشكل راجع لنقص اليد العامة حيث يبلغ عدد العمال 41 سائق، 78 عامل رفع نفايات، عدد الشاحنات هو 50 شاحنة في العمل أما العدد المتبقي وهو 36 شاحنة معطلة فهي مختصة برفع النفايات المنزلية و ما شابهها الخاصة بمنطقة مركز المدينة التي هي منطقة تجمع سكاني و ممارسات تجارية متعددة عن طريق خروج فرقتين لجمع النفايات الأولى على 6:00 صباحا

والثانية على 17:00 مساءا لتقوم بجمعها و إيصالها لمركز الردم التقني CET و لهذا نجد مركز المدينة يعاني من مشكل النفايات و خاصة منطقة السوق المغطاة .

ومنه نستنتج أن البلدية رغم إنشائها مؤسسة متعاقدة معها مسؤولة مباشرة عن جمع النفايات بعد فشلها في وضع مخطط لتسيير النفايات ملائم لعدد الاحياء وكمية النفايات الخاصة بها، مرة أخرى لم تتوصل الى إيجاد حل فعال للمحافظة على البيئة الحضرية لمدينة تبسة وخاصة منطقة السوق وهذا ما سينعكس في طريقة رمي النفايات والتخلص منها.

الشكل رقم (14) أوقات مرور عربات نقل النفايات.

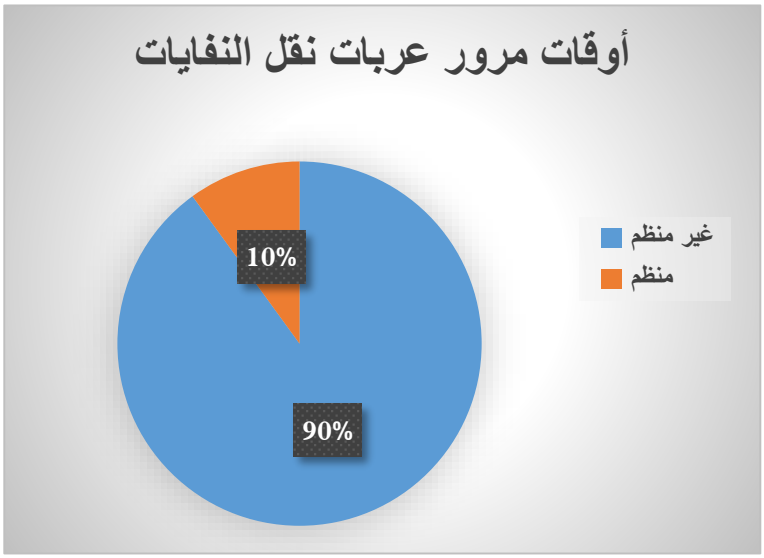

المصدر: معالجة الطالبة.

الشكل رقم (15) مدى ملائمة أوقات مرور عربات جمع النفايات مع أوقات تجمعها.

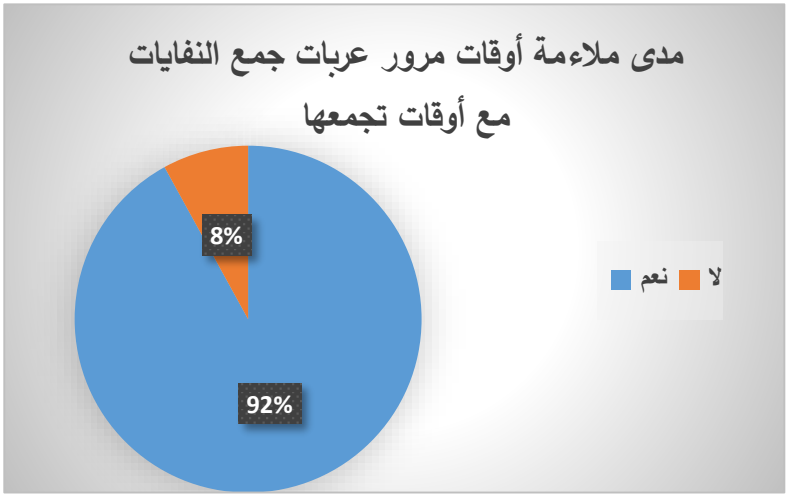

المصدر: معالجة الطالبة.

15-كيفية التخلص من النفايات في حالة عدم مرور عربات جمع النفايات.

الجدول رقم(20): كيفية التخلص من النفايات في غياب العربات.

	الرمي العشوائي في الوادي		الرمي في الأماكن المخصصة		حرق النفايات	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
العدد	17	33	38	12	0	50
النسبة%	34	66	76	24	0	100
المجموع%	100		100		100	

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن تجار السوق المغطاة يحاولون الحفاظ على البيئة بطريقة تخلصهم من النفايات في حالة غياب عربات النقل و ذلك عن طريق رميها في المكان المخصص لها الذي هو في الأصل غير ملائم و يتضح ذلك في نسبة الرمي في الأماكن المخصصة للنفايات من الاستمارة حيث بلغت 76% ، أما بالنسبة لرمي النفايات في الواد فنجد أن أغلب التجار لا يقومون برميها هناك حيث مثلت نسبتهم 66% وفيما يخص عملية حرق النفايات فهي منعدمة 0% ولكن حتى الرمي في الأماكن المخصصة يعمل على خلق التلوث البصري يكمن في تشويه منظر المدينة و المساس بقيمة الموروث الحضاري التاريخي لها، التلوث الجوي بالروائح الكريهة الناتجة عن هذه النفايات التي تبقى مدة طويلة وتتفاعل مع الحرارة و عوامل المناخ إضافة الى التحلل البيولوجي للمواد العضوية يؤدي الى انتشار أكبر لهذه الروائح المقززة، مما يؤدي الى جلب القوارض، القطط و الكلاب الضالة التي تأكل من هذه النفايات وتتجول ليلا داخل السوق فوق الألواح الخشبية و المبردات أين تتم عملية عرض اللحوم بحكم غياب أبواب المحلات و الأبواب الرئيسية للسوق و كل هذا يسبب ضرر على صحة المستهلك، كما أن هذه الكلاب تأكل من مخلفات اللحوم وبحكم التجار يتخلصون من البقايا غير الصالحة للاستهلاك البشري بطريقة غير قانونية صديقة للبيئة يؤدي ذلك الى إصابة هذه الكلاب بداء الكلب ونقله للإنسان عن طريق العض كما لا ننسى أمراض الأكياس المائية التي تنتقل بسبب ملامسة القطط للأجهزة و الانسان.

الشكل رقم (16): التخلص من النفايات عن طريق الرمي العشوائي.

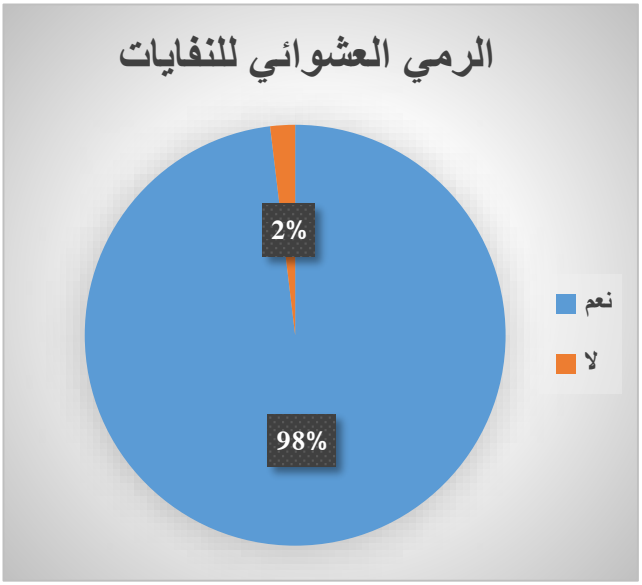

الشكل رقم(17): التخلص من النفايات عن طريق الرمي في الأماكن المخصصة.

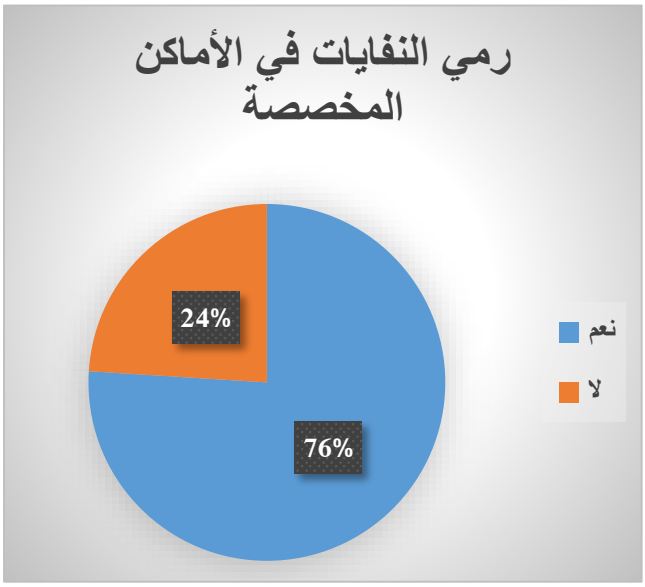

المصدر: معالجة الطالبة.

الشكل رقم (18): التخلص من النفايات عن طريق حرقها

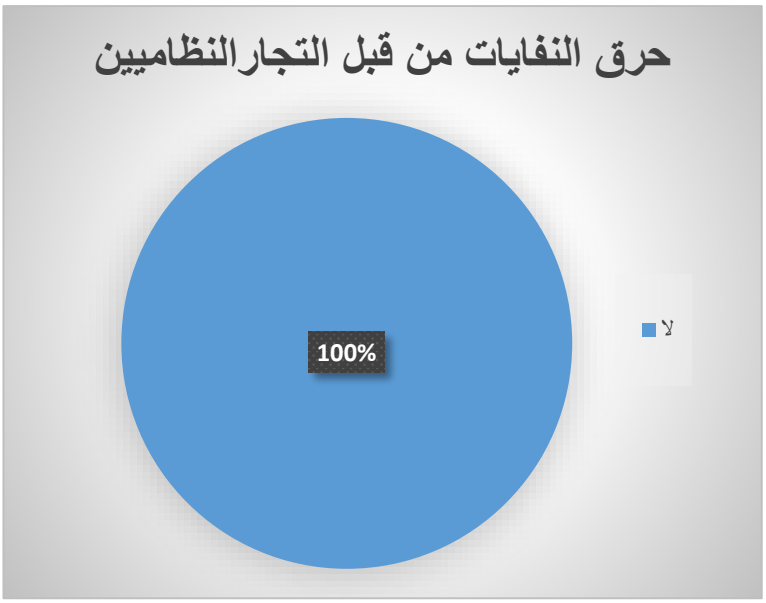

المصدر: معالجة الطالبة.

16-محاولة فتح بلاغ ضد السلطات المعنية.

جدول رقم (21) محاولة فتح بلاغ ضد السلطات المعنية.

	فتح بلاغ	عدم فتح بلاغ	المجموع
	نعم	لا	
العدد	34	16	50
النسبة %	68	32	100

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من النتائج أن نسبة الإبلاغ ضد السلطات المعنية في حالة عدم مرور العربات وصلت الى 68% وهي تؤكد على اهتمامهم بالحالة المزرية لمجال السوق وخطورة الضرر البيئي الناجم عن تراكم النفايات وباعتبار سلعهم حساسة ناقلة مباشرة للأمراض للمستهلكين وكذلك الخوف من خسارتها بسبب العزوف عن اقتناء اللحوم من أماكن تعاني من التلوث بكل أنواعه وكذلك تخوفهم من التعرض للمتابعات القضائية بسبب المخالفات الناتجة عن عدم احترام قواعد الصحة والنظافة.

الشكل رقم (19) نسبة إبلاغ التجار ضد السلطات المعنية في حالة عدم مرور عربات نقل النفايات.

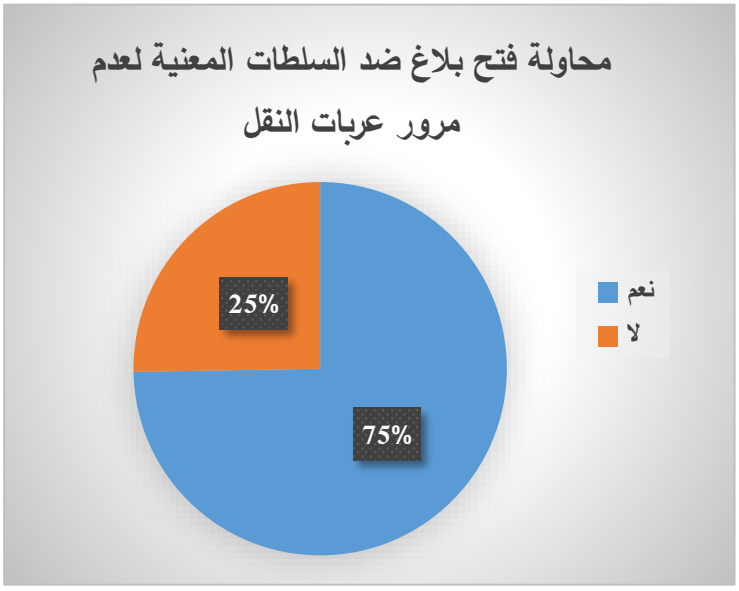

المصدر: معالجة الطالبة.

17- إنتشار الكلاب الضالة و القطط داخل السوق المغطاة.

جدول رقم (22) انتشار الكلاب الضالة والقطط داخل السوق.

	نعم	لا	المجموع
العدد	38	12	50
النسبة %	76	24	100

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نستنتج من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه أن نسبة انتشار الكلاب الضالة و القطط داخل السوق 76% و هذا راجع للنفايات الناتجة عن تجارة التجزئة للحوم و التي تتمثل في بقايا اللحوم و العظام و الدجاج و بعض اللحوم و الأحشاء غير الصالحة للاستهلاك البشري الذي يعتبر عامل جذب للقطط و الكلاب الضالة التي تتجول داخل السوق و تنقل الأمراض كما يوضحه الشكل رقم (20) و الصورة رقم (35)

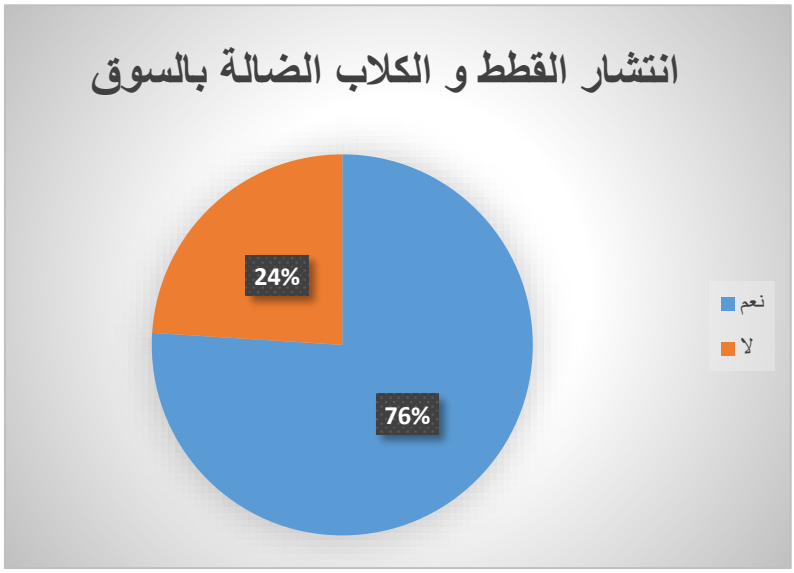

الشكل رقم (20): انتشار القطط والكلاب بالسوق.

المصدر: معالجة الطالبة.

الصورة (35) القطط السوق تجمع رقم انتشار في بسبب النفايات.

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

18 – تأثير النفايات على الجانب السياحي.

جدول رقم (23): مدى تأثير النفايات على الجانب السياحي.

	نعم	لا	المجموع
النسبة			

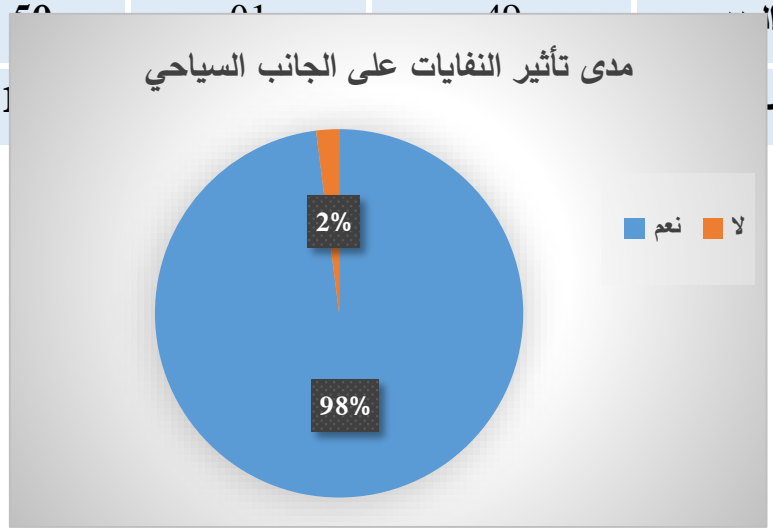

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من النسبة أن التجار النظاميين على وعي تام بان هذه النفايات التي ينتجونها هي مضرة بالجانب البيئي من جهة ومن جهة أخرى بالجانب السياحة باعتبار المنطقة شاهدة على العديد من الحضارات التي مرت بمدينة تبسة و تدل على تاريخها العريق وكذلك وعيهم بأن هذا سينعكس سلبا على تنمية اقتصاد المدينة اعتمادا على الجانب السياحي لانتشار النفايات بطريقة عشوائية و في كل ركن من أركان القلعة البيزنطية وكذلك المسرح الروماني، ولكن لم يحركوا ساكنا من هذه الناحية كما لا ننسى تقصير السلطات المعنية من بلدية، ولاية، أمن، السياحة والثقافة وجمعيات حماية البيئة و الموروث الثقافي ومنه نتوصل الى أن كل ما وضعه المشرع من قوانين و قواعد و جبايات ومتابعات قضائية حبر على ورق فقط وليس لها مكان في أرض الواقع وهذا ما يؤكده الشكل رقم (21) وتوضحه الصور رقم (36) (37).

الشكل رقم (21) يوضح مدى تأثير النفايات على الجانب السياحي.

المصدر: معالجة الطالبة.

الصور رقم (36): انتشار القمامة بمحاذاة السور البيزنطي.

الصور رقم (37): انتشار القمامة داخل لمنطقة الاثرية.

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

19-الذبح غير قانوني داخل السوق

جدول رقم (24) يوضح الذبح غير قانوني داخل السوق

	نعم	لا	المجموع
العدد	33	17	50
النسبة%	66	34	100

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن نسبة انتشار الذبح غير الشرعي تقدر ب 66% وهذا دليل كافي على عدم تقيد التجار بالقوانين ويؤكد مخالفات حجز اللحوم غير المؤشر عليها من طرف بيطري مكتب حفظ النظافة والصحة، وعند التحدث الى التجار ومحاولة الاستفسار عن أماكن الذبح منهم، هناك من لا يجيب ومنهم من يقول أن عمليات الذبح تتم في المنازل أو في أماكن سرية بعيدة عن أعين الرقابة ويتم إدخال السلع ليلا لتفادي المتابعات القضائية والمشاكل من طرف فرقة المراقبة، حيث سجل أعوان الشرطة بمديرية شرطة العمران و البيئة 11 مخالفة في ما يخص الذبح غير الشرعي.

الشكل رقم (22) يوضح نسبة انتشار الذبح غير قانوني داخل السوق.

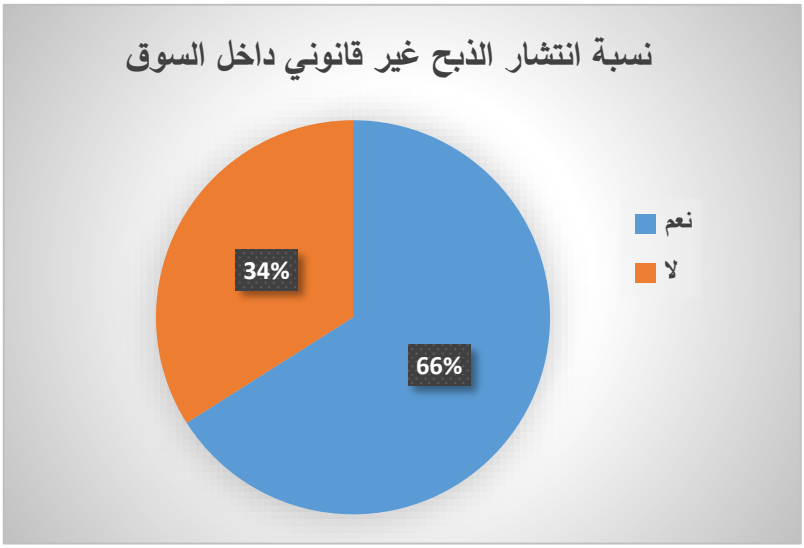

المصدر: معالجة الطالبة.

20-المشاكل التي يعاني منها السوق المغطاة.

جدول رقم (25) يوضح المشاكل التي يعاني منها السوق المغطاة.

	صغر المساحة	غياب قنوات الصرف الصحي	غياب المغاسل والمراحيض	ضعف الانارة	البرك المائية

	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
العدد	33	17	40	10	42	8	33	17	45	05
النسبة %	66	34	80	20	84	16	66	34	90	10
المجموع	50		50		50		50		50	

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أنه من بين المشاكل الموجودة في السوق صغر المساحة المخصصة لكل نشاط وكانت نسبة التجار الذين يعانون من هذا المشاكل هي 66% وكذلك غياب قنوات الصرف الصحي بنسبة 84% و مشكل غياب المغاسل و المراحيض و كذلك ضعف الإنارة بنسبة 66% و البرك المائية بنسبة 90% و هذا ما تطرقنا له في المشاكل الهيكلية التي تعاني منها السوق المغطاة.

الشكل رقم (23): المشاكل التي يعاني منها السوق المغطاة (صغر المساحة).

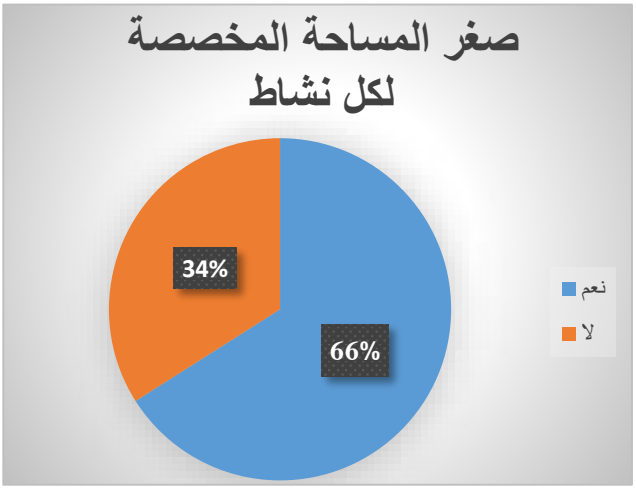

المصدر: معالجة الطالبة.

الشكل رقم (24): المشاكل التي يعاني منها السوق

الشكل رقم (25): المشاكل التي يعاني منها

المغطاة (غياب قنوات الصرف الصحي).

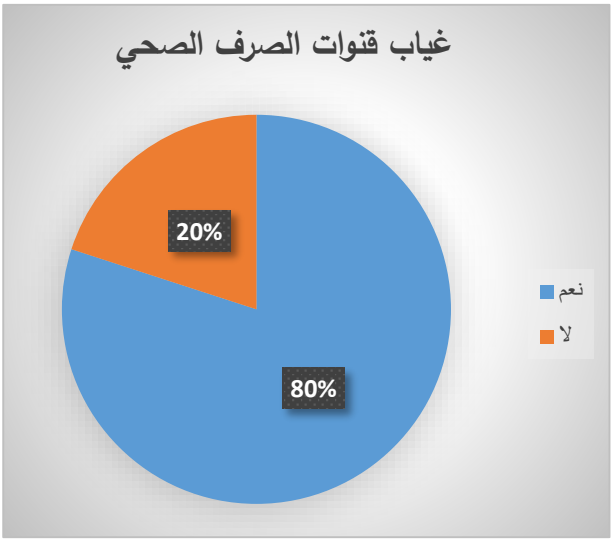

الشكل رقم (26): المشاكل التي يعاني منها السوق المغطاة (ضعف الإنارة).

السوق المغطاة (غياب المغاسل والمراحيض).

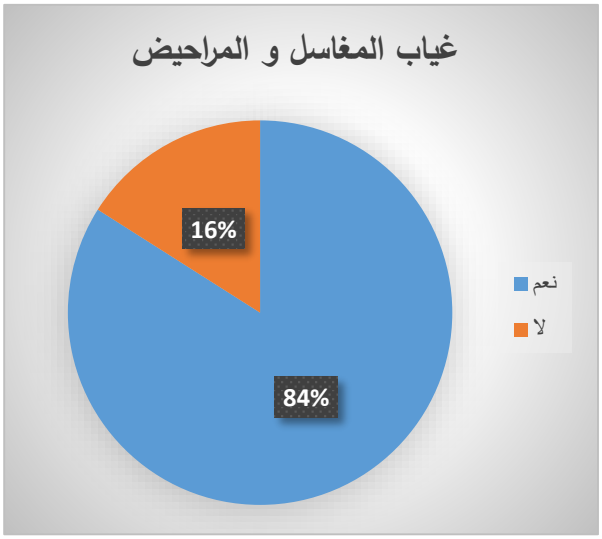

الشكل رقم (27): المشاكل التي يعاني منها السوق المغطاة (البرك المائية في فصل الشتاء).

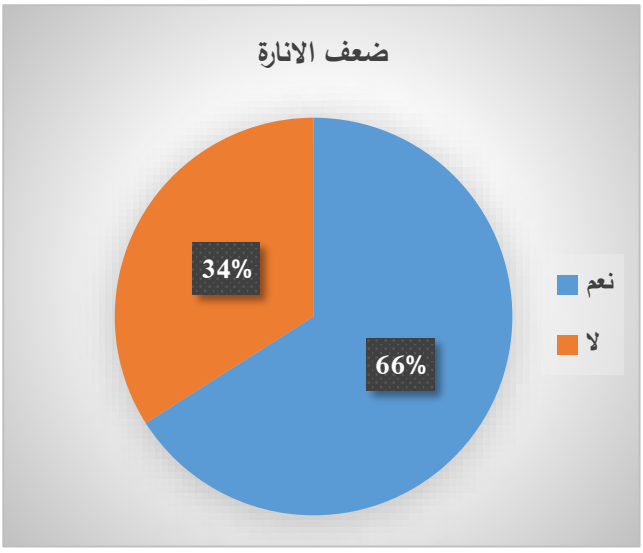

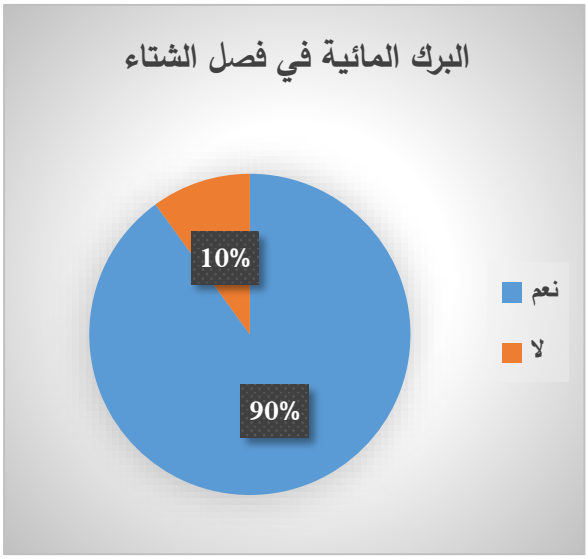

المصدر: معالجة الطالبة.

2-تحليل الاستمارة الموجهة للتجار العشوائيين بمحيط السوق المغطاة.

- **المحور الأول: معلومات عامة حول التجار محيط السوق المغطاة.**

1-الأصل الجغرافي:

جدول رقم (26): يمثل الأصل الجغرافي للتجار العشوائيين.

	تبسة	إحدى بلدياتها				ولاية أخرى		
		ونزة	عين الزرقاء	مرسط	العوينات	واد سوف	باتنة	سوق اهراس
العدد	30	03	07	02	02	03	02	01
النسبة %	60	06	14	04	04	06	04	02
المجموع %	60	28				12		

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019

نلاحظ أنّ التجار رغم أنهم غير قانونيين إلا أن عددهم فاق عدد النظاميين بالسوق المغطاة حيث قدر ب 200 تاجر وأخذنا عينة عددها 50 تاجر فلاحظنا التقارب بين نسب التجار من المدينة 30% و التجار خارج المدينة 28% أما عدد التجار من خارج الولاية فقدر ب 20% من عدد الإجمالي للعينة و عند جمع التجار من خارج الولاية و من بلديات ولاية تبسة معا نجد النسبة بلغت 40% و هذا رغم أنهم غير نظاميين إلا أنهم يأتون من أماكن بعيدة لممارسة التجارة بهذا السوق أما التجار الأصليون بلغت نسبتهم 30% كما هو موضح في الشكل رقم (28) ومنه نستنتج أن سوق مدينة تبسة منطقة جذب قوية و لديه نفوذ واسع الذي يلعب دور مهم في تنمية الاقتصاد ورغم ذلك فإن منطقة السوق تغيب فيها كل معايير التجارة النظامية التي تحفز على استقطاب أكبر عدد ممكن من التجار.

الشكل رقم(28) أصل التجار العشوائيين.

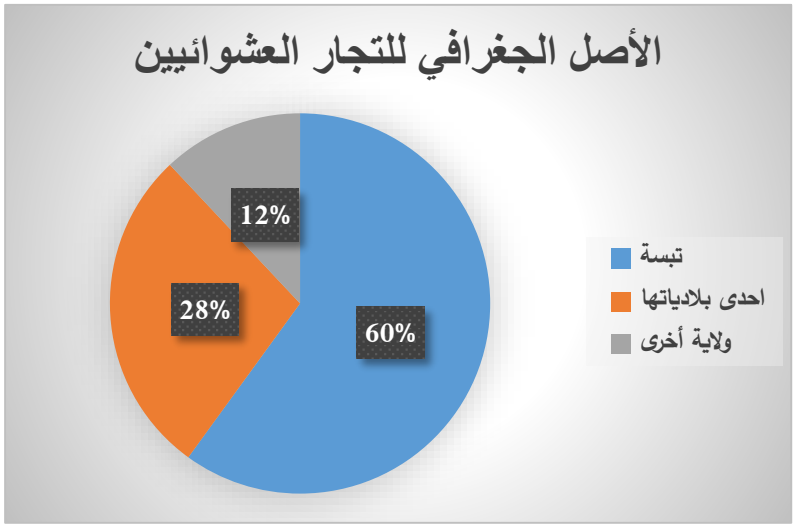

المصدر: معالجة الطالبة.

2-تاجر عشوائي مؤقت أو دائم

جدول رقم (27) يبرز التجار العشوائيين الدائمين والمؤقتين.

	تاجر مؤقت	تاجر دائم	المجموع
العدد	16	31	**50**
النسبة %	38	62	**100**

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن التجار العشوائيين الدائمين وصلت نسبتهم الى 62% وهذا دليل على تشبثهم بمجال السوق المغطاة أو محيطه نتيجة لعدة أسباب منها كما أشرنا سابقا داخل الموقع الاستراتيجي للسوق أما التجار فيكونون في فترات مؤقتة كالأعياد، المناسبات الدينية و المواسم المهمة و يستعملون محيط السوق المغطاة للربح الوفير وبيع أكبر كمية ممكنة من تلك السلع باعتبار أن أسعارهم ملائمة لمختلف طبقات المجتمع وخاصة الطبقة محدودة الدخل.

الشكل رقم (29) نسبة التجار الدائمين والمؤقتين العشوائيين.

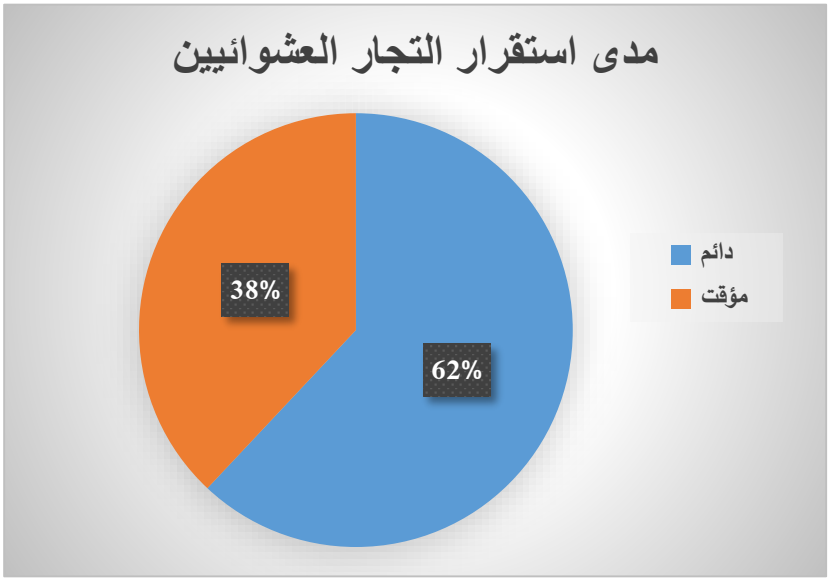

المصدر: معالجة الطالبة.

3-نوع التجارة في محيط السوق المغطاة

الجدول رقم (28) نوع التجارة الممارسة من قبل التجار العشوائيين.

	تجارة الخضر والفواكه	تجارة أخرى	المجموع
العدد	35	15	**50**
النسبة %	70	30	**100**

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة تجارة الخضر والفواكه تقدر ب 70% أما التجارة الأخرى المتبقية فهي تمثل 30% كتجارة المواد الغذائية و مواد التجميل وهذا دليل على التنوع الوظيفي خارج السوق و تعدد الأنشطة وهو أمر طبيعي نظرا لتموضع السوق بمركز المدينة وهي منطقة حيوية والتي بدورها تكون كأحد المرافق التي توفر الاحتياجات اليومية لكل العاملين بالإدارات المحيطة (التعليمية، الدينية، الاقتصادية ....) بالإضافة الى مستعملي كل الطرق المجاورة للسوق باعتباره نقطة ربط لكل هذه الطرق الرابطة بين البلديات.

الشكل رقم (30) يمثل نوع التجارة الممارسة من طرف التجار العشوائيين.

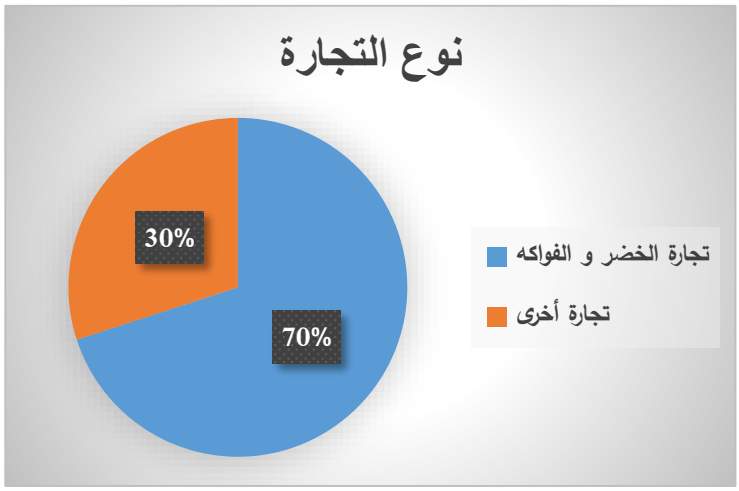

المصدر: معالجة الطالبة.

الصور رقم (38): تجارة المواد الغذائية من قبل التجار العشوائيين .

الصور رقم (39): تجارة الخضر و الفواكه من قبل التجار العشوائيين.

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

4-ملكية السوق

جدول رقم (29): ملكية السوق.

	عام	المجموع
العدد	50	50
النسبة %	100	100

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن رأي التجار العشوائيين في خصوص ملكية السوق من رأي التجار النظاميين وهو أن السوق ملك للعام وكانت النسبة 100% ملك عام أي ملك للبلدية وهذا ما يشجعهم على استعمال السوق.

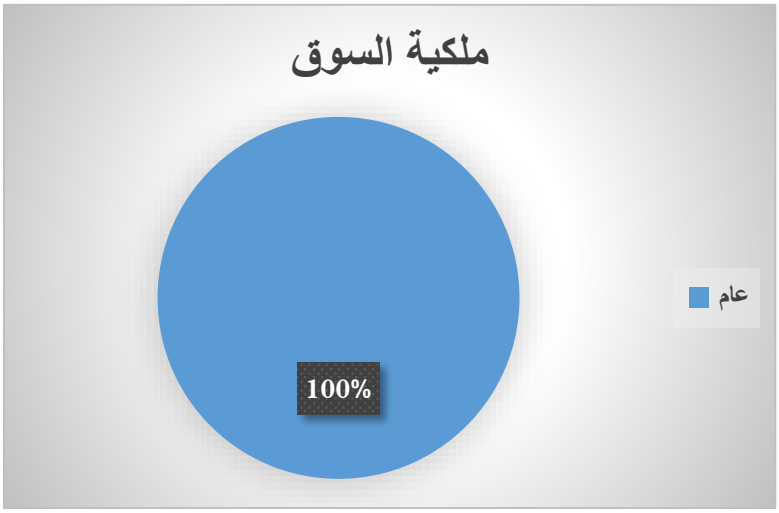

الشكل رقم (31): ملكية السوق.

المصدر: معالجة الطالبة.

	الباعة المتجولون بمحيط السوق		المجموع
	نعم	لا	
العدد	31	20	50
النسبة %	62	38	100

5-باعة متجولين في محيط السوق (خارجه).

جدول رقم (30) يحدد عدد الباعة المتجولين في محيط السوق.

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

يرى التجار العشوائيين أن الباعة المتجولين في محيط السوق تقدر نسبتهم ب 38% وهم لا يرونها تسبب أي قلق أو ضرر لهم ولمستعملي السوق.

الشكل رقم (32): وجود الباعة المتجولون بمحيط السوق.

المصدر: معالجة الطالبة.

06-استجابة محيط السوق لتطلعات الزوار والباعة على حد سواء.

جدول رقم (31): استجابة محيط السوق لتطلعات الزوار والباعة على حد سواء.

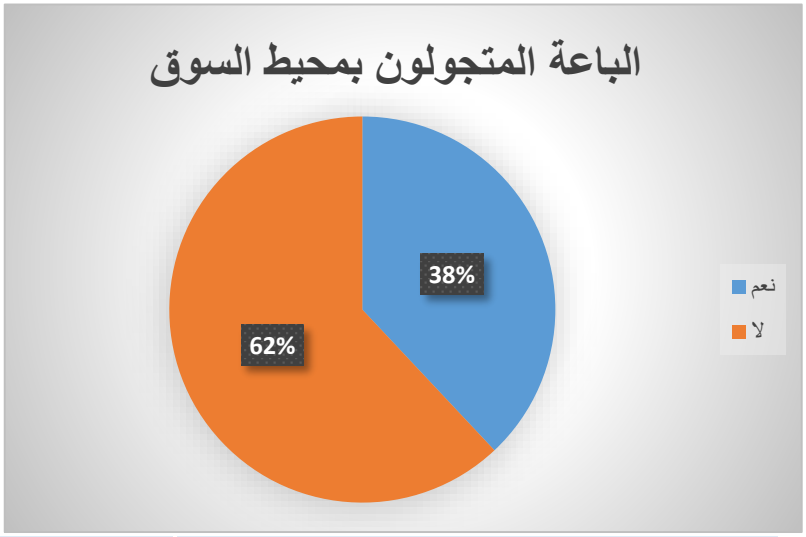

المجموع	محيط السوق يستجيب للتطلعات	
	لا	نعم

العدد	16	34	**50**
النسبة %	32	68	**100**

المصدر: تحليل نتائج الاستمارة 2019.

نلاحظ أن تهيئة محيط السوق لا تستجيب لتطلعات الباعة ولا الزبائن وذلك من النسب التي تم تسجيلها من الجدول أعلاه وهذا راجع لغياب التجهيزات الضرورية وانتشار الفوضى وغياب الأمن.

الشكل (33): استجابة محيط السوق لتطلعات الزوار والباعة على حد سواء.

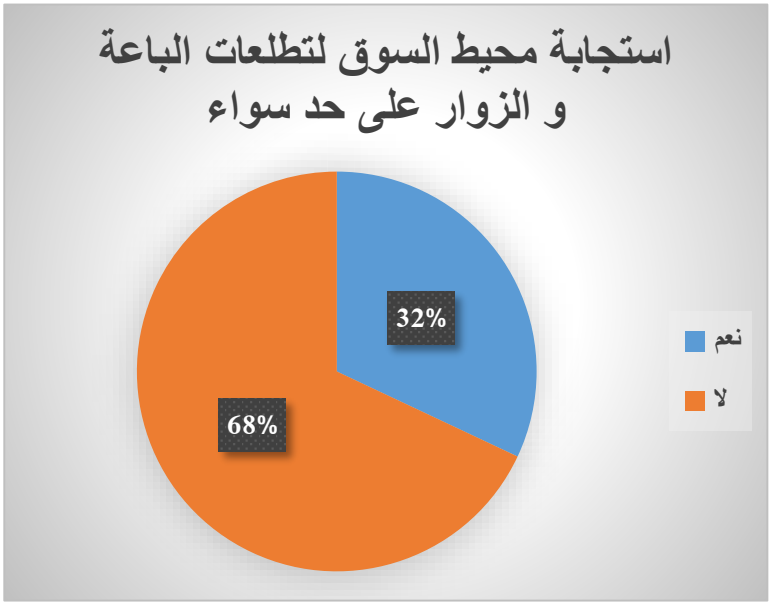

المصدر: معالجة الطالبة.

المحور الثاني: يتعلق بالتشريعات والهيئات المعنية بحماية البيئة.

07-دفع الجبايات من طرف التجار العشوائيين.

جدول رقم (32) دفع الجبايات من طرف التجار العشوائيين.

	دفع الجبايات		المجموع
	نعم	لا	
العدد	0	50	50
النسبة %	0	100	100

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن كل التجار لا يقومون بدفع الجبايات حيث وصلت نسبتهم الى 100%، وهذا شيء طبيعي لأنهم يمارسون تجارة غير شرعية لا تخضع للقوانين لا تتقيد بالضرائب ولا تأمينات فهذا ينعكس من جهة إيجابيا على تقليص نسبة البطالة ومن جهة أخرى سلبا على إقصاد البلاد وعدم القدرة على ضبط أرقام نسبة البطالة.

الشكل رقم (34) يوضح نسبة دفع الجبايات من التجار العشوائيين.

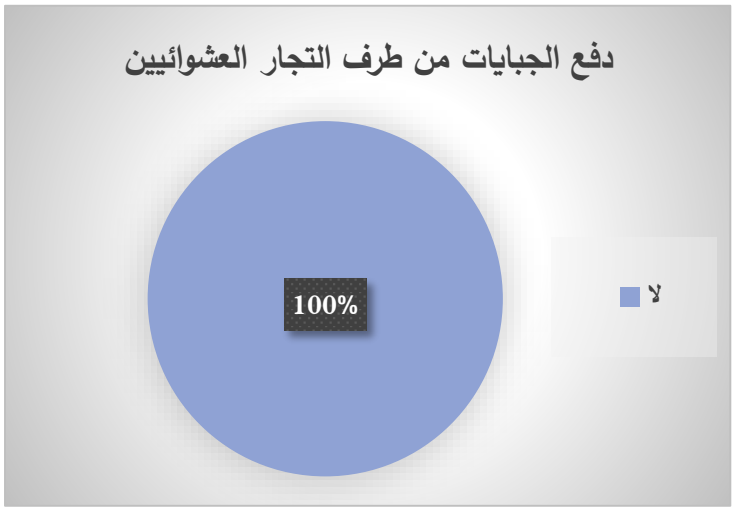

المصدر: معالجة الطالبة.

08-العقوبات المقدمة للتجار العشوائيين من قبل السلطات المحلية بسبب المخالفات.

جدول رقم (33) نسبة تلقي العقوبات من طرف السلطات المعنية بسبب المخالفات.

	تلقي العقوبات		المجموع
	نعم	لا	
العدد	30	20	50
النسبة %	60	40	100

المصدر: تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن نسبة المخالفات مرتفعة تقدر ب 60% وهذا دليل على انتشار السلوكيات غير القانونية من طرف التجار العشوائيين التي تضر بالمستهلك وبالبيئة وتكمن هذه المخالفات في:

- بيع سلع منتهية الصلاحية، البيع دون رخصة أو سجل تجاري، التلاعب بالأسعار وبالتالي تكون النتيجة هي طردهم أحيانا من محيط السوق، وتحويلهم الى المتابعة القضائية مما يعرض سلعهم للحجز.

الشكل رقم (35) نسبة تلقي العقوبات من طرف السلطات بسبب المخالفات.

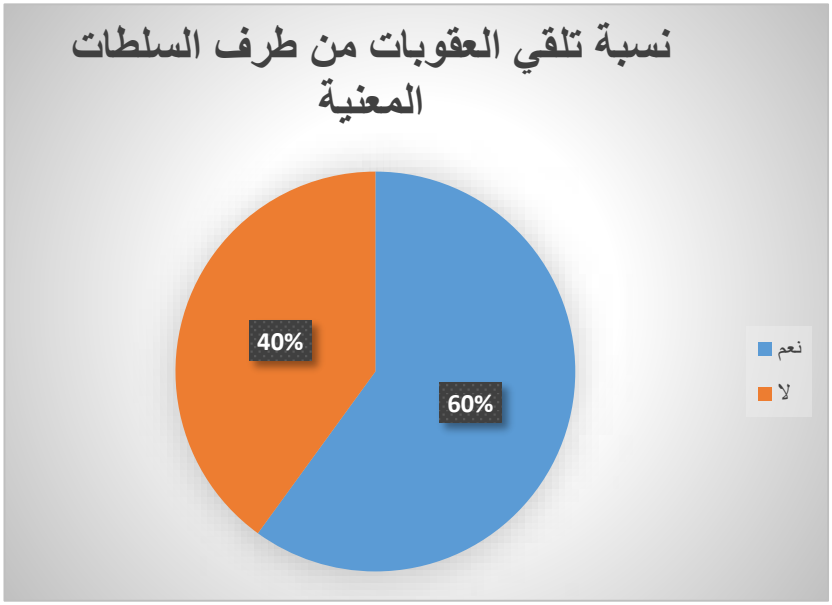

المصدر: معالجة الطالبة.

09-تدخل شرطة العمران والبيئة في حفظ الأمن وفرض القانون بمحيط السوق.

الجدول رقم (34): تدخل شرطة العمران والبيئة لإزالة المخالفات وفرض القانون بمحيط السوق.

	تدخل شرطة العمران والبيئة		المجموع
	نعم	لا	
العدد	31	19	50
النسبة %	62	38	100

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من أراء التجار العشوائيين ان لشرطة العمران والبيئة أي الامن تدخل في حفظ الامن بالسوق وهذا ما يجب ان يكون لان مكافحة التجارة العشوائية كما ذكرنا سابقا هي من اختصاص مديرة التجارة والامن العام وليست من اختصاص مكتب حفظ النظافة والصحة للمجلس الشعبي البلدي.

الشكل رقم (36) نسبة تدخل شرطة العمران والبيئة في حفظ الأمن و فرض القانون بمحيط السوق.

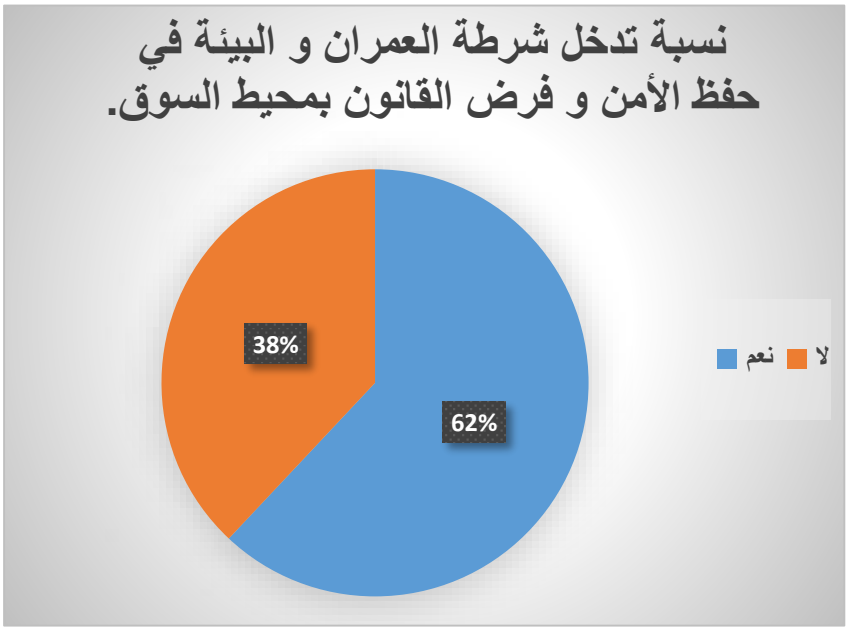

المصدر: معالجة الطالبة.

10-مساهمة الجمعيات الخاصة في حماية محيط السوق من الضرر البيئي.

جدول رقم (35): مساهمة الجمعيات الخاصة في حماية محيط السوق من الضرر البيئي.

	مساهمة الجمعيات الخاصة		المجموع
	نعم	لا	
العدد	18	42	50
النسبة %	16	84	100

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن الجمعيات الخاصة بحماية البيئة لا تقوم بالمهام المسندة إليها في هذا المجال حيث أنه بلغت نسبة عدم مساهمتها ب 84% وإجابتهم تؤكد رأي التجار النظاميين.

الشكل (37): مساهمة الجمعيات الخاصة في حماية محيط السوق من الضرر البيئي.

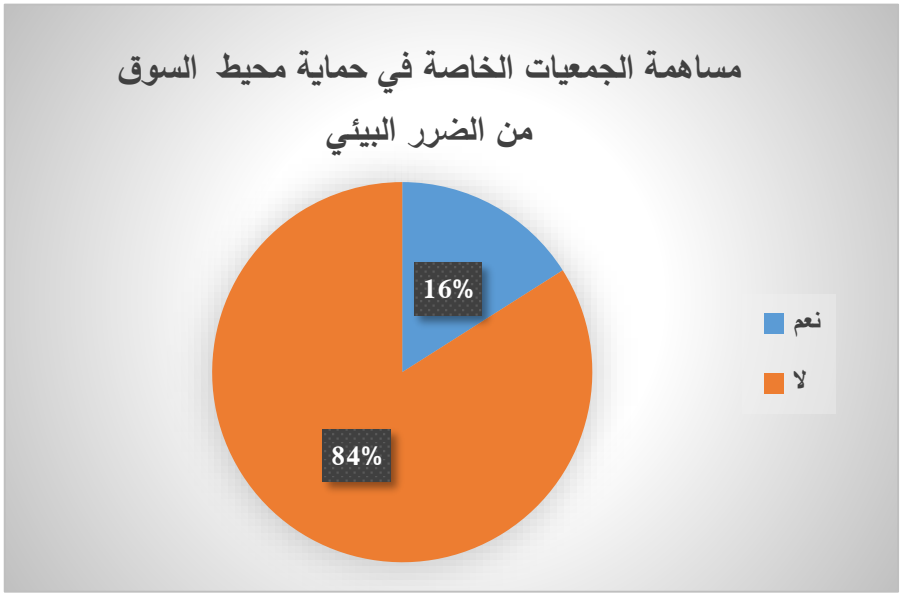

المصدر: معالجة الطالبة.

11-قيام السلطات المحلية (مكتب حفظ النظافة والصحة) بدورها في مجال الحفاظ على الصحة والسلامة.

الجدول رقم (36): تدخل السلطات المحلية تتدخل للقيام بدورها في مجال حفظ الصحة و السلامة.

	السلطات المحلية تقوم بدورها		المجموع
	نعم	لا	
العدد	22	28	50
النسبة%	44	56	100

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مكتب حفظ النظافة و الصحة للمجلس الشعبي البلدي لا تقوم بأي مهام في مجال التجارة الموازية و هذا كان رأي التجار العشوائيين حيث كانت نسبة عدم قيام هذا المكتب بالمهام المسندة إليه مقدرة ب56% و هذا شيء طبيعي لأنه ليس من اختصاصها متابعة التجارة العشوائية بل هو اختصاص مديرية التجارة و الامن العمومي، وهدا ما يؤكده الشكل أدناه رقم (40).

الشكل رقم(38): قيام مكتب حفظ النظافة والصحة بدوره في مجال الحفاظ على الصحة والسلامة.

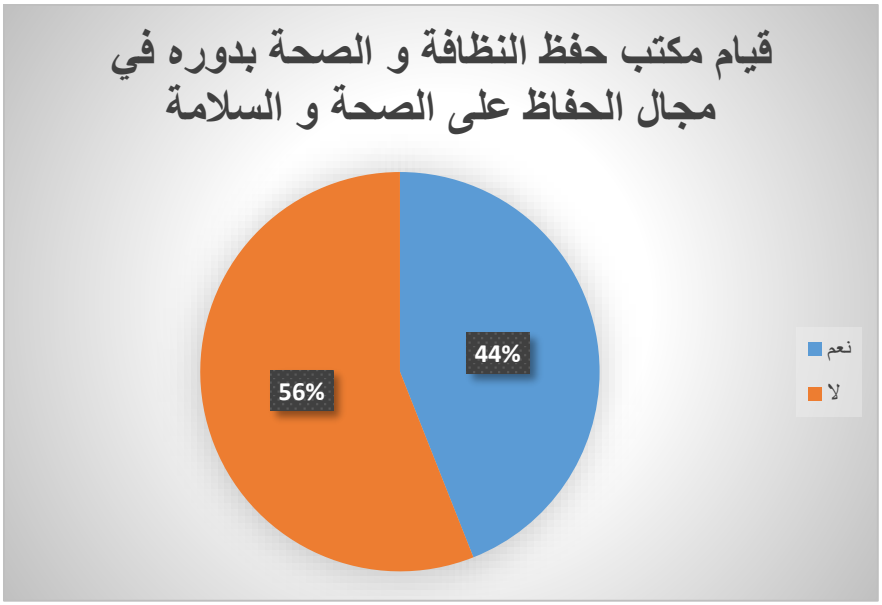

المصدر: معالجة الطالبة.

المحور الثاني: يتعلق بالضرر البيئي الموجود بمحيط السوق المغطاة.

12-تواجد حاويات خاصة بالنفايات

الجدول رقم (37): تواجد الحاويات الخاصة بالنفايات والأماكن الثابتة المخصصة للتخلص منها.

	يوضح نسبة تواجد الحاويات الخاصة بالنفايات		تواجد الأماكن الثابتة المخصصة للتخلص من النفايات		المجموع
	توفر	غياب	نعم	لا	
العدد	15	35	13	37	**50**
النسبة %	30	70	26	74	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة الاستبيان2019 .

نلاحظ من تحليل الجدول رقم 37 أنه لا وجود لأماكن ثابتة مخصصة لجمع النفايات حيث مثلت النسبة 74%اما نسبة تواجد الحاويات فكانت مقدرة ب 70% وهدالا لاحظناه ميدانيا ان طريقة التخلص من النفايات بالنسبة للتجار العشوائيين تتم عن طريق حرقها او رميها بطرق عشوائية.

شكل رقم (39): نسبة تواجد الحاويات

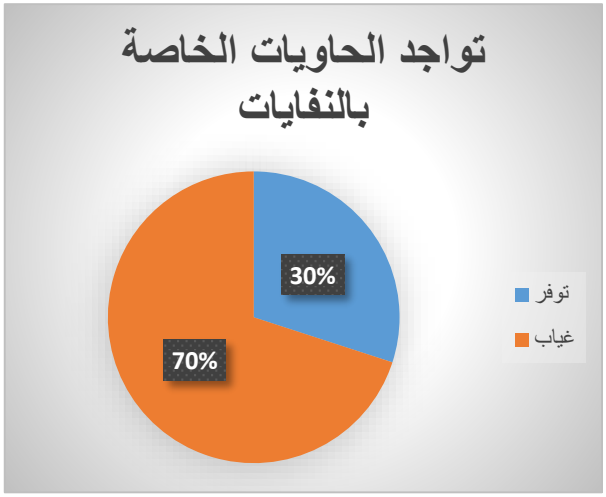

الحاويات الخاصة بالنفايات.

شكل رقم (40): نسبة تواجد الأماكن

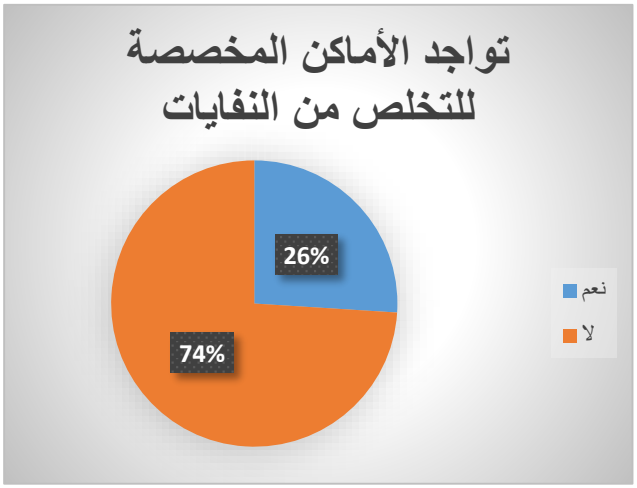

المخصصة للتخلص من النفايات.

المصدر: معالجة الطالبة.

13-طريقة مرور دوريات جمع النفايات وتزامن مرورها مع تكدس النفايات.

جدول رقم (38) يوضح طريقة مرور دوريات جمع النفايات و تزامن مرورها مع تكدس النفايات.

يوضح طريقة مرور دوريات جمع النفايات	تزامن مرور عربات النقل مع تجمع النفايات	المجموع

	منظم	غير منظم	نعم	لا	
العدد	08	42	10	40	**50**
النسبة %	16	84	20	80	**100**

المصدر: تحليل نتائج استمارة استبيان 2019.

يتضح من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه أوقات مرور العربات غير منظم فضلا على أنه لا يتوافق مع وقت تجمع النفايات مما يؤدي الى التخلص منها بطرق غير قانونية عن طريق عملية الحرق و غيرها ينتج عنها أضرار بيئية وصحية كما نلاحظه من النسب الموضحة في الأشكال رقم (41) (42). الشكل (43) (44)

شكل رقم (41): طريقة مرور نقل النفايات

شكل رقم (42): تزامن مرور عربات النقل مع تجمع النفايات

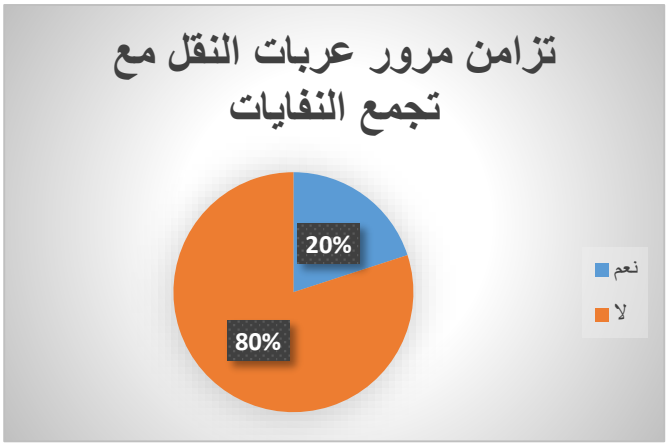

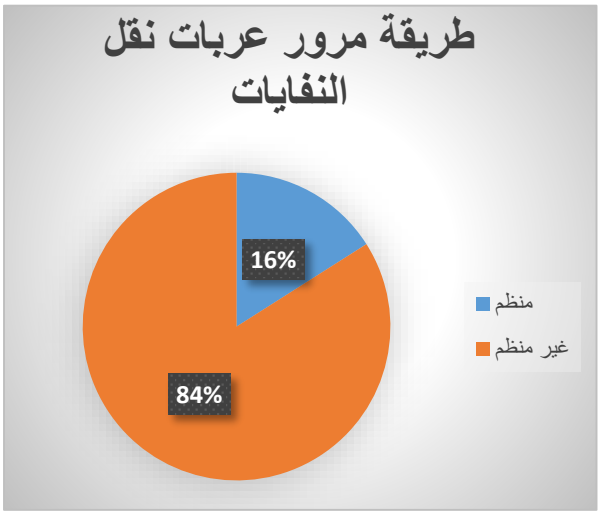

المصدر: معالجة الطالبة.

14-كيفية تخلص التجار من النفايات في حالة عدم مرور عربات جمع النفايات.

الجدول رقم(39) : كيفية التخلص من النفايات في غياب العربات.

	الرمي العشوائي في الوادي		الرمي في الأماكن المخصصة		حرق النفايات	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
العدد	36	9	13	37	45	5
النسبة %	72	28	26	74	90	10
المجموع	50		50		50	

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ أن النسب التي تم تسجيلها في الجدول أكبر دليل على أن التجارة الموازية أو التجار العشوائيين يتسببون في ضرر بيئي كبير و هذا راجع لطريقة تخلصهم من النفايات التي لا يبالون فيها لا بصحتهم و لا صحة مستعملي السوق أو البيئة حيث يقومون بحرق النفايات بنسبة 90% من إجمالي التجار و هذا في مكان سياحي و هو المدرج الروماني إضافة الى التخلص منها في الواد بنسبة 72% أما رميها في الأماكن المخصصة التي هي خاصة بالسوق المغطاة ومقابل للقلعة البيزنطية نسبتها 74% لا وهم من أكبر الفاعلين في الضرر البيئي خلافا على تجار السوق المغطاة كما سبق ذكره في المبحث السابق بالتفصيل.

االشكل (43): الرمي العشوائي للنفايات في الواد من قبل التجار العشوائيين.

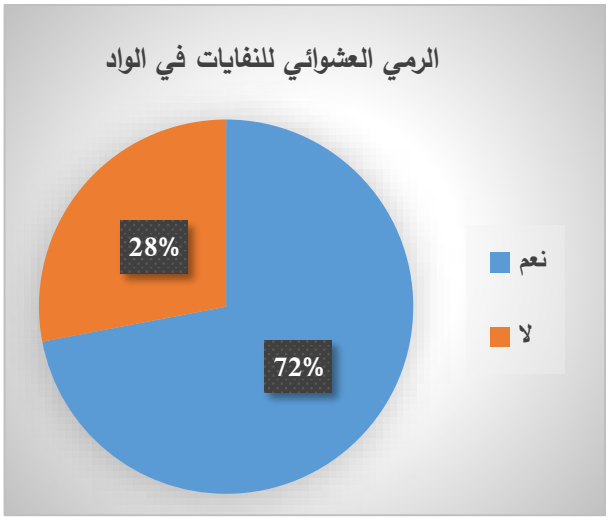

الشكل (44): رمي النفايات في الأماكن المخصصة من قبل التجار العشوائيين.

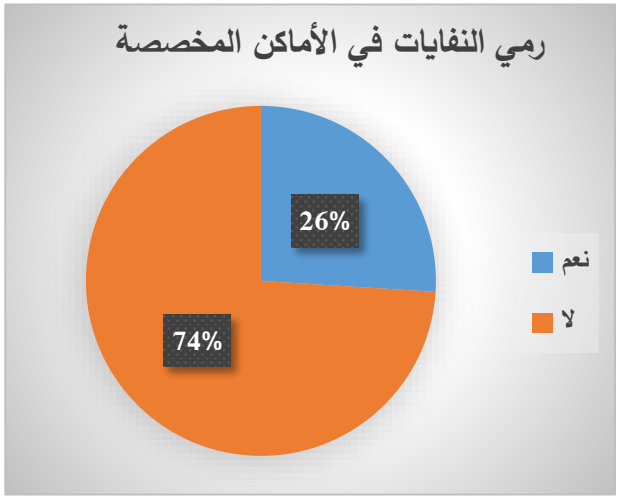

الشكل (45): حرق النفايات من قبل التجار العشوائيين.

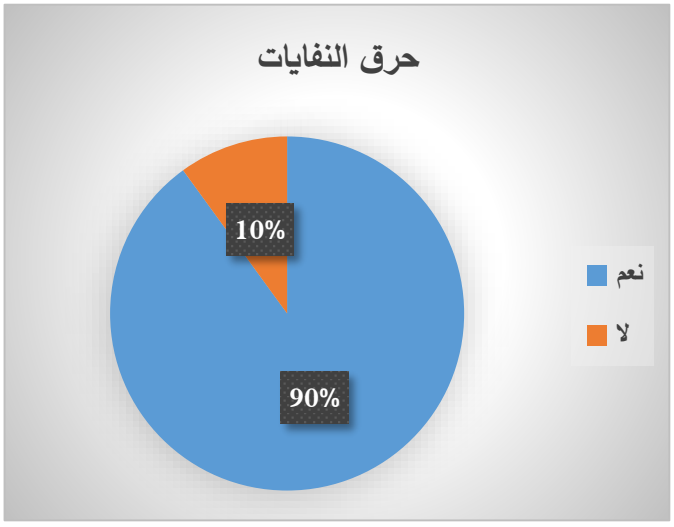

المصدر: معالجة الطالبة.

15-محاولة فتح بلاغ ضد السلطات المعنية عند عدم مرور عربات نقل النفايات

جدول رقم (40) الإبلاغ ضد السلطات المعنية عند عدم مرور عربات نقل النفايات.

	فتح بلاغ ضد السلطات		المجموع
	نعم	لا	
العدد	15	35	50
النسبة %	30	70	100

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

يتضح من الجدول أعلاه أن التجار العشوائيون يستعملون محيط السوق و لكن لا يهمهم منظره عند تجمع النفايات به حيث أن أغلبهم لا يقومون بالإبلاغ في حالة تكدسها و غياب عربات النقل و هذا بنسبة 70% كما انهم كما سبقنا الذكر يتخلصون من نفاياتهم بطرق عشوائية خارجة عن القانون تضر بالبيئة و الانسان.

الشكل رقم (46) إبلاغ عن السلطات في حالة تكدس النفايات.

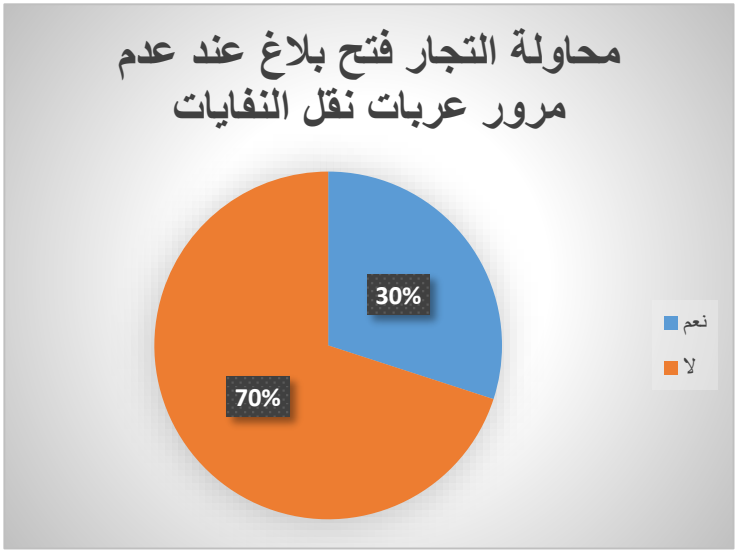

المصدر: معالجة الطالبة.

16 – مدى مشاركة المواطنين في الضرر البيئي.

جدول رقم (41) مشاركة المواطنين في الحفاظ على نظافة محيط السوق والتخلص من النفايات.

	مشاركة المواطنين في الحفاظ على نظافة محيط السوق		المجموع
	نعم	لا	
العدد	06	44	50
النسبة %	12	88	100

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

من خلال تحليل الجدول يمكن أن نستنتج أن مواطني مدينة تبسة لا يشاركون في الحفاظ على نظافة السوق والتخلص من النفايات وهذا راجع لغياب ثقافة حماية البيئة والعيشة في محيط متوازن ونقي وكان رأي التجار في ذلك 88% المواطنين لا يشاركون في الحفاظ على نظافة وهم يشتركون الرأي مع التجار النظاميين.

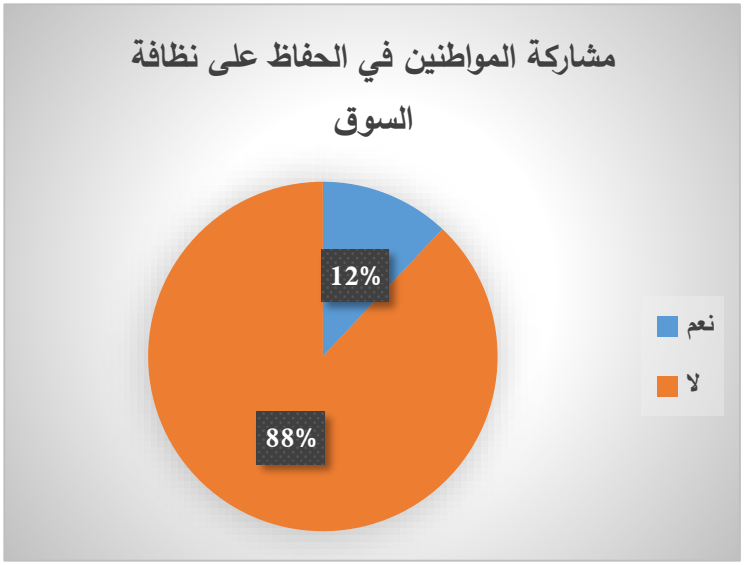

الشكل رقم (47) مدى مشاركة المواطنين في الحفاظ على نظافة السوق والتخلص من النفايات.

المصدر: معالجة الطالبة.

17 – تأثير النفايات على الجانب السياحي.

جدول رقم (42): تأثير النفايات على الجانب السياحي.

	تأثير النفايات على الجانب السياحي		المجموع
	نعم	لا	
العدد	50	00	50
النسبة %	100	00	100

المصدر: نتائج الاستبيان 2019.

تحليل استمارة

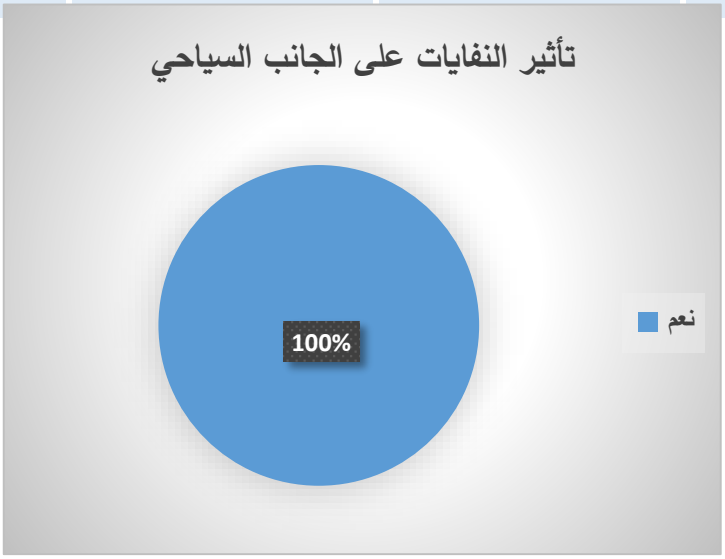

من خلال معطيات الجدول أعلاه تبن ان التجار على يقين بان النفايات الناتجة عن تجارتهم تؤدي الى التأثير على الجانب السياحي خلافا عن الضرر البيئي ودليل ذلك نسبة الإجابة بنعم كانت 100%.

الشكل رقم (48) تأثير النفايات على الجانب السياحي.

المصدر: معالجة الطالبة.

18-انتشار الكلاب الضالة والقطط في محيط السوق

جدول رقم (43) انتشار الكلاب الضالة والقطط في محيط السوق

	نعم	لا	المجموع
العدد	37	13	**50**
النسبة %	74	26	**100**

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

نلاحظ من تحليل الجدول أعلاه أن التجار العشوائيين يؤكودن فكرة انتشار الكلاب و القطط في محيط السوق كما كان رأي تجار السوق المغطاة حيث كانت نسبة تصريحاتهم بتواجد الكلاب و القطط الضالة تمثل نسبة 74% كما يوضحه الشكل رقم (51).

الشكل رقم (49) انتشار القطط و الكلاب الضالة في السوق.

المصدر: معالجة الطالبة.

19-المشاكل التي يعاني منها محيط السوق

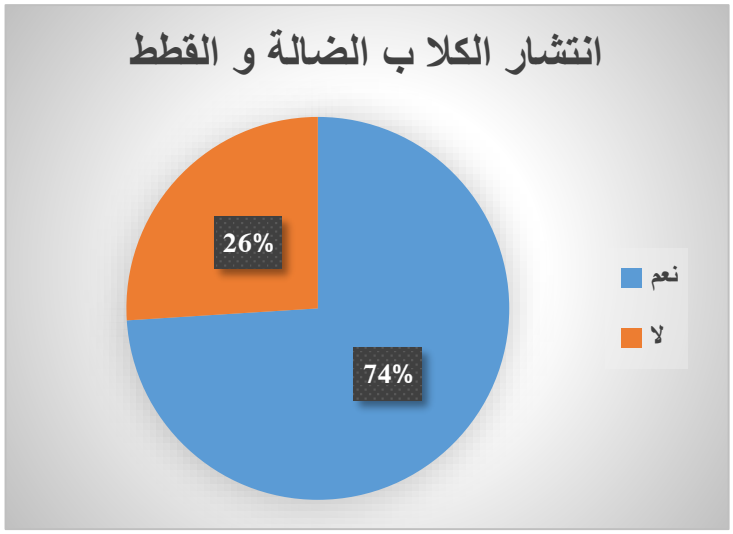

جدول رقم (44) المشاكل التي يعاني منها م حيط السوق.

	صغر المساحة		ضعف الانارة		البرك المائية	
	نعم	لا	نعم	لا	نعم	لا
العدد	45	05	40	10	47	03
النسبة %	90	10	80	20	94	06
المجموع%	100		100		100	

المصدر: نتائج تحليل استمارة الاستبيان 2019.

من خلال تحليل معطيات الجدول رقم (46) نلاحظ أن:

- التجار العشوائيين كغيرهم من تجار السوق المغطاة يعانون من العديد من المشاكل بالسوق وخاصة من ناحية صغر المساحة المخصصة لكل تاجر وبحكم أنهم عشوائيين لا يخضعون للقوانين تشب بينهم العديد من المشاجرات والكلام البذيء من أجل أماكن وضع العربات ويؤثرون على إستقرار الأمن بمحيط السوق وكانت نسبة تصريحاتهم بصغر المساحة 90% يعني الأغلبية الساحقة للتجار تعاني من هذا الاشكال، كما هو موضح في الشكل رقم (50).

الشكل رقم (50): صغر المساحة المخصصة لنشاط التجار العشوائيين.

المصدر: معالجة الطالبة.

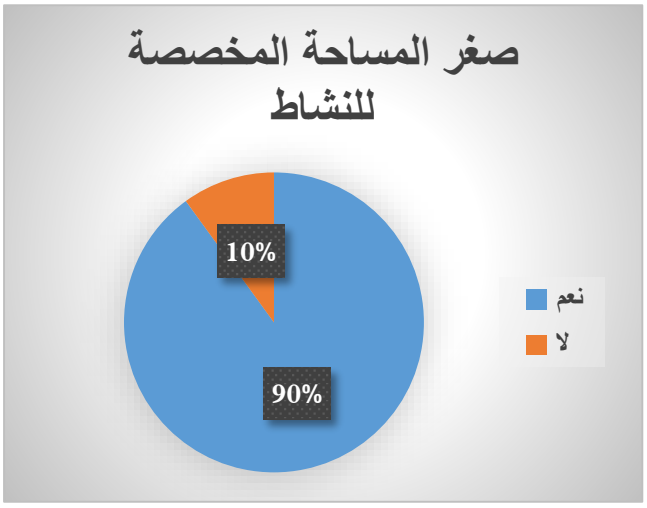

-غياب قنوات الصرف الصحي مما يؤدي الى تجمع المياه الراكدة وانتشار الروائح الكريهة وتشويه المنظر إضافة الى برك الأوحال والطين في فصل الشتاء عند هطول الأمطار كما توضحه الشكل رقم (51) والصور رقم (40) و (41).

الشكل رقم (51): انتشار البرك المائية بمحيط السوق المغطاة.

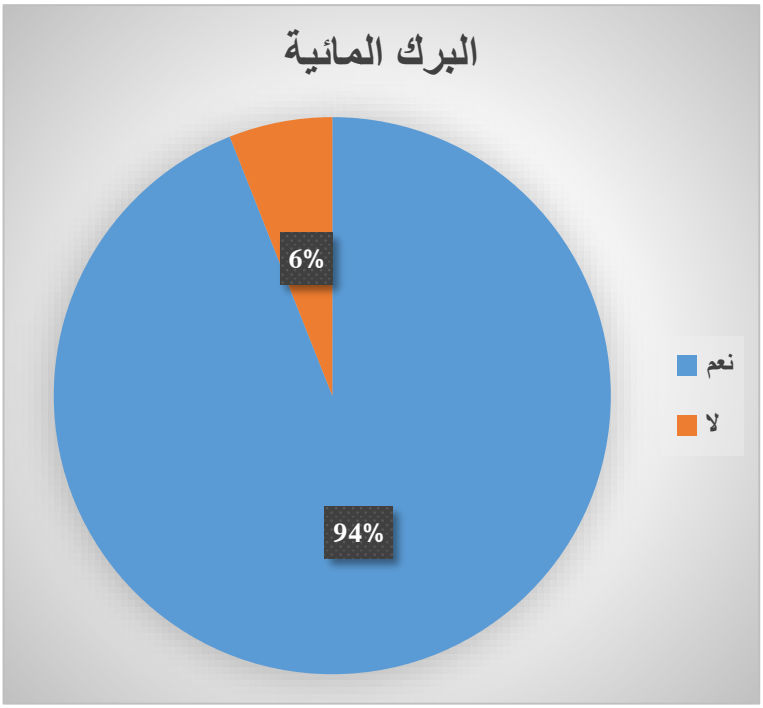

المصدر: معالجة الطالبة.

الصور رقم (40) (41) انتشار البرك وتجمع المياه نتيجة غياب قنوات الصرف الصحي وقنوات تصريف مياه الامطار.

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

- ضعف الإنارة من بين المشاكل التي يعاني منها التجار العشوائيين و هذا راجع لاستعمالهم لمحيط السوق المغطاة لأوقات متأخرة من النهار.

الشكل رقم (52): ضعف الإنارة بمحيط السوق المغطاة.

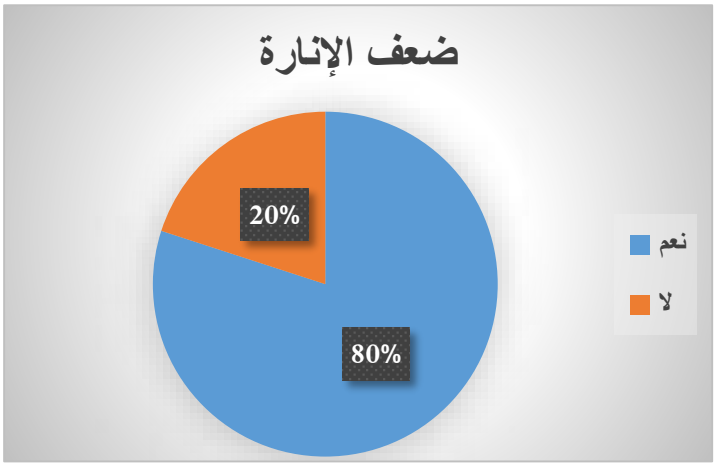

المصدر: معالجة الطالبة.

II. توصيات واقتراحات لتحسين وضعية السوق:

نظرا لأهمية السوق وتأثيره على المجال المحيط بيه وخاصة نحن مختصون في تخطيط المدن والبرمجة الحضرية وجب اتخاذ المعايير والمقاييس اللازمة لإعادة اعتباره وجعله سوق نموذجي يخضع لمبادئ تخطيط الأسواق المغطاة وخاصة ان التجار متشبثين بهذا الموقع والسوق رغم حالته السيئة وعدم رغبتهم في تغييره رغم وجود مراكز تجارية بمناطق مختلفة مغلقة غير مستغلة بمناطق مختلفة من المدينة ومن بين هذه التوصيات نذكر:

1- من الناحية الهيكلية:

- إعادة الاعتبار لسوق وذلك بعد القيام بحملة تحسيسية وتوعوية التجار من قبل جمعيات حماية البيئة ومكتب حفظ النظافة والصحة للبلدية لتعاونهم معهم وتسهيل عملية إعادة الاعتبار ولهذا لتجنب فشل مثل هذه مثل كالمرة السابقة (سنة 2009).
- توفير مختلف الشبكات الضرورية من صرف صحي وتزويد بالمياه الصالحة لشرب.
- توفير المراحيض والمغاسل حفاظا على صحة المستهلك والزامية الحفاظ على النظافة والصحة العامة.
- تعبيد الطريق داخل السوق وإعادة تبليط المحلات.
- اقتراح ممرات مغطاة للحماية من الأمطار في فصل الشتاء والحريف في فصل الصيف.

2 -من الناحية القوانين والتشريعات:

- تطبيق القوانين بصرامة على التجار من أجل الحفاظ على النظافة داخل المحلات وطرق العرض والحفظ السليمة المنصوص عليها في القوانين.
- تطبيق قانون تسيير النفايات على منتج وجامع النفايات في حالة عدم قيامها بالمهام المسندة إليهم.
- وضع مخطط تسيير نفايات محكم وضبط أوقات الخروج للجمع مع توفير يد العاملة والعربات والأجهزة اللزمة لذلك.
- تسوية وضعية التجار العشوائيين وتقديم التسهيلات لهم وتحويلهم الى المراكز التجارية المغلقة لتخفيف الضغط على مركز المدينة.
- توفير دوريات أمن بعدد كاف للحفاظ على الاستقرار والقضاء على كل المشاكل والآفات الاجتماعية التي يمكن أن تنتشر مع التجارة العشوائية والباعة المتجولين.

- الخروج في فرقة مختلطة منظمة مكونة من الهيئات المعنية بحماية البيئة كل شهر للمراقبة وحفظ الصحة والسلامة العامة.

3-من الناحية السياحية:

- المحافظة على جمال المدينة والاعتناء بالآثار الرومانية والبيزنطية الموجودة في وسط المدينة من طرف كل الجهات المعنية وكذلك من طرف المواطن عن طريق نشر وترويج للسياحة والثقافة البيئة سواء عن طريق اللافتات أو الحملات التحسيسية في المدارس والجرائد والإذاعة والإعلام.

4-من الناحية البيئية:

- تطبيق القوانين الجزائية والردعية المتعلقة بحماية البيئة التي تم ذكرها في كل من القوانين السابق ذكرها في الفصل الأول.
- تخصيص مواقع ثابتة لجمع النفايات وتوفير عدد من الحاويات يتلاءم مع عدد التجار في السوق.
- الصيانة الدورية لقنوات الصرف الصحي لداخل السوق المغطاة ومحيطه لتفادي تراكم وتجمع المياه القذرة التي تشوه منظر السوق وملجأ لتكاثر البعوض وانتشار الروائح الكريهة.
- تنظيم دوريات مرور عربات جمع النفايات ومضاعفتها من حيث الوقت واليد العاملة لبقاء السوق ومحيطه نظيف.

تمهيد:

لقد ظهر في الآونة الأخيرة مفاهيم وأساليب جديدة للتخطيط والتسيير الحضري لم تكن مألوفة من قبل، ومن بين هذه المفاهيم نجد التخطيّط الحضري المستدام، المدينة المستدامة...الخ وجل هذه المفاهيم تهدف إلى التخطيط والتسيير الحضري مع ضرورة حماية البيئة وتقليل إستهلاك الطاقة والمواد والموارد وتوطيد العلاقة بين مختلف المجالات: الإقتصادية، الإجتماعية ...الخ.

على الرغم أنه لحد الأن لم يتم الإتفاق على وضع صياغة واحدة وواضحة لمفهوم الإستدامة من منظور العمارة والعمران بحيث تضع هذا المفهوم محل الإدراك العام ومن ثم التطبيق العملي الجاد المنطوي على أولويات واستراتيجيات محددة تحكم عمليات التنفيذ للمشروعات وهذا ناتج لعدة أسباب منها: تعدد التعريفات والتفسيرات الخاصة بهذا المفهوم، وجود كم هائل من المعلومات حول هذا المجال نظرا لحداثته، طرح الإستراتيجيات دون التطبيق العملي بها في المشروعات الحقيقية بنفس القدر من الأهمية والتفصيل.

وقبل بداية دراسة الاستدامة بالعمران الصحراوي أردنا إبراز بعض المفاهيم والمصطلحات النظرية التي لديها علاقة وثيقة مع موضوع الدراسة والتي يمكن أن تكون مبدئا أو أساسا لإنجاز الدراسة.

المبحث الأول: مفاهيم ومصطلحات

I.الإستدامة: [1]

أصبحت المدن اليوم تعد العدة للإيفاء بمتطلبات الحاضر والمستقبل وفي مقدمة هذه المتطلبات يأتي تشابك مستلزمات التنمية ومتطلبات حماية البيئة، هذه الحالة من التشابك أفرزتها معرفة الإنسان بأن ديمومة التطور لابد أن يصاحبها موازاة وانسجام مع النظام البيئي من حولنا ومن هنا ظهرت الإستدامة.

وتشمل الإستدامة فكرتين أساسيتين تتحقق من خلالهما:

الفكرة الاولى: الحاجة إلى تهيئة الوضع من أجل المحافظة على مستوى حياة مرضي لجميع السكان.

الفكرة الثانية: الحدود القصوى لسعة البيئة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل طبقا لمستوى التكنولوجيا والنظم الاجتماعية، وتتدرج هذه الاحتياجات من احتياجات اساسية إلى فرعية.

من خلال تلك الفكرتين يمكن تقييم كل انواع التنمية سواء كانت تنمية عمرانية، سياسية او اجتماعية في ضوء الاستدامة.

1- تعريف الإستدامة: تعددت وجهات النظر المختلفة حول تعريف الاستدامة والتي تنوعت بين الخاصة والعامة منها:

- " الإستدامة قائمة على الإفتراض بأن القرارات الحالية يجب ألا تضعف من إمكانية الحفاظ على وتحسين، مستوى الحياة بالمستقبل من خلال إدارة جيدة للنظم الإقتصادية إلى تحقيق ربحية الموارد وصيانة الاصول الثانية".

[1]- Repetto . R.'World Enough and time'. Yale University Press .New Haven. CT. 1986. pp.15-16

وعرفتها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: " تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة "[1]

– " تستغل الموارد الطبيعية القابلة للتجديد بحيث لا يتم اهمالها او الاضرار بها او الحد من قابليتها للتجديد وذلك من اجل الاجيال القادمة من خلال المحافظة على المخزون الثابت من الموارد الطبيعية ".[2]

– كما يعرفها أخر " بأنها تتطلب ملائمة الضروريات الأساسية لجميع الناس وإتاحة فرص تتطلب ملائمة التقدم الإقتصادي و الإجتماعي من خلال قدرة مشاريع التنمية تنظيميا وماليا على اعتبار كل تنمية هي تنمية مستدامة ".[3]

إذن ترمي الإستدامة إلى تحقيق التوازن بين التفاعلات والتغيرات للعلاقات المتبادلة، والتي تشمل الإنسان بإمكانياته وثقافته وطموحاته وحضارته وعناصر المكان الطبيعية والبيئية ودور الإنسان في استغلالها أو تعديلها أو تنميتها، والإستدامة تفي بضروريات المجتمع الحالي دون الإخلال بالموارد والإمكانيات الطبيعية والمتوازنة مع مراعاة الرؤية المستقبلية وتحقيق تطلعات الأجيال اللاحقة.

2–الأبعاد المحورية للإستدامة:[4]

للإستدامة ثلاثة محاور رئيسية تعتبر الدعائم الرئيسية لها باختلال أحدهم تتأثر الأهداف الرئيسية للإستدامة وهذه المحاور هي: البيئة – الإقتصاد– المجتمع

أنظر الشكل رقم (01)

1-اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: "مستقبلنا المشترك"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 146، الكويت، ص03 .
2- IUCN. “International union for the conservation of nature and natural resources “unep/wwf, Gland, Switzerland, 1991, P10.
3- هشام مهران: «التوظيف الامثل للمحددات الطبيعية لتخطيط بيئة عمرانية متوازنة "، ندوة الابداع والتميز في النهضة العمرانية، المملكة العربية السعودية، 1999، ص3.
4 -) ر. ديب، س.مهنا: التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس و العشرون، العدد الأول 2009

الشكل رقم (01): محاور التنمية المستدامة

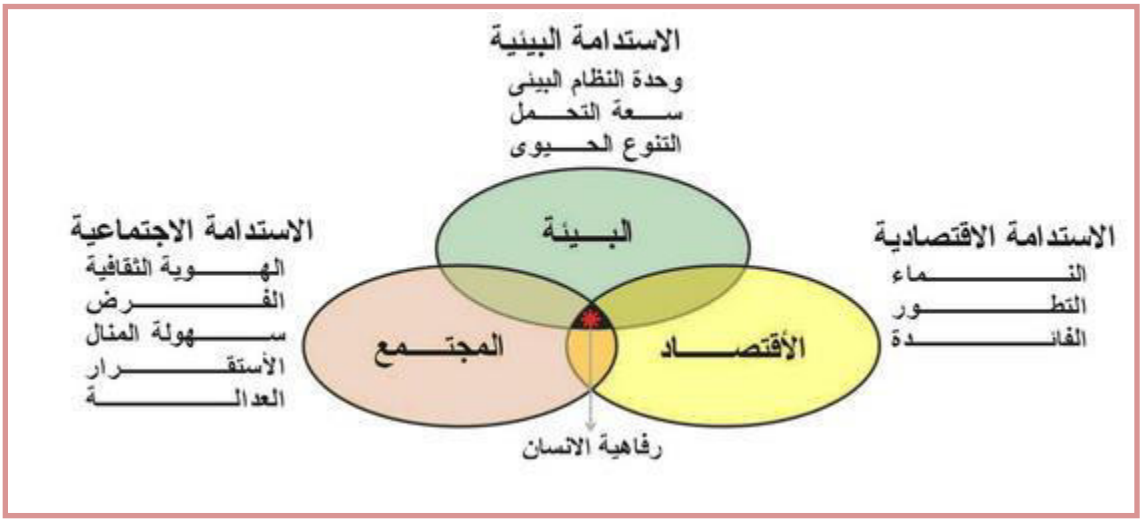

المصدر: www.arch.hku.hk/BEER/sustain.com By. sam C M Hui. 2002

ولنجاح عملية الإستدامة لابد من ارتباط هذه المحاور وتكاملها نظرا للإرتباط الوثيق بين البيئة والاقتصاد والأمن الإجتماعي وإجراء التحسينات الإقتصادية ورفع مستوى الحياة الإجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الأساسية الطبيعية للحياة والتي تعتبر من العمليات طويلة الأمد.

إذن فكرة الإستدامة البيئية تقوم على ترك الموارد في حالة جيدة للأجيال القادمة أفضل مما كانت فإذا إحتفظ الإنسان بنشاطه وأداه دون استنزاف للموارد الطبيعية يكون هذا النشاط مستدام طبيعيا ويتحقق ذلك عن طريق: المكونات الرئيسية لمحاور الإستدامة.

أنظر الشكل رقم (02)

الشكل رقم (02): المكونات الرئيسية لمحاور الاستدامة

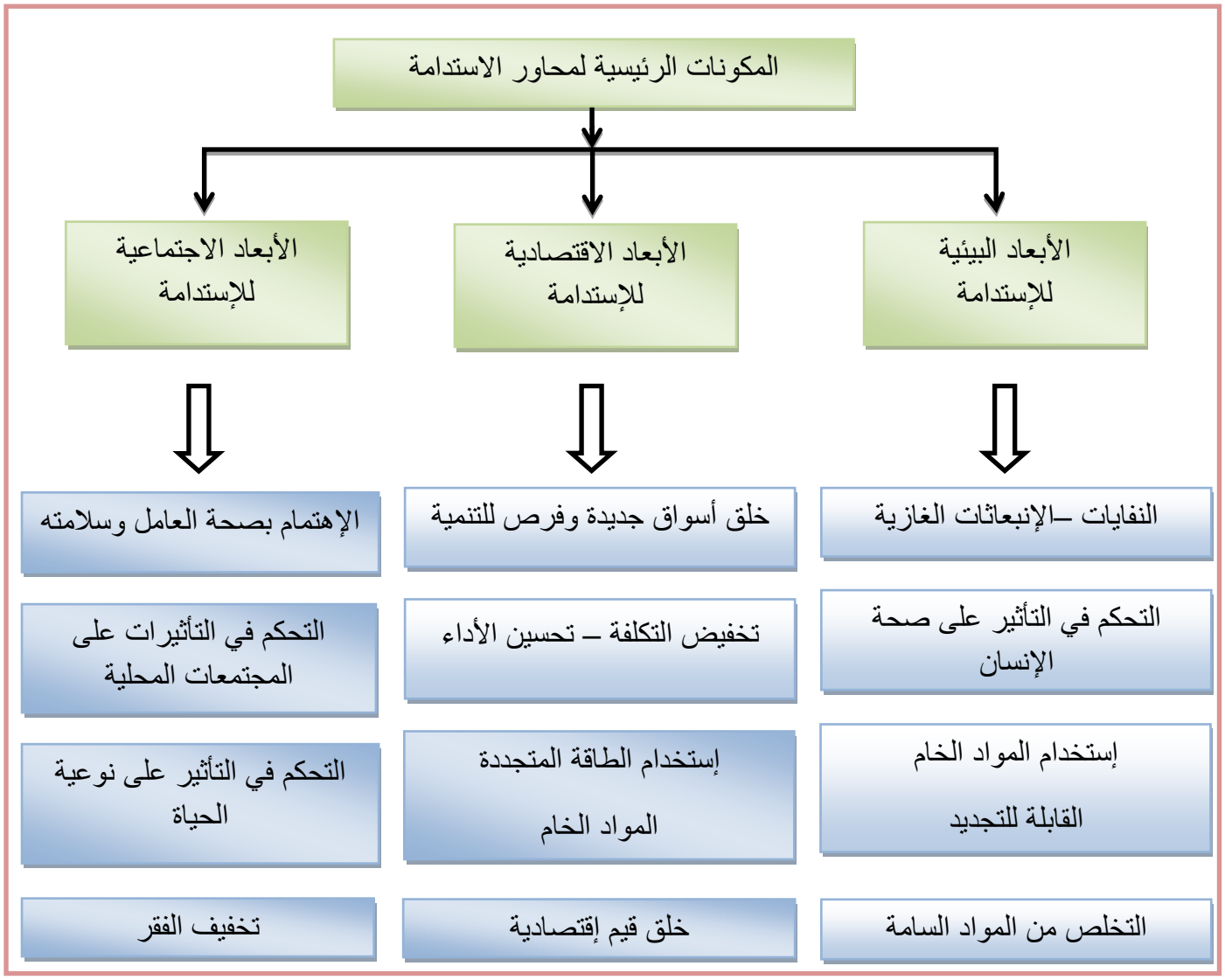

المصدر: محمد محسن ابراهم – العمارة المستدامة – مؤتمر هندسة القاهرة الاول – العمارة والعمران في إطار التنمية – مصر–2004

3–الإستدامة في القمم العالمية للأمم المتحدة:[1]

إن الإستدامة لا تشكل مجرد فكرة يتم طرحها وتناولها في الندوات والمؤتمرات فحسب، بل تمثل قاعدة فكرية أساسية لنجاح واستمرار سياسات واستراتيجيات التنمية التي تنتهجها، وأصبح من المحتم تبني وانتهاج سياسات الدمج بين التنمية الإقتصادية والإجتماعية بكافة أنماطها مع سياسات التنمية والحفاظ على البيئة

[1]- محمد غربي- مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل تحديات العولمة- رسالة دكتورا- كلية العلوم السياسية والاعلام – فرع تنظيمات سياسية وادارية- 2003.

الطبيعية وتأكيدا لهذا المعنى طرحت كيفية تحقيق الإستدامة للمناقشة في العديد من القمم العالمية للأمم المتحدة منها:

في عام 1987 ظهر مفهوم الإستدامة في تقرير لجنة الامم المتحدة حول البيئة والمشهور بإسم"brundtland report" نسبة الى رئيس اللجنة، هذا التقرير يشير إلى قضيتين أساسيتين هما:

* الحاجات البشرية، وبالذات حاجات الفقراء والمحتاجين والتي يجب أن تكون الأولوية لها.

* القيود التي تفرضها التكنولوجيا والتنظيم الإجتماعي على القدرة على تلبية حاجيات الحاضر والمستقبل.

*** مؤتمر لجنة بورتلاند 1987:**

المبدأ الإحترازي على البيئة والذي يعلن أن الشك في وجود تأثير سلبي لمنتج معين أو مادة معينة، ولكن وجود أدلة مثبتة على ذلك لا يعني السماح بتداول المادة، بل عدم تداولها حتى يثبت بأدلة علمية عدم خطر هذه المادة.

– البيئة والإقتصاد لهما نفس المكانة في التنمية المستدامة، كما أنهما مرتبطان مع بعضهما البعض فلا بد أن تعطى الأولوية لمنافع قصيرة المدى لتسبب في التدهور البيئي طويل المدى.

– لا يمكن أن يكون الإقتصاد الرأسمالي مستديما لأنه يركز على الإستنزاف المتواصل للموارد.

– لا يمكن أن يكون النظام الإقتصادي الذي لا يحقق إحتياجات الشعوب مستداما.

– معيار النمو المستدام هو العدالة البيئية العالمية.

– التوزيع المصنف للموارد ما بين الدول وما بين الطبقات الإجتماعية في نفس الدولة.[1]

[1]- محمد غربي- مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل تحديات العولمة- رسالة دكتورا- كلية العلوم السياسية والاعلام – فرع تنظيمات سياسية وادارية- 2003.

* **قمة الأرض:** عقدت في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992 وارتكزت أهم محاورها على التغيرات المناخية لكوكب الأرض والتنوع البيولوجي وحماية الغابات، وقد اعتمد المؤتمر جدول أعمال بشأن حماية البيئة وطالب الدول باعتماد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط الإقتصادية والإجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعنى وان توافق بينها.

ومن مبادئ هذا المؤتمر:

– ضمان حق الدول في استعمال المصادر الخاصة طالما لا يلحق الضرر بالبيئة في أجزاء أخرى من العالم.

– ضمان حق الدول في متابعة تطويرها.

– حتى يكون التطوير مستديما، يجب أن يعمل على تخفيض أنماط الإنتاج.

– يجب مشاركة وإطلاع كل المواطنين أثناء اتخاذ القرارات.

– كل ملوث يجب أن يتحمل مسؤولية أعماله.[1]

* **قمة جوهانسبرغ 2002:** أكدت هذه القمة على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول 2005، وقد أكدت مقررات جوهانسبرغ على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية: المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة، الإدارة الرشيدة، الثقافة، التنوع في المعلومات والتعليم والبحوث.[2]

4- أهداف وآليات الإستدامة:[3]

تتمثل أهداف وآليات التنمية المستدامة في المستوطنات البشرية في تحسين النوعية الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للمستوطنات البشرية وبيئتي المعيشة والعمل للسكان، لاسيما للفقراء (الحضر والريف)،

[1]- عبد الرحمان عبد الهادي محمد- التخطيط العمراني المستدام- قسم الهندسة- كلية العلوم والهندسة- الجامعة الاسلامية- 2008، ص 20.
[2] - السواط علي محمد: "الاستدامة كمدخل لتعزيز دور المهندسين السعوديين في بناء الاقتصاد الوطني"، ندوة المهندس ودوره في بناء الاقتصاد الوطني، مركز الملك فهد الثقافي، الرياض، 2005، ص10.
[3] - أجندة"21"، الفصل السابع، " تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية".

ويجب أن يقوم هذا التحسين على أنشطة التعاون التقني، والمشاركة فيما بين القطاعات العامة والخاصة والمحلية وإشراك الفئات المجتمعية وفئات المصالح الخاصة (النساء، السكان الأصليين، المسنين، المعوقين) في عملية اتخاذ القرار ويجب أن تشكل هذه النهوج المبادئ الأساسية للإستراتيجيات الوطنية للمستوطنات البشرية وتتمثل فيما يلي:

- توفير المأوى الملائم للجميع.
- تحسين إدارة المستوطنات البشرية.
- تعزيز التخطيط والإدارة على نحو مستدام في مجال استعمال الأراضي.
- تعزيز وتوفير الهياكل الأساسية البيئية على أساس متكامل (المياه، المرافق الصحية، والصرف الصحي، إدارة النفايات الصلبة).
- تعزيز نظام الطاقة والنقل المستدامة في المستوطنات البشرية.
- تعزيز أنشطة صناعية للتشييد المستدام.
- تشجيع تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات من أجل تنمية المستوطنات البشرية.

وتجسد هذا البرنامج في المخطط المحلي للبيئة والذي يهدف إلى معالجة المشاكل البيئية من طرف البلديات، والذي يحوي العناصر التالية:

- تسيير مستدام للمنابع البيولوجية الطبيعية.
- تهيئة وتسيير مستدام للمساحات الطبيعية.
- تسيير وتهيئة المناطق الخاصة.
- حماية الأراضي الفلاحية.
- تسير وتهيئة مستدامة للمدن.
- التسيير الإيكولوجي للنفايات.

- الاستعمال المستدام للمياه.
- تسيير الأخطار والكوارث.
- مشاركة السكان في القرارات البيئية.
- تنمية طاقات البلدية من أجل الوضع في الحسبان المشاكل البيئية.
- مشاركة البلدية في أخذ القرار المتعلق بالنشاطات ذات الأثر البيئي.
- مشاركة البلدية في برامج التكوين والتعليم البيئي

5- خصائص الإستدامة: [1]

تتمتع الإستدامة بمجموعة من المميزات والخصائص التي تميزها عن بمفهومها التقليدي وهي:

- **الإستمرارية:** والمقصود بها عملية الإستدامة والتواصل في التنمية لأنها معيار نجاح العملية التنموية في تنمية المجتمع في جميع حالاته وتكامل جميع غاياته لتحقيق النمو المطلوب.

- **تنظيم إستخدام المواد الطبيعية: خاصة** القابلة للنفاذ والمتجددة لما يضمن حق الاجيال القادمة فيها وذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساوي لمعدل ما يتجدد منها، وأن يكون في حدود قدرة البيئة على استيعابه واستثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساوي لمعدل اكتشاف بدائل متجددة.

- **تحقيق التوازن البيئي:** وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج الثروات المتجددة مع الإستخدام العادل للثروات غير المتجددة.

- **التكامل:** التنمية المستدامة ترتكز على تحقيق التكامل والتبادل بين الاقتصاد، المجتمع والبيئة.

[1] - د. كاتر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008

6- مؤشرات الإستدامة: [1]

يستشف من قرارات قمة Rio سنة 1992، إن البشر هم محل إهتمام التنمية المستدامة، هذا ما أكدته لجنة حقوق الإنسان للمفوضة العليا للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في توصياتها ل 25 أفريل 2003 من خلال تأكيدها على العلاقة الموجودة بين حقوق الإنسان، البيئة والتنمية المستدامة إذ تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات أجندة 21 وهي تشمل 134 مؤشرا أي: 40 مؤشر إجتماعي، 23 مؤشر إقتصادي، 55 مؤشر بيئي و 16 مؤشر مؤسساتي:

❖ **المؤشرات الإجتماعية :وهي تشمل :**

– المساواة الإجتماعية وتطبيق العدالة في توزيع الموارد وإمكانية كل فرد من الحصول على التعليم، الصحة والعمل.

–الصحة العامة والقضاء على الأمراض وتحسين الأغذية.

– التعليم الذي يمثل مطلب من المطالب الأساسية للتنمية المستدامة لإرتباطه مع التقدم الإجتماعي والإقتصادي للمجتمعات.

–السكن الذي يقاس مؤشره بحصة الفرد من م^2 المبنية ويشترط أن يكون لائق ويؤخذ على عاتق التخطيط العمراني للمدن.

– النمو السكاني: الذي يشترط التحكم فيه للقضاء على الخلل الاقتصادي والاجتماعي الذي ينجم عنه.

– الأمن : الذي يتمثل في تحقيق الأمن الاجتماعي للناس وحمايتهم من الجريمة بمختلف أنواعها.

[1]- ابن عميرة امينة، تقييم مخطط شغل الاراضي لحيي البير والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة. نحو اداة جديدة للتسيير الحضري المستدام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2011، ص16

❖ **المؤشرات البيئية** :وهي تشمل :

– الغلاف الجوي : ويشمل ذلك التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء وارتباط ذلك على صحة الإنسان وعلى استقرار وتوازن النظام البيئي.

–الأراضي: وتشمل حماية الأراضي من التلوث والتصحر وعدم استنزاف الموارد الطبيعية للأرض.

– البحار والمحيطات والمناطق الساحلية وذلك بغرض حمايتها من التلوث المتعدد.

–المياه العذبة : بغرض حماية الموارد المائية من التلوث والاستنزاف.

–التنوع الحيوي : بالحفاظ على حياة النباتات والحيوانات الموجودة في الطبيعة من الإستخدام المفرط لأغراض التصنيع والاستخدامات الأخرى.

❖ **المؤشرات الإقتصادية** :وهي تشمل :

– البنية الإقتصادية التي بموجبها يتم قياس معدل النمو الإقتصادي الحاصل عن طريق تحديد الأسس التي يتم بموجبها توزيع الثروات داخل المجتمع وتأثير السياسات الإقتصادية على استثمار الموارد الطبيعية .

أنماط الاستهلاك والإنتاج :تمثل الأساليب المتبعة في طريقة الإنتاج وتأثيرها على استنزاف الموارد الطبيعية واستحواذ الأجيال الحالية من نصيب الأجيال القادمة.

7– معايير الإستدامة: [1]

تأسيسا على مفاهيم الإستدامة، يمكن استخلاص مجموعة من المعايير تشمل الجوانب البيئية والعمرانية والإجتماعية والثقافية للبيئة، وتكامل هذه المعايير يمكن الحصول على بيئة في إطار الإستدامة وهي:

[1]- الود محمد السعيد ،دودو عبد الكريم ،تهيئة عمرانية وفق مبادئ النمية المستدامة دراسة حالة الجلفة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،الجزائر، ص 29

*** المعايير البيئية:**

- مراعاة حساسية النظم الحيوية السائدة.

- مراعاة حساسية التنمية في المناطق التي تتضمن موارد طبيعية فريدة ونادرة.

- مراعاة المخاطر الطبيعية المحتملة بالمنطقة (أمطار، كثبان رملية).

- الإستفادة من مصادر الطاقات الطبيعية دون إهدار أو استنزاف إو تعطيل.

- توفير غطاء نباتي بكثافة مناسبة لخفض التأثر الضار للتلوث البيئي، ومراعاة ترشيد استهلاك المياه المطلوبة في المسطحات الخضراء.

- تطبيق إستراتيجية إدارة المخلفات المنزلية للحفاظ على بيئة طبيعية نقية.

*** المعايير العمرانية:**

- سهولة وكفاءات الإتصالات بين الإستعمالات.
- تجانس نسق توزيع الإستعمالات والأنشطة.
- توافر مراكز جذب ترفيهية محليا وإقليميا.
- تجانس الكتل العمرانية مع النمو المرحلي.

*** المعايير الاجتماعية والثقافية:**

- مراعاة الجوانب التراثية والثقافية.
- تحقيق الخصوصيات العمرانية في الفراغات.
- تحسين المناطق الاثرية والتاريخية.
- توفير فرص ومجالات عمل للسكان الاصليين.

- توفير اجراءات وضوابط للحفاظ على البيئة.

8- التنمية المستدامة للمدن:[1]

ترمي التنمية المستدامة للمدن إلى تحقيق التوازن بين التنمية بجوانبها البيئية والعمرانية والإجتماعية والإقتصادية وقد اعتمد برنامج التنمية الحضرية على محورين اساسيين:

- **المحور الأول:** التنمية الإجتماعية التي تعنى بتنمية المواد البشرية بتوفير المتطلبات الأساسية من حيث الرعاية الصحية والتعليمية بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة، هذه التنمية تقوم على مبدأ مشاركة السكان، أو وضع قيم مستحدثة تساهم في تغير الأوضاع الإجتماعية.

- **المحور الثاني:** هو المجال العمراني الذي يهتم بإدخال مجموعة التحسينات المادية على البيئة المحلية وتتمثل في تحسين وتطوير المباني وتهيئة الشوارع وتشجيرها مع توفير البنية الأساسية من شبكات التغذية بمياه الشرب والصرف الصحي والإنارة وتنسيق الفراغات الحضرية.

وسوف نركز على ثلاث عناصر تعتبر فاعلة في تحقيق التنمية الحضرية وهي:

8-1- الشراكة كمفهوم تنموي للمدن:

ونعني بها التعاون والتفاهم بين أطراف المتدخلة في المدينة على العمل بصورة مشتركة بغية إنجاز مهمة معينة،وذلك عبر تجميع و دمج الإمكانيات والخبرات اللازمة والمتوفرة التي تتميز بها كل جهة للوصول إلى مدخل فعال للتنمية الحضرية " و لتحقيق ذلك تركز أطر الشراكة على النتائج في حين الموارد والصلاحيات تكون في شكل تعاون متكامل، ويتم تصميم أطر الشراكة بهدف توزيع الأعمال والمخاطر بين الأطراف المختلفة وذلك حسب القدرات والخبرات المتوافرة ".

[1] - بن علي عبد الجبار ، مخلوف عبد الله : إشكالية التوسع العمراني في إطار التنمية المستدامة - حالة مدينة الوادي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية أم البواقي سنة 2011 ص 22

و تمثل الشراكة في التنمية الحضرية المستدامة ركيزة أساسية (بجانب الإدارة) لأي تطوير والتنمية للمجتمع، حيث يتطلب ذلك ترابط في العلاقات واتباع مناهج وأليات غير تقليدية تستلزم ضرورة العمل على إعداد وبناء قدرة الأطراف المتدخلة في المدينة وتسعى برامج الشراكة إلى تنسيق الجهود المبذولة من قبل المسؤولين والمتدخلين في المدينة .

8-2- دور الإدارة الحضرية في التنمية الحضرية المستدامة:

"هي عبارة عن منظومة ثلاثية الأبعاد تتكون من التخطيط والتنظيم والغدارة تعمل على الإستجابة لعملية التحول الحضري في توفير كافة إحتياجات السكن الحضري وتشغيله وصيانته وتحويل كافة الجهات المعنية إلى شركاء يعملون على تحقيق أهداف التنمية الحضرية ".

- **التخطيط:** أي تحديد الهدف ووضع الخطة التي يمكن في حالة تنفيذها بلوغ الهدف المنشود.

- **التنظيم:** إيجاد تشكيل لاستثمار إمكانيات الأفراد والموائمة بين متطلبات العمل وحاجات العاملين.

- **التنسيق:** توفير الانسجام بين شتى الوحدات والمهام وخلق مناخ مشع على كفاءة الاداء

- **الرقابة والمتابعة :** حيث يتم خلالها تحديد أوجه الإنحراف عن المعدل الموضوع في الخطة في مختلف المراحل " ومن أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق الإدارة الحضرية المستدامة هي الشفافية وهي مبدأ جديد، حيث تدعو المنظمات والهيئات الدولية لإستمرار الحوار بين أصحاب الأدوار في التنمية العمرانية وذلك من أجل ضمان تمييز هياكل الإدارة الحضرية بالعدالة والكفاءة والشفافية وكذلك دعوتها للمزج ما بين الأدوار الإضافية لكل من الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع في بناء القدرات اللازمة لمواجهة المشاكل الحضرية العاجلة ".

وتتوقف عملية التنمية على عدة متغيرات أهمها حجم المواد التي يحوزوها المجتمع ودرجة كفاءة إدارة واستغلال هذه المواد فإن الكثير من الهيئات المحلية أخفقت في تحقيق التنمية رغم حيازتها لموارد كثيرة وذلك لعدة اسباب منها:

- عدم إستقرار قوانين الإدارة المحلية.

- مظاهر قصور في التخطيط والتنظيم بالإدارة المحلية.

- ضعف الإمكانيات المالية للهيئات المحلية لتمويل خطط التنمية المحلية .

- قصور في كفاءة أداء المسؤولين الإداريين .

- نقص في أسلوب الرقابة على الأداء .

8-3- بناء القدرات والتنمية الحضرية:

و تعني إعداد كل الأطراف المختلفة المشاركة في عمليات التنمية و التخطيط و الإدارة الحضرية لرفع كفاءة أدائهم في مختلف المجالات سواء في أعمالهم الفردية أو في العمل بالتعاون أو الشراكة مع عدة أطراف تعمل في مجالات متباينة وعلى مستويات مختلفة وتشمل عملية بناء القدرات ثلاث مستويات :

- **تنمية الموارد البشرية:** و تعني اعداد الكوادر و تزويدهم بالمهارات و القدرة على الوصول للمعلومات و المعرفة المطلوبة للأداء الكفء ،وتنطوي تلك العملية على تحفيز الافراد و الجماعات على العمل بشكل بناء و كفء .

- **التنمية التنظيمية:** وتعني عملية أداء مشترك وتتعلق بممارسات وإجراءات الإدارة، والقواعد والأنظمة والهياكل الوظيفية والتصنيف كل وظيفة وأدوارها.

- **التنميـــة المؤسســـية:** وتحتـوي علـى التغيـرات القانونيـة والتشـريعية الواجـب القيـام بهـا مـن اجـل تمكـين المؤسسـات والمنضـمات والهيئـات علـى مختلـف المسـتويات، مـن الارتقـاء بقـدرتها وتشـمل التشـريعات المتحكمـة فـي الادارة الماليـة وكـذا قـوانين ولـوائح اسـتخدامات الاراضي والبناء.

9- المدن المستدامة: [1]

إن المدن هي الأماكن التي تتركز فيها التنمية المستدامة، حيث تشكل أنشطة التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والبيئية محور الإهتمام في التكامل شرط أساسي للتنمية المستدامة والذي عليه يضمن طلبات السكان وهذا هو جوهر برنامج المدن المستدامة.

وهناك قضية أخرى أساسية وهي البعد الإجتماعي للتنمية فالمدن هي الأماكن التي تطلق فيها المبادلات ويتم فيها النمو، لكن يجب أن تكون الأمكنة التي تتسم بالهوية الثقافية والشمول الإجتماعي، واللذين يشكلان الشرطين الأساسيين اللذين يرتهن بهما تحقيق التنمية المستدامة.

✓ برنامج المدن المستدامة:

إن برنامج المدن المستدامة أداة رئيسية لدعم تنفيذ جدول أعمال القرن 21 (هو برنامج شمولي يبين الأعمال الواجب القيام بها خلال العقود المقبلة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة) يعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعلى تنفيذ الأهداف التي اتفق عليها أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، والبرنامج بعمله مع أكثر من 20 وكالة شريكة على مستوى العالم يعتبر اداة مهمة لتشجيع التعاون من أجل التحضر المستدام على مستوى المدن في العالم.

[1]- سعودي هجيره، التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المدينة والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر ،2007، ص23.

❖ **أولويات برنامج المدن المستدامة:**

من بين أولويات المدن المستدامة والتي تبلورت انطلاقا من الموئل الثاني هناك أربع أولويات، تستحق الالتزام من جانب المدن وتتعلق هذه الأولويات بالحكم الحضري وحقوق السكن والخدمات الحضرية الأساسية والتوسع الحضري المستدام.

أ) – الحكم الحضري: ويشمل:

أولا: تشجيع اللامركزية وتفريز السلطات المحلية: إن تطبيق اللامركزية من أجل المشاركة في القرارات والاستراتيجيات لجعل القرار أقرب ما يكون للسكان، وفي الحالات التي تكون فيها السلطات المحلية أكثر اندماجا في عملية التخطيط العمراني، تتوفر المزيد من الاستدامة للبرنامج، فمن المهم تفريز القواعد المؤسسية والمالية للسلطات المحلية لتمكينها من المشاركة بصورة فعالة في عملية التنمية.

ثانيا: تشجيع مشاركة السكان: إن مشاركة المواطنين وتشجيع الكفاءة والإنتاجية، تحفز على إيصال الخدمات وزيادة الإنتاج، مع إشراك السكان ذوي الدخل المنخفض في تحسين إحيائهم بأنفسهم مع ضرورة مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط ووضع الميزانية والخدمات الأساسية.

ثالثاً: ضمان قيام حكم يتسم بالثقافية والكفاءة وخاضع للمساءلة: ينتظر من المدن أن تصبح ذات كفاءة في إدارة الإيرادات والنفقات، وفي تمكين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية من المساهمة في الاقتصاد الحضري.

ب)– الحملة العالمية للحكم الحضري:

تهدف هذه الحملة التي بدأت سنة 2000 إلى تقديم مساهمة في تحسين حياة المدن للجميع، وتعني عملية التحكم السليم للمناطق الحضرية أي أن يكون لكل السكان صوت في شؤون المدينة، وهي قواعد يفسرها كل بلد ومدينة في سياق ظروفها القانونية والتاريخية والثقافية الخاصة بها.

فالمدن بحاجة إلى منهجيات محددة لتحسين التحكم والتخطيط الحضري والعمل على نحو استراتيجي من أجل الحد من الفقر والإستبعاد الإجتماعي في المناطق الحضرية ولتحسين المراكز الاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين مع حماية البيئة والعيش بطريقة مستدامة.

– الحق في السكن الملائم: يركز جدول أعمال الموئل على أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تعزيز الحق في السكن الملائم وحمايته وضمان تحقيقه تحقيقا كاملا ويجب ألا تبث آمالا غير واقعية لا يمكن توقعها وهدف الحق في السكن لا يعني توفير السكن الملائم مباشرة وفورا غير إن جدول أعمال الموئل ينشئ التزاما لتهيئة الظروف للتحقيق الواقعي لهذا الهدف.

– الحملة العالمية لضمان الحيازة: أعلن عن الحملة العالمية لضمان الحيازة في 2000 والتي تعتبر الحق في تملك الأرض والوصول إليها وبالتالي تشجيع البناء وتحسين المساكن مع التركيز على كفاءة وشفافية أسواق الأراضي.

– دعم منظمات المجتمع المدني: ويكون ذلك لإشاعة استخدام مواد بناء ملائمة ومنخفضة التكلفة وتتسم بالاستدامة وكذلك تكنولوجيا ملائمة في تشييد الساكن وتقديم الخدمات.

ج) – الخدمات الحضرية الأساسية:

يعتبر توفير الخدمات الأساسية الملائمة و الميسورة لسكان المدن كتوفير المياه و المرافق الصحية و إدارة النفايات و النقل أمورا أساسية لإقامة مدن مناسبة بيئيا وصحيا و يمكن العيش فيها و بالتالي ركز الموئل الثاني و برنامج المدن المستدامة على الأولويات التالية:

– تحسين تسيير الخدمات الأساسية: يعتبر الهدف الأساسي هو زيادة الفعالية والكفاءة والإنصاف واستدامة في إيصال الخدمات ويمكن أن تؤدي الشراكات بين مختلف القطاعات (العام والخاص) إلى مكاسب في الكفاءة في قطاعي النقل والمياه.

– تشجيع الاستراتيجيات التمكينية: ويعني الأخذ باللامركزية في الوظائف وتفويضها إلى الصعيد المحلي مع اشتراك المجتمعات المحلية في تشغيل وإدارة الخدمات على صعيد الأحياء.

د) – التوسع الحضري المستدام: ويشمل:

البعد الإقليمي للتنمية المستدامة للمدن: يشجع برنامج المدن المستدامة الاستخدام الأمثل للأراضي المنتجة في المناطق الحضرية وحماية النظم الايكولوجية الهشة عن طريق تصميم ودعم تنفيذ ممارسات تسيير الأراضي وتعالج بصورة شاملة احتياجات الأراضي لخدمة الزراعة والصناعة والنقل والتنمية الحضرية والمساحات الخضراء.

هـ) –أنماط التوسع الحضري:

يركز جدول أعمال الموئل من خلال برنامج المدن المستدامة على تشجيع المدن المتوسطة وصغيرة الحجم ورغم الصعوبات الواضحة لتعزيز النظم المتوازنة للمدن والتي تعتبر أولوية بالنسبة للتنمية المستدامة.

II.التنمية العمرانية المستدامة:

في عام 1993 إجتمع الإتحاد العالمي للمعماريين في دورته الثامنة عشر بمدينة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة مسؤولية العمارة بخصوص موضوع التنمية المستدامة "وإثر هذا الإجتماع صدر إعلان شيكاغو الذي يتضمن خمسة توصيات كلها تؤكد على التزام مهنة العمارة والعمران بمبادئ التنمية المستدامة، من خلال جعل الموضوع البيئي في تصميم الممارسة العمرانية، وأكد هذا الإعلان في أحد توصياته على أهمية التنمية المستدامة وما توفره المدن والمباني المستدامة من فرص حقيقية لتطوير القطاع العمراني وجعله أكثر استجابة لمتطلبات الإنسان المادية والمعنوية".

إن التنمية العمرانية المستدامة لا يمكن أن نفصلها بمعزل عن الفكرة ألا وهي التنمية الشاملة والمستدامة والتي تتمحور حول مستقبل الإنسان وكيفية الحد من أضرار الحاضر على المستقبل القادم فجاءت التنمية

العمرانية المستدامة بمثابة إستجابة وتجاوب من القطاع العمراني للدعوات المطالبة بالعمارة الخضراء والتصميم المستدام.... الخ.[1]

1)- القواعد الأساسية (الرئيسية) للتنمية المستدامة:[2]

وتتمثل فيما يلي:

أ- الترشيد (استخدام الموارد بأقل قدر ممكن): إن الأولوية في التنمية العمرانية المستدامة، يجب أن تعطي لموضوع ترشيد الطاقة بإعتبار أن الأثر البيئي الأكبر للمدن هو مقدار استهلاكها للطاقة، وبإعتبار أن الترشيد فيما يستهلك منها له أثر إيجابي كبير في الحفاظ على الموارد الطبيعية بالإضافة إلى التقليل من الإنبعاثات الضارة والمسببة لكثير من المشاكل البيئية مثل الاحتباس الحراري.

والترشيد في البيئة العمرانية له معاني كثيرة، فهو قد يعني استخدام أنظمة لا تحتاج إلى طاقة لتشغيلها مثل الأنظمة السلبية أو الطبيعية للترشيد والتهوية وحتى الإضاءة، أو رفع كفاءة مثل الأنظمة واستعمال القليل من الطاقة، مثل إيجاد أفضل حلول لتخطيط المدينة أو موقعها واتجاهها وحتى حجم ساحاتها وشوارعها وفتحات بناياتها.

ب- إعادة استخدام الموارد لأكبر قدر ممكن: المقصود بإعادة الإستخدام للموارد هنا هو إستخدام الموارد الأكبر عدد ممكن من المرات، من دون صرف طاقة كبيرة لتعديلها وتهيئتها للاستخدام المطلوب، وفي المنشئات العمرانية هناك إمكانيات واسعة لتطبيق هذه القاعدة.

ج- الإعتماد على المصادر المتجددة:

الإعتماد هنا يعني إعطاء الأولوية لمصادر الطاقة المتجددة على حساب المصادر الأخرى، ومن أهمها الطاقة الشمسية والمائية والطاقة المتولدة من حركة الرياح وإذا كانت الطبيعة، تختزن هذه الوفرة من المصادر

[1] -هاشم عبد الله الصالح: " تفعيل البعد الصحي و البيئي في تفعيل المشاريع العمرانية" المؤتمر الهندسي السعودي السادس، جامعة الملك فيصل، الدمام، السعودية، 2002، ص 12.

[2] - سعودي هجيره: مرجع سابق، ص 24.

المتجددة فلا يمكن للقطاع العمراني أن يخطط تنمية مستدامة من دون الإستثمار الجيد لهذه المصادر، فهناك مصدر وفير من الطاقة الشمسية التي يمكن اعتمادها كعنصر رئيسي في تخطيط مدننا و تصميم منشآتنا العمرانية، إما فيما يخص المواد المستخدمة في المشاريع العمرانية فهذه القاعدة تدعو إلى إعطاء الأولوية للمواد التي يمكن إعادة تصنيعها بنسبة كبيرة على حساب المواد التي تنتهي إلى مجرد مخلفات بعد إستخدامها الأول.

د- التجاوب مع المتطلبات الجمالية والطبيعية:

التنمية العمرانية المستدامة تدعو من خلال التأكيد على هذه القاعدة، على أن يكون التأثير المصاحب للتعديل على البيئة المحيطة إيجابيا، الإيجابية قد تكون مباشرة وذلك من خلال التجاوب مع متطلبات البيئة المادية والجمالية في مواصفات ومكونات المشروع العمراني.

هـ - إيجاد البيئة السلمية:

إن القصد من المنتج العمراني هو إيجاد بيئة داخلية وخارجية خاصة بالإنسان، وتؤكد هذه القاعدة على أهمية سلامة هذه البيئة داخليا وخارجيا، إن ما تدعو إليه هذه القاعدة هو تجنب إستخدام الموارد التي لها إنبعاثات ضارة على صحة الإنسان، وإذا كان هناك حاجة لإستخدام البعض منها فليكن هذا الإستخدام بالحد الأدنى وبالطريقة التي تتضمن عدم حدوث الضرر حاضرا أو مستقبلا.

و- الجودة:

إنها إحدى أهم القواعد المهمة للتنمية العمرانية المستدامة وتعني عمرا أطول للمبنى وحاجة أقل للصيانة وراحة أكبر للمستفيد، فإذا كان التخطيط أو التصميم الفراغي للمنتج العمراني ليس بالجودة المطلوبة فإنه قد يعني عدم إستخدام هذا المنتج العمراني أو أن إستخدامه سيكون دون المستوى المطلوب وكل هذا في النهاية هدر للموارد والطاقات.

إذن هذه القواعد، الترشيد والجودة والمصادر المتجددة و التجاوب مع المتطلبات البيئية و الجمالية و عدم تعريض الإنسان لبيئة غير صحية هي كل ما تنشده التنمية العمرانية المستدامة، مع ضرورة التعامل مع هذه القواعد بكلية وليس بانفراد لأنها متكاملة.

2)- مبادئ التنمية العمرانية المستدامة: [1]

هناك العديد من المبادئ العامة التي يمكن من خلالها المساهمة في جعل النشاط العمراني عمل تنموي ومستدام:

- ✓ تحديد حاجات المستفيد: هذا المبدأ هو التأكيد على ضرورة توعية المستفيد في كيفية تحديد حاجاته، ومن ثم الكيفية في الإستجابة لها، إن المستفيدين بحاجة إلى المساعدة في التعبير عن حاجاتهم حتى يأتي التخطيط بالشكل الذي يستجيب لهذه الحاجات، فلو أخذنا المساحات في مدننا لوجدنا أنها لا تستخدم في أغلب الأحيان وكذلك في المباني فوجود العديد من الفراغات لا تستعمل إلا لوظيفة واحدة، وإن كان البعض أصبح ينظر إلى الأمر بأنه جزء من المعايير التخطيطية لكن تبقى المسألة أن المستفيد هنا يستجيب لقائمة متعارف عليها من دون أن يكون للحاجة الحقيقية دور في صياغتها، ففي "الأول يجب أن نبني ما نحتاج ومن بعدها ما نريد "، فالبناء وفق حاجة الإنسان يعني أن يعيش الإنسان براحة وبأقل جهد وتكلفة عليه وعلى البيئة الطبيعية، إذن علينا أن نتفاعل مع ذهنية وفكر المستفيد وذلك عن طريق:

- التأكيد على مفهوم أن المستفيد يمثل عنصرا مهما في عملية التخطيط والتصميم.
- القدرة على رصد وتوثيق وتحليل العوامل الاجتماعية.
- القدرة على صياغة ما يطرحه المستفيد من أفكار تعبيرا عن حاجاته وجعلها ضوابط وقواعد لمراحل التخطيط وتنفيذ المشاريع.

[1]- هاشم عبد الله صالح : " التنمية العمرانية المستدامة "، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الأساسية والتطبيقية)، المجلد الخامس، العدد الثاني، الدمام المملكة العربية السعودية، 2004، ص123.

– القدرة على توثيق نماذج وأمثلة واقعية تعين المستفيد على تحديد حاجاته الحقيقية".

✓ الكفاءة في تخطيط وتصميم الفضاء العمراني: والفضاء المقصود هنا هو الحيز الذي يترك فيه الإنسان ممارسا فيه نشاط معين أو مؤديا لوظيفة معينة، ويتأثر الإنسان بأبعاد هذا الحيز الوظيفية والمكانية والجمالية، والمطلوب هو حسن التعامل مع هذه الأبعاد لكي نعطي للمستفيد بيئة منسجمة وتستجيب لمتطلباته الوظيفية باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد ومصادر الطاقة لتشييدها وتشغيلها وصيانتها.

✓ ترشيد الموارد ومصادر الطاقة:

هناك مساحة كبيرة من التأثير العمراني في ما يستخدم من مواد وموارد وما يصرف من طاقة لتشييد وتشغيل وصيانة المشاريع العمرانية، والمواد الإنشائية لها حصة كبيرة من تكلفة المشاريع وقد تقترب نسبتها 70% من التكلفة وهذا يعني أن الترشيد فيها له عائد اقتصادي للمستفيد، بالإضافة إلى ما يمثله من الحفاظ على البيئة، وكذلك المحاولة قدر الإمكان الاعتماد على المواد الطبيعية المحلية بدل المصنعة المنقولة من بيئات أخرى لأن في ذلك توفير في ما يصرف من طاقة لتصنيفها و نقلها فالملاحظ هو المبالغة في استخدام الخرسانة في منشآتنا وهذا بالتأكيد على حساب ما نملكه من مواد طبيعية كالطين والحجر .[1]

هذه بعض المبادئ والتي من خلالها يمكن للقطاع العمراني أن يكون أكثر استجابة لمتطلبات المستفيد وتأخذ التنمية العمرانية مسارها الصحيح على أنها تنمية تتطلع للإستدامة والشمولية.

III. العمارة المستدامة:

*** العمارة:**

تعتبر العمارة عموما نقيضا للطبيعة والعالم الطبيعي والفوارق المكانية، كما تعتبر، إستجابة عالمية للتقدم التقني، وقد ظهرت بهذا المعنى بوضوح في أعمال بعض المعماريين مثل والتر غروبيوس، لودفيغ ميس فان

[1] - عثمان علي الناجم:" العمارة في العالم العربي " مجلة المهندس، السعودية، العدد 11، المجلد 11، 1999.ص 93.

دير روه وفيليب جونسون كما أنها شملت التصميم الحدسي والإتجاه العضوي المعماري لوكوربوزيه، الفار التو وفرانك لويد رايت وكذلك تعبيريين من امثال ايريك مندلسون تاوت .

فقد أعتبروا من عمالقة ومؤسسي حركة الحداثة على الرغم من أن لكل منهم نظرته المغايرة للعمارة، الا انهم وضعوا اللبنة الاولى والنواة الاساسية للعمارة البيئية المعاصرة.

كما تعتبر العمارة تحديا فريدا في مجال الإستدامة لأن مشروعات البناء تستهلك كميات كبيرة من المواد ونتج كميات ضخمة من المخلفات والنفايات، وقد عرف الإنشاء المستدام بأنه عبارة عن الإبتكار والإدارة المسؤولة عن بناء بيئة صحية قائمة على الموارد الفعالة والمبادئ البيئية.[1]

ويعتبر التصميم المستدام، البناء المستدام أو العمارة الخضراء المستدامة مفاهيم ما هي إلا طرق وأساليب جديدة للتصميم تستحضر التحديات البيئية والإقتصادية والإجتماعية، من أجل الوصول إلى توفير بيئة عمرانية أمنة ومريحة وسوف نحاول التطرق إلى مفهوم من هذه المفاهيم:

* **العمارة المستدامة الخضراء:** " العمارة الخضراء للبيئة المستدامة هي عمارة ناتجة عن بيئتها وذات مسؤولية اتجاهها، اي احترام موارد الارض وجمالها الطبيعي "[2] وهي كذلك " عمارة توفر احتياجات مستعمليها، إذ أنها تؤدي إلى الحفاظ على صحتهم وشعورهم بالرضى، زيادة إنتاجهم وإشباع إحتياجهم الروحية وذلك من خلال العناية بتطبيق الإستراتيجيات المؤكدة لإستدامة البيئة ".[3]

1- مبادئ العمارة المستدامة:

- الحد من إستهلاك الموارد الغير قابلة للتجديد.

[1]- اوقلمان احمد ،شاشة مراد ،بوحسي علي ،"المشروع العمراني في اطار التنمية المستدامة " ،مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ،جامعة العربي بن مهيدي بام البواقي ، الجزائر ،20007 .ص27.

[2]- barba.j : « integrated bioclimatic architecture » ,Barcelona ,Spain , 2001.P50.

[3]- محمد طه سيد مرعي منصور:"العمارة البيئية للمسكن التقليدي والمعاصر في ظل العمارة المستدامة " ،كتاب الكتروني ،ديسمبر ،2005 www.arch-sustainable.blogspot.com

- تعزيز البيئة الطبيعية.

- إزالة أو الحد من إستخدام المواد السامة والضارة.

وتطبيق هذه المبادئ يقلل التأثير على الطبيعية والمشيد من حيث المباني ومحيطها المباشر والإقليمي والعالمي، فالمبنى المستدام إنطلاقا من هذه المبادئ يعرف بأنه ممارسات البناء التي تسعى إلى الجودة المتكاملة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية) بطرق واضحة، فالإستخدام المنطقي للموارد الطبيعية والإدارة الملائمة للمباني يسهم في إنقاذ المواد النادرة وتقليل إستهلاكها وتحسين البيئة مع الأخذ في الإعتبار دورة حياة المبنى كاملة وكذلك الجودة البيئية، المالية والمنافع المستقبلية.[1]

2-أهداف العمارة المستدامة: [2]

الأهداف الرئيسية للعمارة المستدامة في الأتي:

- فاعلية الموارد .

- فاعلية الطاقة .

- الوقاية من التلوث .

- التوافق مع البيئة.

- الأعمال النظامية والمتكاملة.

3- التصميم العمراني المستدام:[3]

التصميم المستدام هو التداخل بين العمران والتخصصات المكملة (الكهربائية والإنشائية) بالإضافة إلى الإهتمام بالقيم الجمالية والتناسب والتركيب والظل والإهتمام بالتكاليف طويلة المدى بيئيا وإقتصاديا وبشريا.

[1]- الود محمد السعيد، دودو عبد الكريم، مرجع سابق، ص35

[2]- هشام جلال الشيمي ،"الية اختيار اسلوب التنفيذ المتوائم مع الاستدامة البيئية" ،كلية الهندسة ،جامعة فاروس بالإسكندرية ،مصر.2005.

[3] - منتدى ملتقى المهندسين العرب 01:50 2011/01/15 . http://www.arab-eng.org.

وقد تم تحديد خمسة عناصر للتصميم المستدام وهي:

– شمولية التخطيط والتصميم وأهمية القرارات الإبتدائية إذ لها أكبر الأثر في كفاءة إستخدام الطاقة مثل التصميم الشمسي السالب الذي يستفيد من الطاقة الشمسية بالتوجيه المناسب، والإضاءة الطبيعية والتبريد الطبيعي.

– إعتبار التصميم المستدام فلسفة بناء أكثر من كونه طراز مقترح للبناء حيث أن المباني تبنى بهذا الفكر غير محددة الشكل أو الطابع .

– لا يتعين زيادة تكلفة المباني المستدامة عن المباني الاخرى كما أنها لا تختلف عنها في بساطة وعدم تعقيد التصميم .

– تكامل التصميم بإعتبار كل عنصر من العناصر جزءا من الكل وضروري لنجاح هذا التصميم.

– إعتبار خفض إستهلاك الطاقة والحفاظ على صحة الأفراد وتحسينها من مبادئ التصميم المستدام .

4– مبادئ التصميم العمراني المستدام : [1]

للوصول إلى عمران مستدام يجب إرساء عناصر الإستدامة في العملية التصميمية والتي تقوم على العناصر التالية:

– **دراسة المكان:** بداية أي تصميم مستدام يجب أن يبدأ بدراسة المكان فإن إهتممنا بأبعاد المكان المختلفة يمكن لنا العيش فيه دون تدميره ويساعد المصممين في عمل التصميم المناسب كالتوجيه والحفاظ على البيئة.

[1] -) نادية محمد بصير : أهمية الإقتصاد في المساحات المبنية بين المفهوم البيئي و الإسلامي ، ندوة الإسكان الثانية ، المملكة العربية السعودية ، 2002 ، ص5

- **الإتصال بالطبيعة:** سواء كانت بيئة طبيعية أو مبنية هذا الإتصال يمنح الحياة للمبنى بدمجه مع بيئة تعايشه .

- **دراسة التأثير البيئي:** التصميم المستدام يسعى إلى تقييم المواقع، الطاقة، الموارد، فعالية طاقة التصميم وأساليب البناء ومعرفة الجوانب السلبية ومحاولة تحقيقها عن طريق إستخدام مواد مستدامة .

- **تكامل بيئة التصميم:** يجب تعاون جميع التخصصات المشاركة في العملية التصميمية والإهتمام بمشاركة المستخدمين والمجتمعات المحلية والمناطق المجاورة في اتخاذ القرار.

- **دراسة الطبيعة البشرية:** يجب أن يهتم التصميم المستدام بدراسة طبيعة المستخدمين وخصائص البيئة المشيدة وإدراك متطلبات السكان والمجتمع والخلفية الثقافية والعادات والتقاليد حيث تتطلب العمارة المستدامة دمج القيم الجمالية والبيئية والإجتماعية والسياسية في العملية التصميمية .

5- خصائص التخطيط العمراني المستدام : [1]

- **الإكتفاء الذاتي:** يعتمد وجود الكثير من مدن اليوم على العلاقات الجوهرية مع المحيط القريب والمحيط العام (مثل تأمين المياه الهواء النقي، الغذاء، المواد الأولية والطاقة وعملية التخلص من النفايات) فتكون المساعي من المنظار المستدام للمدن تأمين الحدود الدنيا للإكتفاء الذاتي وذلك بالإستقلال بممتلكاتها الطبيعية، إضافة إلى المواد الأولية وخدمات الطاقة الأولية ومن الإكتفاء بالحدود الدنيا لحجم هذه التجمعات السكنية.

- **الإستمرارية والتوجه:** إن التخطيط المستدام يجب أن يراعي مبدأ الإستمرارية أي أن يتم إستخدام الأرض والمواد الأولية بحيث تترك للأجيال المستقبلية مجالا للحركة والتشكيل والتطوير، إن التخطيط

[1]- ناديا محمد بصير مرجع سابق، ص6.

المستدام لا يركز فقط على المناطق الطبيعية المستخدمة مباشرة بل يشمل كل المجالات الوظيفية وعلاقات الحياة المتكاملة في المدينة والقرية.

- **تشكيل فكرة التجمعات الخط والتجميع الغير مركزي:** بالنظر إلى تشكيل الفراغ المستقبلي المستدام نرى أن التصور المقابل لصورة المدن الحالية المتشكلة من توسع وسائل المواصلات وإزدياد الحاجة للطاقة والإستخدام الكبير للمساحات وتزايد تطور التجمعات السكنية عليها، وهو تصور يعتمد ثلاثة مبادئ هي المزج والتجميع واللامركزية أي صورة لمدينة كثيفة التجمع وفيها مزج بين الوظائف والخدمات بحيث يتم الإقتصاد بالمساحات.

هذا التصور يقلل من الإحتياج للمواصلات ويمكن من تقديم الخدمات للمواطنين على مساحات مقبولة بحيث تتحسن شروط العمل في مجال الخدمات الحضرية.

- **الإستخدام الأمثل للأراضي والمساحات** :الإقتصاد بالمساحات هو جزء أساسي من التخطيط المستدام والذي يعني الإستخدام الأعظمي للأرض والناتج عن إحتياج حقيقي للإنسحان بحيث لا يضر الأرض، إن التخطيط والبناء في المدن اليوم والتموضع غير المناسب للمنشآت على الأرض أدى إلى إحتياج مساحات أكبر من الضروري فالمساحات بالفراغات الخارجية (طرقات....الخ) سببت فراغات غير مستخدمة بشكل فعال بين الأبنية مما سبب هدرا كبيرا للمال والمواد والجهد والصحة، وتطبيق رؤية التخطيط المستدام هو فقط ما يعطي الشكل الأفضل للعلاقة الرابطة بين المساحة المبنية وغير البنية.

6- تطوير الأحياء المستدامة : [1] إن التنمية العمرانية أصبحت هي الأداة الفاعلة الرئيسية التي يمكن أن تحقق تطوير الأحياء كونها المسؤولة عن إستمرارية البيئة بل والطبيعة، وعن إستمرارية الإنسان نفسه.

هناك إستراتيجيات يجب أن تتحقق لتطوير مدن مستدامة، ولا يمكن أن نطلق عليها هذا التعريف دون أن تتحقق في كافة أحيائها هذه الإستدامة، وهذا يعني أن الحي هو الخلية الأساسية التي يجب أن يبدأ بها العمل نحو تحقيق التطور المستمر للمدينة.

في الوقت الحالي لا توجد أحياء حققت كل عناصر التنمية المستدامة حتى على المستوى العالمي، ولكن هناك تصنيف لها حسب نوعية التطوير

7- الصيغة التنفيذية لتحقيق الإستدامة في العمارة: [2]

لقد اجتهد كثير من رواد الإستدامة في العمارة وعديد التنظيمات المهنية والأكاديمية في تطوير وسائل تحقيق الإستدامة وتفعيلها وجعلها متاحة وملموسة وقد أمكن إستخلاص الصيغة التنفيذية بمفهومها المعاصر، أنه على المعماري والعمراني أن ينظروا إلى ما هو أبعد من التكاليف الأولية للبناء وبلورة تصاميمهم التي ركزت على التأثير البيئي الطويل أثناء تشغيل وصيانة المباني.

" وأنتجوا بعض الأنظمة تقيم المباني مثل معيار (breeam) الذي تطبقه بريطانيا، ومعايير رئاسة الطاقة والتصميم البيئي (leed) في الولايات المتحدة الامريكية ويتم منح شهادة (leed) للمشاريع المميزة في تطبيقات العمارة الخضراء المستدامة .

وتهدف مثل هذه المعايير إلى إنتاج بيئة مشيدة أكثر خضرة ومباني ذات أداء إقتصادي أفضل وتحقق رغبات المستفيد، وهذه المعايير التي يتم تزويد المعماريين والمهندسين بها تتكون من قائمة من المعايير

[1]- ابراهيم عبد الله ابا الخليل "التطوير المستدام لأحياء المدينة "، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر. 2010، ص 43.

[2]- علي بن محمد السواط :"الاستدامة ودورها في تعزيز الاقتصاد الوطني " ،ندوة المهندس ودوره في الاقتصاد الوطني ،الدمام ،السعودية ،2005 ،ص12.

المستخدمة في الحكم على مدى إلتزام المبنى بالضوابط الخضراء ووفقا لهذه المعايير يتم منح نقاط لمبنى في جوانب مختلفة ".

ونذكر من هذه الجوانب :

❖ **التصميم :**

* أن يكون مصمما ليعمر طويلا ويؤدي دوره طول الوقت، ويكون مقاوما للكوارث الطبيعية .

* أن يحقق المبنى أقصى معدلات الإستثمار للطاقة والمياه والمواد.

* أن يكون المبنى قادرا على تحقيق الإكتفاء الذاتي من الطاقة.

* أن يقبل المبنى التعديلات والإمتدادات مستقبلا .

* أن يتحاشى تصميم المبنى الذي يؤدي إلى الأضرار الصحية .

❖ **مواد البناء :**

* الإستعمال الأمثل للمواد.

* أقصى إستعمال لمواد البناء المتجددة.

* إستعمال المواد والمنتجات المعمارية.

* تشجيع وإستعمال المواد القابلة للديمومة.

* الإعتماد على التجهيز الذي يتحمل أطول مدة ممكنة .

❖ **الموقع :**

* العمل مع الطبيعة دون الحاق أضرار بيئية .

* تقييم وتقدير الثروات مع تحديد موقعها .

* إستعمال وإعادة إستغلال المباني القائمة .

* توقع البنايات وتوجيهاتها بشكل خاص وذلك لتقلل من تأثيرات البيئة.[1]

المبحث الثاني: أمثلة عن التنمية المستدامة للمدن

I.التنمية المستدامة والمدينة في الجزائر:

1-دراسة حالة العمران الصحراوي تافيلالت (بني يزقن):

الصورة رقم (01): موقع قصر بنى يزقن

المصدر: google earth 2019

1-1-قصر بني يزقن[2] :

تأسس قصر بني يزقن في سنة 720 هـ / 1321 م، وكان يسمى بـ تافيلات الذي أصبح الآن يطلق على أول أحياء المدينة في الجزء الأعلى منها، ما اسم بني يزقن فقد أطلق عليها عندما أصبح عدد أهل البلدة يساوي نصف أهل غرداية، وكلمة يزقن معناها النصف بالعربية، وبني يزقن يعني أهل النصف. **كما توضحه الصورة رقم 01**

مثل قصر تافيلالت او المدينة الجديدة "تافيلالت" بغرداية تجربة إنسانية وعمرانية فريدة من نوعها في العالم العربي وإفريقيا، أو ربما في العالم أجمع، إذ يصعب كثيرا أن نتصور مدينة حديثة يعيش فيها الناس دون الحاجة إلى شرطة ومحاكم ومجالس القضاء ودون أن يحدث أيضا أي خلل في النظام العام للسكان الذين استنسخوا في هذه المدينة أساليب وحياة أجدادهم الأمازيغ في قالب الحياة العصرية إذا فقصر تافيلالت هو توسع خارجي لبني يزقن[3]

[1]- عبير سامي يوسف محمد، دينا احمد احمد ، "المنظور الاستدامي للتكنولوجيا البناء بين متطلبات وصراع التقنيات" ،كلية الهندسة ،جامعة طنطا ،مصر ،2010.

[2] - أمحمد الحاج يوسف اطفيش، الرسالة الشافعية، طبعة السيد عشو الحاج محمد، 1326 هـ، ص23

3- http://www.echoroukonline.com/ara/articles/73688.html

1-2-موقع قصر تافيلالت[1]:

يقع قصر تافيلالت إلى الجنوب من قصر بني يزقن، ويبعد عنه حوالي 3 كلم، ويلحق به إداريا، يقع في منطقة جبلية ذات إنحدار متوسط 13 % وتقدر مساحته الإجمالية بـ 13.76 هكتار، تمت تجزئته إلى 808 قطعة أرض بكثافة قدرها 72 قطعة في الهكتار.

الصورة رقم(02): موقع قصر تافيلالت

المصدر: google earth 2019

كما توضحه الصورة الموالية رقم 02

يقدر عدد مساكن تافيلالت حتى سنة 2004 حوالي 740 مسكن، وتم إنجازها بين سنتي 2000 و2004، وأغلب سكانه من مدينة بني يزقن.

1-3-مبادئ المشروع[2]:

- الإعتماد على أشكال العمارة الأمازيغية الأصيلة وألوانها المتناسقة.
- النظام المحكم وإحترام الإنسان الميزابي لمحيطه وإعتنائه بكل من حوله.
- تقدم تافيلالت نموذجا حضاريا ملموسا عن تحدي الإنسان في التعامل مع الواقع بأصالة.
- تشكل تافيلات تجربة إنسانية جد خاصة بالمقاربات التي تطرحها، سواء إقتصاديا وثقافيا وحتى إيكولوجيا
- يعتمد السكان في حياتهم اليومية في القصر على نفس أنماط التسيير التي تميز بها المجتمع الميزابي طوال قرون من الزمن، حيث لكبار الحي سلطة تسيير الحياة اليومية على أسس من المفاهمة والعرف الذي لا يخرج عليه أي أحد.

[1] - زكري بن بايوب قشار، إعادة انتاج النمط العمراني القديم والعلاقات الاجتماعية التقليدية، دراسة ميدانية في قصر تافيلالت بني يزقن غرداية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، 2007، ص111.

2 -http://www.echoroukonline.com/ara/articles/73688.html

- يتعاون السكان على تنظيف ونظافة المحيط وصيانة ومراقبة سير مصالح الناس اليومية، مع الترك على الأهمية التي يمنحها السكان للعقد المعنوي المبني على احترام وتوفير كبار وعقلاء القصر الذين بيدهم إدارة الشؤون العامة.

1-4-أهداف مشروع تافيلالت[1]:

مشروع قصر تافيلالت هو تجربة إنسانية جد خاصة من خلال مقارباته الإجتماعية والحضرية والبيئية، وهو يستند على:

-إشراك المؤسسات الإجتماعية العرفية.

-إقتراح محيط عقلاني للبناء.

-إشراك الإنسان خصوصا في البعد الثقافي المتعلق بإنشاء منزله.

-الأثر الفني الواعي للموروث المعماري القديم.

-الإنشاء فوق وسط صخري من أجل حماية المحيط الهش(الواحة).

طريقة التعمير المختارة هي الأكثر ملائمة لبيئة الصحراء وهي نمط القصور، الذي يعرف من الخصائص التالية:

- نسيج عمراني كثيف.

-الهيكل التنظيمي للاماكن عامة.

-إحترام المقياس الإنساني.

-إحترام هوية المدينة من قبل العناصر التحليلية مثل :الأبواب الحضرية -السوق -الفضاءات الإنتقالية- تدرج الأماكن العامة.)...

-إنشاء عناصر ذات قيمة رمزية عالية، آبار، مآذن، أبراج.

[1] - زكري بن بايوب قشار، مرجع سابق ص112.

1-4-1- الاهداف الإجتماعية:

- الحفاظ على معاني وقيم التماسك الاجتماعي.

- المحافظة على المؤسسات الإجتماعية التقليدية من خلال تفعيل دورها في تسيير القصر.

- القضاء على أزمة السكن، وتوفير السكن لكل الطبقات الاجتماعية.

1-4-2- الأهداف الثقافية:

- توطين العناصر حسب قيمتها الرمزية (كالبئر والبرج).

- المحافظة على التوازن بين النمط العمراني القديم والحديث.

1-4-3- الأهداف التقنية:

- إيجاد هندسة بيومناخة وإستعمال مواد البناء المحلية في البناء كالحجارة.

- إيقاف زحف الاسمنت على المساحات الخضراء.

إضافة إلى المساكن فإن قصر تافيلالت يحتوي على بعض المنشآت العامة منها: المسجد، المدرسة القرآنية، الإكمالية، مقر لجمعية رعاية المتخلفين ذهنيا، عيادة، محلات تجارية وأخرى مهنية، مقرات لجمعيات، حديقة الجيوانات .

المدن الصحراوية مرآة تعكس الوجه الحقيقي للمدينة بما تحويه من قيم اجتماعية وثقافية، مما انعكست على الطابع العمراني والمعماري وذلك أدى إلى إكسابها مجموعة من مؤشرات التوسع العمراني المستدام وهي:

1-5- المؤشرات الاجتماعية [1]:

إن المتأمل للنسيج العمراني يلمح من الوهلة الاولى دور ومكانة القيم الاجتماعية، الثقافية، والبيئية في تحديد شكل وهيكلة البنية العمرانية ويتجلى ذلك من خلال ما يلي:

- إعطاء الأولوية للتجهيزات الدينية بتموضعها بأماكن مركزية.

[1] -د. إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران و المشروع الإسلامي، المطبعة العربية الجزائر، 1993 م، ص 92 .

- إعتماد مبدأ الحرمة كأساس في هيكلة الممرات الخارجية (الممرات، الساحات...) والداخلية (المسكن).

1-5-1- التوزيع الوظيفي:

الشكل رقم (03): مفهوم الوظيفية في المدينة القديمة

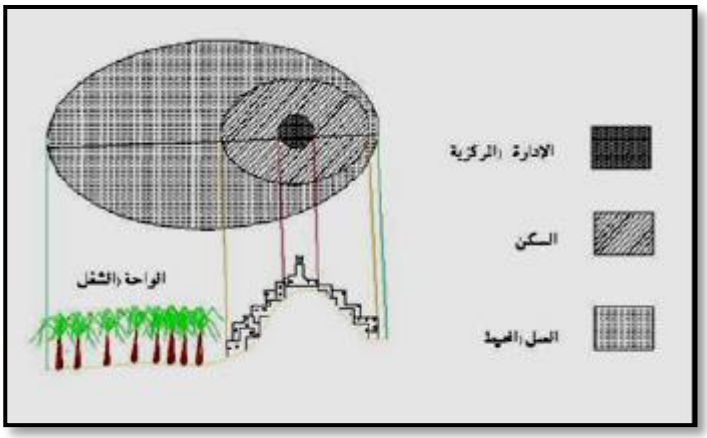

المصدر: -د. إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران و المشروع الإسلامي، المطبعة العربية الجزائر، 1993

تتوزع الوظائف العضوية المختلفة داخل القصر وفق التوزيع التصميمي في انسجام كامل، فالمسجد المركزي يقوم بالوظيفة الدينية والسياسية والإدارية والأحياء تقوم بوظيفة الإتصال والتواصل، ويقوم محيط المدينة بالوظيفة التجارية عن طريق السوق.

كما يوضحه الشكل الموالي رقم03

ويسمح هذا التوزيع بتقسيم المجال إلى مجالات عمومية تسود فيها تعاملات معينة يحكمها التكافل والتكامل والانسجام، وإلى مجالات خاصة تحكمها حرمة المكان وعدم الاعتداء المادي واللامادي على الجوار، وهكذا ينتج وفق تدرج هرمي مدروس.

الشكل رقم (04): المركزية في المدينة القديمة

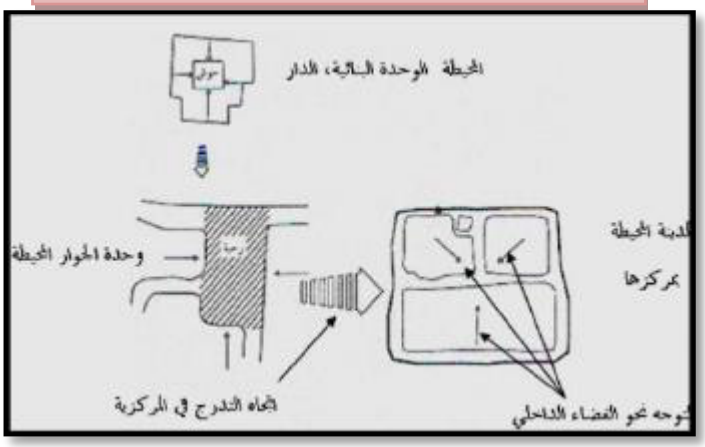

المصدر: د. إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران و المشروع الإسلامي، المطبعة العربية الجزائر، 1993

1-5-2- المركزية:

تعود الفكرة المركزية الى البعد الفكري للمنظومة الاسلامية القائمة على المركز الذي يحتله الدين في الحياة اليومية، وهذا المبدأ هو العنصر البارز في النظام العضوي الكلي للقصر، ولا تحمل المركزية مفهوما هندسيا فقط لكون المركز يمكن ألا يتطابق مع المركز الهندسي، وإنما تدل على وجود القلب المحرك للنشاطات الحضرية والمهيكل للنسيج العمراني الكلي للقصر

كما يوضحه الشكل الموالي رقم 04

يقوم القصر بدور الاستقطاب الكلي بما يحيط به وهناك تنوع وتدرج هرمي في المراكز حسب الحجم بحيث يرتكز كل منها على مجال غير مبني، كما اتـه يرتكـز علـى السـاحة الكبـرى أو فنـاء المسـجد والحـي يرتكـز علـى فـراغ يسـمى بالرحبة، المنزل أو الدار ترتكز على الفناء أو الحوش المركزي (وسط الدار).

الصورة رقم (03) و (04): توضيح الشوارع

تافيلالت-مدينة-صديقة-للبيئة-في-صحراء الجزائر - https://alarab.co.uk/ :المصدر

1-5-3- التدرج الهرمي للمجالات:

إستوجب مبدأ الحرمة محاولة حماية المكان واستتاره عن النظر الخارجي، ولهذا قد تم اعتماد مخطط عمراني للمدينة يقوم على تدرج مجال محكم للمرور من المجال العمومي المتمثل في المسجد والسوق إلى الدار التي تعتبر مجالا خصوصي أو العكس، وترسم الجدران الارجية للدار حدود المجال (الحرمة) الذي ينبغي مراعاته، والتي لا تنفتح على الخارج إلا مدخل أو فتحات مدروسة **كما يوضحه الشكل الموالي رقم 05** .

الشكل رقم (05): التدرج الهرمي للمجالات

المصدر: د. إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران و المشروع الإسلامي، المطبعة العربية الجزائر، 1993

وعلـى هـذا الاسـاس تنقسـم المسـالك الـى شـوارع (RUES) وازقـة (RUELLES) ودروب (Impasses) ويتم المرور وفق (03) مراتب هي كما يلي:

- تدرج تام: شارع، زقاق، درب، دار.
- تدرج نصف تام: شارع، زقاق، دار.

- تدرج بسيط: شارع، دار.

وقد حرص المصممون على ضمان تدرج تام أو شبه تام للمجالات العمرانية، حفاظا على حرمة المجالات الداخلية ما كان ذلك ممكنا، ويعطي هذا التنظيم المجالي المحكم نسيجا عمرانيا متضامنا ومتراصا وذو كثافة عالية.

كما توضحه الصورتين المواليتين رقم 03 و 04

الصورة رقم (05): توضيح المسجد

المصدر: https://alarab.co.uk/ – تافيلالت–مدينة–صديقة–للبيئة–في–صحراء الجزائر

1-5-4- المسجد:

يعتبر المسجد من اهم المرافق في المدينة مما له من دور أساسي في حياة المجتمع بالإضافة الى وظيفته الدينية فانه كذلك مركز البحث في الشؤون الاجتماعية والسياسية والتربوية والثقافية والاقتصادية وهو مركز للسلطة لذا فهو يقع في قمة القصر

كما توضحه الصورة الموالية رقم 05.

يراعى في المسجد البساطة والتقشف والابتعاد عن كل ما قد يشغل المصلي عن الخشوع في صلاته (عبادته) حتى المحراب فانه خال من اي زخرفة وهذا التزاما لتعاليم الشرع.

كما تعتبر منارة المسجد اعلى بناية بشكلها المخروطي التي أصبح رمزا للمدينة ومرصعا على توحيد الصف وعدم الفرقة، لم يسمح لإقامة أكثر من مسجد في القصر وكلما يتزايد عدد سكان القصر يقومون بتوسعة المسجد وتكبيره.

1-5-5- الموصولية[1]:

الولوج الى القصر يتم عن طريق مجموعة من المداخل منها الرئيسية ومنها الثانوية، اقيمت لغرض التحكم والمراقبة في حركة الدخول والخروج من وألى القصر، والربط بين هياكل القصر يتم عن طريق مجموعة من الطرق والمسالك الملتوية والمتشابكة.

الازقة حسب طبيعتة ملكيتها والغاية التي اقيمت من اجلها، فالطرق الموصولة الى المسجد والمسكن ليست متشابهة لطريق الواحة، حيث يتم نقل الحطب ومختلف المحاصيل الزراعية على ظهر الدواب، والطريق التي تسلكها المواشي للرعي تختلف عن طريق السفر التي تسلكها الجمال وقوافل التجارة.

لذلك نجد ان انواع الطرق تكون حسب وظيفتها مما يمنحها مقاييس تختلف من طريق لاخرى، والازقة هي على ثلاثة اوجه: الشارع الذي تسلكه العامة، السكة النافذة، السكة الغير نافذة وهي للخواص (اصحاب المساكن المشتركة في السكة) ونجد الطرق الرئيسية التي تصل بين المداخل او المؤدية الى المسجد تكون بين 4م ونصف الى 6م، والطرق الثانوية تكون بين مترين اما فيما يخص وجهة هذه المسالك فمعظمها شمالية جنوبية تقريبا وهذا من اجل ان تكون عمودية على اشعة الشمس مما يكسبها ظلا طوال النهار، كما ان هذا الاتجاه يجعلها تستقبل رياحا شمالية وجنوبية تعمل على استمرار دوران الهواء داخل القصر **كما توضحه الصورتين المواليتين رقم 06 و07**

الصورة رقم (06) و (07): توضيح الأزقة

تافيلالت-مدينة-صديقة-للبيئة-في-صحراء الجزائر - /https://alarab.co.uk: المصدر

1 - دليل المواقع و المعالم التاريخية لولاية غرداية .

ومن خلال هذه المسالك يمكن ان نلاحظ معالم تطور القصر، حيث نجد فوارق في اتساع الطرق، وهذا ناتج عن الزيادة في الكثافة السكانية، كما نلاحظ كثرة الطرق المغطاة في المراحل الاولى من التوسع مقارنة بالمرحلة الاخيرة، وهذا يدل على قدم خطط عن اخرى، حيث ينتج ذلك عن طريق تقسيم المنازل اثر تقسيم المواريث فيضطر السكان الى فتح ابواب جديدة

وهذا باللجوء الى مثل هذه الممرات المغطاة هذا من جهة ومن جهة اخرى لتسهيل المرور من مستوى الى اخر دون اللجوء الى الدوران على طرق اطول.

1-6- المؤشرات البيئية[1]:

1-6-1- النسيج المتضام والمتراص:

يقصد باتباع الحل المتضام تقارب الابنية ببعضها البعض حيث تتكتل في صفوف متلاصقة، في البيئة الصحراوية يكون التفاوت بين درجة الحرارة صيفا وشتاء وكذلك بين الليل والنهار، مما يوجب معه استخدام التخطيط المتضام المتلاحم كما هو موضح في الصورة لتوفير أكبر قدر من الظلال التي تسقطها المباني على بعضها البعض والناتجة عن اختلافات الارتفاعات في الحوائط الخارجية، بحيث لا يتعرض لأشعة الشمس سوى اقل مساحة من الواجهات والاسطح. **كما توضحه الصورة رقم 08**

الصورة رقم (08): شكل النسيج العمراني

المصدر: https://Indexe.blogspot.com/2016/06/blog-

[1] - علوش يمينة، تطراوي عبد الكريم، القصر المقترح لبني ميزاب بين الإنقطاع والتواصل، مذكرة أخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، . جامعة المسيلة 2001 ص 35

الشكل رقم (06): توضيح مكونات النسيج العمراني واعتبار الواحة عنصرا هام في حياة الانسان

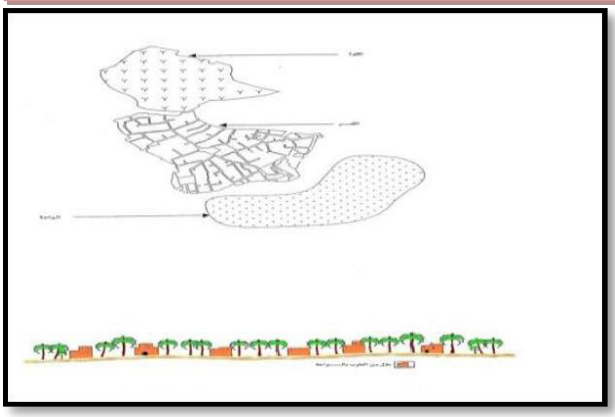

المصدر: علوش يمينة، تطراوي عبد الكريم، مرجع سابق ،ص 35

1-6-2- الواحة (الغابة):

وتتمثل في غابات النخيل التي توجد بجانب النسيج العمراني حيث تزخر بثروة هائلة من النخيل، وفي بعض الاحيان تحيط بالنسيج العمراني (القصر)، ولقد كانت تلعب الدور الرئيسي في جلب الغذاء وتوفير مناخ منعش وجو لطيف كما تعمل على كسر الرياح ومنع زحف الرمال الى القصر.

كما يوضحه الشكل الموالي رقم 06

1-6-3- المسطحات المائية[1]:

ويفضل استخدام مجموعة من عناصر تلطيف الجو داخل الفضاء العمراني لتوفير الراحة الحرارية مثل استخدام المسطحات المائية لتنظيم الرطوبة بالجو عن طريق البخار مع توافر عناصر نباتية التي تمتص كثيرا من الاشعاع الشمسي داخل الفضاء العمراني وتوفير كمية كبيرة من الضلال مع توفير بخار الماء بواسطة عملية النتج والتركيب الضوئي.

الصورة رقم (09):صورة توضيحية للمسكن

تافيلالت-مدينة-صديقة-للبيئة-في-صحراء الجزائر - /https://alarab.co.uk: المصدر

1-6-4- المساكن: المسكن في القصر هو المكان الذي يحمي حرمة العائلة ويتم فيه استقرار افراد العائلة بأحسن الاحوال، والمنازل كثيرة التشابه، مساحتها لا تتجاوز 100 م متر تشتمل على طابقين وسطح، اضافة الى دهليز (طابق تحت الارض)،

[1] - ترعة عبد الحميد وطارق بن زياد يجور-المناخ أحد عوامل التخطيط الحضري المستدام دراسة مدينة قمار-شهادة مهندس دولة تسيير المدن –معهد تسيير التقنيات الحضرية-جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي –دفعة 2013 -ص 58

حيث ان الطابق الارضي يمثل فضاء ليلي في فصل الشتاء، اما الطابق الاول والسطح يمثلان فضاءات ليلية في فصل الصيف ونهارية في فصل الشتاء، اما الدهليز فهو يلائم المناخ بحيث يكون دافئء شتاءا وبارد صيفا كما توضحه الصورة رقم 09.

- **مبادئ التنظيم المجالي بالمسكن[1]:**

يقدم المسكن الصحراوي مخطط تنظيمي محكم لفضاءاته الداخلية والتي جاءت مهيكلة بطريقة تتناسب وحاجيات الساكن كما نجد صحن الدار عبارة عن مجال تتوضع من خلاله بقية الفراغات من غرف وسطح بالإضافة الى دوره الاساسي في التهوية وتحقيق الاتصال بالسماء، كما جاءت واجهات المسكن مغلقة باستثناء فتحات صغيرة للتهوية وهذا لحماية اكثر ما يمكن من الرياح وكذا الحفاظ على العزل الحراري بين الداخل والخارج فمعظم النوافذ تكون مفتوحة على الصحن (وسط الدار) لتكرس بين مبدأ الاتجاه نحو الداخل.

كما يوضحه الشكل الموالي رقم 07

الشكل رقم (07): التنظيم المجالي للمسكن

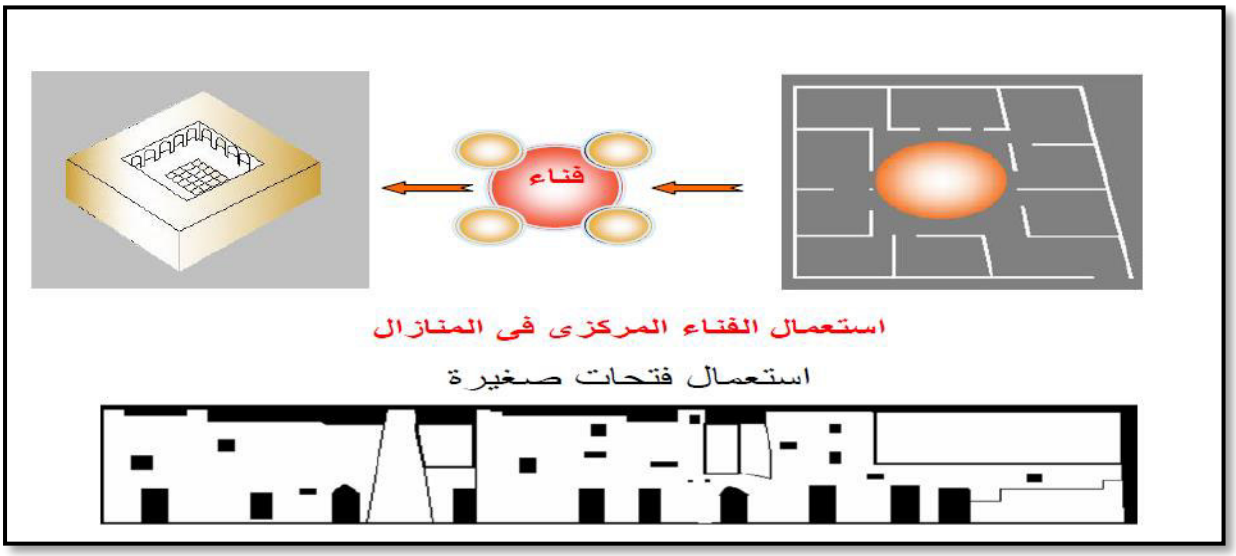

المصدر: بدرة فتيحة، زائري حنان، مرجع سابق ،ص 155

[1] - بدرة فتيحة، زائري حنان، تسيير المواقع الأثرية من منظور التنمية المستدامة (حالة قصر غرداية)، مهندس دولة في تسيير المدن - معهد تسيير التقنيات الحضرية-جامعة ام البواقي- دفعة 2012 ، ص 155 .

1-7- المؤشرات الاقتصادية:[1]

- المشاركة الفعالة للسكان المحليين والمؤسسات.
- المشاركة في حماية وصيانة المعالم التاريخية .
- إستثمار مهارات السكان المحليين في عرض مختلف الحرف اليدوية والتقليدية للتعريف بتاريخ المنطقة.
- استغلال مياه الوادي لغرض الزراعة والسقي.
- استعمال المواد المحلية لعمليات البناء.

التوسع المستدام في النسيج العمراني عموما له هيكلة خاصة تعتمد على التشابك وضيق المسالك والتدرج في الدخول وسط التجمع حيث نجد الساحات الوسطية وهذا نتيجة اهتمام اهل الصحراء بالحرمة (العمارة المتزاحمة)، وتمتاز شوارعها بالانحناء وتكسير المسارات قصد توفير الحرمة وهذا لخلق تكييف طبيعي ضد العوامل الخارجية حتى يبقى وسط التجمع في حماية تامة، اما من ناحية مواد البناء عموما مواد اولية كالجبس واللبس (طين + تبن) وهي مواد لها خصائص جيدة كالعزل الحراري.

اما الاسقف نستعمل جذوع النخيل لما لها من خصائص كعناصر حاملة والمحافظة على حرارة الوسط الداخلي.

II.مثال عن المدينة المستدامة في العالم:

1- مشروع حي بيئي في وسط بيروت[2] :

1-1-التعريف بالمشروع:

مشروع " ديستركت إس " (District//S):هو مشروع تطوير حي سكني في بيروت، يستخدم مبادئ التخطيط والتصميم الخضراء في العمارة والمواد والنقل واستهلاك الطاقة والماء. ويستند تطوير هذا الحي

[1] - علوش يمينة، تطراوي عبد الكريم، مرجع سابق ،ص 36

2 - Allies and Morrison Architects مقالات بناة- العمارة والبناء 2 .يوليو2012.

إلى الفرضية القائلة إن المجمعات السكنية المستدامة بيئيا توفر لسكانها وزوارها مستوى حياة وصحة أفضل، ويجعل هذا المشروع لبنان خامس دولة في العالم مؤهلة لشهادة القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED) بتطبيقها على تطوير حي بكامله واعتماد مبادئ الحياة الخضراء على مدى دورة الحياة، وسيكون « ديستركت إس» أول حي مستدام في لبنان والعالم العربي وحوض البحر المتوسط وفقا لنظام LEED.

1-2-المبادئ و الأهداف[1]:

يجمع هذا المشروع بشكل متكامل:

-أسس التطور الحضري الحديث والعمارة الخضراء والتنمية الذكية.

-وقد روعي في اختيار موقعه أن يكون قريباً جداً من مرافق الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل المدارس والمتاجر وأماكن العبادة ومرافق الترفيه والمواصلات العامة، بحيث يمكن الوصول إلى هذه الأماكن سيراً على القدمين أو بواسطة دراجة هوائية، وهذا ما يساهم في أخفيف البصمة الكربونية لوسائل المواصلات.

-إستعمال البنى التحتية الخضراء لهذا الحي.

-إستخدام في إضاءة الشوارع أنظمة ذات كفاءة عالية في إستهلاك الطاقة.

-معالجة مياه الصرف وتظليل الطرق الداخلية بالأشجار وجمع جزء من مياه الأمطار.

1-http://www.afedmag.com

– تزين جوانب مناطق المشاة بالأشجار والجنبات والمساحات الخضراء، مما يزيد إقبال السكان والزوار على المرور في تلك المناطق سيراً أو على دراجاتهم للوصول إلى المقهى أو صالة الألعاب الرياضية أو المدرسة أو المركز الإجتماعي.

وستتوافر مسارات ومواقف خاصة بالدراجات .وفي مواقف السيارات، تعطى الأفضلية للسيارات الهجينة(هايبريد) والكهربائية.

– جعل سطوح المباني جميعاً خضراء و باختصار، سيكون حي « ديستركت إس» مثالاً للتطوير الحضري الأخضر في بيروت.

يهدف مشروع " ديستركت إس " إلى:

– مكافحة التغيير المناخي المحلي.

–حماية تراث بيروت وبيئتها.

–التطوير في المستوطنات السكنية والتي تحافظ على البيئة.

–استخدام تقنيات بالغة الفعالية في نظم التدفئة والتهوية وتكييف الهواء والمواد العازلة الملائمة وأساليب توجيه المباني.

الشكل رقم(08): محاور التواصل الاجتماعي بين سكان الحي والمحيط

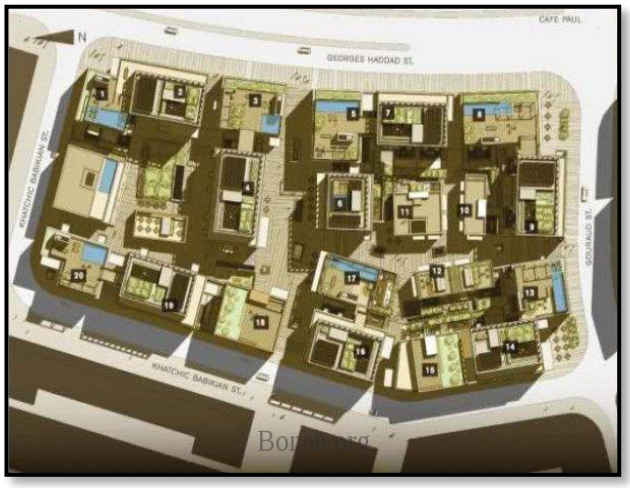

المصدر :مقالات البناء -العمارة والبناء 02 يوليو2012

الصورتين رقم(10)و(11): مشروع" ديستركت إس "يتواصل مع التقاليد المعمارية

المصدر :مقالات البناء -العمارة و البناء 02 يوليو2012

خلاصة الفصل:

إن الاستدامة لا تمثل ظاهرة أو اهتمام جديد حيث أن الاهتمام بالبيئة والحفاظ على الموارد وتنميتها كان من الأهداف التي سعى إليها الناس في الحضارات القديمة. والتنمية المستدامة تهدف إلى توفير الرفاهية الاقتصادية لأجيال الحاضر والمستقبل والحفاظ على البيئة وصيانتها، وذلك بتحقيق تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف من قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان في المستقبل.

ولذلك نركز على ضرورة تبني قواعد التنمية العمرانية المستدامة (الترشيد و الجودة و الاعتماد على المصادر المتجددة وحماية مكونات البيئة الطبيعية وعدم تعرض الساكن لبيئة غير صحية)، ولكي تأخذ التنمية العمرانية المستدامة مسارها الصحيح عليها الالتزام بمبادئ التنمية العمرانية المستدامة بتحديد حاجات المستفيد وكفاءة الفراغ العمراني وترشيد الموارد ومصادر الطاقة مع تطبيق معايير الاستدامة في العمارة وكذا في التصميم و التخطيط العمرانيين.

واستجابة من الجزائر للاتفاقيات الدولية وجداول الأعمال المختلفة أصدرت العديد من القوانين أهمها القانون التوجيهي للمدينة والذي تتمثل أولوياته في تحقيق التنمية المستدامة للمدن الجزائرية.

ولكن قبل التفكير في الحلول للمشاكل العمرانية للمدينة لابد من معرفة خصائص المدينة ومميزاتها والتي سنتطرق إليها في الفصل الثاني وهذا لإيجاد حلول تنسجم مع متطلبات الإستدامة من أجل الحصول على بيئة عمرانية أمنة ومريحة وتستجيب لمتطلبات الإنسان المادية والمعنوية.

مقدمة عامة

علاقة الانسان بالبيئة علاقة تأثر وتأثير، فمدى المؤثرات قد تكون نتيجة السلوكيات والتصرفات التي يقوم بها وذلك تزامنا مع التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل والتي غالبا ما تكون سلبية مما يجعلها من أكبرا لعوامل المضرة بالبيئة نتيجة اللامسوؤلية واللاوعي.

إضافة إلى تأثير الانسان على البيئة، فالبيئة بدورها تؤثر على نفسها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالتلوث البيئي الناتج عن الغازات المنبعثة عن الحرائق والمصانع وكذلك البراكين التي تؤثر على الغلاف الجوي عامة والانسان خاصة في كل الحالات وعلى اختلاف الدول، متقدمة كانت أو سائرة في طريق النمو، وهذا الاختلاف يكمن في القدرة أو عدم القدرة على مواجهة مختلف أخطار الكوارث الطبيعية أو التكنولوجية رغم أن القاسم المشترك بين هذه الدول هو ديمومة البحث عن حلول لتفادي مثل هذه الأضرار والآثار السلبية.

الجزائر كغيرها من البلدان تعرضت لمختلف أنواع الاضرار البيئية و الأخطار الطبيعية وهذا ما جعلها من الدول السباقة لحماية البيئة سواء على المستوى الدولي عن طريق المشاركة في معظم المؤتمرات الدولية من أجل ترسيخ سياسة الحفاظ على البيئة و توازنها، ومثال ذلك مشاركتها في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972م محاولة بذلك الوصول الى رد الاعتبار للبيئة، حيث أخذت في سن مجموعة من القوانين و الدساتير إنطلاقا من قانون 83-80 المؤرخ في 05 فيفري 1983، أو على المستوى الوطني عن طريق إنشاء مؤسسات لحماية البيئة وإجراء ملتقيات و حملات توعية منوهة بضرورة الحفاظ على البيئة و حمايتها.

لدراسة مدى نجاعة هذه المراسيم و القوانين في حماية البيئة من الاضرار المختلفة و كذلك التعرف على المتسببين في الضرر البيئي سنأخذ كعينة و حالة دراسة مدينة **تبسة** التي تعاني كغيرها من مدن

الجزائر من مختلف الاضرار البيئية سواء الناتجة بفعل الطبيعة كالجفاف، التصحر، مشاكل الحرائق و الامراض التي تصيب الأشجار و هذا ما نلاحظه في المناطق الحدودية كمنطقة الحويجبات، بكارية، أم علي، الونزة ... و الفيضانات الكارثية كالتي حدثت مؤخرا بتاريخ 12-09-2018 التي ترتب عنها خسائر فضيعة ماديا و بشريا، أو الناتجة بفعل الانسان من تلوث صناعي كالمنطقة الصناعية بمدينة تبسة أو مناجم الحديد و الفوسفات في مدينة الونزة، أو التلوث بالنفايات المختلفة كالتلوث الصادر عن السوق المغطاة للمدينة والذي يترتب عليه أضرار مختلفة بصحة الإنسان البيئة، الاقتصاد و لا ننسى مجال السياحة ويتمثل هذا الضرر في تلوث الجوي، التربة الضرر بصحة المستهلك، تشويه المنظر الجمالي للمدينة... الخ وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال الفصل الثالث في الدراسة التحليلية لمدينة تبسة والسوق المغطاة كما لا ننسى التجارة الموازية أو غير الشرعية المحيطة بمجال السوق.

الإشكالية:

قضية البيئة و التدهور البيئي قضية عالمية فرضت نفسها في زمن التطورات التكنولوجية و العلمية و جعلت نفسها حديث العالم بأسره لما تعرضت له من انتهاك و استنزاف لمواردها بأشكال لاعقلانية فضلا عن ما ينبع منها من أخطار طبيعية وأصبحت تسعى كل دول العالم لمحاولة الحفاظ عليها استدامتها للأجيال القادمة لذلك تم وضع الاتفاقيات وإقامة المؤتمرات سعيا لتحقيق هدف حماية البيئة ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة والجزائر كباقي دول العالم تعاني من المشاكل البيئية لكنها لا تقارن بما عليه حال دول العالم المتقدم من أضرار متفاقمة، ولكن مهما كانت درجة خطورة هذا الضرر إلا أن تأثيره يمس سكان كوكب الارض برمته ومن بين الاضرار البيئية التي تتعرض لها الجزائر ما هو طبيعي كالزلازل و أشهرها زلزال الشلف سنة 1980 وزلزال بومرداس 21 ماي 2003 الذان خلفا خسائر لا يمكن وصفها على جميع القطاعات، و أيضا الفيضانات كفيضان باب الواد.

كما ساهم مشكل التحضر و الزيادة في عدد السكان في إلحاق الضرر البيئي حيث ينتج عنه كميات كبيرة من النفايات، استهلاك الموارد الطبيعية كالتوسع العمراني على الأراضي الفلاحية، الرعي الجائر، الحرائق، مشاكل الصرف الصحي و التلوث الجوي بالروائح الكريهة و استهلاك المياه الصالحة للشرب، استعمال وسائل النقل التي تنبعث منها غازات تساعد في اتساع ثقب الأوزون، انتشار الأمراض المختلفة للإنسان والحيوان وكذلك التلوث السمعي و البصري و غيرها من الأضرار؛ جعل الجزائر كغيرها من دول العالم تتوجه الى اتخاذ تدابير قانونية وإدارية و تقنية من أجل حماية البيئة، و عليه نتوصل الى طرح التساؤلات التالية :

- ما هو تعريف الضرر البيئي؟ ومن هو المتسبب المباشر وغير المباشر فيه؟
- ما هي الوسائل القانونية والإدارية وآليات التسيير لحماية البيئة في الجزائر؟
- ما مدى فعالية التشريعات في تحقيق الحماية البيئة؟ وما هي العراقيل التي تحول دون ذلك؟
- ما هي الأسباب الكفيلة بتحقيق بيئة محمية بطريقة ملائمة تتماشى مع التطور العلمي والتكنولوجي؟

أسباب اختيار الموضوع:

- إن مجال البيئة مجال واسع ومتشعب له علاقة مع كافة العلوم والإدارات والاختصاصات بما في ذلك اختصاص تسيير التقنيات الحضرية من ناحية تخطيط المجال والحفاظ على الأراضي الزراعية وحماية البيئة والعمل على خلق تنمية مستدامة تمس كل جوانب الحياة وهذا ما شجعنا على اختيار الموضوع.
- تفشي ظاهرة الضرر البيئي وتفاقمها وأصبحت صورة متعود عليها الانسان وهذا في وجود التشريعات والوزارات والإدارات المختصة بحماية البيئة خلافا عن مشاركة الدولة في المؤتمرات

والمنظمات العالمية فأردنا الوصـــول الى من هو الفاعل الرئيســـي في الضـــرر البيئي، المواطن، الإدارات

والمسؤولين عن سوء تطبيق القوانين أما البيئة في حد ذاتها والتي لا دخل للإنسان في تسييرها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراســة في أهمية البيئة في حد ذاتها حيث أن الانســان لا يســتطيع الاســتمرار في العيش والوجود في بيئة تعاني من عدم التوازن واختلال جميع عناصرها وسلاسلها.

كما تنبثق أهمية البيئة في اهتمام العالم بها حيث أصــبحت خبر الســاعة لما شــهدته من كوارث وأزمات في الآونة الأخيرة ومثال ذلك ظاهرة الاحتباس الحراري، ذوبان الجليد في القطبين، تزايد منســوب المياه في السدود والبحار، الجفاف الذي تعاني منه بعض المناطق وكذلك الفيضانات ونقص المياه.

تكمن أهمية الدراسة أيضا في تسليط الضوء على السلبيات والعراقيل التي تواجه السلطات المعنية بحماية البيئة ومحاولة اقتراح حلول وتوصيات تمكن من تسهيل العمل.

هيكلة البحث:

يتكون هذا البحث من فصل تمهيدي وثلاث فصول كما يلي:

- الفصل التمهيدي: يضم المقدمة، الإشكالية أسباب اختيار الموضوع أهداف الدراسة وأهميتها.
- الفصــل الأول: يشــمل مبحثين، المبحث الأولى بعنوان الضــرر البيئي وقد تطرقنا من خلاله الى كل التعاريف المتعلقة بالبيئة والضـــرر البيئي، المبحث الثاني قمنا بتحديد الفاعلين في الضـــرر البيئي، إضافة الى خلاصة الفصل.

- الفصـــل الثاني: يندرج تحت عنوان التشـــريعات البيئة ويحتوي على ثلاث عناوين رئيســـية وهي: حماية البيئة على المســـتوى العالمي، حماية البيئة في الجزائر تكليف الجماعات المحلية بحماية البيئة وخلاصة الفصل.
- الفصل الثالث: يحتوي على مبحثين الأولى الدراسة التحليلية لمدينة تبسة، الثاني الدراسة التحليلية لسوق المغطاة ومحيطها، المبحث الثالث يتعلق بتحليل الاستمارة الموزعة على التجارة النظاميين على حدا والعشوائيين وخلاصة الفصل بالإضافة الى الخاتمة العامة.

المنهجية المتبعة خلال الدراسة

المنهج

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي وكذلك مصادر متنوعة باللغة العربية، مقالات، مواقع الانترنيت الاعتماد على المقابلات مع المسؤولين.

العينة ومكان الدراسة

عينة الدراســة تتمثل في100 تاجر؛ تجار نظامين عددهم(50) وتجار عشــوائيين عددهم (50)، قمنا باختيارهم عشـوائيا من سـوق مدينة تبسـة بولاية تبسـة حيث دامت الدراسـة من 2019/05/02 إلى غاية 2019/05/30.

الوسائل المستعملة

إعتمدنا في الدراسة على:

- ✓ **استبيان (ملحق 03)** يتضمن مجموعة من الأسئلة تتعلق بالتجار النظاميين والعشوائيين.
- ✓ **أكسل2013** .
- ✓ **الملتقيات**

الصعوبات المعترضة

أثناء الدراسة تعرضنا الى بعض الصعوبات منها ما يلي:

- صعوبة اختيار موضوع الدراسة ومجال الدراسة لأن الأضرار البيئية مجال واسع ومتشعب.
- صعوبة الحصول على المعلومات من مختلف الادارات وهذا راجع للأوضاع السياسية في البلاد وكذلك سرية المعلومات.
- صعوبة الحصول على المعلومات من التجار وصعوبة التعامل معهم لمستواهم العلمي الضعيف وتخوفهم من الرقابة وتلقي العقوبات بسبب المخالفات.
- الإجابة على أسئلة الاستبيان بعض التجار يجيبون على كل الأسئلة وبعضهم لا يجيب وأحيانا أخرى عدم المصداقية.

مقدمة عامة:

لقد أضحت ظاهرة استهلاك المجال الحضري تتجسد تلبية للحاجيات المتزايدة للسكان والناتجة كلها عن النمو الحضري لسكان الحضر ولكن هذا الاستهلاك جاء بطريقة فوضوية ودون فعالية تذكر للوظائف والأنشطة الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية للمدينة مما أدى إلى إحداث خلل في توازن المدن.

وعلى إثر هذا فقد قرر أغلب المسيرين البحث لإيجاد حلول ناجعة وفق طرق مدروسة للحد من المشاكل التي تعاني منها المدينة، وهذا بتنظيم عملية إدارة الموارد الطبيعية والبيئية والإجتماعية والإقتصادية وكذا العمرانية، من هنا بدأ المسيرين التفكير في استدامة المدن التي وأصبح همهم الوحيد إيجاد عمران يراعي الحاجيات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والثقافية للسكان، ويلبي متطلبات الحاضر والمستقبل، فأضحت كل دول العالم المتقدمة والنامية بما فيها الجزائر تتبنى مبادئ وسياسات التنمية المستدامة في جميع عمليات تسيير المجال العمراني أو الطبيعي .

ومدينة الوادي مثلها مثل باقي المدن الجزائرية تعاني من الاختلالات العمرانية، ولأهمية هذا القطاع ودوره الفعال في التنمية، وجب أن يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة والشاملة قصد بناء بيئة عمرانية أمنة ومريحة تلبي احتياجات السكان المادية والمعنوية وكل هذا لا يتأتى إلا بتبني قواعد ومبادئ التنمية العمرانية المستدامة في تخطيط المشاريع العمرانية، واستعمال أدواتها وأساليبها في التسيير والإدارة الحضرية لتحقيق عنصر الاستدامة في مدننا.

1) الإشكالية:

إن تحقيق الاستدامة بالمدن الجزائرية خيارا لا بد منه لمواكبة التطورات الحاصلة في المجال العمراني، وهي إستراتيجية تسعى الجزائر من خلالها إلى تطوير سياساتها العمرانية والدمج بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل خلق توازن بين احتياجات الإنسان من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، لضمان حق الأجيال القادمة.

و مدينة الوادي كغيرها من المدن الجزائرية شهدت توسعا عمرانية محسوسا تزامنا مع تسارع وتيرة النمو الديمغرافي خاصة بعد ارتقائها إلى ولاية سنة 1984م حيث بلغ عدد سكان بلدية الوادي سنة 1987 إلى 73093 نسمة و وصل في سنة 2018 إلى 179955 نسمة، كما أنها تتميز بعدة مشاكل بيئية متمثلة في ظاهرة صعود المياه الجوفية بالإضافة إلى نقص في المساحات الخضراء و غياب الطابع الجمالي للمدينة، كما تعتبر التربة الرملية الغير المستوية وزحف الرمال داخل النسيج الحضري ونفاذ الاحتياطات العقارية التابعة للدولة من المشاكل التي تواجه التوسع في مدينة الوادي، الشيء الذي انعكس سلبا على نوعية الإطار المبني و كذا على طريقة استعمال العقار، مما أدى إلى التدهور المتزايد في البيئة الحضرية الناتجة عن الاستهلاك المفرط للطاقة والموارد الطبيعية وبالأخص الغير متجددة، بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن تخطيط نمو عمراني لمدينة الوادي لم يتم التفكير فيه وفق أهداف التنمية العمرانية المستدامة، حيث أن هذا المفهوم لم يتم دمجه بعد في التخطيط العام للمدن، لذا فكرنا في ضرورة برمجة تخطيط عمراني يكون وفق أسس التنمية المستدامة.

ومنه سنطرح عدة تساؤلات:

- هل تراعى معايير الإستدامة في التخطيط العمراني الحالي؟

-كيف يمكننا تجسيد معايير الإستدامة في مشروع عمراني بمدينة الوادي يحقق متطلبات السكان ويحافظ على الموارد الطبيعية؟

2) الفرضيات:

*إن أخذ معايير الإستدامة بعين الاعتبار في إنجاز المخططات الخاصة بالعمران الصحراوي يمكن أن تحقق إستدامة تتماشى مع البيئة الصحراوية.

*إن تجسيد معايير الإستدامة بمشروع عمراني بإمكانها أن تحدث توازنا بين متطلبات السكان من جهة والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة اخرى.

3) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراسة موضوع " الإستدامة في العمران الصحراوي" في كون أن الإستدامة جاءت لإيجاد العلاقة بين الموارد الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الحفاظ عليها للأجيال الحاضر والمستقبل، دون الإضرار بالبيئة الطبيعية، وعلاقة كل هذا بالعمران والذي يعبر عن التنظيم المجالي الذي يهدف إلى إعطاء نظام معين للمدينة، وكذا إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعاني منها مدننا في إطار أهداف وغايات الإستدامة.

وتعتبر مدينة الوادي مثال عن هذه المدن التي تعاني وتتخبط في المشاكل العمرانية من جراء هذا التخطيط العشوائي للنسيج العمراني والذي تسبب في استعمال مجال المدينة بشكل مفرط وبصورة غير مخططة وبطريقة فوضوية، وكذا التدهور البيئي على مستوى نسيجها الحضري، والنمو السريع الذي شهدته في السنوات الأخيرة الذي أدى إلى استغلال الأراضي دون مراعاة الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية وكذا العمرانية.

4) أهداف البحث:

الهدف العام:

الهدف من هذا البحث هو محاولة إنجاز مشروع عمراني يتماشى مع خصوصيات المنطقة ويراعي أهداف وغايات التنمية المستدامة بكل متطلباتها الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية والبيئية.

الأهداف الفرعية:

* تحديد بعض معايير الإستدامة التي يمكن تطبيقها في العمران الصحراوي.

* إبراز الخصوصيات العمرانية للمنطقة في المشروع العمراني الجديد وفق معايير الإستدامة

* تخطيط التوسعات العمرانية الحالية وفق مبادئ التنمية العمرانية المستدامة.

* وضع مخطط متجانس بمناطق التوسع العمراني المناسبة عبر الأمدية، ويلبي كل الاحتياجات (الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية).

5) اسباب اختيار الموضوع:

- سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو ظاهرة التخطيط العمراني الذي تشهده المدينة، وهذا التخطيط الذي استنزف جل الأراضي الموجهة للبناء والعديد من الأراضي الزراعية، ورسمه لصورة عشوائية غير منظمة، وخاصة السكنية منها بحيث تفتقر إلى بعض معايير الإستدامة سواءا من حيث إستهلاكها للمجال الحضري أو تدهور مجالاتها الخارجية.

- دراسة العمران وطريقة التحكم فيه وتنظيمه، وفق التحديات الجديدة التي تواكب التنمية العمرانية المستدامة في العالم عامة، وفي الجزائر خاصة.

– رسم آفاق ورؤى مستقبلية في التخطيط، بناءا على النتائج المتحصل عليها، قصد استحداث واقع عمراني حضري مستدام.

وسبب اختيار مدينة الوادي وذلك لأنها على غرار المدن الجزائرية شهدت توسع عمراني متسارع خلال العشريات الأخيرة وذلك لما تعرفه من حركة اقتصادية كبيرة ويتجلى في النشاط التجاري بفضل عدة مؤهلات للمنطقة منها تواجدها على الشريط الحدودي وتربط بين الإقليمين التلي والصحراوي بالإضافة إلى النمو الحضري الكبير والذي نتج عنه استهلاك مفرط للمجال أدى إلى نفاذ في الإحتياطات العقارية للدولة.

6) المنهجية المتبعة في البحث:

إعتمدنا في إنجاز البحث على المراحل التالية:

6-1) المرحلة الأولى (مرحلة البحث النظري): وهي مرحلة البحث النظري، والتي تم من خلالها الاطلاع على المراجع التي تخدم الموضوع أو لها صلة به، وذلك قصد تكوين خلفية علمية والإحاطة بموضوع الدراسة، وقد قمنا خلالها بجمع الوثائق والمعلومات الخاصة بالموضوع والمدينة.

6-2) المرحلة الثانية (مرحلة البحث الميداني):

وفي هذه المرحلة ستقودنا إلى زيارة للمدينة للاطلاع على أهم خصائصها والتعرف عليها أكثر، كما يتم فيها الاتصال بمختلف المصالح الإدارية والتقنية المعنية، وذلك لتزود بالمعلومات التي تخدم الموضوع، كما نقوم فيها بالتحاور مع بعض المسؤولين والباحثين للاستفادة من خبراتهم ومعارفهم حول المجال ومشكلة التخطيط العمراني المطروحة بالمدينة.

6-3) المرحلة الثالثة (مرحلة الكتابة والتحرير):

وفيها يتم فرز المعطيات والمعلومات المتحصل عليها، وإسقاطها في جداول وخرائط وأشكال بيانية، بالاعتماد على منهج الوصف التحليلي، والذي يعتمد على وصف الحالة ثم تحليلها

للوصول إلى نتائج التي يتم توظيفها في المشروع. وفي الأخير جاءت مرحلة الكتابة والتحرير وقد تم فيها عرض البحث المقسم إلى خمسة فصول هي:

الفصل الأول (السند النظري):

ونتطرق في هذا الفصل إلى الاستدامة (ظهورها، ومفاهيمها، أبعادها، أهدافها، وكذلك التنمية المستدامة للمدن، وكما نقوم بإبراز محاور وأهمية التنمية المستدامة في المدن)، بالإضافة إلى سرد بعض الأمثلة الموجودة في العالم، ومعرفة أهم الأساليب التي اتبعت للوصول إلى تنمية عمرانية مستدامة.

الفصل الثاني:(الدراسة التحليلية لمدينة الوادي)

سنقوم في هذا الفصل بالتطرق لدراسة تحليلية مفصلة لمدينة الوادي، فيما يتعلق بنشأتها وموقعها بالإضافة إلى بعض الخصائص الطبيعية والمناخية للمنطقة، ومن ثم سنتطرق للخصائص العمرانية للمدينة بالوقوف عند أهم المراحل لتطور البنية العمرانية للمدينة، وإبراز مختلف أشكال الأنسجة الموجودة بالمدينة، وأنواعها وحالتها الفيزيائية بالإضافة إلى دراسة عامة لمختلف الشبكات والتجهيزات الموجودة بالمدينة، وسنقوم بدراسة ديموغرافية واقتصادية نستعرض فيها أهم الخصائص السكانية والأنشطة الإقتصادية الموجودة في المدينة.

الفصل الثالث: (واقع التنمية المستدامة بمدينة الوادي)

ونتطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية المستدامة ومدى تطبيقها في مدينة الوادي من حيث المؤهلات الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، المعمارية والعمرانية وهذا بالاضافة للمشاكل والعوائق التي تواجهها كذلك.

الفصل الرابع: (افاق البرمجة العمرانية وتجسيدها بمشروع عمراني)

انطلاقا مما توصلنا إليه في الفصول السابقة واعتمادا على خصائص المنطقة جاء هذا الفصل لدراسة افاق البرمجة العمرانية وتجسيد مشروع عمراني يقع ضمن توسع المدينة في المدى القريب، حيث تم فيه توظيف المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة ووصولا إلى مخطط التهيئة المقترح.

❖ الوسائل المستعملة:

إعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من المراجع التي تمكننا من الإلمام بكل جوانب موضوع الدراسة ومن بين هذه الوسائل:

❖ **جمع المعلومات النظرية: والمتمثلة** في:

- الكتب (مراجع) قديمة وجديدة ذات الصلة بموضوع بحثنا.
- المذكرات والرسائل والبحوث الجامعية.
- المجلات.
- المخططات والجداول والتقارير التقنية: تساعد في تحديد وتحليل بعض المعطيات الخاصة بالموضوع.
- الشبكة العنكبوتية (الانترنيت).

❖ **المقابلة:** وهي وسيلة تكون على إتصال مباشر مع المعنيين (مختصين في ميدان العمران).

❖ **الملاحظة:** إستخدام هذه الوسيلة (الملاحظة البسيطة المنظمة) لمختلف الأنسجة قيد الدراسة وهذا لمعاينتها ووصفها وتحليل الحقائق والمعلومات.

❖ **الصور الفوتوغرافية:** وهي تدعم الملاحظة وتزكيها.

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق للدراسة التحليلية لمدينة وادي سوف، كان من الضروري إنشاء فصل ثالث ندعم به موضوع دراستنا نبرز من خلاله مقومات ومؤهلات التنمية المستدامة لمدينة الوادي لدراستها بعمق ومعرفة مدى إمكانية إستغلالها واستثمارها في تنمية المدينة على جميع الأصعدة والبحث عن أحسن الطرق لتطويرها والحفاظ عليها، والوقوف عند أهم العوامل والأسباب التي تعيق التنمية المستدامة في المدينة والبحث عن الحلول المناسبة لها.

I. مقومات ومؤهلات التنمية المستدامة في مدينة الوادي

1. المؤهلات الإقتصادية لمدينة الوادي:

تمهيد:

بعد عرضنا لخصائص مدينة وادي سوف الطبيعية والبشرية، والمكونات العمرانية والمعمارية لها ولإنجاح مشروع التنمية المستدامة بها، فإنه يستلزم علينا دراسة اقتصادية تحليلية، لمعرفة تلك المقومات الاقتصادية والتي لها علاقة بالتنمية المحلية، الأمر الذي يدفعنا إلى معرفة مدى دعم المقومات للتنمية المستدامة بالمدينة.

حيث كلما زادت الإمكانيات الاقتصادية لمدينة ما، زاد النمو الاقتصادي بها، وزادت معه القوة العاملة، ومن هذا المبدأ ما مدى توفر مدينة وادي سوف على هذه الإمكانيات؟

1-1-القطاع الفلاحي:[1]

الزراعة:

الزراعة هي واحدة من القطاعات الإقتصادية التي يمكن أن تؤثر على البيئة بشكل عام ونوعية المياه على وجه الخصوص، وتقدر المساحة الكلية الزراعية في منطقة الوادي بحوالي408931.2 هكتار، والتي تقدر بـ25.47٪ من مجموع الأراضي الزراعية الكلية.

وقد شهدت الزراعة في المنطقة تغييرات كبيرة وسريعة نتيجة الجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات العامة والعمليات الطبيعية للنمو الإقتصادي والتنمية الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة. وقد شكلت لفترة طويلة الأساس الرئيسي للأنشطة الإقتصادية والثقافية والإجتماعية، كما أن الزراعة لا تزال أهم عنصر لتأمين السكان والمحافظة على المناخ المحلي الإيكولوجي في المنطقة.

[1] - مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2008

- **زراعة النخيل:**

تعتبر النشاط الزراعي السائد في منطقة وادي سوف وهي تغطى بمساحة قدرها 769 هكتار بكمية إنتاج مسجلة خلال الموسم الفلاحي 2002 مقدرة بـ: 35710 قنطار يبلغ عدد النخيل بمجال الدراسة 78722 نخلة منها 53276 نخلة منتج

1-2- القطاع الصناعي:[1]

ويضم كل من فرع الصناعة وكذلك فرع البناء والأشغال العمومية بما في ذلك القطاع العام والخاص وتتوضع في ثلاث مناطق رئيسة بالمدينة:

- **منطقة النشاطات :**ولقد أنشأت سنة 1983 في إطار سياسة تنمية المنطقة ككل بالإضافة إلى توفير أكبر عدد مناصب عمل دائمة ممكنة ومحاربة النزوح الريفي وخاصة دمج مدينة الوادي في الحلقة الإقتصادية الوطنية .

تقع هذه المنطقة في شمال غرب مقر البلدية وتغطي مساحة 120 هكتار وهي تضم الوحدات التالية :(نجارة عامة – مركز استقبال لسونلغاز – محطة لسونلغاز – وحدة نفطال– وحدة مواد البناء (EDIMCO) – وحدة ميكانيك عام – (EDIMA))

منطقة المخازن و النشاطات :يوجد ببلدية الوادي منطقتين هما:

- **منطقة النشاطات الشرقية:** وتمتد على محور الطريق المؤدي إلى تبسة على الجانبين وعلى الجهة الشرقية للطريق الوطني رقم 16.

[1] -مديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي، 2008.

ويوجد بها الوحدات التالية : DIPROCHIM – المذبحة – سوق السيارات – EDGEO – ERIAD – EDIPAL – EDIED و وحدة سونيتاكس

☜ ***منطقة النشاطات الغربية :*** وتوجد بجانب الطريق الوطني رقم48 المؤدي إلى بسكرة تشمل قسمين(02) وتغطي مساحة مقدرة بـ 26 هكتار، منها 09 هكتار فقط مشغولة .

تحتوي المنطقة المشغولة على 177 قطعة أرض وهي في غالبها عبارة عن حضائر بالإضافة إلى : نجارة معدنية ، افرشة ، حلويات ، مواد تجميل .. إلخ

1-3- القطاع التجاري:

تعد الوظيفة التجارية النشاط السائد في مدينة الوادي بنسبة 41.40 %، وهي من أقدم الوظائف الاقتصادية بالمدينة، إذ تعتبر من أهم عوامل نشأتها، مما ساعدها على ذلك تواجدها في قلب المدينة وعلى الطرق التجارية، والجدير بالإشارة <<أسواق المدينة>> التي اشتهرت بسلعها المتنوعة، والمجلوبة من أسواق ليبيا، دبي وتونس، كالذهب، والملابس الجاهزة بالإضافة إلى السلع المحلية، وبالتالي كان مقصدا للتجار القادمون من داخل وخارج الإقليم السوفي.

وبالتالي يعتبر القطاع التجاري من أهم المؤهلات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة في المدينة في ظل الإهتمام الكبير لسكان هذه المنطقة بهذا القطاع.

1-4- النشاط السياحي :

يتمتع مجال الدراسة من الجانب السياحي بإمكانيات طبيعية وثقافية معتبرة (كثبان رملية ،واحات ، عمارة تقليدية ... إلخ).

بالاضافة لبعض المرافق السياحية التالية : فندق الغزال الذهبي ، متحف المجاهد ، مركز الصناعات التقليدية، حديقة التسلية والتي يلزم تثمينها.

1-5-الخدمات:

تضم مدينة الوادي اغلب الخدمات الحضرية مثل:

- الخدمات التعليمية.
- الخدمات الصحية.
- الخدمات البنكية والمصرفية.
- شبكة المواصلات.

2.المؤهلات الإجتماعية لمدينة الوادي:

2-1- النمو الديموغرافي :

وصل عدد السكان في سنة 2008 إلى 131270نسمة أي بمعدل نمو 2.36%وأغلبية السكان من الفئة النشطة (17-59 سنة) وهي ثروة بشرية هائلة يمكن إستغلالها في مشاريع التنمية للنهوض بإقتصاد المدينة.

2-2-السكن :

أغلب السكنات الموجودة بالمدينة صالحة للسكن (حالة متوسطة –جيدة) بنسبة 88% من إجمالي الحضيرة السكنية وبمعدل حجم أسر قدره (6.8 شخص/مسكن) وهي نسب مقبولة على العموم.

2-3- التعليم :

يتكون سكان المدينة من غالبية متعلمة وهذا راجع الى :

- نسبة السكان الذين معدل أعمارهم اقل من 60 سنة يقدر بـ 94% وجلهم متعلمين.
- دور المدارس القرآنية في تعليم الفئة الكبيرة من السكان خاصة في قبل الاستقلال.

2-4- الأمن:

يعتبر معدل الجريمة منخفض في مدينة الوادي مقارنة بالولايات الجزائرية الأخرى وهذا راجع إلى عدة عوامل أهمها :

- يعتبر المجتمع السوفي من المجتمعات المحافظة والمتمسكة بالتعاليم الإسلامية والقيم الأخلاقية المتوارثة عن الأباء.
- إنخفاض نسبة البطالة.
- يعتبر المجتمع السوفي من المجتمعات التي قلت فيها الفوارق الإجتماعية والعرقية.
- قوة الترابط الإجتماعي والإنساني.

2-5- عادات وتقاليد:

إن عادات وتقاليد سكان مدينة الوادي مستوحاة من عادات المجتمع العربي الإسلامي، ومن خلال قراءتنا لنسيج المدينة وجدنا ذلك قد إنعكس خصوصا على الجانب المعماري، والعمراني للمدينة الذي يراعي المبادئ والقيم الاسلامية مثل :

- ✓ وجود المسجد والسوق في المركز.
- ✓ التدرج حسب الفضاءات من الشارع إلى الزقاق إلى الممر إلى الرحبة إلى الممر الحاد، حيث كان التصميم في البيوت على هذا النمط وهو أن جميع الغرف تفتح على الحوش.
- ✓ مبدا الحرمة الذي يتجلى في الواجهات الصماء والفتحات الصغيرة.
- ✓ وجود الغيطان بمحاذاة النسيج العمراني تؤكد على العلاقة الكبيرة التي تربط الفرد السوفي بالنخلة التي يعتمد عليها في جانب كبير من حياته.

3.المؤهلات البيئية لمدينة الوادي:

3-1-المساحات الخضراء :

تعتبر اليوم المساحات الخضراء من أهم العناصر المشكلة لهيكل البيئة الطبيعية في الأوساط الحضرية وفي نفس الوقت تعد من أنجع الوسائل للحفاظ على توازن البيئة وجودة الحياة فيها، لكونها تمثل رئة تنفسية للنسيج الذي ما فتئ يختنق تحت تأثير تكاثف الأدخنة وتراكم النفايات.

❖ **المساحات الخضراء الحضرية :**

تلعب المساحات الخضراء دورا كبيرا في الحفاظ على التوازن البيئي وتأثير بالغ على الإنسان والمحيط العمراني، كما أن المساحات الخضراء بمدينة الوادي قليلة جدا أو تكاد تنعدم، ماعدا أشجار النخيل التي توجد في أغلب المساكن أو بداخلها، وهذه الظاهرة تبين عمق العلاقة بين الإنسان السوفي والنخلة.

حيث بلغت المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء والساحات2.57 هكتار أي بنسبة 0.69% من إجمالي مساحة التجهيزات، في حين بلغ نصيب الفرد 0.23 م2/ساكن وهو ضعيف مقارنة بالمعدل الوطني.

3-2-الغوط:[1]

وهو حفر ذات امتدادات واسعة تبلغ مئات من الأمتار طولا وعرضا، وتصل أعماقه إلى 16م، ولا يستطيع الفرد السوفي حفرها إلاّ عند تحليه بكثير من الصبر وإستخدام الذكاء والفطنة رغم قلة الوسائل وبساطتها، مع اختيار المكان المناسب من إستواء الأرض وقربها من الماء وتشكل الغيطان،حيز يحيط بالمدينة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية وبدرجة أقل في الجهة الجنوبية الغربية، حيث أن هذه الغيطان تؤدي وظيفتها الإنتاجية والبيئية في الوقت نفسه. ويبلغ عدد الغيطان بالمدينة 160 غوط بمساحة تقدر بـ 86.06 هكتار أي بنسبة 4.6 % أما الغيطان خارج النسيج العمراني تقدر بـ 926 هكتار، لتصل بذلك المساحة الإجمالية للغيطان داخل وخارج المحيط العمراني 1012.06 هكتار بنسبة 13.1 % من مساحة المدينة.

[1] - عبداوي جيهان ريم: مشكلة صعود المياه الجوفية وآثارها بوادي سوف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم الأرض و الجغرافية و التهيئة العمرانية (. قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، 2006، ص 120

وتكمن اهمية انشاء الغيطان بمحاذاة النسيج العمراني في النقاط التالية:

- ❖ توضع النسيج وراء الغيطان يحميه من الرياح العاصفة والمحملة بالرمال فهي تشكل حاجز أولي أمام هذا العنصر.
- ❖ توفر أشجار النخيل ومياه السقي يسمح بإيجاد جو منعش بارد ورطب يوفر الظل اللازم لتوطن الناس خلال الصيف .
- ❖ الفرق في الضغط بين الغوط والنسيج يحدث حركة تيارات هوائية باردة إنطلاقا من الواحة نحو النسيج.

والجدير بالذكر، أنه بقدر ما كان النخيل نعمة على العمران القديم، كان العمران المعاصر نقمة عليه حيث تم القضاء على عدد كبير من النخيل وهذا بالتوسع المفرط على حسابه.

صور تبين الدور الاقتصادي والمناخي الهام للغوط في توفير الظل والجو المنعش وحاجز أمام الرياح

صورة رقم (15): صورة بالقمر الصناعي للوادي قديما توضح موقع النسيج الحضري المحاط بالغيطان 1982

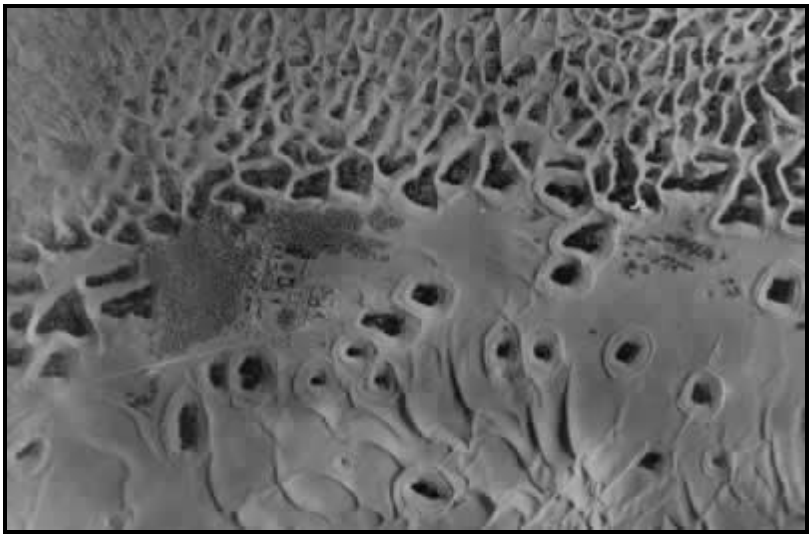

المصدر:
Andre–Roger:LeSouf Monographie ،Edition El-Walid. alger 2004,P196

صورة رقم(16):صورة بالقمر الصناعي للوادي حديثا توضح موقع النسيج الحضري المحاط بالغيطان

المصدر: google earth 2019

صورة رقم (17) :نواة تكوين مدينة الوادي (الأعشاش والمصاعبة) المحاطة بالغيطان 1964

المصدر:Andre–Roger:LeSouf Monographie،Edition El-Walid. alger 2004,P196

الصور رقم (19.18): توضح غيطان النخيل

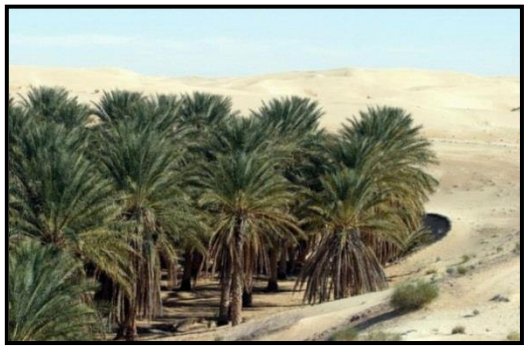

المصدر: من التقاط الطالب 2019

3-3- الحزام الأخضر:

الحزام الأخضر هو مبادرة محلية في عام2003حيث يشكل حزام والتي أدت إلى محاصرة التوسع العمراني للمدينة حيث يقطع 14 بلدية على طول 150 كلم، وتبلغ مساحتها 350 هكتار، وتستند أساسا على هذه الأنواع أشجار الغابات القادرة على إستيعاب المياه التي تتكيف مع المناخ الجاف وتتبخر كميات كبيرة من المياه، مع التطور السريع، من بين الأنواع الرئيسية الأخرى والمهيمنة نجد الكاليتوس.

وتكمن أهمية الحزام الأخضر في الحل البيولوجي لظاهرة صعود المياه الجوفية ومكافحة التصحر عن طريق الزراعة المكثفة، بالإضافة إلى تلطيف الجو والمحافظة على التنوع البيولوجي، وبالتالي الحصول على التوازن البيئي.

4.المؤهلات والقيم العمرانية والمعمارية:

4-1- الخصائص العمرانية للمدينة :

إن تاريخ المدينة شاهد على الهوية العربية الإسلامية له لهذا نجد أن النسيج العمراني للمدينة يعكس خصائص الأنسجة العربية الإسلامية لأقصى الحدود و يتجلى ذلك في :

- تجسيد العلاقة بين العمارة و الدين و إحترام مبادئ التقاليد الإسلامية .
- يمثل المسجد النواة الأولى و منطلق تشكيل النسيج الحضري .
- تخطيط الشوارع ينطلق من نقطة مركزية (المسجد ، ساحة السوق) ليربطها بباقي أطراف المدينة و تكون مستقيمة أحيانا و متعرجة أحيانا أخرى .
- مركزية السوق لتمكين السكان من قضاء حاجياتهم اليومية بسهولة .
- إشتمال النسيج العمراني على شوارع محدودة و أخرى تنتهي برحبة وهذا عامل بيومناخي.
- تحديد إستعمالات الأرض وحقوق الإرتفاق وحقوق لإستعمال الطريق .

- إحترام المقياس الإنساني المتمثل في : تصميم المباني وهرا ركية الفضاءات و تجسيد عامل الحرمة بشكل كبير في المساكن والفضاءات كما في المساجد .
- تطويع المباني وأقلمتها مع مناخ المنطقة لكسر الرياح والتقليل من أشعة الشمس .
- إستعمال العناصر المميزة للطابع المحلي كالأقواس والقباب والتي تعمل على تغطية المنازل، والمنشآت والدروب وضرورة إرتفاع السقوف وجدران المنازل للتخفيف من وطأة الجو الحار وتوفير الظل .

الصور رقم (22.21.20): توضح منظر القباب والأقواس والمنارات

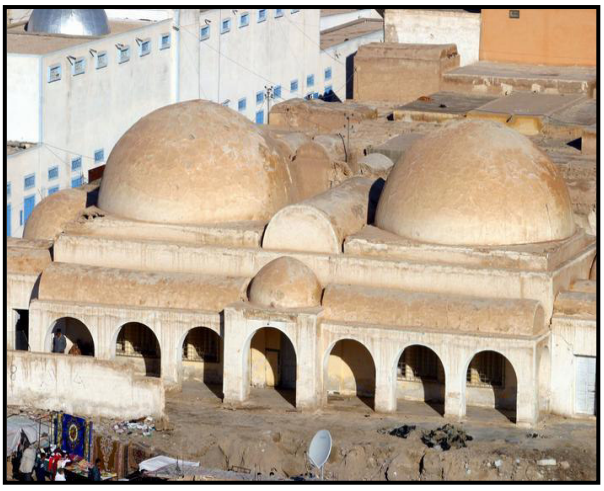

المصدر : www.google.dz

المصدر: من التقاط الطالب 2019

المخطط رقم(02): يبين سهولة الوصول إلى الحي من الخارج

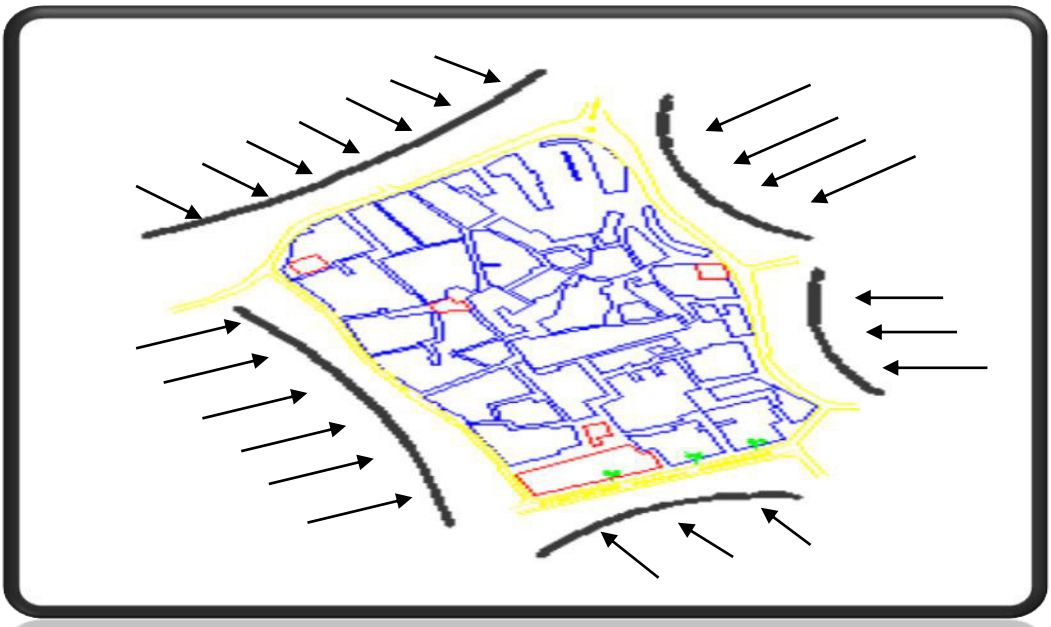

المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية الوادي + معالجة شخصية

4-2- عناصر البنية الحضرية :

المسالك:

شبكة الطرق ونظام الحركة: نسيج المدينة وشبكة الطرق ضيقة عموما، حيث أن الحركة تتم عن طريق الشوارع الضيقة والتي تخص وتسهل عملية نقل المشاة، وتكون محصورة بين جدران المباني، أما الشوارع تكون أكثر عرضا واستقامة في المحيط وملتوية ومنحنية وضيقة نحو الداخل.

أما فيما يخص الساحات: فهي تكون في نقطة التقاء وتقاطع عدة طرق خاصة بالحركة (شارع، أزقة، دروب) والحركة في الأزقة والدروب الضيقة تخص المشاة وتتم الحركة فيها على الحيوانات (الأحمرة، الأحصنة، الجمال) . أما فيما يتعلق بالهيراركية على مستوى الطرق التي فيها الحركة كبيرة والعمومية وآهلة بالنشاطات والحركة الميكانيكية ثم الأزقة حيث يكون التدفق أقل من الطرق وفي الأخير

تأتي الدروب التي تكون الحركة الميكانيكية معدومة، وخاصة بالسكنات المشتركة فيه وهو مساحة خاصة ومحترمة.

الصور رقم(24.23):توضح تصميم الأزقة الضيقة

المصدر: من التقاط الطالب 2019

دراســة الوصــولية: تميزت طريقة تنظيم الوصولية في الحي بعدة أنواع من المسارات نميز منها ما يلي:

- ***النهج:*** وهي طرق رئيسية ذات عرض كبير تمد الحي بالموصلية الميكانيكية
- ***الشوارع (Rues)*** :نجد هذه الشوارع في أطراف الحي وهي تربط الحي بالأحياء المجاورة.

صورة رقم(25):نهج الطالب العربي

صورة رقم (26): شارع

المصدر: من التقاط الطالب 2019

×**الأزقة(Ruelle)**:وهي عناصر اتصال للحي تتميز بالضيق والالتواء وهذا لتكسير حركة الرياح وتوفير أكبر قدر ممكن من الظل للواجهات وهي ممرات نصف مغطاة وأحيانا تكون مغطاة بمجموعة من العقود.

الصور رقم (30.29.28.27): توضح بعض الأزقة

المصدر: من التقاط الطالب 2019

×**الدروب(Impasses)**: وهي مشابهة لحد بعيد للأزقة إلا أن لها منفذا وحيدا وتعتبر المجال الأكثر حرمة (أكثر خصوصية) ويمثل تجمعا لمجموعة من العائلات تربطها صلة قرابة قوية وتكون عادة أضيق من الأزقة

صورة رقم (31): درب ينتهي بعدة خلايا

صورة رقم (32): درب ينتهي بخلية

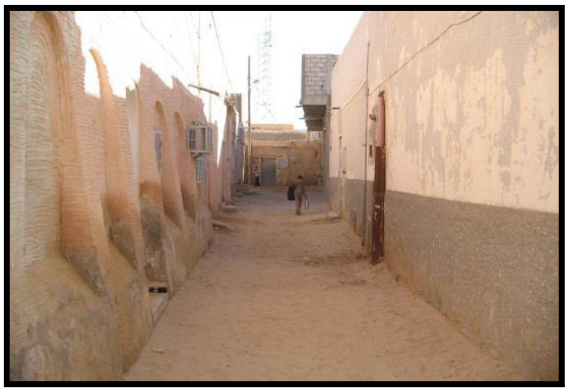

المصدر: من التقاط الطالب 2019

الشكل رقم(20): هيراركية الفضاء

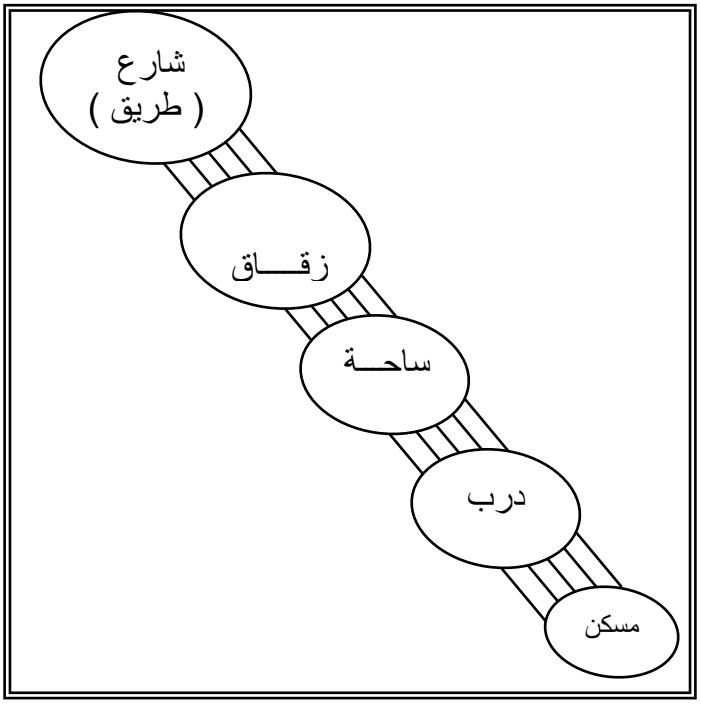

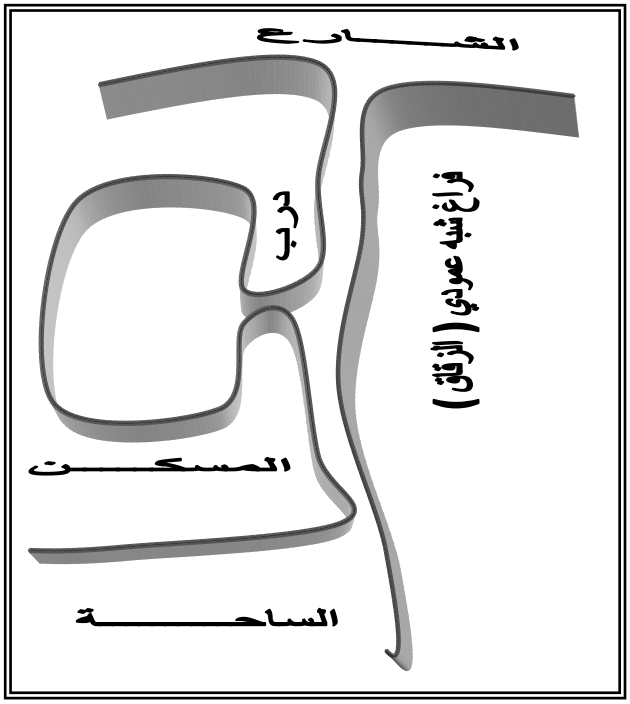

المصدر: من انجاز الطالب 2019

الساحات:

- ساحات تجارية: وهي متمثلة في ساحة السوق، ساحة فلسطين (رحبة اليهود)وتمارس فيها النشاطات التجارية .

- ساحات داخلية: وتكون داخل التجمعات السكانية حيث تنتج من تقاطع مجموعة من الممرات وتشكل مجال وسطي وتخصص هذه الساحات لممارسة الألعاب التقليدية بالإضافة إلى أنها ملتقى لتبادل الآراء والمسامرة وتمثل متنفسا للحي وهي غير مهيكلة.

الصورة رقم (33): ساحة تجارية (سنة 1990)

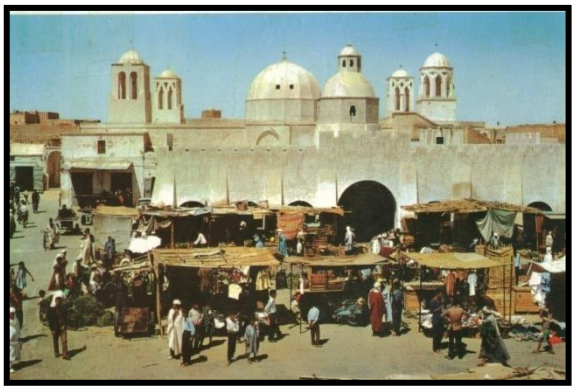

المصدر: www.google.dz

الصورة رقم(34): ساحة داخلية

المصدر: من التقاط الطالب 2019

ويوجد نوعين من الساحات الصغيرة: ساحات محاطة بالمنازل وهي تعتبر كأنها فضاء مشترك بين تلك المنازل وهي فضاء للعب والإنتظار، وهناك ساحات تجارية ومحاطة بالمحلات وتستعمل كمحطات صغيرة للتوقف الخاص بالسيارات.

المخطط رقم (03) : يبين دور عناصر الشبكة

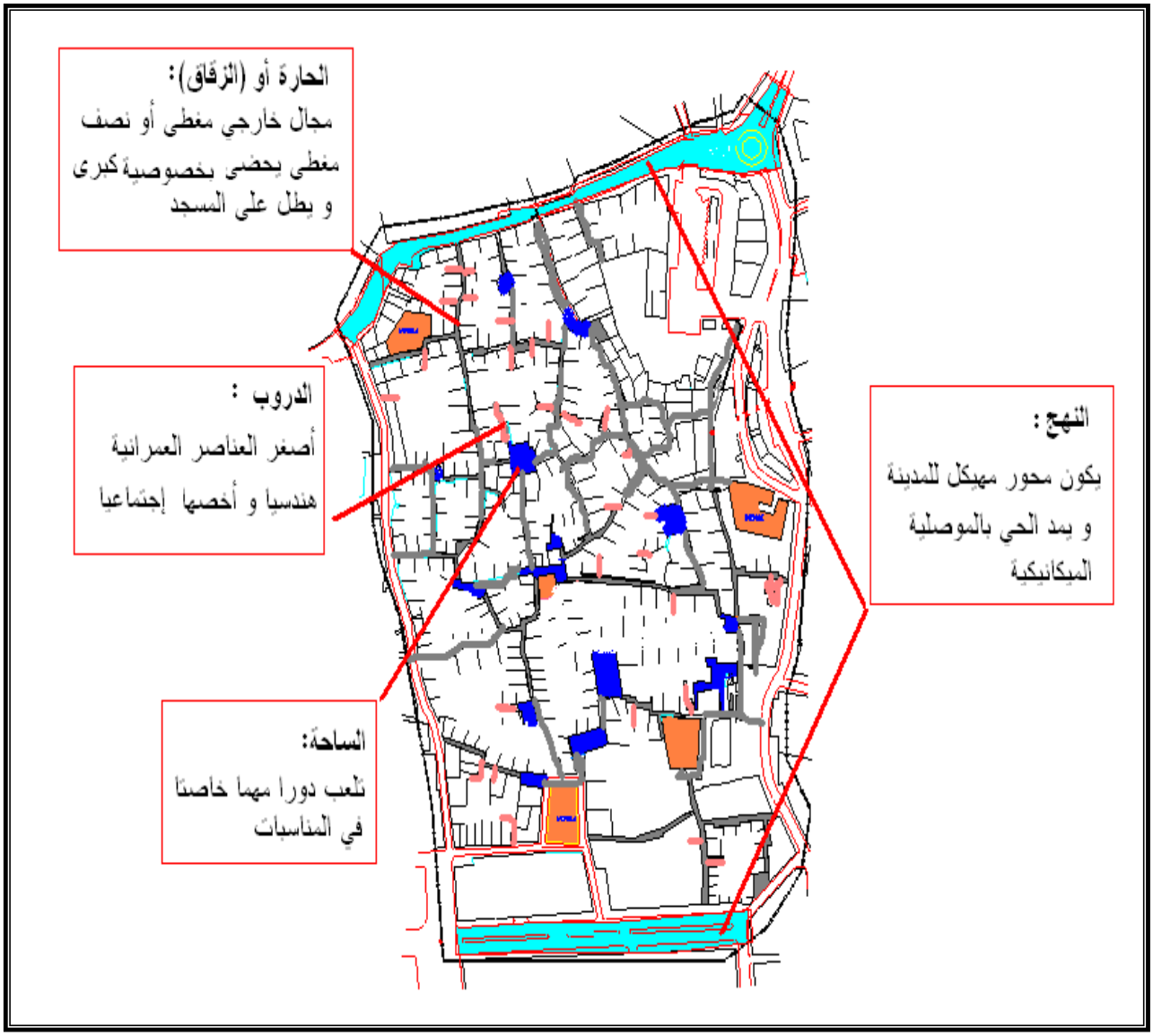

المصدر: من انجاز الطالب 2019

4-3-الخصائص المناخية للعمران السوفي:

- قلة عدد الفتحات المطلة على الخارج، ومفتوحة على الداخل.
- لون البناء الخارجي (مثل لون الرمل) يكسبه سطح عاكس للشمس .
- إستعمال المسالك الضيقة والملتوية لمقاومة الرياح والعواصف الرملية.

– إستعمال الجدران السميكة ومواد البناء المحلية (لوس ، تافزة ، جبس) و التي تمتاز بضعف التوصيل الحراري بين الداخل والخارج .

4-4-المؤهلات والمقومات المعمارية:

إن الفوائد والمزايا البيئية والاقتصادية التي حققتها في الماضي عمارتنا المحلية هي بحد ذاتها صور وتطبيقات مبكرة لمفهوم العمارة المستدامة الخضراء. وإذا كان هناك من ينادي بإعادة إحياء التراث العمراني لأسباب متعلقة بالهوية والبعد الحضاري والثقافي والسياحي فإن هناك اليوم دافعاً أكبر وأهم لإعادة إحياء هذه المفاهيم، وهذا الدافع الكبير يتجاوز الجوانب الشكلية والثقافية ويلامس القضايا الاقتصادية والبيئية الملحة التي تتسبب بها قطاعات البناء في العصر الحديث، لذلك فإن المطلوب الآن هو تبني أفكار ودروس وعبر العمارة التقليدية من منظور بيئي–اقتصادي و أيضا اجتماعي ومن ثم دراستها وتطويرها وتوظيفها في المباني الحديثة بما يتلاءم مع احتياجات العصر والتقدم العلمي والتكنولوجي في أنظمة ومواد البناء.

وأيضا مدننا نحن القديمة إذ نجد أجدادنا قد عملوا بمبدأ الاستدامة في مبانيهم وحاولوا التغلب على الظروف الطبيعية بواسطة وسائل طبيعية من مواد البناء وإستعمالهم للقباب والعقد وأيضا والصباط الغربي فهذا يدل على أنهم كانوا يعملون بمبدأ الإستدامة بمفهوم بدائي وغير مدروس لكنهم وصلوا إلى مستوى من تحقيق هذا المبدأ.

الصورة رقم(35): توضح الصباط الغربي

الصورة رقم(36): توضح القباب

المصدر: من التقاط الطالب 2019

أ)-إجتماعيا:

فعندما ترى أي مبنى من مبانيهم (المسجد، المنزل،السوق،...) فإن الطراز يدل مباشرة على المجتمع السوفي وأيضا حققوا في التصميم المتعامل بها عندهم كل مبادئهم الاجتماعية من الحرمة والخصوصية غيرها.

ب)- بيئيا:

فمن خلال استعمالهم لمواد جد طبيعية في البناء وعدم استعمال أدوات صناعية في ورشة البناء فهذا يجعلنا نستنتج أن الفضلات لهذه الورشة أقل من غيرها، أي الأثر البيئي السيئ غير موجود أو أنه قليل وبذلك فهو أكثر بيئية.

فعندما نرى مواد الإنجاز فنجدها محلية 100% فنجد:

* **الحجارة:**حجارة يتم جمعها لا تحتاج إلى المحجر أو التكسير.
* **جذوع النخل:** تستعمل كأعمدة في الأماكن التي تكون تحتاج إلى دعامة و أيضا المراحل المختلفة للبناء التي تحتاج إلى الألواح.
* **الجبس:**عبارة عن حجارة تحرق ثم تكسر وترطب و تستعمل كمادة بينية.

الصورتان رقم (38.37): توضحان التلبيس و الحجارة المستعملة وكيفية استعمال جذوع النخل.

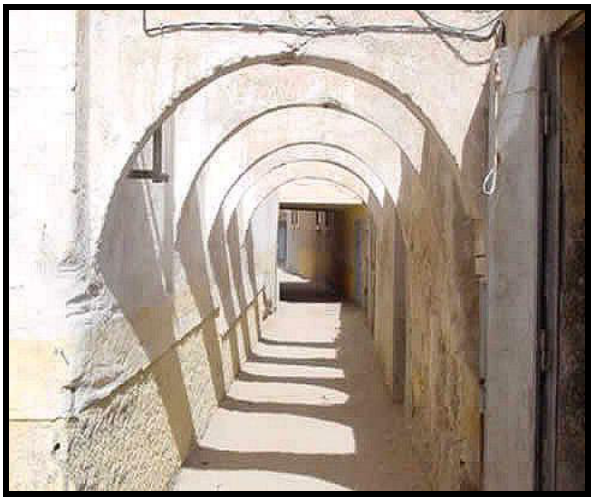

المصدر: من التقاط الطالب 2019

ج)- إقتصاديا: و يظهر لنا ذلك جليا فباستعمال المواد المحلية في مواد البناء فنحن ننقص المصاريف التي تذهب خارج المدينة و باستغلال المواد المحلية فإن المصاريف تكون قليلة و موجهة إلى أهل المدينة أي المال يبقى في السوق المحلية و بهذا يتحقق المبدأ الاقتصادي.

و بتحقيق هذه الأشياء فهذه البناءات أو المشاريع تندرج تحت العمارة المستدامة أي انالعمران السوفي يندرج تحت العمارة المستدامة وهو خير مثال على ذلك.[1]

II. عوائق التنمية المستدامة في مدينة الوادي:

ورغم المؤهلات البيئية الكبيرة لمدينة الوادي إلا أنها تعاني من مشكل صعود المياه الذي يبقى يؤرق المسؤولين .

1- ظاهرة صعود المياه الجوفية:

إن ظاهرة صعود المياه تهدد الأحياء المنخفضة على مستوى مدينة الوادي مثل "حي الشط" الذي عانى كثيرا هذه الظاهرة، بينما الأحياء الأخرى فإن معظم أساسات البنايات مهددة بالمياه القريبة من السطح وخاصة في فصل الشتاء التي تظهر جليا، ومن هنا نستخلص أن أحد أسباب تفاقم الظاهرة إلى عدم توفر المدينة على شبكة لصرف المياه، مما يعني عودة المياه المستعملة إلى طبقة المياه الجوفية العليا.

1-1- إنعكاسات ظاهرة صعود المياه:[2]

وقد قضت ظاهرة صعود المياه على آلاف الغيطان التي تحولت إلى برك آسنة وبؤر للأوساخ أو اختفت تماما بسبب عمليات الدفن، ولها عدة انعكاسات سلبية على جميع المستويات.

- **على المستوى العمراني :**

☜ خلق تقاطعات ومساحات فارغة مغمورة بالمياه داخل النسيج الحضري وعلى حوافه، مما شوه المنظر الجمالي للمدينة، ذلك لأن هذه الغيطان تستعمل كمزابل وأماكن لتصريف المياه المنزلية، بينما كانت قبل تأثرها بالظاهرة تعتبر من المساحة الخضراء (واحات النخيل)؛

[1] - خالد قحف وآخرون، مرجع سابق، ص100.

[2] - بن علي عبد الجبار، مخلوف عبد الله ، مرجع سابق، ص109

- التأثير على توجه التوسع العمراني، حتى أصبحت المناطق المتأثرة بالظاهرة من ضمن أكبر العوائق المتحكمة في توسع المدينة؛
- انخفاض قيمة العقار في الأحياء المتضررة مقارنة مع الأحياء الأخرى
- عدم صلاحية مواد البناء المحلية (الجبس) التي كانت مستعملة في البناء المعروف بمسامية كبيرة والتأثر بالرطوبة مما أجبر السكان على ترميم مساكنهم باستعمال مواد بناء حديثة أكثر مقاومة للرطوبة من الجبس كالإسمنت والأجر وهذا ما خلق نوع من الاختلاط في استعمال مواد البناء بين المحلية والدخيلة، مما أثر على التناسق المعماري للبنايات خاصة داخل الأحياء القديمة.

- **على المستوى البيئي :**

- نمو الأعشاب الضارة بالغيطان واستعمالها كمزابل وأماكن لتصريف المياه المستعملة، مما يساعد على تلويث المحيط وظهور الحشرات الضارة التي تهدد الإطار المعيشي للمواطن؛
- تلويث مياه الطبقة السطحية الناجمة على آبار الصرف الصحي الفردية؛
- خطر الملوحة التي تعقب الأرض وقد تكوِّن خطر مستقبلي؛
- ارتفاع الرطوبة غير الطبيعية في المناطق الصحراوية مما يهدد الدورة الطبيعية للكائنات الحية.
- التأثير على الصحة العمومية بظهور عدة أمراض منها: الحساسية ، مرض شمانيوز الجلدي ،حمى الملا ريا، الكوليرا ،التهاب بالكبد والتيفوئيد ...

- **على المستوى الاقتصادي :**

أدت ظاهرة صعود المياه إلى إتلاف عدد كبير من الغيطان، والتي تعتبر قبل كل شيء رمز انتصار الرجل السوفي على الطبيعة الصحراوية القاسية، وتسببت في إتلاف عدد هائل من النخيل المنتج، وبالتالي أثرت على منتوج التمور كما ونوعا، إضافة إلى تدهور الغطاء النباتي.

ولقد قامت السلطات المعنية (البلدية) باقتراح نوعين من الحلول تجاه هذه الظاهرة، هي استعجالية ونهائية، يمكن عرضها كما يلي:

1-2- الحلول الاستعجالية :

- تطبيق عملية ضخ المياه الصاعدة عن طريق قنوات خارج المحيط العمراني؛
- معالجة الغيطان عن طريق ردمها والتي بلغ عددها 164 غوط من مجموع 211 غوط والتي يتراوح عمقها من 5 إلى 25 متر يصل مستوى ارتفاع المياه بها إلى 6م؛
- التوقف عن أنجاز آبار صرف فردية جديدة؛
- مكافحة الترسبات على مستوى شبكة المياه الصالحة للشرب.

1-3-الحلول النهائية:

مشروع الحزام الأخضر المبرمج: وهو يتكون من قسمين وهما:

شريط للوقاية: يستعمل لحماية الحزام من زحف الرمال والعوامل الخارجية مثل الرياح وهو ذو كثافة عالية أي 1300 شجرة في الهكتار.

الحزام الأخضر: يكون هذا الحزام خلف الشريط الواقي بعرض 30م وهذا الحزام يقع شمال شرق بلدية الوادي وهو قابل للتوسع حتى 1000 هكتار ويتكون هذا الحزام من الأشجار التي تستهلك المياه بكميات كبيرة ...

شبكة الصرف العامة:

وقد نتج عنها حلين وهما:

- إعادة الاستعمال المحلي للمياه المعالجة بواسطة محطات المعالجة لكل بلدية على حدى، أو بواسطة التطهير وتخص هذه العملية 12 بلدية من مجموع 18 بلدية أما البلديات 6 التي تقع خارج محور

المجمع وهي: العقلة، النخلة، الطريفاوي، وادي العلندة، أميه ونسه، ورماس، فهي غير معنية بالربط بالمجمع الرئيسي وتكون المعالجة فيها بواسطة محطات صغيرة؛

- صرف المياه القذرة بالمجمع دون معالجتها إلى الناحية الشمالية بمنطقة الدراسة وتستثني البلديات 6 المذكورة سابقا من الربط بالمجمع الرئيسي وتكون المعالجة فيها بنفس الطريقة المذكورة في البديل الأول.

الصورة رقم(39): شريط الحزام الأخضر

الصورة رقم(40): ظاهرة صعود المياه

المصدر: من التقاط الطالب 2019

2- مشكل حماية الإرث الفلاحي:

إن قلة الإهتمام وعدم المحافظة على المعالم الاثرية الطبيعية كالغيطان التي تعتبر بمثابة نمط من الأنماط الفلاحية التقليدية والتاريخية القديمة، مما أدى إلى إختفاء مئات الغيطان التي كانت عامرة بالنخيل، والتي وصفها كتاب أجانب سيما الألمان بالأهرامات المقلوبة قياسا بأهرام الجيزة في مصر المرتفعة عن الأرض في حين أن أهرامات مدينة الوادي منخفضة عن الأرض وحفرتها الأجيال السابقة أبا عن جد لتغرس فيها النخيل، بالإضافة إلى عدم إهتمام السكان (في الآونة الأخيرة) بالثروة الغابية، سيما النخيل والذي تعتبر مصدرا غذائيا للسكان (إنتاج التمور)، ومادة أولية للصناعة التقليدية (الطبوق، سلال،...)

عمليا قامت السلطات المحلية بتنظيم ورشة مغاربية حول النظم الزراعية التقليدية بمدينة وادي سوف وخرجت بالنتائج التالية:

- الإستفادة من العلوم الحديثة في دعم هذا الإرث الفلاحي.
- ضرورة الإسراع بإيجاد توازن بين المرافق الفلاحية والثقافية.
- ضرورة الجهات الوطنية والعالمية لرد اعتبار الغوط إرثا إنسانيا ينبغي المحافظة عليه وصيانته من الإندثار.

خلاصة الفصل:

مما سبق من الدراسة نستخلص أن منطقة الوادي تمتاز بإمكانيات معتبرة لتحقيق التنمية المستدامة، من مقومات اقتصادية واجتماعية وبيئية وعمرانية، تجعلها مؤهلة أن تكون مدينة تلبي شروط التنمية المستدامة، إلا أن هناك مجموعة من العوامل التي تعيق التنمية المستدامة بالمدينة كظاهرة صعود المياه ومشكل حماية الارث الفلاحي التي حاولنا من خلال هذا الفصل البحث عن جملة من الحلول حتى يتم القضاء عن هذه الظواهر.

وعليه سنقوم في الفصل الرابع بتحديد افاق التطور العمراني عبر مختلف الآماد، ولتنظيمه والحد من العشوائية في عمليات التطور الحضري سنضع استراتيجية عامة للتنمية المستدامة في مدينة الوادي حسب الأهداف العامة للتهيئة و التعمير التي تهدف أساسا إلى إعادة التوازن بين مختلف مكوناته للوصول إلى تنظيم مجال يراعي خصوصيات المنطقة ويستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة و يحقق أهدافها، و يجعل المدينة تؤدي وظيفتها الحيوية و تلبي متطلبات الحاضر وتحافظ على حق الأجيال القادمة في عيش كريم داخل المدينة.

تمهيد :

إن وضع دراسة موضوعية تستمد قوتها من الفهم السليم والدقيق للوضعية الحالية لمدينة الوادي يستلزم علينا تحديد ودراسة أهم العوامل والنقاط التي تعد ضرورية من أجل الوصول إلى جملة العناصر المكونة لاستخدامات الأرض، وكذا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبعض العوامل الأخرى التي تدخل في موضوع التخطيط العمراني والاستدامة.

ومن أجل ذلك قمنا بتناول مجموعة من العناصر والعوامل التي يمكننا من خلالها بلوغ الأهداف المسطرة لبحثنا، فدرسنا في البداية التطورات التاريخية للمنطقة ثم الموقع والموضع وكذا العوامل الطبيعية السائدة في المنطقة، وكذلك الدراسة السكانية التي تقودنا إلى تحديد ومعرفة العوامل المؤثرة في التوزيع العام للسكان، ثم عرفنا أهم المراحل التي أدت إلى ظهور مدينة الوادي، بالإضافة إلى ذلك دراسة الجانب العمراني ومكوناته والجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

I.مدخل عام لمدينة الوادي:

1- لمحة تاريخية للمدينة:[1]

ولاية الوادي إحدى الولايات الجزائرية التي انبثقت عن التقسيم الإداري لعام 1984م، كانت سابقا تابعة لولاية بسكرة وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة: منطقة وادي سوف وتقع وسط العرق الشرقي وتضم 22 بلدية، أما منطقة وادي ريغ فتقع في الأراضي المنبسطة وتضم 08 بلديات إضافة إلى عاصمة الولاية هي مدينة الوادي وسميت بمدينة الألف قبة وقبة من طرف الكاتبة الألمانية " ازبيل ابرهاردت " في حدود سنة1900م، كما تعرف أيضا بعاصمة الرمال الذهبية.

2- أصل التسمية:

وادي سوف مركبة من كلمتين" وادي "و"سوف"، ويعطي هذا الاسم عدة دلالات تتوافق مع طبيعة المنطقة وخصائصها الاجتماعية والتاريخية

2-1- أصل كلمة وادي:

ومعناه وادي الماء الذي كان يجري قديما في شمال شرق سوف، وهو نهر صحراوي قديم غطي مجراه الآن بالرمال، وقد ذكر العوامر أن قبيلة" طرود "العربية لما قدمت للمنطقة في حدود 690هـ/ 1292م أطلقوا عليه إسم الوادي، والذي استمر في الجريان حتى القرن 8هـ/ 14م.

وقيل أن قبيلة طرود لما دخلت هذه الأرض وشاهدت كيف تسوق الرياح التراب في هذه المنطقة ومثلوا هذا المشهد كالوادي في الجريان لا ينقطع.

كما أن أهل الوادي يتميزون بالنشاط والحيوية، وتتسم حياتهم بالتنقل للتجارة في سفر دائم، فشبهوا بجريان الماء في محله الذي يدعى الوادي.

[1]- مفكرة نهاية القرن العشرين (1999-2000) ،المطبعة العصرية الوادي،2000.

2-2 أصل كلمة سوف:[1] يربط بعض الباحثين بين سوف وقبيلة مسوفة التارقية البربرية، وما ذكره إبن خلدون، يفيد أن هذه القبيلة مرت بهذه الأرض وتركت بصماتها، فسميت بها، وتوجد الآن بعض المواقع القريبة من بلاد التوارق تحمل اسم سوف أو أسوف و"وادي أسوف تقع جنوب عين صالح.

وتنسب إلى كلمة" السيوف "وأصلها كلمة سيف أي" السيف القاطع "وأطلقت على الكثبان الرملية ذات القمم الحادة الشبيهة بالسيف.

وقيل نسبة إلى" الصوف "لأن أهلها منذ القدم كانوا يلبسون الصوف، وقد كانت مستقرا للعبّاد من أهل التصوف يقصدونها لهدوئها، إضافة إلى أنها كانت موطنا لرجل صاحب علم وحكمة يدعى"ذا السوف" فنسبت إليه.

وأول من ذكره بهذا الجمع" وادي سوف "هو الرحالة الأغواطي في حدود 1829، وإنتشرت هذه التسمية على يد الفرنسيين بعد دخولهم للمنطقة.

3- النشـأة:

تاريخ إستيطان منطقة وادي سوف، يرجع إلى عدة أحقاب زمنية بعيدة في التاريخ، كما هو الحال بالنسبة لباقي الصحراء الجزائرية، والتي كانت مسكونة وفي عدة مناطق، ويمكننا ملاحظة ذلك عبر الآثار التي تم اكتشافها (أصداف أشجار متحجرة ،بيض نعام، الصوان ...إلخ) والتي تشهد على الماضي العريق الذي مرت به المنطقة.

وحسب الكاتب الإغريقي (هيرودوت)، فإن أول من سكن المنطقة كان الليبيون الأثيوبيون، وكذلك(Les getules) والذين كانوا يمارسون فيها الترحال، و لقد أستنجد بهم النوميديون في حربهم ضد الروم، والذين أثبت وجودهم بالمنطقة باكتشاف قطع نقدية رومانية بقمار ، هذا التنوع يسمح لنا أن نقول أن منطقة سوف لم تكن سوى منطقة عبور(بل محطة تاريخية تعاقبت عليها الشعوب)، معظم سكان المنطقة كانوا من قبائل

[1] - نفس المرجع.

الزناتة البربر الرحل والشبه الرحل ، ماعدا بعض القرى مثل : الزقم، قمار والوادي، التي كانت مسكونة من طرف البربر شبه الرحل .

وتعتبر عاصمة الولاية أكبر تجمع سكاني في المنطقة وتضم أحياء عديدة وتجمعات سكانية كثيرة أقدمها هي:

- منطقة تكسبت القديمة بالنزلة التي سكنتها قبيلة من البربر سنة 1129م، و سميت باسم ملكتها " تك بنت سبت " .

- بعدها استقر الرجل الصالح " سيدي مستور " بالقرب من أهل تكسبت في مكان الحي الذي يحمل اسمه الآن قادما من المغرب في أواخر القرن 14.

- ثم استقر بالقرب من حي سيدي مستور قوم من الطرود وهم أولاد أحمد الذين أسسوا حي أولاد حمد عام 1398م، بعدها في سنة 1416 م تم تخريب تكسبت القديمة من طرف الطرود، ثم أسس بعض من الطرود حي الأعشاش في بداية القرن 15م.

- وفي 31 ماي 1887م تمكن الاستعمار الفرنسي من الوصول إلى المدينة، بعد إنشاء ملحقة الوادي بمرسوم حكومي مؤرخ في 17 جانفي 1885م و بذلك دخلت المنطقة كلها تحت الإحتلال الإستعماري.

أما بعد الاستقلال فقد كانت المدينة مقر لبلدية تابعة لولاية الواحات ورقلة حتى سنة 1974م، حيث أصبحت مقر لدائرة تابعة لولاية بسكرة ثم ترقت من جديد سنة 1984م إلى مقر ولاية.

II.الدراسة الطبيعية:

1- الموقع:

1-1- الموقع الجغرافي لولاية الوادي:

تقع ولاية الوادي في الجنوب الشرقي للقطر الجزائري كما يظهر في الخريطة رقم (1) يحدها:

- من الشمال: ولاية تبسه، خنشلة وبسكرة.

❖من الجنوب: ولاية ورقلة.

❖ من الشرق: الجمهورية التونسية الشقيقة على حدود تبلغ 300 كم.

❖ من الغرب: الجلفة، ورقلة، وبسكرة.

الخريطة رقم (01): موقع ولاية الوادي بالنسبة للقطر الجزائري

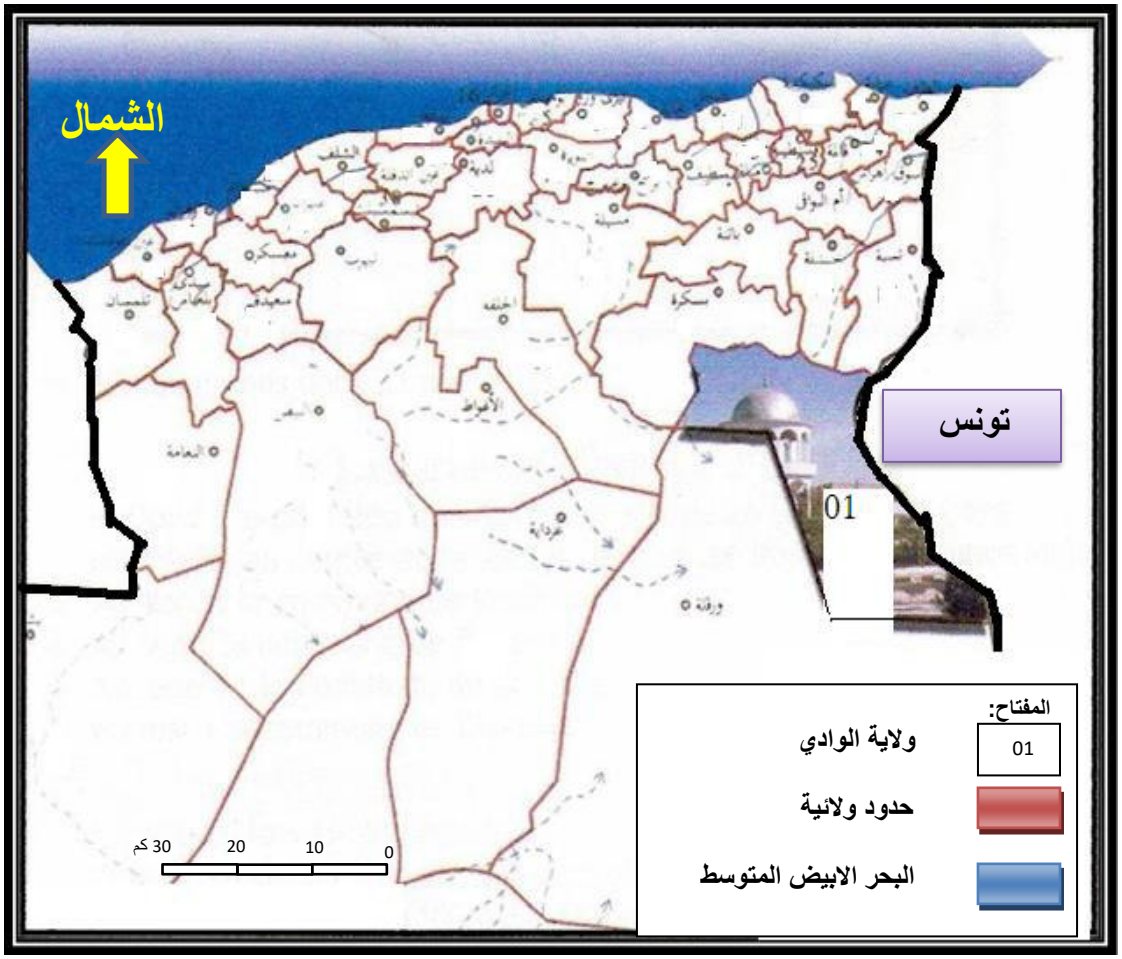

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الوادي 2003 + معالجة الطلبة 2019

1-2- الموقع الفلكي:

تقع بلدية الوادي على:

- خط عرض: 33 و 30 شمال خط الاستواء.
- خط طول: 6 و 44 شرق خط غرينتش.

1- 3- موقع إقليم سوف:

يقع في الجهة الشرقية للولاية، إذ يمثل وحدة جغرافية تتميز بخصائص طبيعية متجانسة، تبلغ مساحته 35572 كلم2 يحده من:

- الشمال: شط مروان وشط ملغيغ؛
- الجنوب: العرق الشرقي الكبير؛
- الشرق: شط الجريد التونسي؛
- الغرب: سهل وادي ريغ.

أنظر الخريطة رقم (2) .

الخريطة رقم(02): الموقع الجغرافي لولاية الوادي

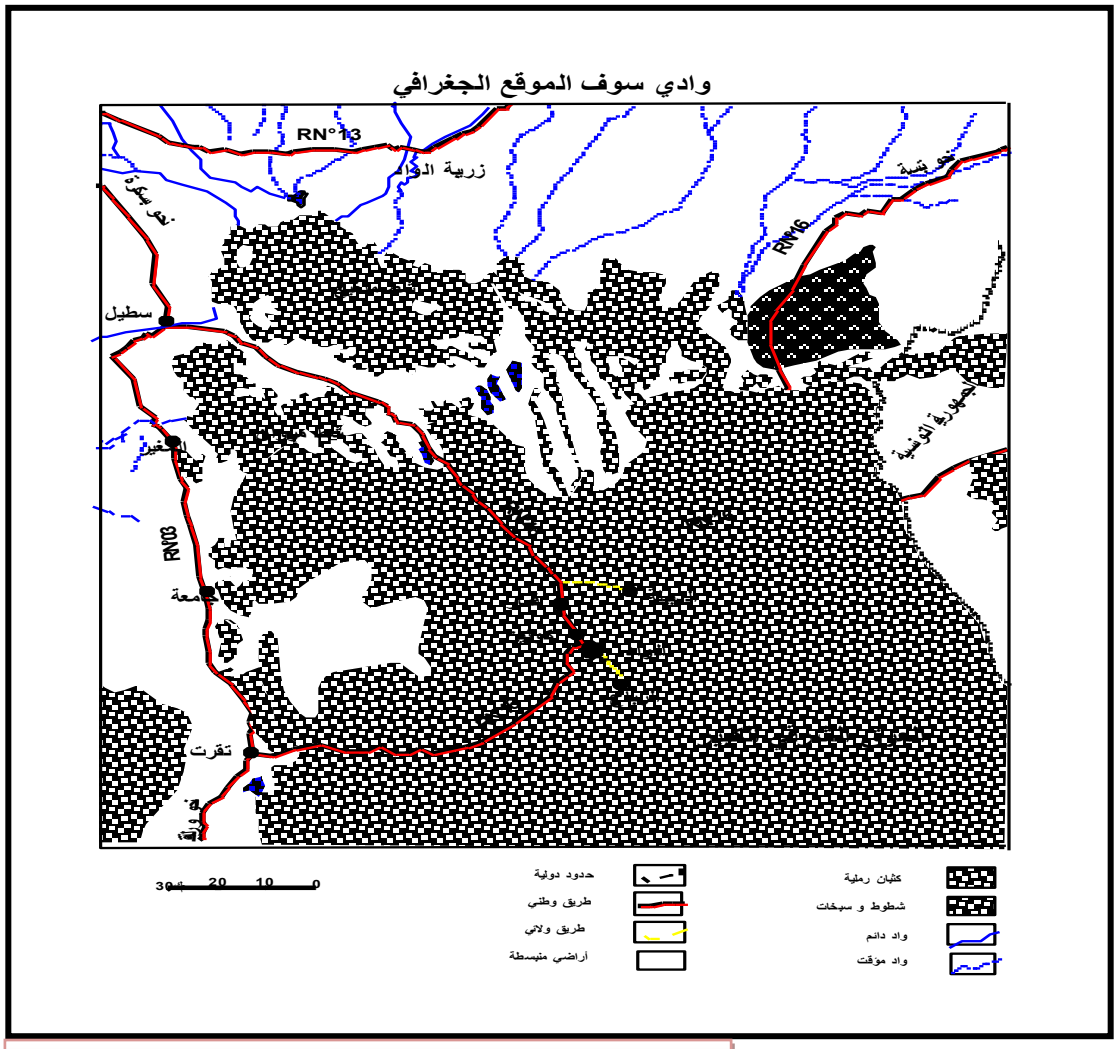

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الوادي 2003

1- 4- موقع البلدية (الوادي):

تقع بلدية الوادي في وسط الولاية كما في الخريطة رقم (4)، وتتربع على مساحة 77.2 كلم2 مشكلة بنسبة0,17% من مساحة الولاية و40% من مساحة الدائرة وهي محددة بـ:

غربا: بلدية واد العلندة؛

شرقا: بلدية الطريفاوي؛

جنوبا: بلدية البياضة؛

شمالا: بلديتي كوينين وحساني عبد الكريم.

1 -5- موقع المدينة بالنسبة للبلدية:

تقع مدينة الوادي في مركز البلدية تقريبا، وتبلغ مساحتها 1869.4 هكتار من مساحة البلدية و تتموقع المدينة على الحافة الشمالية الغربية للعرق الشرقي الكبير على أرضية منبسطة لا يتجاوز انحدارها 02%، ويصل ارتفاعها على مستوى سطح البحر إلى متوسط يقدر ب 80 م مما خلق مشكل في صرف المياه المنزلية المستعملة.

الخريطة رقم (03): موقع بلدية وادي سوف

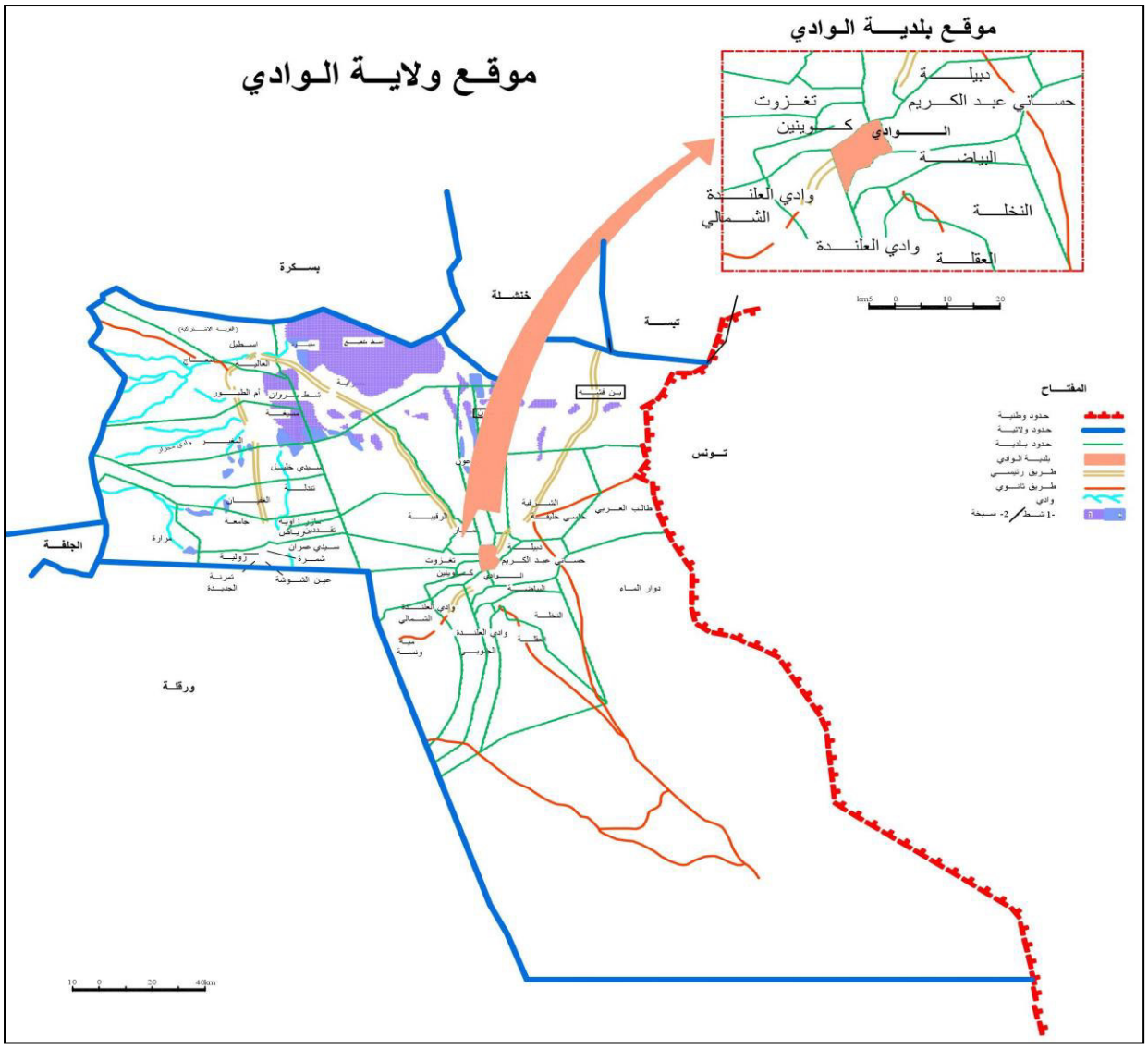

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الوادي 2018

1-6- موقع المدينة بالنسبة لشبكة الطرق:

مدينة الوادي مرتبطة بشبكة مختلفة من الطرق الوطنية والولائية كما يظهر في الخريطة رقم (04) وتتمثل في:

- الطريق الوطني رقم 16 (الوادي – عنابة، الوادي – تقرت).
- الطريق الوطني رقم 48 (الوادي– بسكرة).
- الطريق الولائي رقم 304 (الرباح– الوادي).

- الطريق الولائي رقم 406 (الطريفاوي –الوادي).

الخريطة رقم (04): موقع المدينة بالنسبة لشبكة الطرق

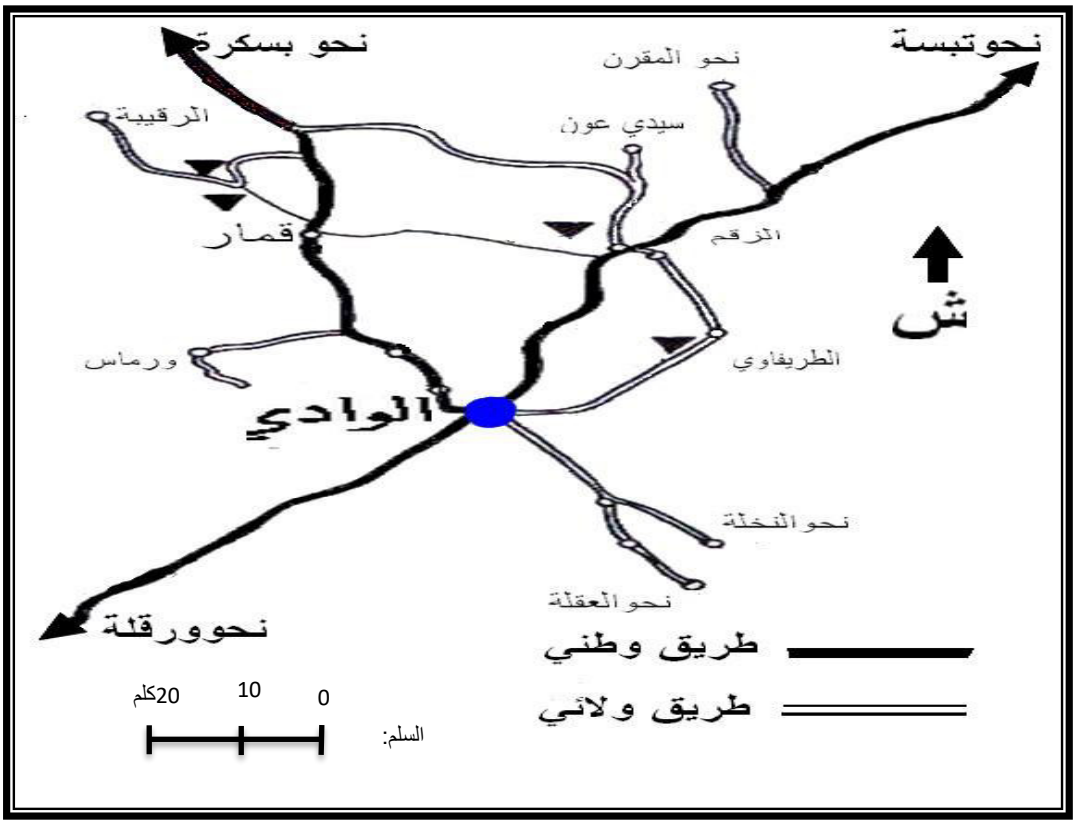

المصدر: Andre –Roger :Le Souf Monographie Edition El-Walid. alger 2004, P196

2- الموضع:

تموضع مدينة الوادي على العرق الشرقي الكبير، بحيث تحتل الجانب الشمالي الغربي منه، وهي منطقة مستوية نسبيا، بارتفاع 75 متر فوق سطح البحر .

2-1- إيجابيات وسلبيات موضع المدينة:

2-1-1- إيجابيات موضع المدينة:

- تعتبر المدينة منطقة عبور وطنية ودولية.

- تتوفر المنطقة على احتياطي هائل من المياه الجوفية.

- إمكانيات معتبرة لتطوير السياحة (كثبان رملية، غيطان وفنادق سياحية...).

2-1-2- سلبيات موضع المدينة:

- مشكلة صعود مياه الطبقة السطحية (REMONTEE DES EAUX).

- وجود الغيطان والشطوط التي تقف كحاجز أمام توسع المدينة وخلقت نوعا من التقطعات داخل النسيج الحضري.

- تواجد الكثبان الرملية بارتفاعات تصل 100م ومحاصرتها للمدينة.

- قساوة المناخ الذي يتميز بقلة التساقط وارتفاع درجة الحرارة.

- طبوغرافية المدينة المتمثلة في ضعف الانحدار الذي يتراوح ما بين (0 -2)%.

- الارتفاع الكبير لدرجة حرارة الطبقات العميقة.

- كثرة تردد الرياح القوية على طول السنة وتأثيرها على مختلف النشاطات.

3- الطبوغرافيـة :

إقليم وادي سوف جزء من الصحراء الشرقية المنخفضة، التي تعتبر حوض رسوبي أهم ما يميزها الكثبان الرملية ، تتخللها بعض المناطق المنبسطة (الصحون)، كما نجد ما يعرف(بالسيوف) بالنسبة لانحدارات المنطقة، فهي ضعيفة لا تفوق **2%**، مما يعرقل عمليات التهيئة بالخصوص مشاريع عمليات التصريف.

3-1- الإنحدارات:

وتعتبر من العوامل الطبيعية المهمة لما تلعبه من دور هام في إعطائنا صورة واضحة عن طبيعة السطح الطبوغرافي، وهي تلعب دور كبير في نمو النسيج العمراني واتجاه التعمير، و نلاحظ أن المنطقة أخذت شكلين من الإنحدارات.

*** الفئة الأولى (0–1) % :**

و هي أراضي قليلة الترمل ضعيفة الإنحدار لا تتطلب تكاليف كبيرة في عملية التسوية و تشكل هذه الفئة 23 % من إجمالي مساحة البلدية.

*** الفئة الثانية (1–8) %:**

مناطق ذات انحدار ضعيف غير أنها تتميز بإرتفاع الكثبان الرملية التي يصل ارتفاعها إلى 80 م تمثل النسبة المتبقية (75%).

3-2- الإرتفاعات:

بعد الاطلاع على الخريطة الطبوغرافية تبين أن بلدية الوادي تقع فوق منبسط يتراوح ارتفاعه بين (75 و85) م فوق مستوى سطح البحر وفي الجنوب الغربي للمدينة تصل إلى 120م.

4- الجيولوجية:[1]

تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة الأخطار الطبيعية (زلازل، انزلا قات،....)، للوقاية منها وكذلك مدى قدرة تحمل الأرضية للبناء.

ومن خلال التحليل الجيوتقني للأرض الذي يعتمد أساسا على الطبيعة الجيولوجية و التركيب الصخري، وذلك بمعرفة الأزمنة الجيولوجية للمنطقة و خصائصها و الحركات التي تعرضت لها يمكن أن نميز ما يلي:

- من الفوق طبقة من الترشة و هي طرية نوعا ما، هذه الطبقة سهلة السحق بحيث تتشكل من بلورات دقيقة تعطي مظهرا صلصاليا (خزفيا)، ثم نجد طبقة من الرمل الدقيق سمكها 1 متر تقريبا تغطي اللوس .

(1)S.benhamida,R.Medjber,A.Maameri Agence nationale des ressources hydrauliques ;direction régionale/Ouargla –rapport de synthèse sur la remontée des eaux des la nappe phréatique dans la region de Oued Souf-par Octobre 1999 p6

- اللوس أو حجر البناء و هو مشكل من بلورات الحديد ذات أسنان معمرة بالتراكب يمكن أن يوجد على شكل طبقات متواصلة،(قنوات مختلطة مع الرمل) طبقات منعزلة أو أعمدة تظهر على أنها تشكلت حول جذور جبسيه قديمة.
- تحتها نجد الصلصالة على شكل صفائح متواصلة أو على شكل طبقات قاسية جدا و هي مشكلة من بلورات الحديد مثل اللوس و لكن أكثر دقة و خاصة أكثر تراصا
- أخيرا التافزة و هي أحجار مترسبة بيضاء ، قاسية نوعا ما تستعمل في الحصول على الجبس بعد حرقها وطحنها جيدا .

الشكل (09): الطبقات الأرضية لمدينة الوادى

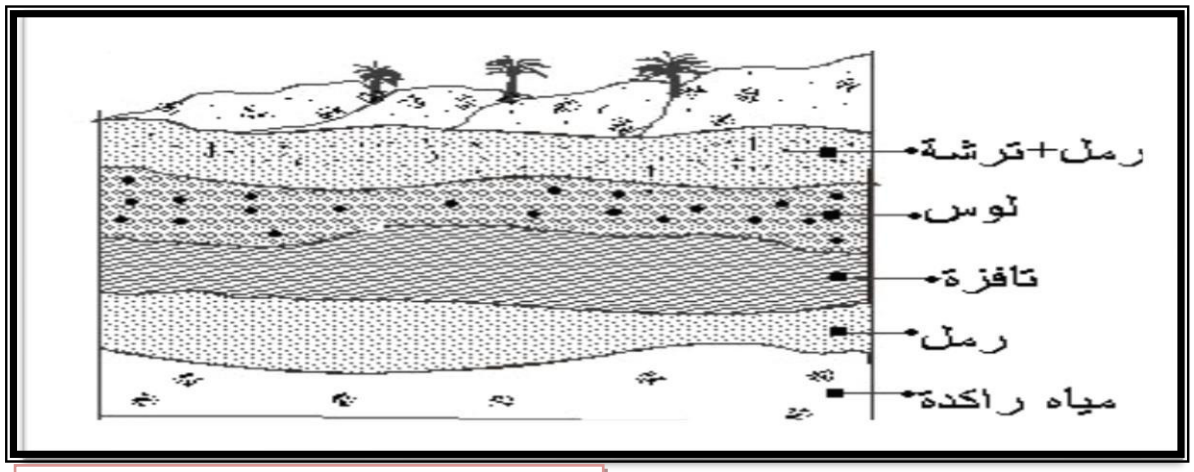

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2003.

5- الدراسة الهيدرولوجية :

من خلال الدراسة الهيدرولوجية ومما تم التنقيب لاستخراجه تبين لنا وجود ثلاثة خزانات تمثل الطبقات المائية التالية:

5-1- طبقة المياه السطحية : (La nappe phréatique)

وهى طبقة المياه الحرة ،ويبلغ عمق هذه الطبقة ما بين 5 متر إلى 6 متر، وهي مشكلة من الرمل وحبيبات دقيقة متداخلة بشرائح من الطين الرملي، مع بعض الجبس، وهذا ما أكدته الدراسات الهيدروكيماوية

المنجزة عام 1993 وعام 1994، والتي توضح أن الملوحة تتراوح من الجنوب إلى الشمال الغربي بين 2 غ/ل إلى 6 غ/ل في الشمال الغربي، هذه الطبقة تعتبر العنصر الهام الأساسي لمياه النخيل.

5-2- طبقة المركب النهائي: (Le complexe terminal)

يحتل مساحة تقدر بـ : 350000 كم^2 يغطي أغلبية العرق الشرقي الكبير للصحراء الشمالية الشرقية ويتكون السماط المركب النهائي من سماطين هما :

أ- **السماط الرملي** : عمقه يمتد بين 400 متر و450 متر، ويتراوح سمكه من جهة إلى أخرى في منطقة سوف حوالي 50 متر. وهذه الطبقة تعرف استغلالا كبيرا بالمنطقة سواء ما كان منها موجه للشرب، أو السقي، ويرجع هذا لنوعية مياهها الأقل ملوحة (3-4 غ/ل).

ب- **السماط الكلسي** : حسب الآبار المنجزة بالإقليم توافق تكوينات الكاربونية للاييوسين، تحت عمق مابين500 متر و800 متر، لكن بالنظر إلى نسبة الملوحة العالية لمياهها، فإن هذه الطبقة لا تمثل أي فائدة هيدروجيولوجية .

5-3- السماط القاري المتداخل : (Le continental intercalaire)

يحتل مساحة قدرها 600000 كم²، يمتد من الأطلس الصحراوي إلى الطاسيلي (الهقار) من الشمال إلى الجنوب، ومن الغرب إلى الشرق (واد الساورة إلى ليبيا), هذه الطبقة مشكلة من صخور مترسبة و صلصال رملي، عمقها محصور بين (1600 متر إلى1800متر)، كما يحوي هذا السماط خزان مائي ضخم، إذ يعتبر مصدر حياة الطبقة الارتوازية لحوض الصحراء الشمالية، ليصل تدفق هذا السماط إلى 200 ل/ثا، لتكون ميزة مياهه الحرارة الشديدة التي تصل الى 60% وتقدر ملوحة هذه المياه ما بين 2 إلى 3غ/ل، مما يستدعي توفير إمكانيات للتبريد قبل توجيهها إلى السقي أو الشرب .

6 – الدراسة المناخية:

يسود منطقة سوف المناخ الصحراوي الجاف الذي يتميز بقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة صيفا التي تصل إلى حد 49° وتنخفض في فصل الشتاء إلى درجة واحدة.

بينما سقوط الأمطار يتميز بالقلة حيث تقدر كمية التساقط السنوي بين 80–100 ملم.

ومعرفة العناصر المكونة للمناخ السائد في منطقة سوف يساعدنا في ضبط عدة معايير ومقاييس معمارية.

6–1 – التساقط (ملم):

الجدول رقم (01): التغيرات الشهرية للتساقط المتوسطية للفترة (1971 – 2010).

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع السنوي
التساقط ملم	13.13	6.8	8.2	6.3	5.1	1.7	0.2	1.7	5.6	7.2	9.7	7.5	73.79

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2019

يوضح الجدول رقم (01) الممثل للتغيرات الشهرية للتساقط للفترة 1971–2009 أن أكبر قيمة للتساقط سجلت في شهر جانفي بما قيمته 13.13ملم, وأضعف قيمة سجلت في جويلية بما قيمته 0.24 ملم .

وتقدر كمية متوسط التساقط السنوي بحوالي 73.79ملم وهي قيمة ضعيفة في منطقة تكون فيها قيمة التبخر عالية جدا، ويعرف تساقط الأمطار تذبذبا كبيرا من سنة لأخرى ومن شهر لآخر مع وجود فترات استثنائية تكون فيها الأمطار الوابلية مما يتسبب في خسارة مساحات زراعية كبيرة.

الشكل رقم (10): كمية التساقطات الشهرية المتوسطية للفترة (1971 – 2010).

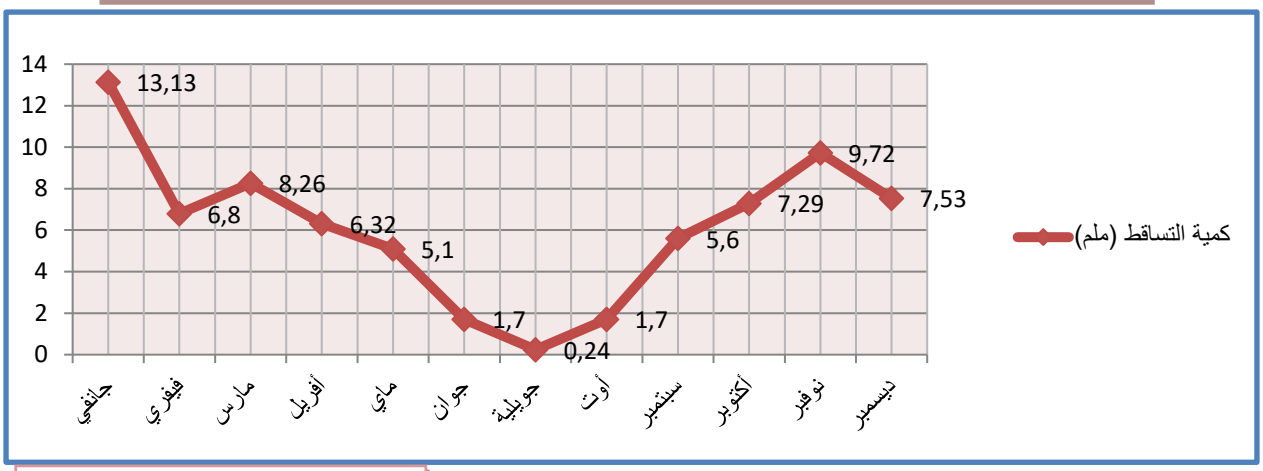

المصدر: من إنجاز الطالب 2019

من خلال المنحنى السابق يمكننا أن نستنتج ما يلي:

– تبدأ الفترة الممطرة من شهر سبتمبر إلى شهر أفريل، حيث بلغ أعلى متوسط للتساقط 13.13 ملم.

– باقي أشهر السنة هي الفترة الجافة، مع أقل متوسط للتساقط سجل في شهر جويلية 1.4 ملم. وهي ميزة كل المناطق الصحراوية.

6-2- الرطوبة:

تضعف الرطوبة صيفا وتزداد حاجة النباتات إلى المياه مما يؤدي إلى انخفاض في الطبقة المائية المسطحة، بينما في الشتاء الذي يتميز بالبرودة الشديدة وقلة الأمطار فتكون الرطوبة بنسب مختلفة في الهواء، خاصة في أماكن الغيطان تكون جد مرتفعة. والجدول التالي يوضح الرطوبة النسبية على فترة 36 سنة.

الجدول رقم (02): يوضح الرطوبة النسبية على فترة 36 سنة

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع	المعدل السنوي
الرطوبة (%)	65.7	54.6	46.1	43	37.7	32.6	30	34.7	46.9	52.3	58.6	66.1	568.2	47.35

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2019

6 -3- درجة الحرارة (م°):

تتميز منطقة الوادي باختلاف كبير في درجات الحرارة بين الليل والنهار وهذا راجع الى عدة عوامل طبيعية نذكر منها الرمل ، والموقع الجغرافي.

الجدول رقم (03): التغيرات الشهرية المتوسطة لدرجات الحرارة للفترة(1971-2010)

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
درجة الحرارة القصوى	16.75	19.25	23	27	32.5	38	41	40.25	35	29	22	17.5
درجة الحرارة الدنيا	5.00	7.00	10.00	13.50	18.50	23	25.5	25.75	22	16.5	10.00	6.00
متوسط درجة الحرارة	11	13.5	16.5	20.25	25.5	30.50	33.25	33.00	28.50	22.75	16	11.75

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2019

الشكل رقم (11):التغيرات الشهرية المتوسطة لدرجة الحرارة (1971-2010) .

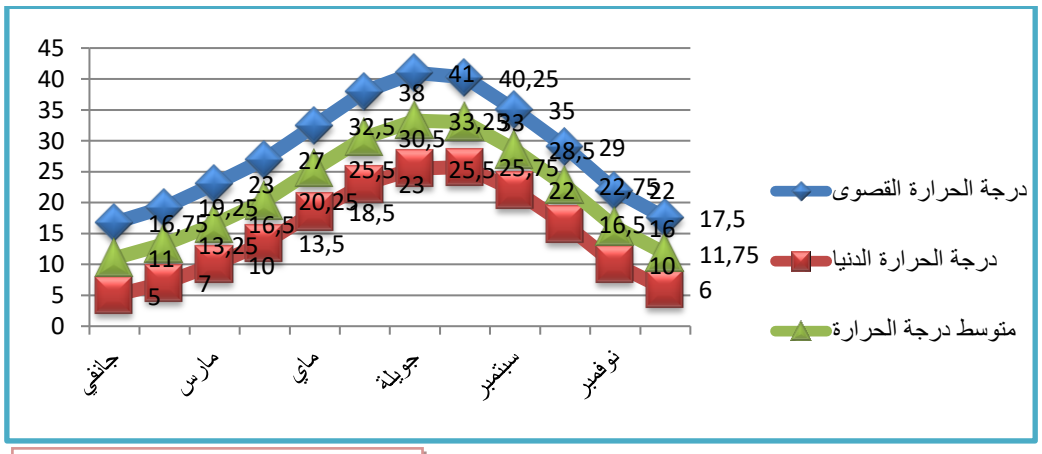

المصدر: من إنجاز الطالب 2019

ومن خلال الجدول والمنحنى الممثلين أعلاه، نلاحظ أن أقصى قيمة سجلت في شهر جويلية بـ41 م°. وأدنى قيمة سجلت في شهر جانفي بـ 5 م° أي بفارق حراري يصل إلى 36 م° وهو فارق له تأثير عن الجانب العمراني للمنطقة، ويقدر متوسط الحرارة السنوي للفترة (1971-2009) بـ **21.84** م°

6-4- الرياح: تكمن أهمية دراسة حركة الرياح في معرفة اتجاهها وشدتها و هذا ما يؤخذ بعين الاعتبار عند توجيه المباني والطرقات. والرياح هي حركة الهواء من المناطق ذات الضغط الجوي المرتفع نحو مناطق الضغط المنخفض، و تكثر في فصل الصيف و الربيع. و من أهم الرياح السائدة في منطقة الوادي و أشدها قوة هي الرياح الجنوبية و الجنوبية الغربية المحملة بالغبار و التي تكون حارة.

الجدول رقم (04): سرعة الرياح عبر الفصول للفترة (1971-2010).

الفصول	الخريف			الشتاء			الربيع					
الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت
السرعة(م/ثا)	3.25	2.75	2.50	2.50	2.75	3.25	3.75	4.50	4.50	4.75	4.00	3.50
اتجاه الرياح	من الشرق			من الغرب			من الشمال الغربي			من الجنوب		

المصدر: محطة الأرصاد الجوية بقمار 2019

الشكل رقم (12): تغير سرعة الرياح للفترة(1971-2010).

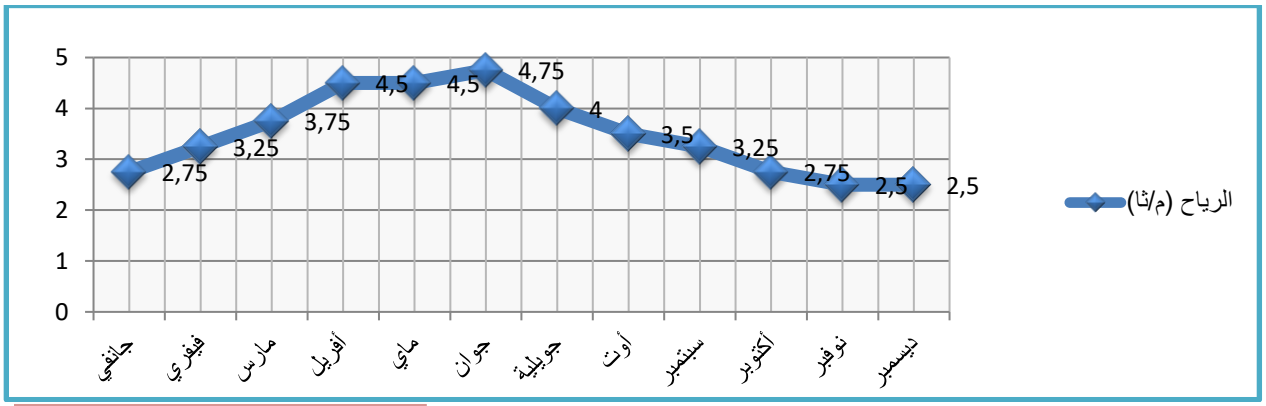

المصدر: من إنجاز الطالب 2019

المخطط (01): الرياح السائدة فى مدينة الوادي

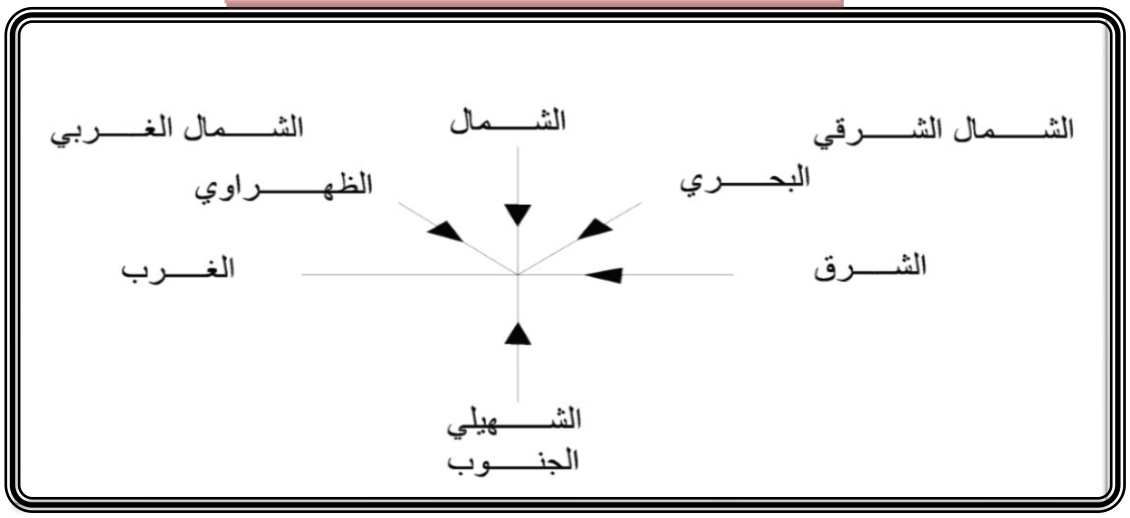

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة الوادي2003 + معالجة الطلبة 2019

III. الدراسة العمرانية:

1- الحركية العمرانية للمدينة عبر التاريخ:[1]

1-1- مرحلة النمو العمراني المتركز:

أ- **مرحلة ما قبل 1890**:خلال هذه المرحلة ظهرت النواة الأولى للمدينة، حيث بدأت تظهر بوادر نشأة مدينة جديدة، فقد بدأت تستقطب الرحل شيئاً فشيئاً، وهذا بعد بناء مسجد محمد المسعودي المسمى حاليا (مسجد سيدي سالم)، هؤلاء الرحل وبعد إستقرارهم شيدوا مجموعة من المساجد، إنطلاقا من هذه الأخيرة بدأت تتجمع حولها المباني، وتظهر هناك تجمعات صغيرة وهو ما مهد لظهور السوق الذي كان نقطة إلتقاء هذه التجمعات التي أخذت في التوسع، حتى بلغت مساحة المحيط العمراني لهذه الفترة حوالي 38,3 هكتار.

ب- **مرحلة (1890 – 1949)**:هذه المرحلة عرفت سيطرة الحكم الفرنسي حيث أحتلت المنطقة من طرف الفرنسيين سنة1887 م، وأنشأ بها حي سكني مخطط جنوب المدينة القديمة مزود بكل التجهيزات والشبكات، حيث أعتمد النظام الشطرنجي التخطيطي بمواد بناء محلية بتقنيات جديدة، والهدف من ذلك هو

[1]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي سنة 2003 ، إحصاء 2008.

إنشاء مركز إداري وقاعدة تربط بين الشمال والجنوب، وفي سنة 1900م عرفت المدينة تطورا عمرانيا معتبرا خاصة بإتجاهي الشمال والجنوب، حيث بلغت مساحة المحيط العمراني لهذه الفترة حوالي 43.45 هكتار.

1-2- مرحلة النمو العمراني الخطي :

أ- مرحلة (1949 – 1977) :

تم في هذه المرحلة ربط المدينة بكل من بسكرة وتقرت، وذلك سنة 1956 م، وبعد الإستقلال أصبحت المدينة مقر بلدية، حيث عرفت نفسا جديدا ونموا عمرانيا متسارعا على طول المحاور الرئيسية للطرقات، وفي سنة 1974 م أصبحت المدينة مقر دائرة تابعة لولاية بسكرة، بالإضافة إلى الزيادة السكانية الهائلة خاصة بعد إستقرار الرحل وعودة اللاجئين من خارج الوطن خاصة من تونس، بلغت مساحة المحيط العمراني 585.45هكتار.

ب- مرحلة (1977 – 1987):

وهي أهم مرحلة للتطور الحقيقي للمدينة، حيث تم فيها إنشاء أول مخطط عمراني متمثل في المخطط العمراني الموجه (PUD) سنة 1978 م، الذي حاول تحديد إحتياجات السكان الحالية والمستقبلية (سكن ، تجهيزات مرافق...)، وبهذا عرفت المدينة تطورا كبيرا، وفي سنة 1984 م أصبحت المدينة مقرا للولاية وإزداد عدد السكان وتوافدهم خصوصا من المناطق المجاورة، بلغت مساحة المحيط العمراني 1107.95هكتار.

ج- مرحلة ما بعد 1987 :

إتسمت هذه المرحلة بنمو عمراني منسجم ومتكامل على الأطراف، كبناء مساكن فردية منظمة، ومخططة في الشمال الغربي والجنوب الغربي، وأشكال أخرى للنسيج ذات مساحات كبيرة، مثل المنطقة السكنية الحضرية الجديدة (ZHUN) في الجنوب الغربي، متمثلة في البناءات الجماعية ونصف الجماعية، مثل :حي 400مسكن وحي 300مسكن وحي 19مارس بلغت مساحة المحيط العمراني لهذه المرحلة1869.4 هكتار.

الخريطة رقم (05): التطور العمراني لمدينة وادي سوف

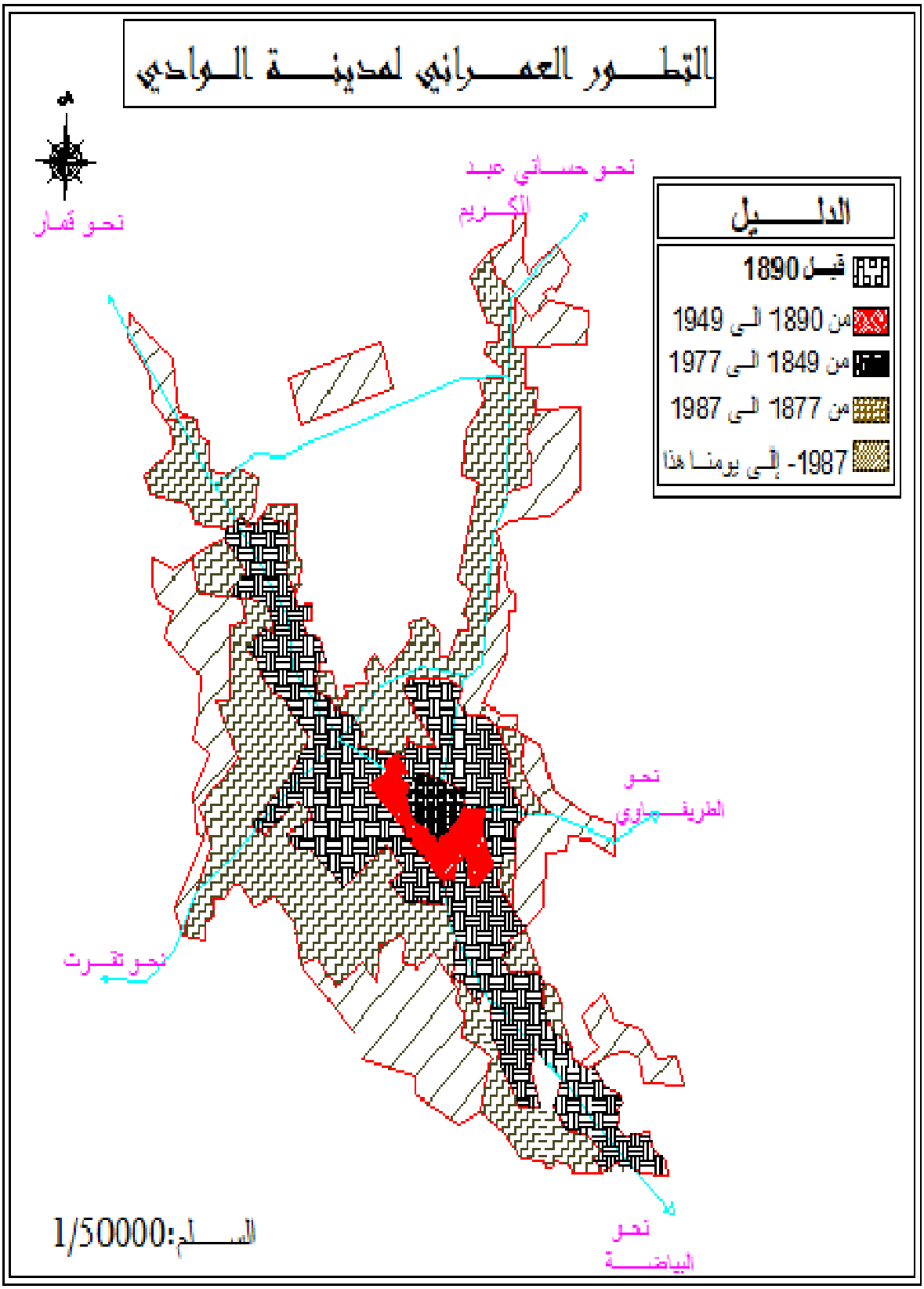

المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء بالوادي 2019

2- أشكال النسيج العمراني:

عرف التطور التاريخي للمدينة مراحل مختلفة بحيث تركت كل مرحلة بصماتها وهندستها المعمارية داخل النسيج العمراني، وبهذا يمكن أن نميز الأنسجة التالية:

الشكل رقم(13): نسيج تقليدي قبل 1890

المصدر: الوكالة العقارية لولاية الوادي 2019

✓ **النسيج التقليدي:**

يتواجد هذا النوع من النسيج في المركز القديم للمدينة والذي يعود تاريخ نشأته إلى ما قبل 1890م، وهو مأخوذ من النمط العربي الإسلامي، الذي يكون فيه المسجد والسوق العنصرين الهيكليين، يتميز هذا النمط بأشكال وهندسة معمارية فريدة، مساكنه مبنية بمواد محلية(الجبس) سقوفه مدعمة بقباب لمنع تكدس الرمال فوق السطوح وكذلك أشعة الشمس وعزل الحرارة، مما جعلها تسمى بمدينة الألف قبة وقبة، وتتوضع المساكن في هذا النمط بشكل متداخل حيث نجد ان الكثافة السكنية مرتفعة جدا، ولكن في أغلب الأحيان تكون المساكن ذات طابق ارضي فقط، كما يراعى في هذا التنظيم المجالي الظروف المناخية والاجتماعية (شدة الحرارة، العواصف الرملية، العادات والتقاليد ...).أما الطرق فتتميز بالضيق الشديد وذلك لتوفير الظل للمساكن والمارة بالإضافة إلى كثرة الالتواءات بهدف كسر الرياح ومنع زحف الرمال.

الصورة رقم (12) :حي الأعشاش و المصاعبة (ذو سكنات فردية) 1962

المصدر:
Andre –Roger : Le Souf Monographie، Edition El-Walid. alger 2004، P194

✓ **النسيج الاستعماري :**

أدخل هذا النوع للمدينة من طرف المستعمر الفرنسي حيث يتميز هذا النسيج بوحدات ذات أشكال هندسية محددة ومنتظمة تتخللها شوارع

واسعة، كما يصل علو بناياته إلى ثلاث طوابق، وتتميز بالانفتاح نحو الخارج عكس النسيج التقليدي، بالإضافة إلى الأشكال العمرانية المتمثلة في الأقواس ونوعية تخطيط الواجهات ... الخ، ونجد هذا النوع في شارع محمد خميستي وشارع الطالب العربي.

يجدر الإشارة إلى أن النسيج الاستعماري قد تم القضاء عليه من طرف تدخلات السكان فلم يبقى منه سوى الخطة العامة والطرقات.

✓ **النسيج الفوضوي :**

ظهر هذا النسيج نتيجة الملكية الخاصة للأراضي وتوضع غير قانوني للمساكن، وهو عبارة عن خليط بين الطابع التقليدي والحديث فنجده متنوع الاستعمال لمواد البناء وكذا الأشكال الهندسية، ويشكل نمط شبه شطرنجي متداخل بوحدات سكنية ذات أشكال هندسية منظمة تحصر بينها طرق طويلة مستقيمة وضيقة.

الشكل رقم (14): النسيج الفوضوي

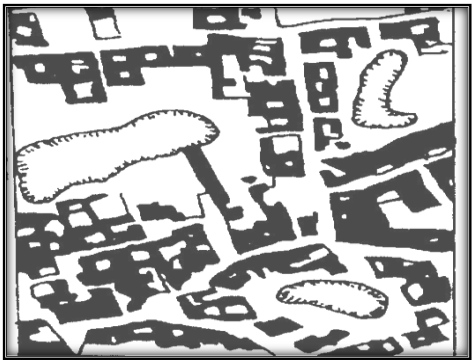

المصدر: الوكالة العقارية لولاية الوادي 2019

الصورة رقم(13): حى سيدى مستور

المصدر: من التقاط الطالب 2019

✓ **النسيج المخطط الحديث :** يضم مختلف التحصيصات السكنية والأحياء الجماعية المخططة من طرف الدولة، والتي تكون خاضعة لمقاييس عمرانية مدروسة، إذ تكون الوحدات السكنية على شكل قطع منسجمة داخل مساحات حرة تابعة لها والطرق في هذا النسيج واسعة مع وجود المواقف المخصصة للسيارات والمساحات المهيئة كان ظهور هذا النسيج مع بداية الثمانينات على شكل تحصيصات مخططة، ثم على

شكل أحياء سكنية جماعية ونصف جماعية كما هو الحال في حي أول نوفمبر والمنطقة السكنية الحضرية الجديدة **(Z.H.U.N)**.

الشكل رقم(15):النسيج المخطط الحديث (1996-1911)

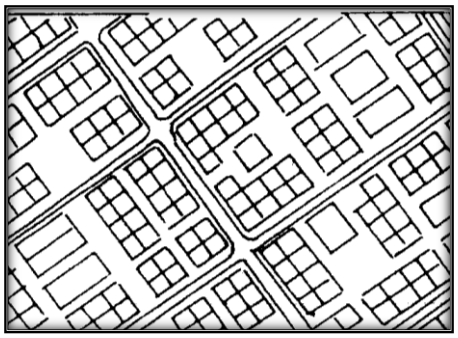

المصدر: الوكالة العقارية لولاية الوادي 2019

الشكل رقم(16): النسيج المخطط الحديث حي 300 مسكن (1996-1980)

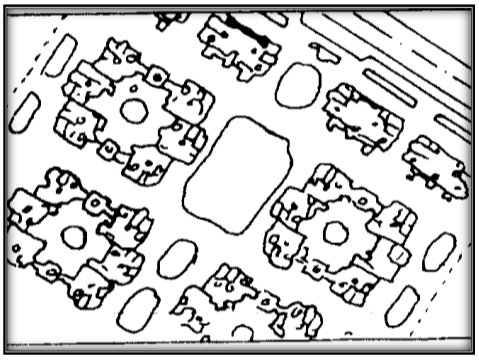

المصدر: الوكالة العقارية لولاية الوادي 2019

الصورة رقم (14) :حي 08 ماي 1945

المصدر: من التقاط الطالب 2019

3- الدراسة السكنية:

إن السكن يمثل جانب مهم في المدينة وبتحليله يسمح لنا بتحديد تطوره خلال الزمن وتجسيده في المجال العمراني للمدينة، ويعتبر السكن من أهم الاستخدامات للمجال لكونه الوظيفة الأساسية التي تربط السكان بالمجال، حيث يعكس المسكن نوع النشاط والمستوى المعيشي والاجتماعي للسكان.

الجدول رقم (05): التوزيع السكني والسكاني لسنة2018 بالوادي

التجمع	عدد السكان	عدد المساكن	عدد الأسر	معدل شغل المسكن(TOL)	معدل حجم الأسر
بلدية الوادي	179955	29042	32135	5.60	5

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي 2019

4- نوعية المساكن:

تنقسم المساكن إلى ثلاث أنواع (فردية ونصف جماعية وجماعية):

4-1- السكن الفردي:

وهو النوع الغالب حيث قدر عدده بـ22007 مسكن بنسبة 90.66 % من مجموع المساكن، ويتواجد هذا النوع من المساكن موزع في كل أحياء المدينة، كما أنها تختلف هذه المساكن أي المساكن الفردية حسب عدد طوابقها (طابق أرضي، ط+1، ط+2) فهي موزعة بنسب متفاوتة ومختلفة حيث نجد ما نسبته 76.47 % من مجموع هذه المساكن أي ما هو ذو طابق أرضي وتمثل نسبة المساكن ذات الطابق والطابقين بـ 17.39 % و 6.14 % على التوالي من مجموع المساكن الفردية.

4-2- السكن النصف الجماعي:

وهي المساكن التي أنشئت حديثا بالمدينة، وهي تتكون من (طابق أرضي + طابق واحد) وتتميز بمحافظتها على النمط المعماري التقليدي، وهي تحتل المرتبة الثالثة حيث بلغ عددها 1072 مسكن بنسبة 4.42 % من مجموع المساكن ونجدها في حي19 مارس.

4-3- السكن الجماعي:

نظرا لطبيعة الموضع المتمثل في الأراضي الرملية التي لا تتحمل علو البنايات، فإننا نجد هذا النوع من المساكن بارتفاع (طابق أرضي+طابقين) أو ثلاث كأقصى حد، وهي مساكن حديثة تتميز بجدرانها

الإسمنتية، مغطاة بطبقة من الجبس لعزل الحرارة، كما أن نمط بنائها لا يخلو من الطابع التقليدي للمدينة والمتمثل في وجود القباب الوظيفية وغير الوظيفية والنوافذ الصغيرة والمرتفعة وقد بلغ عدد المساكن من هذا النوع حوالي 1194 مسكن أي بنسبة 4.92 % وهي موجودة في الأحياء 400 مسكن،300 مسكن، 160 مسكن وهي أحياء حديثة أنشئت بعد فترة الثمانينات.

5- الأنماط السكنية:

يمكن أن نميز أربع أنماط من المساكن وهي:

5-1- النمط التقليدي:

وهو نمط قديم يتميز بأشكال وهندسة معمارية فريدة مستمدة من النمط العربي الإسلامي المستعمل في بنائه مواد بناء محلية كالجبس والحجارة، كما أن أسقفه مدعمة بقباب عريضة تمنع تكدس الرمال فوقها ولعزل الحرارة بالإضافة إلى أن تصميمه يراعي عادات وتقاليد سكان المنطقة حيث تتميز بوجود الحوش صغير يتوسط المسكن وجدران عالية وغرف واسعة ومتعددة ذات فتحات صغيرة وعالية غير مطلة على الخارج في الغالب و يعتبر هذا النمط هو من الأنماط السائدة في المنطقة بحيث يصل عدد المساكن إلى6110 مسكن أي ما يعادل نسبته 25.17 % من إجمالي عدد المساكن وهو موجود في الحيين الأعشاش والمصاعبة.

5-2- النمط العادي:

وهي مساكن حديثة مبنية غالبا بالإسمنت، تنظيمها ذو طابع حديث بوجود فناء جانبي ونوافذها مفتوحة نحو الخارج، كما أن بعضها لا يخلو من الطابع المعماري القديم والمتمثل في القباب ويعتبر هذا النمط هو السائد بحيث يصل عدد المساكن إلى11853مسكن، بنسبة48.83 % من إجمالي عدد المساكن.

5-3- نمط الفيلات:

وهي مساكن راقية حديثة العهد في المدينة، أما ملكيتها فتكون غالبا للتجار وذوي الدخل المرتفع وهي مستقلة تشتمل على طابقين، وعموما تحاط بساحة أو حديقة، وتتواجد على حواف الطرق الهامة وفي المناطق الجديدة. بلغ عددها 3990 مسكن بنسبة 16.44 % من إجمالي السكنات.

5-4- الأنماط الأخرى:

ونعني بها السكنات الجماعية والنصف جماعية، والتي تتركز في الأحياء السكنية الجديدة والتي يشغلها الإطارات والموظفين (وهم غير أصليين في المدينة) وكذا ذوي الدخل المتوسط بلغ عدد المساكن من هذا النوع 2267 مسكن بنسبة 9.34 % من إجمالي المساكن الاجمالية.

6- حالة المباني:

يغلب على الحظيرة السكنية لمدينة الوادي الحالة المتوسطة والجيدة.

6-1- المساكن الرديئة:

وتتمثل في البنايات الموجودة على مستوى الأحياء التالية: حي الأعشاش والمصاعبة والأصنام بالإضافة إلى بعض البنايات الموجودة في بعض الأحياء مثل: حي سيدي عبد الله- حي تكسبت- حي القارة- حي الصحن- حي الأصنام...، ويبلغ عددها 3083 مسكن بنسبة 12.73% من المساكن الموجودة.

6-2- المساكن المتوسطة:

وتنتشر عموما في الأحياء المحيطة بالنواة التقليدية وتتمثل في الأحياء التالية: أولاد أحمد، سيدي مستور، الأصنام، النخيل...، ويبلغ عددها 7082 مسكنا بنسبة 24.38% من المساكن الموجودة.

6-3- المساكن الجيدة:

وتتمثل في الأحياء الجماعية ونصف الجماعية إضافة إلى المساكن الفردية المتمثلة في التحصيصات التي ظهرت في نهاية السبعينات مثل حي 19 مارس، حي 300 مسكن، حي 400 مسكن، وأول نوفمبر وحي الرمال وحي 08 ماي والناظور...، ويبلغ عددها 18877 مسكن بنسبة 64.99% من المساكن الموجودة على مستوى البلدية وهذا حسب الدليل الإحصائي لمديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لسنة 2018.

والجدول الموالي يبين عدد المساكن وحالتها.

الجدول رقم (06): حالة المساكن في مدينة الوادي 2018

الحالة البلدية	حالة جيدة		حالة متوسطة		حالة رديئة		المجموع	
	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %	عدد المساكن	النسبة %
الوادي	18877	64.99	7082	24.38	3083	10.61	29042	100

المصدر: الدليل الإحصائي لمدينة الوادي + معالجة الطالب 2019

7- دراسة مختلف التجهيزات الموجودة في مدينة الوادي:

تعتبر التجهيزات عامل مهما في توطين السكان في المدينة، فهي أساس كل تنمية وتطور للمجتمعات البشرية ومدينة الوادي تحتوي على تجهيزات ذات تأثير واسع باعتبارها مقر للولاية، حيث نجد كل التجهيزات الأساسية والمرافق الإدارية، الثقافية، الصحية والتجارية...الخ.

ويمكن تصنيف هذه التجهيزات كما يلي:

7-1- التجهيزات التعليمية و التكوينية:

وهي مرافق تساعد في رفع المستوى العلمي والثقافي للسكان، بحيث تحظى بمكانة كبيرة نظرا لحجم الفئة التي تتعامل معها ونطاق تأثيرها، وهي تتمثل في : المركز الجامعي.

بالإضافة إلى05 مراكز للتكوين المهني من بينها المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني، إضافة إلى مختلف المدارس الإبتدائية (59 مؤسسة) بمعدل شغل القاعة 40 تلميذ في القسم والإكماليات (22 مؤسسة) بمعدل شغل القاعة41 وهذا ما يدل على وجود تزاحم حالي على الأقسام مما يبين الاحتياج للأقسام للطور الأول والثاني، وعدد الثانويات (9 مؤسسات).

7-2- التجهيزات الإدارية و الخدماتية:

وهي متمثلة في مختلف المديريات والإدارات والمؤسسات الخدماتية والبنوك.

7-3- التجهيزات الصحية:

تعتبر القطاعات الصحية من أهم القطاعات الخدماتية، التي تعتمد عليها الشريحة السكانية في تحسين الظروف الصحية للسكان، وتحتل هذه الأخيرة مساحة قدرها 7.90هكتار بنسبة2.1 % من مساحة المرافق بالمدينة تتمثل في مستشفيين بقدرة استيعاب 418 سرير، أي بمعدل سرير لكل 322 شخص للإشارة فإن هذين المستشفيين يقدمان خدمات للبلديات المجاورة مما أدى إلى اتساع مجال نفوذها، كما توجد 12 قاعة علاج و04عيادة متعددة الخدمات 03 دور ولادة.

7-4- التجهيزات الثقافية:

وهي مرافق اجتماعية لها دور في التنمية الفكرية والثقافية للسكان وهي تتمثل في دارين للشباب و دارين للثقافة، بيت الشباب، مكتبة ومتحفين و قاعة للسينما وقاعة المحاضرات و61 جمعية ثقافية.

7-5- التجهيزات التجارية:

تلعب المرافق التجارية دورا فعال على مستوى المجال الحضري من خلال الزيادة في توفير الاحتياجات السكانية، ونظرا لهذا الدور الذي يساعد على تحديد مستوى الخدمات المقدمة داخل مجال المدينة واستقطاب السكان فإن مدينة الوادي تتميز بتركيبة تجارية كمية ونوعية لها أهمية داخل مجالها الحضري وخارجه، تبلغ

مساحة هذه المرافق56.81 هكتار بنسبة 15.13 %، عدد تجار التجزئة بمدينة الوادي حوالي 6953 تاجر، إذ يقابل كل تاجر15.2 ساكن، كما تحتل الأسواق بمدينة الوادي مساحة تقدر6.43هكتار بنسبة 28.92 من مساحة المرافق التجارية.

7-6- التجهيزات الرياضية:

وهي مرافق موجهة لفئة الشباب بالخصوص حيث يعاني هذا القطاع من تدهور كبير وقلت الاهتمام، حيث يبلغ عدد المرافق الرياضية 19 مرفق وتتمثل في03 ملاعب لكرة القدم وقاعة متعددة الرياضات و04 مسابح و08 ملاعب ماتيكو ملاعب رياضية أخرى، بالإضافة إلى 50 نادي رياضي.

7-7- التجهيزات الدينية:

تعد التجهيزات والمنشئات الدينية من معالم المدينة، قديما وحديثا وهي تلعب دورا كبيرا في التأثير على المجتمع وعاداته وتقاليده والمؤثرة على المدينة، وتحتوي مدينة الوادي على 90 مسجد للصلوات اليومية والجمعة و05 مصليات و05 مدارس قرآنية و100جمعية دينية.

7-8- المساحات الخضراء:

تلعب المساحات الخضراء دورا كبيرا في الحفاظ على التوازن البيئي و تأثير بالغ على الإنسان و المحيط العمراني، كما أن المساحات الخضراء بمدينة الوادي قليلة جدا أو تكاد تنعدم، ماعدا أشجار النخيل التي توجد أمام المساكن أو بداخلها، حيث بلغت المساحة الإجمالية للمساحات الخضراء و الساحات2.57 هكتار أي بنسبة 0.69% من إجمالي مساحة التجهيزات، في حين بلغ نصيب الفرد 0.23 م2/ساكن و هو ضعيف مقارنة بالمعدل الوطني.

8- الطرق و الشبكات المختلفة:

8 -1- شبكة الطرق :

تعتبر شبكة الطرق بالمدينة من الشرايين الفاعلة في الهيكلة المجالية سواء داخل التجمعات العمرانية أو على المستوى الإقليمي، إذ تربط أجزاء البلدية بعضها ببعض من جهة و مع المحيط العمراني المجاور و حتى مع المجال الدولي من جهة أخرى (تونس خاصة) و ذلك بفضل ما تحتويه من الطرق الوطنية و الولائية و الطرق البلدية.[1]

8-1-1- الطرق الوطنية: المتمثلة فيما يلي:

- **الطريق الوطني رقم 48:** تسمح هذه الطريق بربط بلدية الوادي بولاية بسكرة و تمتد داخل البلدية على مسافة مقدرة بـ 3 كلم و تلعب هذه الطريق دورا مزدوجا فبالإضافة إلى كونها عامل ربط بين الوادي وولايات الشمال فهي تعتبر كذلك عنصر مهيكل للمدينة يسمح بالوصول إلى مختلف نقاط النسيج العمراني بداخلها.

- **الطريق الوطني رقم 16:** تبدأ هذه الطريق من تقرت لتصل إلى عنابة مرورا بولاية الوادي و تبسة، كما له ربط بدولة تونس، تمتد مسافتها داخل البلدية إلى 19 كلم، و هو محور مهم في التبادل التجاري و السياحي خاصة بالإضافة إلى كونه محور مزدوج ذو حالة جيدة.

8-1-2- الطرق الولائية: تضم بلدية الوادي طريقين هما:

- الطريق الولائي رقم 406: و ينطلق هذا الطريق من بلدية الوادي مرورا ببلدية حساني عبد الكريم، ليصل إلى بلدية الطريفاوي وهو محور رئيسي من الدرجة الثانية و ذو حالة متوسطة بفعل الضغط الذي يعاني منه.

- الطريق الولائي رقم 304: يسمح هذا الطريق بربط بلدية الوادي ببلدية الرباح و يمتد على مسافة 4 كم و هو ذو حالة متوسطة و يحتاج إلى إعادة تهيئة.

[1]- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي 2003 .

8-1-3- الطرق البلدية:

وهي طرق أنشأت للفصل بين النقل الخارجي للمسافات الطويلة و النقل الداخلي و المحلي للتخفيف من حدة تدفق السير على مستوى مدينة الوادي.

ومدينة الوادي تضم حاليا العديد من الطرق الخاصة بالبلدية منها الطريق رقم 110 يربط بين الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 48 طوله الإجمالي 7800م، وأخر يقع في الجهة الغربية للمدينة، حيث يتخلل هذه الطرق عدة طرق أولية وثانوية تربط بين مختلف الأطراف المدينة، كما نشير إلى قلة الطرق داخل الأحياء السكنية (الطرق الثالثية) وهذا راجع إلى طبيعة أرضية المنطقة الرملية و التي تتسبب في ردم هذه الطرق إن وجدت.

8-2- مختلف الشبكات:

8-2-1- شبكة المياه الصالحة للشرب: يعتبر الماء من ضروريات الحياة البشرية إذ لا يمكن الاستغناء عنه وهو عامل مهم في توطين السكان قديما وحديثا، كما هو أساس كل تنمية حضرية.

ومدينة الوادي تحتوي على شبكة توزيع للمياه الصالحة للشرب يقدر طولها بـ: 321300 م.ط تغطي احتياجات حوالي 96.54 % من مجمل سكنات النسيج العمراني و حالتها الفيزيائية جيدة بنسبة 85 % حيث يتم التزويد هذه الشبكة عن طريق05 تنقيبات ذات أعماق مختلفة تنقيبان من الطبقة العميقة بمياه ساخنة أنجزت سنة 1987م وهما على عمق 1850م، إضافة إلى 03 تنقيبات من الطبقة المتوسطة بعمق ما بين (275 – 350) م و تحتوي المدينة على06 خزانات منها 05 ذات قدرة تخزينية 1000 م 3 وخزانين في طور الإنجاز، يتم نقل المياه من الآبار إلى الخزانات ثم يتم توزيعها للاستهلاك بواسطة شبكة يبلغ طولها 140 كلم بأقطار تتراوح ما بين (40-50) ملم، و يصل متوسط الاستهلاك الفردي 200 ل/ يوم/ ساكن.

8-2-2- شبكة الصرف الصحي: لهذه الشبكة دور بيئي وصحي كبير لما تحققه من نظافة للمجال العمراني وعلى الرغم من هذا الدور الذي تؤديه هذه الشبكة تبقى نسبة التغطية بها ضعيفة في مدينة الوادي

إذ تقدر بـ 62% من مجموع المساكن حيث يقدر طولها بـ303.06 كلم، وعدد المساكن الموصولة 13809 مسكن، وهذا النقص راجع لعدم وجود مجاري صرف طبيعية بالإضافة إلى تضاريس المدينة الغير ملائمة لإنجاز شبكة فعالة للتصريف مما يتطلب إنجاز عدد معتبر من محطات الرفع، حيث نجد أن أغلب السكان يعتمدون على طريقة الصرف التقليدي مما سبب في ظهور مشكلة صعود المياه التي أثرت سلبا على البيئة والعمران في المدينة الأمر الذي أدى بالسلطات المحلية والولائية وحتى الوطنية للبحث عن حلول جذرية لهذه المشكلة من خلال وضع شبكة للصرف الصحي تغطي كامل تراب الولاية والتي هي على وشك الانتهاء من انجازها.

8-2-3- شبكة الكهرباء:

يتم تزويد هذه الشبكة عن طريق خط ذو توتر مرتفع آتية من مدينة حاسي مسعود هذا الخط يصل إلى مركز تحويل موجود بحي تكسبت، و من هذا المركز تنطلق عدة خطوط ذات ضغط متوسط لتغذية التجمعات العمرانية المجاورة وعدد المساكن الموصولة 23636 مسكن، إذ تقدر نسبة التغطية بهذه الشبكة بـ97.62%.

8-2- 4- شبكة الغاز:

بالرغم مما تزدهر به الصحراء من ثروات وخاصة الغاز إلا أن مدينة الوادي لم تحضي بالاستفادة به رغم مرور أنبوب الغاز بالمدينة وأقيمت محطة للتزويد بحي تكسبت تبلغ سعتها 800م3، لتمول15141 مسكن، والانطلاق الفعلي لمد شبكة الغاز لم يتم إلا في أواخر سنة 2002م ونسبة الربط بالغاز هي62.54%.

8-2- 5- شبكة الهاتف:

توجد في مدينة الوادي05 مراكز هاتفية قدرتها 16.08خط يرتبط بها 11874مشترك منها 10571آلي و1303بالهاتف الثابت النقال أي بمعدل9.05 هاتف لكل سكن.

9- أشكال التوسع العمراني في وادي سوف :

كغيرها من المدن، مدينة وادي سوف ونظرا للعوامل المذكورة آنفا من تطور تكنولوجي ونمو سكاني كبير أدى بها إلى التوسع عمرانيا، واتخذت عدة أشكال من بينها :

- ✓ **التوسع الخطي** : كان هذا التوسع على محاور الطرق الكبرى .
- ✓ **التوسع الشطرنجي** : تمثل في التوسعات في الفترة الاستعمارية.
- ✓ **التوسع العمودي** : تمثل في البنايات النصف جماعية.

9-1-عوائق التوسع العمراني :

هناك جملة من العوائق التي لها تأثير بالغ على الحركة العمرانية و هي على نوعين طبيعية و بشرية .

9-1-1- العوائـق الطبيعيـة :

- صعود مياه الطبقة السطحية (مشكلة صعود المياه) .
- الكثبان الرملية المحيطة بالمدينة من الجهة الشرقية و الغربية ذات متوسط ارتفاع يبلغ 08م
- الغيطان التي تحتوي على أشجار النخيل.
- مناطق الشطوط .

9-1-2- العوائـق البشريـة والإصطناعية:

- الخط الكهربائي ذو الضغط المرتفع و المتوسط الذي يخترق البلدية من الجهة الشمالية باتجاه الجهة الجنوبية الغربيـة.
- الحزام الأخضر للحماية الموجود في الجهة الجنوبية الغربية للمدينة الذي يمتد على مسافة طولية تقدر ب: 4163.4 م وعرضه 35 م، وبالرغم من هذا يبقى ضروري لحماية التجمعات العمرانية من مشكلة صعود المياه و المتغيرات الجوية

- مناطق النشاطات الموجودة على محور الطريق الوطني رقم 16 و 48.
- سيادة الملكية الخاصة للأراضي المحيطة بالنسيج العمراني والتي أدت في التحكم في اتجاه التوسع .

9-2- إمكانيات التوسع :

بالرغم من وجود هذه العوائق إلا أن إمكانية التوسع بالبلدية متوفرة حيث يمكن التوسع في:

- الجهة الشمالية والشمالية الغربية لاستمرارية النسيج الموجود على جهتي الطريق الوطني رقم 48 باتجاه بسكرة.
- الجهة الجنوبية الشرقية لاستمرارية النسيج الموجود على جهتي الطريق الولائي رقم 406 باتجاه الوادي بالإضافة إلى التوسع الداخلي على حساب الجيوب العمرانية.

IV.الدراسة السكانية :

إن الدراسة السكانية تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في المحيط كونها المنطلق الرئيسي لأي تخطيط ناجع وفعال بالإضافة إلا أنها تسهل عملية التخطيط المستقبلي لأي دراسة عمرانية، وذلك بتقدير الاحتياجات الحالية والمستقبلية في شتى النواحي، لهذا وجب علينا التطرق إلى إحصاء عدد السكان وحساب نسبة الكثافة والنمو السكاني، والتعرض كذلك للحالة الاجتماعية بدراسة نسبة العمالة، البطالة وكذا إحصاء عدد العمال، نلخص ذلك فيما يلي:

1- التطور السكاني لبلدية الوادي:

نظرا لأهمية هذا الموضوع في معرفة سيرورة وإتجاه النمو السكاني قمنا بتحليل كل مراحل التطور السكاني لمدينة الوادي، حيث عرفت المدينة تطورا سكانيا معتبرا مما أدى إلى تضاعف عدد السكان.

جدول رقم (07): مراحل تطور السكان ومعدلات النمو سنة (1966– 2018)

المؤشر	عدد السكان (نسمة) وزيادتهم (نسمة)										معدلات نمو السكان		
	1966	1977	الزيادة السكانية	1987	الزيادة السكانية	1998	الزيادة السكانية	2008	الزيادة السكانية	2018	الزيادة السكانية	التعداد	معدل النمو للبلدية	معدل النمو الوطني
بلدية الوادي	24476	47173	22697	73093	25920	105957	32864	134700	28743	179955	45255	77-66	6.33	3.21
												87-77	4.28	3.05
												98-87	3.43	2.15
												08-98	2.55	1.6
												18-08	2.55	1.58

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي +معالجة الطالب 2019

حسب الإحصاء العام للسكن والسكان عرفت مدينة الوادي عدة تطورات منها حركة تطور ونمو بشري معتبر، وكان في ارتفاع متزايد حيث ارتفع عدد السكان البلدية من 24474 نسمة في سنة1966 إلى 47173 نسمة في سنة 1977 و73093نسمة في سنة 1987 ثم بلغ في سنة 1998 حوالي105957 نسمة ليصل إلى 134700نسمة في الإحصاء الوطني الأخير لسنة 2008 ليرتفع إلى 179955نسمة في سنة 2018.

الشكل رقم (17): معدلات النمو للفترة 1966-2018

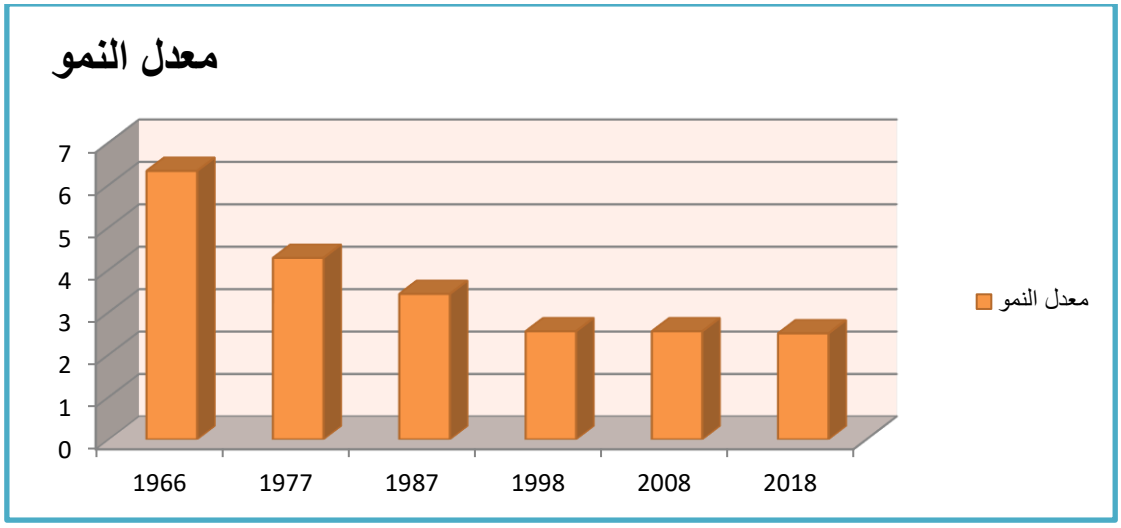

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي +معالجة الطالب 2019

الشكل رقم (18) : تطور عدد السكان ما بين 1966-2018

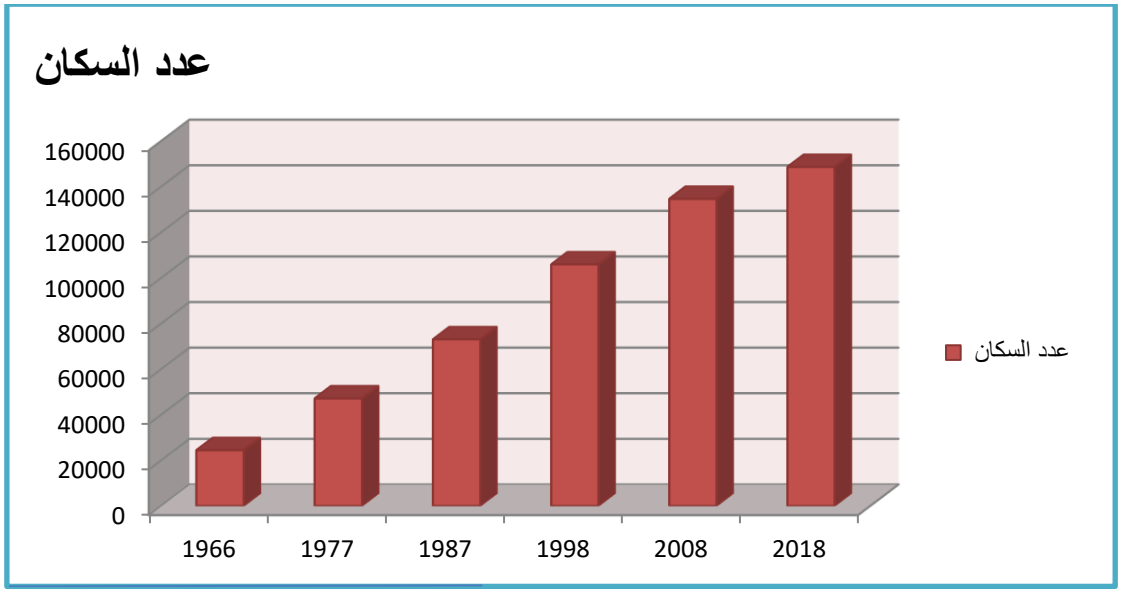

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي +معالجة الطالب 2019

1-1- المرحلة الأولى (1966-1977) :

امتازت هذه المرحلة بزيادة سكانية معتبرة بلغت 22697 نسمة، حيث ارتفع عدد سكان المدينة إلى 47173 نسمة سنة 1977 م، بعدما كان 24476 نسمة سنة 1966 م، معنى هذا أن عدد السكان قد تضاعف خلال 11 سنة حوالي مرتين بمعدل نمو سنوي مرتفع قدر بـ 6.33%، ويعود هذا الارتفاع في معدل النمو إلى عدة عوامل أساسية وهي :

* الهجرة الوافدة من التجمعات القريبة والمجاورة (النزوح الريفي)، بسبب ترقية المدينة إلى مقر دائرة خلال هذه المرحلة، واستفادتها من مشاريع تنموية مختلفة، بالإضافة إلى استقرار بعض السكان الرحل .

* عودة عدد كبير من اللاجئين الجزائريين، خاصة من تونس خلال السنوات الأولى للاستقلال.

* ارتفاع عدد المواليد، الذي يعود أساسا إلى الزواج المبكر (ارتفاع نسبة الخصوبة)، وعدم تباعد الولادات.

1-2- المرحلة الثانية (1977-1987) :

بلغ عدد السكان حسب إحصاء 1987 م حوالي 70911 نسمة، بزيادة قدرها 27738 نسمة، والملاحظ أن معدل النمو السنوي قد انخفض إلى 4.28% مقارنة بمعدل النمو في المرحلة الأولى(1966-1977)، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في معدل النمو بالرغم من ترقية المدينة إلى مقر ولاية سنة 1984م بما يلي :

أ- ترقية بعض التجمعات المجاورة إلى مقر بلدية أو دائرة، واستفادتها من المشاريع التنموية ، جعل حركة السكان من هذه التجمعات نحو المدينة في تزايد، حيث بقيت تقتصر على الاستفادة من الخدمات ومناصب الشغل .

ب- عودة جل اللاجئين الجزائريين من خارج الوطن خلال المرحلة الأولى، لتبقى فقط حركة الهجرة الداخلية من خارج إقليم الولاية .

1-3- المرحلة الثالثة (1987-1998) :

وصل عدد السكان سنة 1998 م إلى 105151نسمة، بزيادة سكانية قدرها 34240 نسمة، وبمعدل نمو سنوي بلغ 3.64%.

ويرجع هذا الانخفاض في معدل النمو مقارنة بالمرحلة الثانية إلى :

أ- نقص الهجرة الوافدة، بسبب تأثير مشكلة صعود المياه .

ب-انتشار نوع من الوعي لدى السكان، والمتمثل في التخلي عن فكرة الزواج المبكر، مما أدى إلى انخفاض معدل المواليد.

ت- هجرة الشباب خارج المدينة، قصد البحث عن فرص العمل.

1-4- المرحلة الرابعة (1998-2012) :

وصل عدد السكان في سنة 2012 إلى 148683 نسمة حيث كانت الزيادة السكانية 43532 نسمة بمعدل نمو2.5% وهو منخفض مقارنة بمعدلات النمو السابقة.

ويفسر هذا الانخفاض بـ:

- التوازن في تهيئة أقاليم الولاية وسياسة الانتعاش الاقتصادي مما قلل هجرة السكان نحو المدينة
- الاهتمام من طرف الدولة بالريف وتشجيع السكن به (سياسة السكن الريفي)
- التحسن في الظروف المعيشية للسكان .

2- التوزيع السكاني لمدينة الوادي:

- يعتبر عنصر السكان من أهم العناصر التي تحضي بالدراسات نتيجة للعلاقة التي ترتبط هذا العنصر بجميع مكونات المجال سواء منها الطبيعية أو الاقتصادية أو العمرانية.
- و تكمن أهمية دراسة السكان في معرفة حجمهم و كيفية توزيعهم في المجال العمراني.

ذلك لأن معرفة حركية السكان (النمو، التوزيع) تساعد على استغلال المجال و توطين المنشآت القاعدية و التجهيزات بطرق مدروسة وعقلانية تجعلها تتلائم مع التوزيع السكاني و تعمل على خلق التوازن المجالي.

الجدول (08): مؤشرات حضرية لمدينة الوادي سنة 2018.

البلدية	المساحة (كلم2)	العدد الإجمالي للسكان (ن)	عدد سكان الحضر (ن)	المساحة الحضرية (هـ)	الكثافة الحضرية (ن/هـ)	درجة التحضر (%)
الوادي	77.2	179955	179955	1813.19	82	100

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادى +معالجة الطالب 2019

من خلال هذه النتائج يتبين لنا أن درجة التحضر مرتفعة ببلدية الوادي و يمكن أن نرجع هذه النتائج إلى العوامل و الخصائص التي ميزت مدينة الوادي، فمن الناحية التاريخية رأينا أن استقرار السكان بمنطقة سوف ككل قد ارتبط بزراعة النخيل ثم شهدت المنطقة نشاطات أخرى ثقافية وتجارية ساهمت في جذب السكان إليها ومن الناحية الإدارية فإن ارتقاء الوادي إلى مقر ولاية تساير مع حركة سريعة في دواليب قطاع البناء و الأشغال العمومية مما زاد في التطور العمراني و دعم أكثر للتجهيز والمرافق والذي ساعد على استقرار أغلب سكان البلدية بالمقر الرئيسي و بالتالي ارتفعت نسبة التحضر وكذلك لهذا السبب جعل بلدية الوادي تخلو بتاتا من أي تجمع ثانوي أو مناطق مبعثرة على كل تراب البلدية.

3- الكثافة السكانية:

توزيع السكان لا يعبر بصورة واضحة عن الأماكن الأكثر إحتواءا للسكان لأنه لا يراعي مساحة المكان، ولذلك فإن الكثافة السكانية تمكننا وبشكل دقيق من أخذ فكرة عن المناطق العمرانية الأكثر حشدا للسكان.

وتمثل الكثافة السكانية النسبة بين إجمالي السكان ومجموع المساحة التي يقطنون فيها، فهناك مناطق ترتفع فيها الكثافة عن المعدل العام للمدينة، نظرا لشدة تمركز السكان فيها وصغر مساحتها، والبعض الآخر تقل فيها الكثافة عن المعدل العام للمدينة نظرا لاتساع مساحتها العمرانية وظهور وحدات سكنية جديدة غير مسكونة، تجعلها تخلو من الكثافة العالية التي تعرفها بعض المناطق داخل المدينة، وعلى هذا الأساس استطعنا أن نميز أربعة درجات للكثافة السكانية حسب النطاقات المختلفة كما يلي:

أ . الكثافات العالية : وهي الكثافات السكانية التي تفوق 1000 نسمة /هـ .

ب . الكثافات المتوسطة: وهي الكثافات السكانية التي تفوق 100 نسمة/هـ ولا تتعدى1000 نسمة/هـ.

جـ . الكثافات الضعيفة : وهي الكثافات السكانية التي لا تقل عن 50 نسمة /هـ و لا تزيد عن 100 ن/هـ .

د . الكثافات الضعيفة جدا : وهي الكثافة السكانية التي تقل عن 50 نسمة /هـ .

وانطلاقا من معطيات عدد السكن والسكان لسنة 2008 نستخلص أن بلدية الوادي تشمل على كثافة سكانية تقدر بـ: (82ن/هـ) أي محصورة بين (50– 100) ن/هـ، ومن هنا تصنف الكثافة السكانية بالكثافة الضعيفة).

* **الكثافة السكنية:** وهي نسبة عدد السكنات على مجموع المساحة العقارية الإجمالية وهي تمثل 3.14 مسكن /هكتار في منطقة الدراسة (بلدية الوادي)

* **معدل استيلاء الأرض(CES) و معدل شغل الأرض(COS):** نجد معدل استيلاء الأرض(CES) فوق المتوسط وقد وصل إلى0.65، أما معدل شغل الأرض(COS) فقد وصل إلى 1.35 .

4- التركيب العمري والنوعي للسكان:[1]

تعد دراسة السكان من حيث التركيب العمري و النوعي الركيزة الأساسية التي تبقي عليها المخططات سواء العمرانية أو الاقتصادية .

فالهرم السكاني يكشف لنا بنية السكان و بالتالي معرفة نوع المتطلبات المعيشية لكل فئة عمرية و التنبؤ بالإحتياجات التي تتطلبها كل زيادة سكانية

الشكل رقم (19) : الفئات العمرية الرئيسية لبلدية الوادي حسب إحصاء(2008)

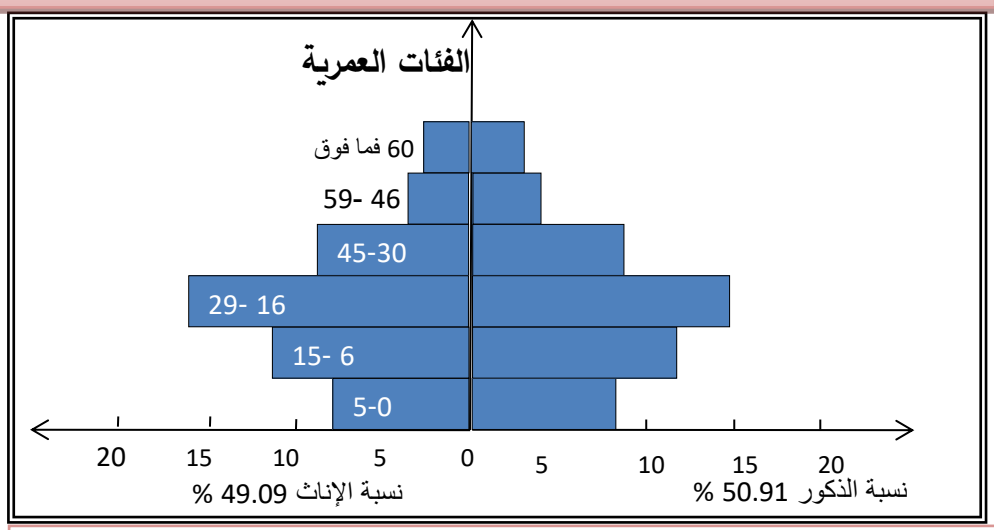

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي +معالجة الطالب 2019

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية الوادي 2003

من المخطط البياني يمكننا ملاحظة كيفية تركيب الفئات العمرية الكبرى المكونة لسكان بلدية الوادي وهي كالتالي :

* **الفئة (0 – 5سنوات)**:تمثل هذه الفئة الأطفال دون سن الدراسة ومقدرة بـ: 16.39 % من مجموع السكان وهي نسبة معتبرة تستلزم أخذها بعين الاعتبار في البرمجة المستقبلية.

* **الفئة (6 – 15) سنة:** هذه الفئة تمثل معظم الأطفال في سن الدراسة للأطوار الثلاثة من التعليم الأساسي وهي تقدر بـ:23.49 % ويجب أخذها بعين الاعتبار مستقبلا خاصة في تدعيم القوة العاملة.

* **الفئة (16 – 59) سنة:** تمثل هذه الفئة القسم الكبير من مجموع السكان وهي تقدربـ:54.51 % وراجع إلى عدة عوامل اجتماعية منها السن المبكر للزواج والنسبة المرتفعة للولادة التي تميز منطقة الوادي بصفة عامة كما تمثل هذه الفئة نسبة كبيرة من مجموع السكان التي تتمثل في القوة العاملة.

* **الفئة (60 فما فوق)**:وهي فئة المسنين من السكان الذين هم في سن التقاعد وهي تمثل نسبة ضعيفة بالمقارنة مع الفئات الأخرى وهي تقدر بـ:5.61 % وهذه الظاهرة عامة على مستوى الوطني.

* كما قدرت متوسط نسبة الذكور بـ50.91 % وهي تفوق نوعا ما لمتوسط نسبة الإناث والتي قدرت بـ49.09 % أي بمعدل3938 ذكر لكل 3829 أنثى.

V.الدراسة الإقتصادية :

1- التركيبة الاقتصادية:

نهدف من خلالها إلى معرفة القوة النشطة والناشطين فعلا ونسبة البطالة والإعالة لإعطاء الصورة الحقيقية للسكان وتوضيح الخصائص والطاقات البشرية لأي منطقة بتوزيع العمالة حسب القطاعات لخلق توازن بين النمو السكاني والاقتصادي .

الجدول (09) : التركيبة الإقتصادية لمدينة الوادي سنة 2008

البلدية	السكان في سن العمل (نسمة)	عدد البطالين (نسمة)	عدد المشتغلين (نسمة)	نسبة المشتغلين(%)	نسبة البطالة (%)
الوادي	68810	4234	29619	87.5	12.5

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي +معالجة الطالب 2019

حسب المعطيات المدونة في الجدول أعلاه نستنتج أن معدل البطالة منخفض على مستوى مدينة الوادي حيث نجد أن نسبة السكان المشتغلين قدرت بـ 87.5% من مجموع عدد السكان الناشطين

2- توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية:

تعد العمالة من بين المؤشرات الأساسية في دراستنا لأنها تساعدنا على توضيح وتحديد العلاقة الحركية بين المكونات الاقتصادية للمنطقة وتطور المجال العمراني للبلدية.

الجدول رقم (10): توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط

البلدية	القطاع الأول		القطاع الثاني				القطاع الثالث							المجموع
	الفلاحة	النسبة	الصناعة	النسبة	البناء أشغال	النسبة	التجارة	النسبة	الخدمات	النسبة	الإدارة	النسبة	قطاعات	النسبة	
الوادي	493	1.66	2226	7.51	2994	10.10	12257	41.4	5283	17.83	905	3.05	5461	18.43	29619

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي +معالجة الطالب 2019

1- القطاع الأول : الفلاحـة

إن المساحة الكلية المخصصة للفلاحة بمدينة الوادي مقدرة بـ2691 هكتار، بحيث 735 هكتار منها، تمثل المساحة الفلاحية المنتجة، أي بنسبة 34.24%، والباقي يشكل المساحة الغير منتجة (محدودية هذه المساحة راجع إلى ضعف التساقط وملوحة الأراضي).

مساحة الأراضي الفلاحية المنتجة والمحسوبة داخل العمران بالمنطقة مقدرة بـ 5167.5 هكتار ويوفر هذا القطاع حوالي 1.66% من قيمة اليد العاملة الاجمالية.

الجدول رقم (11) : مختلف المساحات في القطاع الفلاحي .

المساحة الغير منتجة (هـ)		المساحة المنتجة (هـ)	المساحة المسقية (هـ)	المساحة الإجمالية الفلاحية خارج المحيط العمراني(هـ)	المساحة الإجمالية(هـ)
داخل العمران	داخل المستثمرات				
5167,5	1956	735	735	2691	7858,5

المصدر: مديرية الفلاحة 2019

2- القطاع الثاني: الصناعـة

ويضم كل من فرع الصناعة وكذلك فرع البناء والأشغال العمومية، بما في ذلك القطاع العام والخاص، ويتمثل هذا القطاع فيما يلي:

- منطقـة النشاطـات:

تقع هذه المنطقة في شمال غرب مقر البلدية ، وتغطي مساحة 120 هكتار، وقد أنشأت سنة 1983 م، في إطار سياسة تنمية المنطقة ككل، بالإضافة إلى توفير أكبر عدد مناصب عمل دائمة ممكنة والمقدرة بـ18% من إجمالي اليد العاملة، وخاصة بعد دمج مدينة الوادي في الحلقة الاقتصادية الوطنية.

الجدول رقم (12) : بعض مؤسسات القطاع الخاص ببلدية الوادي .

المؤسسة	نوع الإنتاج	القدرة الإنتاجية	عدد العمال
مؤسسة الفردوس	مواد التجميل	20000 قارورة	07
مؤسسة ماطرا	مواد التجميل	30000 قارورة	07
شركة كوصموصاف	الصابون	278 طن	53
مطبعة ميسة	طباعة	20 طن	06
المطبعة العصرية	طباعة	30 طن	04
شركة الاتحاد للبلاط "حنكة احمد"	البلاط	38000 م²	08
شركة بوغوفة لزهاري	البلاط	27000 م²	14
مشروبات خليفة " VITALE "	مشروبات غازية	200000 لتر	08
شركة الفلاح	مشروبات غازية	544515 لتر	08
شركة بليتز	الحلوى و العلك	62 طن	13
شركة الأحلام	الحلوى و العلك	0,6 طن	09
شركة الشنفرى	الحلوى و العلك	80 طن	26

المصدر : مديرية الصناعة و الطاقة 2019

3- القطاع الثالث: الخدمات

يتشكل هذا القطاع من عدة فروع (نقل ، اتصالات ، تجارة ، خدمات، إدارة... الخ) ،ولكننا سنركز على فرعي التجارة والسياحة، نظرا للدور الذي يلعبه هذان الفرعان في تنمية هذا القطاع خاصة، وأنه القطاع المهم فيما يخص المنطقة نظرا لتمركز مجمل الخدمات والتجهيزات ضمن جملة تجارية تشتغل بها يد عاملة معتبرة مقدرة ب 17.83%.

- النشاط التجاري:

وهو فرع مهيمن، وذلك بالأخذ بعين الإعتبار الطبيعة التجارية لمجتمع منطقة سوف ككل.

• يتمركز هذا النشاط في وسط المدينة ، تتمثل خاصة في قطب تجاري يتشكل من سوق يومي ، سوق متعدد الخدمات، سوق مغطى، مركز تجاري، والذي يستقطب عدد معتبر من السكان أين تباع مختلف أنواع البضائع يوميا .

• إضافة إلى ذلك هناك سوق للجملة، سوق السيارات، سوق المواشي و خاصة سوق ليبيا والذي تعدى مجال عمله حتى إلى ولايات أخرى مجاورة .

• بالإضافة إلى ذلك مجموعة المحلات المنتشرة عبر مختلف نقاط البلدية، بحيث تم إحصاء 6953 تاجر 6730 منهم طبيعيون و 223 منهم معنويون (حسب إحصاء 1998)، وهو القطاع الاقتصادي السائد بالمدينة.

– النشاط السياحـي:

تتمتع مدينة الوادي من الجانب السياحي بإمكانيات طبيعية وثقافية معتبرة (كثبان رملية، والغيطان، قصر الضاوية ...الخ)، هذه الإمكانيات مدعمة بوجود المرافق التالية، متحف المجاهد، مركز الصناعات التقليدية .

بالإضافة إلى هياكل استقبال(Des Hotels)وهي :فندق الغزال الذهبي، فندق سوف, غيطان بلاص, فندق لوس .

خلاصة الفصل:

بعد الدراسة التحليلية لمدينة الوادي من جميع الجوانب الطبيعية والديموغرافية والعمرانية والمعمارية التي تظهر الإمكانيات والمؤهلات الطبيعية للمنطقة حيث تعتبر المدينة منطقة عبور وطنية ودولية، ومدينة الوادي تقع على منطقة منخفضة ومنبسطة تتوفر على إحتياطي هائل من المياه الجوفية، بالإضافة إلى الإمكانيات المعتبرة لتطوير السياحة (كثبان رملية، غيطان وفنادق سياحية...) مجتمع أغلبه الفئة الشابة وهي تعتبر طاقة بشرية هامة وكل هذه العوامل ساعدت على النمو الحضري للمدينة الذي مر بالعديد من المراحل التاريخية والتي تعكس التطور السريع الذي شهدته المنطقة في جميع المجالات خاصة بعد الحقبة الإستعمارية، حيث تميزت المدينة بتغطية معتبرة بمختلف الطرق والشبكات التي ساعدت على النمو الإقتصادي للمنطقة والذي طغى عليه النشاط التجاري الذي يعتبر هو النشاط السائد لدى سكان المدينة .

تمهيد:

بعد دراسة واقع التنمية المستدامة لمدينة الوادي إستخلصنا مجموعة من النتائج سواء كانت عمرانية أو بيئية، وسنحاول إستغلالها في هذا الفصل لإيجاد الحلول والإقتراحات لمشاكل المدينة قصد معالجتها وذلك بوضع مشروع عمراني يراعي أهداف التنمية المستدامة في مجال الدراسة، وذلك عن طريق تهيئته وتنظيمه مع الأخذ بعين الإعتبار مدى تأثير السوق، المنتزه والجامعة على توسع المدينة ككل وإعتباره كقطب تنموي حيوي مهم، ونقطة جذب لها تأثير مباشر على مركز المدينة.

ففي الشطر الأول من هذا الفصل سنتطرق للبرمجة العمرانية للمدينة ككل وهذا بوضع تقديرات للنمو الديموغرافي والعمراني على كل الآماد (القريبة والمتوسطة والبعيدة)، من أجل وضع مخططات تلبي إحتياجات السكان المستقبلية، ولتفادي المشاكل الناجمة عن النمو الديموغرافي.

ونسعى من خلال دراستنا هذه إلى تحقيق توازن في مخطط المدينة عن طريق الموازنة بين أقطابها المتمثلة في، السوق، الجامعة والمنتزه، وذلك بتوقيع بعض التجهيزات في مجال الدراسة والتي بدورها تخدم المنتزه والمجال ومنه المدينة بأكملها.

وهذا من خلال إستغلال المعطيات التي تتوفر عليها المدينة عامة ومجال الدراسة خاصة، مع مراعاة قرب منطقة الدراسة من السوق وتموضعها بين المحاور التجارية الكبرى للمدينة التي تمتد على طول الطريقين الوطنيين 16 و48، هذا ما يؤدي بنا إلى توفير حاجيات ومتطلبات السكان من سكن، عمل، ترفيه، تجهيزات وخدمات عن طريق برمجة مشروع عمراني يتماشى مع أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة، وتتمثل هذه الأهداف في:

- وضع مشروع عمراني يراعي خصوصيات المدينة الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.
- إيجاد مشروع عمراني يتكامل مع النسيج الحضري للمدينة.

– إيجاد مشروع لا يضر بالبيئة الطبيعية للمنطقة ويراعي التوازن بين الموارد الطبيعية الموجودة والمتطلبات الضرورية للسكان في الحاضر والمستقبل.

I. البرمجة العمرانية لمدينة الوادي:

1- تقديرات عدد السكان والسكنات حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

بعد تحليل مدينة الوادي ضمن إطارها الطبيعي والعمراني وبعد التطرق إلى مختلف عوامل نموها الحضري وكذا واقع التنمية المستدامة بها، سنقوم في هذا المطلب بدراسة أفاق التطور العمراني وفق طرق علمية وموضوعية، هذه الدراسة تستلزم التنبؤ بعدد السكان مستقبلا والذي يؤسس على افتراض معدل النمو يتم من خلاله إعطاء صورة مستقبلية لعدد السكان والمساكن والتجهيزات العمومية اللازمة توفيرها في مختلف الفترات، وبعد مقارنتها مع الإمكانيات المتوفرة في المدينة نقوم بتحديد الامكانيات المؤطرة لعمليات التطور العمراني، وفي الأخير نقترح عدة توصيات للتدخل على مستوى مجال المدينة.

وتماشيا مع المتطلبات والتزايد المستمر لعدد السكان فإن تقديرات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تكون:

- على المدى القريب 2023.
- على المدى المتوسط 2028.
- على المدى البعيد 2038.

1-1- التقديرات السكانية:

عملية تقدير حجم السكان لأي مدينة مهم جدا لما لذلك من مزايا في التنبؤ بحجم المساكن والمرافق والتجهيزات العمومية، وكذا المساحات اللازمة للتوسع المستقبلي لتوفيرها في آجالها المحددة، ولهذا الغرض سنعتمد على معدل النمو المسجل بين احصاء 1998 واحصاء 2008 وهو 2.55 في الآماد المستقبلية ومن ثم نقوم بتقدير عدد المساكن ومساحة الأراضي اللازمة للتوسع العمراني المستقبلي للمدينة.

الجدول رقم (13): معدلات النمو للآفاق الثلاثة لبلدية الوادي

الآفاق	فترة الإحصاء 1998-1987	فترة الإحصاء 2008-1998	فترة الإحصاء 2018-2008	المدى القريب 2023-2018	المدى المتوسط 2028-2023	المدى البعيد 2038-2028
معدل النمو	3.43	2.55	2.55	2.55	2.55	2.55

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي + معالجة الطالب 2019

إعتمادا على هذه المعدلات التي اعتمدت في المخطط التوجيهي فقد وضعت استراتيجيات للتحكم الجيد في المجال والتخفيف من الاستهلاك المفرط للعقار تتمثل أساسا في التحكم في النمو السكاني وجعله يقترب من المعدل الوطني و هذا اعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكن و السكان و مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية.

1-2- تقدير بنية السكان حسب الفئات العمرية:

- فئة (0-14 سنة): وهي فئة الأطفال وتمثل نسبة 35%.
- فئة (15-64 سنة): وهي الفئة العاملة و التي في سن العمل60%.
- فئة (+65 سنة): تمثل الفئة المعالة5%.
- وتمثل نسبة الذكور 51% وتمثل نسبة الإناث49%.

الجدول رقم (14): تقدير إجمالي سكان مقر بلدية الوادي حسب الفئات العمرية الرئيسية

السنة	الوضعية الحالية 2018/12/31			تقديرات 2023			تقديرات 2028			تقديرات 2038		
الجنس الفئة	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
0-14 سنة	32044	30940	62984	36344	35091	71435	41220	39799	81019	53022	51196	104218

15-64 سنة	54933	53040	107973	62303	60157	122460	70663	68228	138891	90896	87764	178660
65+ سنة	4578	4420	8998	5192	5013	10205	5888	5686	11574	7575	7314	14889
المجموع	91555	88400	179955	103839	100261	204100	117771	113713	231484	151493	146274	297767

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي + معالجة الطالب 2019

1-3- تقدير الإحتياجات السكنيـة: إعتمدنا في تقدير الاحتياجات الضروريـة لحظيرة السكن لبلديـة الوادي للمدى القريب و المتوسط و البعيد على:

- تقييم العجز الحالي الموجود.
- تقييم حالة البنايات الغير لائقة (رديئة أو مهدمة).
- اعتماد معدل شغل المسكن بـ 06 أفراد /مسكن.

أ)- الإحتياجات السكنيـة لبلديـة الوادي لسنة 2018:

الجدول رقم (15): الإحتياجات السكنية لبلدية الوادي

المقاييس	عدد السكان (نسمة)	عدد المساكن الموجودة	عدد المساكن اللازمة	الإحتياج
بلدية الوادي	179955	29155	29992	837

المصدر: انجاز الطالب 2019

ب) – الإحتياجات السكنية المستقبلية لمدينة الوادي 2038/2018:

الجدول رقم (16): الاحتياجات السكنية المستقبلية لمدينة الوادي

السنة	عدد السكان (نسمة)	الزيادة السكانية (نسمة)	معدل شغل المسكن (فرد/مسكن)	الإحتياجات السكنية (مسكن)
2018	**179955**	**—**	**06**	**837**
2023	**204100**	**24145**	**06**	**4974**
2028	**231484**	**27384**	**06**	**4564**
2038	**297767**	**66283**	**06**	**11047**

المصدر: من انجاز الطالب 2019

1-4- توزيع المساكن حسب النوع: نقترح توزيع النسب المئوية للأنماط السكنية كالتالي:

- سكن فردي 80 %.

- سكن جماعي 20% .

الجدول رقم (17): توزيع المساكن حسب النوع لمدينة الوادي

عدد السكنات 2018	تقديرات 2023		تقديرات 2028		تقديرات 2038	
	عدد المساكن الفردية	**عدد المساكن الجماعية**	**عدد المساكن الفردية**	**عدد المساكن الجماعية**	**عدد المساكن الفردية**	**عدد المساكن الجماعية**
24781	**3979**	**995**	**3651**	**913**	**8838**	**2209**

المصدر: من انجاز الطالب 2019

مع الأخذ بعين الإعتبار الكثافة السكنية لمختلف الأنواع السكنية والمقدرة كما يلي:

- السكن الفردي: 30 مسكن/هكتار.

- السكن الجماعي: 80 مسكن/هكتار.

وقد كانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): التوزيع المساحي للمساكن بمدينة الوادي

تقديرات 2023		تقديرات 2028		تقديرات 2038	
مساحة المساكن الفردية(هـ)	مساحة المساكن الجماعية(هـ)	مساحة المساكن الفردية(هـ)	مساحة المساكن الجماعية(هـ)	مساحة المساكن الفردية(هـ)	مساحة المساكن الجماعية(هـ)
132.63	**12.43**	**121.70**	**11.41**	**294.60**	**27.61**

المصدر: من انجاز الطالب 2019

وبالتالي فإن إجمالي المساحات المخصصة للسكن بمدينة الوادي هي كالآتي:

الجدول رقم (19): المساحات المخصصة للسكن بمدينة الوادي

الفترة	مساحة السكن لـ 2023	مساحة السكن لـ 2028	مساحة السكن لـ 2038	المساحة الإجمالية للسكن
المساحة (هـ)	145.06	133.11	322.21	600.38

المصدر: من انجاز الطالب 2019

2- تقدير الإحتياجات في التجهيزات والمرافق العمومية:

الجدول رقم (20): التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى القريب2023

نوع التجهيز		العدد	المساحة ($م^2$)
التعليمية	مدرسة ط1+ط2	4	28000
	مدرسة ط 3	2	18000
	مركز التكوين المهني	1	6000
الإدارية و الأمنية	فرع بلدي	1	2600
	بنك	1	5000
	مركز أعمال	1	8000
	مركز تجاري	2	6000
	الأمن الحضري	2	4000

	الحماية المدنية	2	6000
صحية	عيادة متعددة الخدمات	1	1500
	مركز صحي	3	2400
	قاعة ولادة	2	6000
ثقافية و رياضية و سياحية	قاعة رياضية متخصصة	1	1800
	ملعب رياضي	3	9654
	نزل	1	5000
	دار الشباب	4	6740
	متحف	1	6000
	مركز ثقافي	1	6000
	مسرح الهواء الطلق	1	2600
	سينما	1	3000
دينية	مسجد	2	13200
أخرى	محطة نقل المسافرين	1	10000

المصدر: من انجاز الطالب 2019

ومنه مساحة التجهيزات والمرافق العمومية للمدى القريب2023 تقدر بـ 14.42هـ

الجدول رقم (21): التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى المتوسط 2028

نوع التجهيز		العدد	المساحة ($م^2$)
التعليمية	مدرسة ط1+ط2	8	56000
	مدرسة ط 3	2	18000
الإدارية	فرع بريدي	1	400
صحية	عيادة متعددة الخدمات	1	1500
	مركز صحي	1	800
	قاعة ولادة	1	3000
ثقافية و رياضية و سياحية	قاعة رياضية متخصصة	1	1500
	ملعب رياضي	2	3218
	فندق	1	10000
	دار الشباب	2	1150
	مركز ثقافي	1	1400
	سينما	1	3000

المصدر: من انجاز الطالب 2019

ومنه مساحة التجهيزات والمرافق العمومية للمدى المتوسط 2028 تقدر بـ 9.99 هكتار.

الجدول رقم (22): التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى البعيد 2038

نوع التجهيز		العدد	المساحة ($م^2$)
التعليمية	مدرسة ط1+ط2	16	112000
	مدرسة ط 3	2	18000
	ثانوية	1	18000
الإدارية و الأمنية	فرع بلدي	1	2600
	بنك	1	5000
	مركز أعمال	1	8000
	مركز تجاري	1	2000
	الأمن الحضري	1	1000
	الحماية المدنية	1	666
صحية	عيادة متعددة الخدمات	1	1500
	مركز صحي	1	800
	قاعة ولادة	1	3000
ثقافية و رياضية و سياحية	قاعة رياضية متخصصة	1	1800
	ملعب رياضي	3	9654
	فندق	1	8500
	دار الشباب	1	1685
	قاعة عرض و متحف	1	20000
	دار ثقافة	1	4196
	مسرح الهواء الطلق	1	2600
	سينما	1	3000
دينية	مسجد	1	6600

المصدر: من انجاز الطالب 2019

ومنه مساحة التجهيزات والمرافق العمومية للمدى البعيد 2038 تقدر بـ 23.06 هكتار.

الجدول رقم (23): يوضح التوزيع المساحي لاحتياجات مدينة الوادي الإجمالية للفترة الممتدة بين (2018-2038)

التعيين		المساحات (هكتار)		
	نصيب الفرد($م^2$)	المدى القريب 2023	المدى المتوسط 2028	المدى البعيد 2038
– السكنات	–	145.06	133.11	322.21
– التجهيزات	–	14.42	9.99	23.06
– الطرق	3.126	7.55	8.56	20.72
– المنشآت القاعدية	3.5	8.45	9.58	23.19
– المساحات الخضراء	10	24.14	27.38	66.28
المجموع		199.62	188.62	455.46

المصدر: من انجاز الطالب 2019

من خلال الجدول نستنتج أن المساحة الإجمالية للتوسع في مدينة الوادي إلى غاية 2038 تقدر بـ 843.70هكتار وبتعداد سكاني يصل إلى 297767 ساكن، حيث قمنا بتقسيم مناطق التوسع إلى 4 قطاعات عمرانية كما يلي:

1)– القطاعات المعمرة: وهي عبارة عن أرضيات مشغولة بالسكن، التجهيزات ...الخ ويمكن التدخل عليها بعمليات داخلية، وتقدر مساحتها بـ**1815.51** هكتار.

2)– القطاعات القابلة للتعمير: و هي عبارة عن أرضيات خصصت للتعمير على المدى القريب و المتوسط وتقدر مساحتها بـ **388.24**هكتار.

أ)– قطاع التعمير للمدى القريب (2023):إستغلال الأراضي الشاغرة داخل النسيج العمراني وتكثيف الفراغات البينية الموجودة داخل القطاع المعمر إضافة إلى التوسع بالجهة الشرقية من المدينة (الشط) وبإتجاه الشمال، والجهة الغربية بإتجاه المنطقة الحضرية الجديدة، و هو يشغل حيز يقدر بـ **199.62** هـ

ب)- قطاع التعمير للمدى المتوسط (2028): التوسع سيكون بطريقة آلية و هذا بالجهة الشمالية و الشرقية من المدينة لإعطاء شكل نصف دائري على مساحة **188.62**هـ

3)- القطاعات للتعمير المستقبلي (2038): خصص للأرضيات المعنية بالتوسع على المدى البعيد، تقع في الجهة الشمالية لتوفر بعض الجيوب القابلة للتعمير، رغم وجود بعض الكثبان الرملية التي تحتاج إلى ردم وتقدر مساحتها **455.46**هكتار

4)- القطاعات الغير قابلة للتعمير: هي القطاعات التي يمنع البناء فيها سواء بناء أو توسع لعدة أسباب، وفي مجال دراستنا هذا القطاع عبارة عن أراضي زراعية تتمثل أساسا في غابات النخيل والعوائق الموجودة من خطوط الكهرباء ذات التوتر المتوسط والعالي، المحولات الكهربائية، الحزام الأخضر ...الخ.

المخطط رقم(04): يوضح مختلف القطاعات العمرانية

II. تحليل مجال الدراسة:

وهنا نتطرق لقراءة معطيات النظام العمراني وتحديد الايجابيات والسلبيات الموجودة وترجمتها للوصول إلى الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة بمنطقة الدراسة وتحسين مجالها الحضري.

1- موقع مجال الدراسة:

يمثل مجال الدراسة جزءا مهما يكمل النسيج العمراني للتجمع الرئيسي لمقر بلدية الوادي تقدر مساحته بـ: 648.88 هكتار، ويقع في الجهة الشمالية لمقر البلدية ويحده من:

- شمالا: اراضي مخصصة للسكن الفردي على المدى البعيد وحدود بلدية كوينين.
- شرقا: المركز الجامعي والحي الجامعي والطريق الوطني رقم" 16".
- جنوبا: حي تكسبت وأراضي شاغرة ملك للخواص.
- غربا: حي تكسبت والطريق الوطني رقم" 48".

المخطط رقم(05): يوضح موقع مجال الدراسة

2- طبوغرافية مجال الدراسة: [1]

من خلال دراسة مخطط الرفع الطوبوغرافي لمجال الدراسة نستنتج أنَّ أرضية مجال الدراسة تتميز بالانبساط على العموم مع تسجيل انحدار طفيف قدوما من الجهة الشرقية والغربية نحو الوسط. وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار خاصة فيما يتعلق بعملية مد الشبكات (خاصة شبكات الصرف الصحي).

3- جيوتقنية مجال الدراسة: [2]

تمثل التكوينات الجيولوجية لمنطقة الدراسة في إنكشاف تكوينات الزمن الرابع القاري (الكثبان الرملية)، ومن وجهة النظر الجيوتقنية فإن الطبيعة الجيولوجية لأرضية مجال الدراسة غير ضارة للبناء (عدم وجود الجبس والأملاح والسولفات) ولا تشكل عائقا، ولكن مع أخذ بعين الإعتبار جميع التدابير اللازمة (خاصة فيما يتعلق بمشكلة إرتفاع منسوب مياه الطبقة الحرة).

4- الوضعية الحالية لاستغلال الأرض:

وتتمثل في كيفية توزيع مختلف الفضاء المكوِّن لمجال الدراسة ونسبة استغلالها وتَشْمُلُ:

- السكن. - الطرق.
- التجهيزات. - أراضي شاغرة.

4-1)- السكن:

يمثل الوظيفة الأساسية بمجال الدراسة حيث كل السكنات فردية وأغلبها ذات حالة جيدة، وتحتل مساحة مقدرة بـ: 124 هكتار بنسبة 19.10 %من إجمالي المساحة.

[1] - المصلحة التقنية لبلدية الوادي 2019
[2] - المصلحة التقنية لبلدية الوادي 2019

4-2) - المرافق:

يضم مجال الدراسة عدة تجهيزات أغلبها ذات نفوذ يتجاوز المدينة والبقية ذات نفوذ على مستوى الحي، و هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): التجهيزات المجاورة و مدى تأثيرها

الرقم	التجهيزات	عددها	مدى تأثيرها
01	المركز الجامعي	01	**يتجاوز المدينة**
02	الإقامة الجامعية	01	**يتجاوز المدينة**
03	مدرسة ابتدائية ط1+ط2	02	**الحي**
04	مدرسة أساسية ط3	01	**الحي**
05	ثانوية	01	**الحي**
06	قاعة متعددة الرياضات	01	**يتجاوز المدينة**
07	سوق متعددة النشاطات	01	**يتجاوز المدينة**
08	محطة بنزين	01	**يتجاوز المدينة**
09	مؤسسة سوف للدقيق	01	**يتجاوز المدينة**
10	مديرية الجمارك	01	**يتجاوز المدينة**
11	مجمع إداري	01	**يتجاوز المدينة**
12	فرع بلدي	01	**الحي**
13	ملعب بلدي	01	**المدينة**
14	مسجد	04	**الحي**
15	**خزان الماء**	**01**	**الحي**

المصدر: بحث ميداني 2019

هذه التجهيزات موجودة على الجهتين الشرقية والغربية من مجال الدراسة وعلى طول الطريق الوطني رقم16 و48، ومن الضروري تدعيم هذا المجال بمرافق أخرى يمكنها أن تلبي احتياجات السكان بصورة أكثر فعالية، وتحتل هذه المرافق مساحة 24.25 هكتار بنسبة 3.73% من إجمالي المساحة.

الصورة رقم (41): توضح المركز الجامعي.

الصورة رقم (42): توضح الحي الجامعي.

المصدر: من التقاط الطالب 2019

4-3)- الطرق:

تتمثل شبكة الطرق بمجال الدراسة في الطريق المعبد الرابط بين الطريق الوطني رقم 48 والطريق الوطني رقم 16، والذي يخترق المجال من الشرق باتجاه الغرب، وتحتل مساحة 5.68 هكتار بنسبة 0.88% من مساحة مجال الدراسة.

الصورة رقم (43): المدخل الشرقي لمجال الدراسة.

الصورة رقم (44): المدخل الغربي لمجال الدراسة.

المصدر: من التقاط الطالب 2019

4-4)- الأراضي الشاغرة:

تحتل الأراضي الشاغرة بمجال الدراسة مساحة معتبرة تتمثل في غالبيتها في كثبان رملية وبعض الغيطان، وتحتل مساحة قدرها 197 هكتار بنسبة 30.36% من مساحة مجال الدراسة.

5)- العوائق والارتفاقات:

تُعْتَبَرُ الخطوط الكهربائية ذات الضغط المتوسط الموجودة بمجال الدراسة، والتي تخترقه من الشرق إلى الغرب من أهم العوائق التي يجب أخذها بعين الاعتبار، حيث تمتد على طول حافة الطريق الرئيسي الموجود مع وجود أجزاء تتفرع باتجاه المركز الجامعي.

بالإضافة إلى بعض العوائق الأخرى المتمثلة في بعض الأراضي الشاغرة التي هي ملك للخواص، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار كذلك.

6)- الطبيعة العقارية لمجال الدراسة:

من خلال التحقيق الميداني والاتصال بمديرية مسح الأراضي فإن الملكية العقارية لأراضي القطاع مقسمة كما يلي:

- مِلْك الدولة: يتمثل في المركز الجامعي والحي الجامعي الموجودان في الجهة الشمالية لمجال الدراسة والمركب الرياضي الواقع في الجهة الغربية.

- ملك البلدية: يتمثل في بعض المرافق العمومية، بالإضافة إلى وجود أراضي شاغرة ملك للبلدية في الجهة الشمالية الغربية لمجال الدراسة.

- ملك خاص: يتمثل في المساكن الموجودة بمجال الدراسة بالإضافة إلى بعض المرافق الخاصة، إضافة إلى وجود أراضي شاغرة ملك للخواص.

7- دراسة النسيج العمراني لمجال الدراسة:

7-1- الدراسة السكانية:

الجدول رقم (25): يمثل معطيات عامة حول السكان.

عدد السكان (ن)	الكثافة السكانية (ن / هـ)	النسبة المئوية من مجموع سكان المدينة %
7133	57.5	5.29

المصدر: المصلحة التقنية للبلدية + معالجة شخصية 2019

يتضح من الجدول أن الكثافة السكانية لمجال الدراسة منخفضة، وهذا راجع لكون العديد من السكنات في طور الإنجاز.

7-2- الدراسة العمرانية:

❖ **عدد المساكن:**

يبلغ عدد المساكن في مجال الدراسة حوالي 1331 مسكنا، وتتوزع بشكل خطي على حواف الطريق الرئيسي الرابط بين الطريق الوطني رقم 48 والطريق الوطني رقم 16، وهي مقسمة إلى جزء في الجهة الشرقية(حي01 نوفمبر) وآخر في الجهة الغربية(حي تكسبت).

الجدول رقم(26): يمثل معطيات عامة حول المساكن

التجمع	عدد السكان	عدد المساكن	معدل شغل المسكن(TOL)
مجال الدراسة	7133	1331	5.35

المصدر: المصلحة التقنية للبلدية + معالجة شخصية 2019

❖ **نمط السكن:**

بعد الدراسة الميدانية لمجال الدراسة تبين أن نوع السكنات الموجودة به، هي من النمط الفردي الحديث. كما نجد أن أغلب السكنات علوها لا يتجاوز الطابق الأول (ط+1)، مع وجود بعض السكنات بعلو طابقين (ط+2).

❖ **الكثافة السكنية:** تقدر الكثافة السكنية بمجال الدراسة بـ: 10.73 مسكن/ هكتار، وهي كثافة ضعيفة مقارنة بمساحة المجال، وهذا نظرا لأنها منطقة تعمير حديثة.

❖ **حالة البنايات:**

تصنف حالة البنايات في مجال الدراسة إلى:

الجدول رقم (27): حالة البنايات في مجال الدراسة

حالة البنايات	جيدة	متوسطة	رديئة	في طور الإنجاز	المجموع
العدد	826	334	31	140	1331
النسبة(%)	62.05	25.09	2.35	10.51	100

المصدر: المصلحة التقنية للبلدية + معالجة شخصية 2019

❖ **الطرق والشبكات المختلفة:**

✓**الطرق:**

تعتبر الطرق من العناصر المهيكلة للمدينة والتي تسمح بالوصول إلى مختلف نقاط النسيج العمراني بداخلها، حيث نجد في المحيط المجاور الطريق الوطني رقم 16 الذي يرتبط بالطريق الوطني رقم 48، وهو يلعب دور فعال في الاتصال والحركة بين مختلف أجزاء النسيج العمراني للمدينة، بالإضافة إلى الطريق البلدي رقم 110، الذي يربط بين الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 48، وهو طريق معبد له دور كبير في تفعيل الديناميكية المجالية لهذا المجال، وطوله يقدر بـ 3154م، وعرضه يتراوح بين 10 و12 م.

بالإضافة إلى شبكة الطرق التي تتفرع من هذا الطريق وتربطها بالمركز الجامعي والتي تُعتبر طرق ثانوية، وتشكل المداخل الرئيسية للجامعة من الجهة الشرقية والغربية، وتمتد على مسافة مقدرة بـ:1488 م ويتراوح عرضها بين 6-29م وهي طرق معبدة وفي حالة جيدة.

أما فيما يخص الطرق الثالثية تتمثل في الطرق التي تؤدي إلى مختلف الوحدات السكنية الموجودة في الجهة الشرقية والغربية لمجال الدراسة انطلاقا من الطريق الرئيسي وهي كذلك طرق معبدة وفي حالة جيدة.

- ✓ **شبكة المياه الصالحة للشرب:**

يمتاز مجال الدراسة بتغطية جيدة بهذه الشبكة حيث عموما ولاية الوادي لا تعاني من مشكل المياه وهي تصنف من ضمن الولايات الغنية بالمياه الباطنية، ويتم تزويد مجال الدراسة خزان من الماء الواقع في حي 01 نوفمبر الذي تقدر سعته بـ:1500م^3، قنوات هذه الشبكة ذات أقطار تتراوح بين 200 و250 ملم وهي في حالة جيدة.

- ✓ **شبكة الصرف الصحي:**

تغطي شبكة الصرف الصحي كامل مجال الدراسة بالإضافة لمحطتي ضخ، وهو الأمر الذي ساهم في القضاء على عملية الصرف التقليدي، وقنواتها ذات أقطار تتراوح بين 250 و315 ملم.

- ✓ **شبكة الكهرباء:**

تصل نسبة التغطية بهذه الشبكة 100%، وذلك لوجود على طول الطريق البلدي رقم 110 خط كهربائي ذو ضغط متوسط.

- ✓ **شبكة الغاز:**

تتمثل هذه الشبكة مجال الدراسة في قناة رئيسية ذات قطر 200 ملم، تخترق المجال من الشرق إلى الغرب، تتفرع منها قنوات ثانوية نحو السكنات من الجهة الغربية بأقطار 40-63 ملم.

✓ **شبكة الهاتف :**

توجد شبكة للهاتف الثابت على طول الطريق الوطني رقم (16-48)، وأما الجزء الأكبر من المجال المجاور يستفيد من خدمات هذه الشبكة.

❖ **الساحات والمساحات الخضراء :**

نلاحظ في هذا المجال العمراني غياب للمساحات الخضراء المهيأة ومساحات لعب الأطفال، وهذا ما سنأخذه بعين الاعتبار في عملية التدخل، وهذا لأهميتها ودورها الأساسي باعتبارها عنصرا فعالا في عملية التهيئة الحديثة.

8- حوصلة شاملة لمجال الدراسة:

من المخطط التركيبي الشامل نستنتج ما يلي:

- القطاع المعني بالدراسة عبارة عن قطاع شبه معمر وشاغر في غالبيته.
- التوفر على محور رئيسي يُعتبر عنصرا مهيكلاً وموزعا.
- وجود بعض العوائق لابد من احترام مسافتها الأمنية.
- التوفر على نسيج عمراني حديث يحتاج إلى عملية إعادة هيكلة وتنظيم لإثرائه وترقيته.

9- نتائج الدراسة التحليلية لمجال الدراسة:

من خلال الدراسة التحليلية لمجال الدراسة من مختلف جوانبه يمكننا تلخيص مختلف النتائج السلبية والإيجابية الموجودة.

- وجود مرفق هام ذا تأثير جهوي والمتمثل في المركز الجامعي بالجهة الشمالية، بالإضافة إلى حديقة التسلية بالجهة الجنوبية لمجال الدراسة .

- وجود الخط الكهربائي ذو الضغط المتوسط.

- الأراضي الشاغرة التي تهيمن على مساحات معتبرة بمجال الدراسة والتي تمثل احتياطا عقاريا هاما من شأنه أن يستقبل جزءا من احتياجات المدينة ككل.

- غياب العلاقة بين المستعمل ومجاله وعدم مراعاة التدرج في المجال الخارجي وكذلك انعدام المساحات الخضراء ومساحات اللعب والترفيه.

- وجود الأراضي ملك الخواص.

- مشكل الغيطان التي ردمت داخل الأحياء من جَرَّاء مشكلة صعود مياه الطبقة الحرة، وأصبحت تشكل جيوب فارغة، وتم استعمالها كأماكن لرمي النفايات وبالتالي يمكن اعتبارها مشكل بيئي حضري.

- عدم إبراز الهوية العمرانية والمعمارية في السكنات التي هي ملك للخواص (القباب، الأدماس) وبالتالي هناك غياب للمعيار الثقافي للاستدامة .

- حداثة النسيج العمراني الموجود في غالبيته.

- قربها من مركز المدينة.

- تتميز أرضية المشروع بالانبساط في غالبيتها.

III. تقديم أرضية المشروع:

1- الموقع:

تقع أرضية المشروع في الجهة الشمالية للمدينة، أي في منطقة التوسع المستقبلي على المدى القريب وهذا حسب التوجيهات المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU).

- شمالا: اراضي مخصصة للسكن الفردي على المدى البعيد وحدود بلدية كوينين.
- شرقا: المركز الجامعي والحي الجامعي والطريق الوطني رقم" 16".
- جنوبا: حي تكسبت وأراضي شاغرة ملك للخواص.
- غربا: حي تكسبت والطريق الوطني رقم" 48".

المخطط رقم (06): يوضح موقع ارضية المشروع

2- الطبيعة العقارية لأرضية المشروع:

حسب المصلحة التقنية للبلدية ومديرية مسح الأراضي تبين لنا أن أرضية المشروع ملك للبلدية، وهذا ما يُسَّهِل علينا إنجاز المشروع دون شراء أو نزع للملكية

3- أسباب إختيار أرضية المشروع:

تعود أسباب اختيار هذه الأرضية إلى ما يلي:

- ❖ كونها تدخل في منطقة التوسع القابلة للتعمير على المدى القريب وذلك حسب توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- ❖ محاطة بأهم المحاور الرئيسية في المدينة، وهي الطريق الوطني رقم 16 والطريق الوطني رقم 48، مما يسهل ربطها مع المحيط المجاور وخلق استمرارية في النسيج العمراني.
- ❖ عدم وجود عوائق طبيعية ما عدا الكثبان الرملية ذات ارتفاع منخفض يسهل تسويتها.
- ❖ طبيعة الأرض وجيولوجية التربة مناسبة لإقامة المشاريع.
- ❖ طبوغرافية المنطقة مناسبة.

- ❖ مجاورتها للنسيج العمراني.
- ❖ قربها من مرافق ذات اشعاع كبير مثل الجامعة، السوق والمنتزه التي لها تأثير جهوي وكل هذه عوامل تساعد على تنمية منطقة الدراسة خصوصا والمدينة عموما
- ❖ تتميز أرضية المشروع بالانبساط في غالبيتها مما يسهل عملية التسوية ويقلل التكاليف.
- ❖ موقعها الإستراتيجي وقربها من مركز المدينة ومختلف التجهيزات الموجودة وسهولة ربطها بمختلف الشبكات.

4- الأهداف الأساسية من المشروع:

الهدف الأساسي والأهم من المشروع هو محاولة ابراز بعض العناصر المعمارية التي تعبر عن قيم واصالة المدينة الصحراوية والتي تتماشى في نفس الوقت مع أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والبيئية في المشروع العمراني الجديد.

- تحقيق المبدأ الاقتصادي للاستدامة بالربط بين مختلف الاقطاب الحضرية للمدينة والمتمثلة في الجامعة، السوق والمنتزه والمحاور الرئيسية.
- إنجاز مشروع عمراني يراعي الجوانب البيئية والعمرانية للاستدامة.
- تكثيف النسيج الحضري بالتوسع داخل المحيط العمراني للمدينة.
- فك العزلة عن المنتزه وذلك بتوفير جميع احتياجات الزوار دون التنقل إلى مركز المدينة.
- تجسيدا المبدأ الثقافي للاستدامة بإنجاز مشروع عمراني يدمج بين ايجابيات النمط العمراني القديم والحديث، ويلبي متطلبات السكان في الحاضر والمستقبل.
- توجيه التوسع العمراني لتنظيم عملية تعمير المجالات الحضرية وتقنينها وفق مبادئ التنمية المستدامة، مع ضمان استمرارية النسيج العمراني.

5- مميزات وجوانب تأثير المشروع:

لابد لكل مشروع حضري من أن تكون له مجالات تأثير يتميز بها، ونجدها في هذا المشروع متنوعة وتتمثل فيما يلي:

➢ الجانب الاجتماعي والثقافي:

خلق نسيج عمراني يساهم في توطيد الترابط الاجتماعي بين السكان، ويتماشى مع العادات والتقاليد الخاصة بهم. ويتم ذلك من خلال ترابط النسيج والتدرج والخصوصية في استعمال المجال، مع إضفاء بعض المميزات المعمارية المميزة (القباب، الأدماس، الأقواس....).

➢ المجال الاقتصادي:

بما أن المشروع مبني وسط المدينة وبالقرب من الجامعة، المنتزه والسوق ومحاط بالمحاور الاساسية في المدينة، فمن الطبيعي ان يكون له دور اقتصادي هام على مستوى المدينة ككل حيث انه يوفر مختلف الخدمات والانشطة التي يستفيد منها مجال الدراسة خصوصا والمدينة عموما.

➢ المجال البيئي:

تكييف المشروع العمراني مع العوامل المناخية للمنطقة الصحراوية المتميزة بالحرارة والجفاف وزحف الرمال، وذلك للوصول الى عمران وظيفي يتماشى مع البيئة المحلية. ويتم ذلك من خلال مراعاة عملية توجيه المباني والفُتُحَات وتغطية الممرات ذات الحركة الكثيفة بالأقوس، وعمليات التشجير التي تساعد في كسر الرياح وتوفير الظل خاصة في الأماكن الواسعة المعرضة لأشعة الشمس طوال النهار وخلق شوارع وممرات خالية من الحركة الميكانيكية لتخفيف من حدة التلوث، واستعمالات الطاقة.

➢ **المجال السياحي:**

هو محاولة خلق مؤهلات سياحية في مجال الدراسة وهذا نظرا للمكانة التي تحتلها المدينة من هذه الناحية، وذلك من خلال الحفاظ على المميزات المعمارية (القباب، الأقواس)، واستغلال المؤهلات الموجودة (المنتزه، الغيطان،) والتي تعمل على توفير دخل للسكان ومنه تنمية السياحة بالمنطقة.

IV. البرمجة العمرانية للمشروع:

إن لعملية البرمجة أهمية كبيرة في المشاريع العمرانية، وهذا بوضع وتجسيد أهداف المشروع على المخطط بغية الوصول إلى استعمال عقلاني للأراضي، وفق خطة مدروسة تتلاءم والمعطيات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية والعمرانية للمنطقة، وكانت برمجة المشروع المقترح كالتالي:

من خلال البرمجة العمرانية لمدينة الوادي حيث قدرت مساحة التوسع على المدى القريب بـ 169.57 هـ وسنخصص مساحة للمشروع تقدر ب 50هـ والتي تمثل نسبة 30% من المساحة الاجمالية للتوسع على المدى القريب للمدينة.

1- برمجة السكنات:

بعد تحليلنا العمراني والمعماري لمدينة وادي سوف وتبعا لتوجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إقترحنا مشروع عمراني يتوفر على غالبية من النمط الفردي وذلك للحفاظ على إستمرارية المجال لأنه هو الغالب على النسيج المجاور وأكثر ملائمة لخصوصيات المجتمع السوفي بالإضافة إلى سكن من النمط الجماعي حتى يكون للمشروع طابع حضري، وبهذا نكون قد جمعنا بين الأصالة والمعاصرة.

وإنطلاقا من المعطيات السابقة ستكون نسبة السكن الفردي في المشروع 80 % ونسبة السكن الجماعي 20%.

أما فيما يخص إرتفاع المساكن الفردية فإنه لا يجب أن يتعدى (ط+1) على الأكثر بالنسبة للفردي، أما الجماعي فلا يتعدى (ط+3) مع إدماج بعض النشاطات التجارية في الطابق الأرضي.

وعليه ستكون البرمجة انطلاقا من الاحتياج المسجل من السكن لسنة 2018 والذي قدر حسب البرمجة السابقة بـ 837 مسكن .

وسيكون منها667 فردي و168 جماعي، ومنه المساحة المخصصة للمساكن الفردية هي 22.23 هكتار، ومساحة السكن الجماعي 2.1 هكتار، وعلى ذلك فإن المساحة الإجمالية للسكن 24.33 هكتار.

وبإعتبار أن متوسط عدد الأفراد في المسكن هو 6 فإن عدد السكان يساوي 837×6= 5022 ساكن.

2- برمجة الطرقات:

- **الطرق الأولية:**

- مساحة الطرق الاولية (S_{vp}):

وهي تمثل ما نسبته 10% من المساحة الإجمالية لأرضية المشروع.

مساحة الطرق الثانوية= 5 هكتار.

- **الطرق الثانوية:**

- مساحة الطرق الثانوية (S_{vs}):

وتقدر بنسبة 05% من المساحة الإجمالية لأرضية المشروع.

مساحة الطرق الثالثية= 2.5 هكتار.

- مساحة الطرق الثالثية والممرات:

نصيب الفرد: 4 م^2 ومنه المساحة المقدرة هي:

4×5022= 20088 م^2 = 2 هكتار.

- مساحة مواقف السيارات:

معدل إمتلاك السيارة هو0.5 لكل مسكن أما مساحة المناورة وتوقف السيارة 25 م^2

ومنه مساحة المواقف هي 1.04هكتار

3- المساحات الخضراء:

لدينا نصيب الفرد 10 م^2 ومنه المساحة المقدرة هي:

10×5022= 50220 م^2 =5.02هكتار

4- برمجة التجهيزات:

من أجل تحقيق التكامل بين أرضية المشروع ومجال الدراسة، فإن برمجة بعض التجهيزات والتي تعطي التكامل والتوازن داخل أرضية المشروع ومجال الدراسة، وتتوافق مع أهداف وغايات التنمية المستدامة للمشروع العمراني المقترح تم اختيار وبرمجة التجهيزات بالاعتماد على:

- التوجيهات المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- الشبكة النظرية للتجهيزات.
- مختلف نتائج الدراسة التحليلية للمجال خاصة دراسة وتحليل المرافق الموجودة.

ومنه تم برمجة التجهيزات كالآتي:

الجدول (28): يوضح التجهيزات المبرمجة في المشروع

التجهيز	المساحة العقارية (م^2)	المساحة المبنية(م^2)	عدد الطوابق	CES	COS
فرع بلدي	3420	1949.4	ط+0	0.57	**0.57**
فرع بريدي	3140	1884	ط+0	0.6	**0.6**
عيادة متعددة الخدمات	5500	3410	ط+1	0.62	**1.24**
02 مدرسة ابتدائية	7040	3520	ط+1	0.5	**1**

حضانة	3195	2140	ط+0	0.67	**0.67**
مركز إسلامي	7530	4216.8	ط+1	0.56	**1.32**
أمن حضري	4000	2280	ط+1	0.57	**1.34**
نزل	9800	5880	ط+1	0.60	**1.2**
بنك	5000	3100	ط+1	0.62	**1.24**
متحف	4000	1960	ط+1	0.49	**0.98**
مركز تجاري	5040	1671.2	ط+1	0.53	**1.06**
دار شباب	4800	2880	ط+0	0.6	**0.6**
قاعة متعددة النشاطات	4800	3456	ط+0	0.72	**0.72**
مركز أعمال	4300	2322	ط+1	0.54	**1.08**
مركز الصناعات التقليدية	5400	3240	ط+1	0.6	**1.2**
مكتبة	7470	3660.3	ط+1	0.49	**0.98**
سينما	4908	3239.28	ط+1	0.66	**1.32**
حماية مدنية	4000	2480	ط+1	0.62	**1.24**
مركز ثقافي	4840	2662	ط+2	0.55	**1.84**
المجموع	**100840**	**55950.98**	–	–	–

المصدر: من إنجاز الطالب 2019

ملاحظة:

– CES: معامل الاستيلاء على الأرض.

CES = المساحة المبنية/ المساحة العقارية.

– COS: معامل شغل الأرض.

COS = (المساحة المبنية/المساحة العقارية) × عدد الطوابق.

ويمكن تلخيص البرمجة العمرانية للمشروع في الجدول التالي:

الجدول رقم (29): يوضح البرمجة العمرانية

النوع	المساحة بالهكتار	النسبة المئوية %
السكنات	24.33	48.66
التجهيزات	10.10	20.20
الطرقات	10.54	21.08
المساحات الخضراء	5.02	10.04
المجموع	50	100

المصدر: من إنجاز الطالب 2019

5- مبادئ التهيئة المعتمدة عليها في المشروع:

إن عملية تهيئة وتخطيط المشاريع العمرانية، يجب أن تمر بعدة مراحل وهذا من أجل إيجاد مشروع عمراني متكامل ومتناسق سواء داخل هيكله أو مع محيطه المجاور والمدينة ككل، وبغية تحقيق الأهداف والغايات المسطرة للمشروع، وفق مبادئ التنمية المستدامة بغية الوصول إلى مشروع عمراني يراعي مختلف الجوانب والتي تعتبر أساسية في المشاريع العمرانية (إجتماعية، إقتصادية، بيئية، وعمرانية)، لتتكامل مع بعضها البعض وفق الخطة التالية:

الشكل (21): التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة والمشروع العمراني

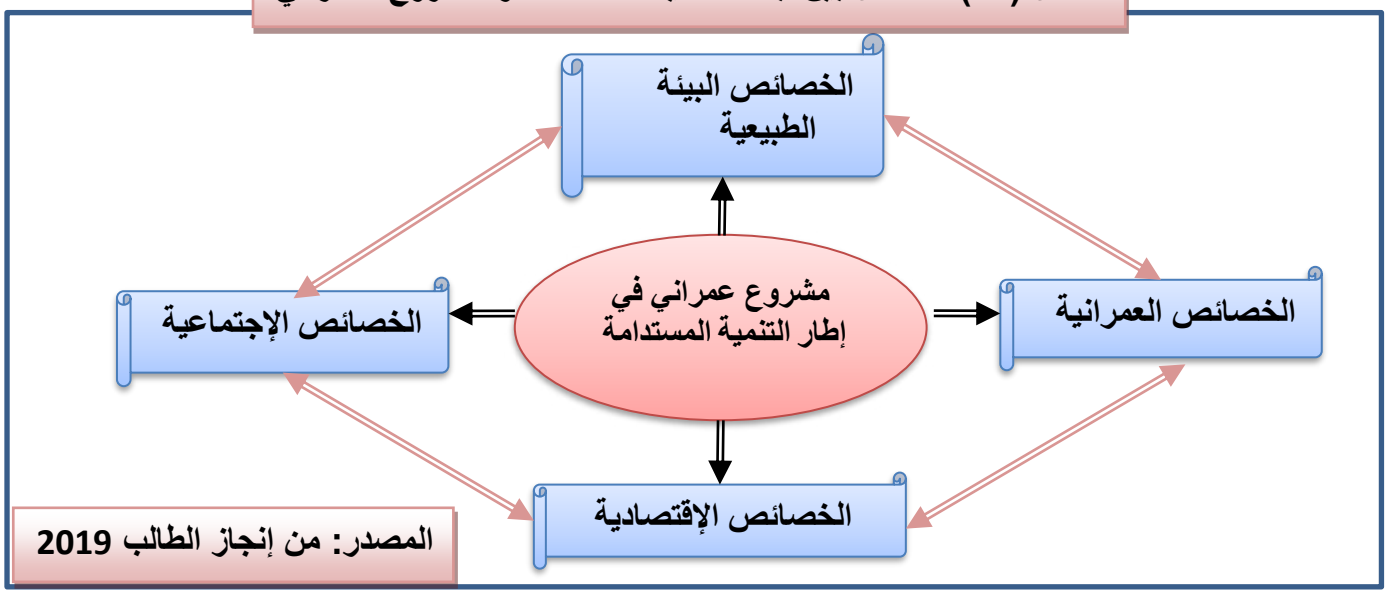

المصدر: من إنجاز الطالب 2019

وبغرض تحقيق الأهداف التي أنجز من أجلها المشروع العمراني سنعتمد في ذلك على المبادئ التالية:

❖ **مبدأ المركزيـة:**

من أجل تنظيم المجال وذلك بالإنطلاق من نواة مركزية والمتمثلة في بعض التجهيزات ذات قيمة رمزية والمتمثلة في المجمع الإسلامي والمركز الثقافي حيث تلتقي كل الشوارع الرئيسية عند هذا المركز وهذا المبدأ يعتبر تجسيدا للنمط الاسلامي للمدينة مع وضع بعض التجهيزات التجارية و الخدماتية الأخرى حول هذه النواة، والتي يمكن تخدم المشروع بصفة عامة وتطبيق هذا المبدأ يعتبر تجسيدا لاحد مبادئ التنمية المستدامة وهو البعد الاجتماعي الثقافي وهذا لإعطاء المنطقة أكثر جذب وحيوية و محاولة الربط مع المحيط المجاور وأجزاء المشروع فيما بينها.

❖ **مبدأ هيكلة الطرق:**

– ضمان الإستمرارية بين المحيط المجاور ومجال الدراسة التي سنقوم بتهيئتها من خلال ربط وإيصال الطرق المهيكلة للمشروع بمنافذ المحيط المجاور.

– ربط المشروع بالمرافق المجاورة كالجامعة، السوق والمنتزه.

– ربط المشروع والاحياء المجاورة حتى تكون منطقة الدراسة أكثر انفتاحا على المدينة ككل.

– خلق هيراركية في توزيع الطرق لضمان أكبر قيمة من الخصوصية للفضاءات العمرانية.

التدرج في ترتيب نوعية الطرقات حسب أهميتها:

- <u>الطرق الأولية:</u> تمثل أهم مداخل منطقة الدراسة، كما تسهل الربط بينها وبين المدينة والمحيط القريب لها.
- <u>الطرق الثانوية:</u> تربط ما بين التجهيزات والسكنات.
- <u>الطرق الثالثية:</u> تربط ما بين البنايات وتنقسم إلى نوعين رئيسيين هما (الأزقة والدروب) ونجسد هذه الأنواع من الشوارع للحفاظ على الإرث العمراني للمدينة.

❖ **مبدأ تموضع التجهيزات:**

– تم وضع أغلب التجهيزات في المركز وهذا حتى تسهل عملية الوصول إليه من طرف السكان، ثم جعل التجهيزات ذات القيمة الرمزية والمتمثلة في المجمع الإسلامي والمركز الثقافي ومساحة خضراء للتواصل والإلتقاء الإجتماعي بالمركز وهذا لإضفاء الطابع الإسلامي على المشروع (حيث أن المدن الإسلامية تتميز بمركز يضم المسجد ومساحات للتواصل والتلاقي) ثم إحاطة هذا المركز بتجهيزات لإعطاء المجال أكثر حيوية، و كذلك خلق التوازن والتكامل بين مختلف الوظائف، وأيضا لسهولة وصول السكان من مختلف الإتجاهات إلى منطقة مركزية واحدة تضم جميع الوظائف.

– التجهيزات الجوارية ذات الإستغلال المباشر (المحلي) تكون متموضعة داخل الجزيرات السكنية أو بالقرب منها.

❖ **مبدأ تموضع السكن:**

- مبدأ الإدماج من أجل خلق مناطق متجانسة وذلك بتوزيع السكن الفردي بمحاذاة النسيج المجاور (حي تكسبت) وهذا لوجود نفس النمط والمحافظة على الإستمرارية في نوع النسيج.
- وضع النمط الجماعي لإضفاء البعد الحضري للمشروع مع مراعات خصوصيات المنطقة.
- خلق تكامل بين الوظائف وهذا بدمج منطقة السكن مع منطقة التجارة والتجهيزات.
- تجسيد البعد الإجتماعي والثقافي في المجال السكني.
- مبدأ التدرج في المجال، من المجال العام إلى المجال الخاص والذي يعتر من أهم قيم العمران الصحراوي:

– المجال العام: يضم الساحات العمومية والشوارع الرئيسية.

– المجال الشبه عام: يضم الطرق الثانوية والأزقة.

– المجال الشبه خاص: تمثله الدروب، مجالات التبادل والالتقاء وأماكن لعب الأطفال داخل الوحدات السكنية.

– المجال الخاص: داخل المسكن ويتمثل في الفناء والسقيفة.

❖ **مبدأ التكامل:** من خلال دراستنا للمنطقة ككل فقد سعينا في هذا المشروع الحصول على إنتاج توافق وتكامل بين المشروع المقترح والنسيج القديم.

❖ **مبدأ الرمـزية:** عن طريق إدراج أهم الأفكار المتعلقة بالعمران التقليدي كوضع المسجد وساحات الإلتقاء في المركز وكذلك تطبيق بعض العناصر المعمارية الأصيلة كالقباب والأقبية والأقواس والعقود وخاصة المشربيات وغيرها من العناصر المعمارية الأخرى التي تعبر عن هوية المدينة الصحراوية.

❖ **مبدأ وحدة اللغة المعمارية:** إن من أساليب نجاح أي مشروع عمراني نهدف من خلاله إلى الإرتقاء بمستوى الحياة في المدينة هو التجانس والاتزان، وذلك بتوحيد اللغة المعمارية على مستوى الواجهات والفتحات والتي تتناسب مع البيئة العمرانية والمعمارية للمدن الصحراوية.

❖ **مبدأ المـحورية:** وهي الإلمام بكافة المعطيات المناخية والعمرانية والتي تهدف أساسا إلى التحكم في توجيه كافة العناصر في المشروع، وتوجيه الطرقات وتوفير قدر كبير من الظلال للواجهات وكذا صد الرياح، مع توفير ممرات مغطاة وأخرى نصف مغطاة للراجلين ووضع الأقواس في الواجهات التجارية والطرق الرئيسية للحماية من أشعة الشمس.

المخطط رقم (07): مبدأ التهيئة المعتمدة في المشروع

المخطط رقم (08): مخطط التهيئة المقترح

6– دفتر الشروط : نهدف من خلال هذا الدفتر الى وضع مجموعة من القوانين و الشروط التي تحدد كيفيات تنفيذ المشروع المقترح والتجسيد الفعلي له من المرحلة النظرية الى المرحلة التطبيقية ، وذلك

لضمان انجاز المشروع بشكل يتماشى مع المقاييس التقنية العمرانية والمعمارية ويراعي الاهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية من اجل انتاج مجال عمراني له اكثر فعالية مع مستعمليه .

6-1- المادة الأولى: تقديم أرضية المشروع.

❖ الموقع:

تقع أرضية المشروع في الجهة الشمالية للمدينة، أي في منطقة التوسع المستقبلي على المدى القريب وهذا حسب التوجيهات المقترحة من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)، كما تحتل منطقة الدراسة موقعا جد استراتيجي وحساس بالنسبة لمدينة الوادي حيث تتموضع وسط العديد من المرافق الحضرية المهمة كالمحاور الأساسية المهيكلة للمدينة، (الطريقين الوطنيين16-48) وتتربع على مساحة قدرها 50 هكتار، يحدها من:

- شمالا: اراضي مخصصة للسكن الفردي على المدى البعيد وحدود بلدية كوينين.
- شرقا: المركز الجامعي والحي الجامعي والطريق الوطني رقم" 16".
- جنوبا: حي تكسبت وأراضي شاغرة ملك للخواص.
- غربا: حي تكسبت والطريق الوطني رقم" 48".

6-2- المادة الثانية: تقسيم أرضية المشروع إلى مناطق متجانسة.

وذلك حسب الخصائص النوعية و الوظيفية كالتالي:

- منطقة السكن الفردي.
- منطقة التجهيزات العامة.

- منطقة المساحات الخضراء و ساحات اللعب.

6-3- المادة الثالثة: الترتيبات الخاصة بالسكن .

في هذا المشروع تم برمجة بعض السكنات الجماعية ولكن طغى على المشروع الطابع الفردي وهو عبارة عن تجزيئات ترابية ، ويمكن استغلال الطابق الأرضي فيها للمحلات التجارية، ومكاتب الخدمات العامة وعند برمجة المساكن يجب التقيد بالمعايير التالية :

- إستعمال كثافة سكنية لا تتجاوز 30 مسكن في الهكتار الواحد.
- مساحة التحصيصة السكنية لا تتجاوز 300م2.
- يلتزم المستفيد بالتحصيصة السكنية باحترام تعليمات ملف رخصة التجزئة.
- اجبارية رخصة البناء على كل صاحب بناية.
- علو البنايات لا يتجاوز (أرضي +1) بالنسبة للفردي و(أرضي +3) بالنسبة للجماعي.
- إرتفاع الطابق لا يتجاوز 3.5م.
- معامل شغل الأراضي المسموح به هو (COS = 1.40).
- معامل الإستيلاء على الأرض المسموح به هو (CES = 0.7).
- الزامية كل مسكن ببناء قبة على الاقل للحفاظ على الطابع المعماري التقليدي في تصميم المساكن.
- تلبيس الجدران بالمواد البناء المحلية.
- تخصيص جزء من تحصيصة المسكن للفناء (الحوش).
- استعمال الأقواس في الواجهات حيث عرضها يكون من 03 إلى 05 أمتار.
- يمنع وجود المنشآت و المؤسسات الصناعية بمستوياتها الثلاث و النشاطات المضرة بصحة السكان.
- منع الطرق الأولية و الثانوية داخل الوحدات السكنية.

-يمنع تواجد البناءات المؤقتة و ذات الطابع الفوضوي.

ا- الأغراض الممنوعة:.

-السكن الفردي والجماعي لا يتتجاوز إرتفاعه (الأرضي+3).

- منع بناء المؤسسات الصناعية ذات الحجم الكبير، والتي تخل بالحياة الاجتماعية.

- منع بناء مختلف أنواع المخازن، ما عدى المتعلقة بالمواد الاستهلاكية اليومية كالخضر والفواكه، شرط أن لا تحتوي على وسائل وآليات خطيرة.

- يمنع التغير في الواجهات و هذا لكي لا تسبب تلوث بصري.

- منع الطرق الأولية و الثانوية داخل الوحدات السكنية.

- يمنع إنشاء البناءات المؤقتة و ذات الطابع الفوضوي.

- تمنع مواقف الآليات الثقيلة المختلفة.

- فرق الارتفاع بين نقطة من أعلى البناية و نقطة من الرصيف المقابل يجب أن لا يتجاوز المسافة الأفقية بين النقطتين.

ب- الأغراض المسموح بها:

- يمكن إدماج تجارة أولية في الطابق الأرضي خاصة على الواجهات الأمامية للشوارع الرئيسية، بشرط أن تكون تراعي شروط النظافة والمحافظة على البيئة.

- ورشات خاصة بالمهن و الحرف التقليدية.

6-4- المادة الرابعة: الترتيبات الخاصة بالتجهيزات .

تم برمجة مجموعة من التجهيزات المختلفة (ثقافية، إجتماعية، ترفيهية، تجارية...).

أ– الترتيبات الخاصة بها:

– تتحمل خزينة الدولة مجمل الأعباء المالية بإقامة التجهيزات ذات المصلحة العمومية، أما التجهيزات الدينية كالمسجد والمدرسة القرآنية فيمكن أن يشارك المواطنون بعمليات التطوع وتبرعات المحسنين.

– ارتفاع عدد الطوابق ما بين R+0 و R+3.

– إرتفاع الطوابق يختلف من مرفق لآخر.

– معامل شغل الأراضي يتراوح بين (0.5–2.16).

– معامل الإستيلاء على الأرض يتراوح بين (0.45–0.88).

– تخصيص أماكن للتوقف حسب إحتياجات المرافق.

– المحلات التجارية تكون مدمجة مع السكنات وهي موجهة للاستثمار.

– وضع كراسي للراحة، الأكشاك، الأشجار، النباتات التزينية، المراحيض العمومية.

ب– الأغراض الممنوعة:

– يمنع أي نشاط يتنافى مع البرمجة ضمن المرافق المخصصة للمنفعة العامة.

– لا يمكن تبديل الموقع المحدد لكل تجهيز ولا تعويضه بتجهيز آخر.

– تمنع كل البنايات التي تشوه المحيط.

– المؤسسات الصناعية مهما كان حجمها.

– لا يمكن إنجاز منشآت ذات طبيعة سكنية في المناطق المخصصة للتجهيزات ما عدا السكنات الوظيفية.

ج– الأغراض المسموح بها:

– المرافق و التجهيزات المبرمجة في أرضية المشروع.

– الخدمات والأنشطة التي تتماشى مع وظيفة كل مرفق.

6-5- المادة الخامسة: الترتيبات الخاصة بالمظهر الخارجي للبنايات.

الألوان:

إن الألوان الممكن استخدامها في طلاء البنايات يجب أن تكون فاتحة و متناسقة و نقترح بعض الألوان كالبني الفاتح – البرتقالي– الأصفر– الأبيض و هي ألوان تأخذ شكل و ألوان مواد البناء المحلية.

مواد البناء:

إن مواد البناء المقترحة في المشروع هي مزيج بين المواد المحلية المتوفرة بالمنطقة و بين المواد الحديثة و سيتم الاعتماد بصورة ضرورية على الاسمنت المسلح في تشييد الأساسات و الأعمدة و الروافد أما الأشغال النهائية فتكون بالمواد المحلية من أجل إعطاء صبغة خاصة.

و يمكن تلخيص مواد البناء التي تستعمل في المشروع (التراب المثبت)BT ، أو الإسمنت – الآجر – الطوب من نوع Brique silico –calcaire.

الأحجام:

يجب أن تبدي البنايات البساطة في الحجم.

6-6- المادة السادسة: الترتيبات الخاصة بالمنشآت الفنية.

أ- **الطرق:** تصنف طرق أرضية المشروع إلى:

- **الطرق الرئيسية:** وتتمثل في الطريق الرابط بين المنتزه والسوق و الطريقين الذين يفصلان بين السكنات والتجهيزات ، وعرضه 20م.
- **الطرق الثانوية:** هي تربط الطريق الرئيسي بالتجمعات السكنية داخل أرضية المشروع وعرضها من08 إلى 10م.
- **الطرق الثالثية:** هي تربط بين الطرق الثانوية والمساكن مباشرة وعرضها 6م.

ويجب أن تراعي الترتيبات الخاصة بها:

- رصف الأشجار الكثيفة على جانبي الطريق وهذا من اجل امتصاص الملوثات والغارات الناتجة عن حركة المرور، وكذا توفير الظلال للمارة.

- توقيع أرصفة على جانبي الطرق وهذا لحركة المشاة، ويتراوح عرضها ما بين 3م- 6م.

- تغطى كل الطرقات بالزفت وأما الممرات بالحجارة المسطحة المحلية.

- تهيئة الطرق بمواقف السيارات وهذا لتنظيم حركة المرور.

- توضع إشارات المرور في الأماكن المناسبة من أجل تنظيم حركة المرور.

- الصيانة الدورية ودائمة لها، وهذا من أجل أن تكون صالحة للاستعمال سواء في الحاضر والمستقبل.

- إحترام الترتيبات التنظيمية المتعلقة بتوضع البنايات بالنسبة للطرق.

- المداخل يجب أن تضمن بالإضافة إلى تأمين الحركة سهولة وصول الحماية ضد الحرائق.

- تزود الطرقات والممرات بالإنارة العمومية اللازمة.

ب- مواقف السيارات:

- عدد مواقف السيارات يدرس حسب احتياجات السكان بمقياس 10*2.5م لكل سيارة .

- كل مواقف السيارات عبارة عن مواقف محروسة، واليد العاملة تكون في إطار تشغيل الشباب، على أن تعطى فيه الأولوية للشباب البطال.

ج- <u>المساحات الحرة:</u>

1- الساحات العمومية:

تتمثل أساسا في الأراضي الشاغرة والمهيأة خصيصا لجميع المواطنين من أجل التمتع بها، والتي تلعب دور هام في تحسين الصورة الجمالية للوسط العمراني.

- يجب أن تكون هناك دراسة تقنية عند تهيئة هذه الساحات.

- تكون متبوعة بدفتر شروط خاص تقوم بإعداده والمصادقة عليه جميع الهيئات المختصة بذلك.
- الصيانة والمحافظة عليها في كل الأوقات.
- وضع لوحات إشهارية وتوجيهية.
- تجهيز الساحات التابعة للتجهيزات العمومية بأحواض مائية ونافورات.
- يتم تخطيط الساحات العمومية بالبلاط المصنوع الاحجار الطبيعية و الخرسانة.
- يمنع التوسع على حساب هذه الساحات واستعمالها لغير الوظائف التي حددت لها.

- **ساحات لعب الأطفال:**

- برمجة ساحات للعب الأطفال داخل التجمعات السكانية.
- التقليل من التبليط بأماكن اللعب.
- غرس الأشجار بأماكن اللعب.

- **ممرات الراجلين:**

- جعلت ممرات الراجلين التي يحيط بالتجهيزات الرمزية بالمركز حتى نخفف من التلوث والضوضاء في مركز المدينة.
- يقدر عرض الممرات الخاصة بالراجلين حسب نوع الطريق المحاذية له:
- المحاذية للشوارع الرئيسية (الطرق الأولية) من4 م إلى 5 م.
- المحاذية للطرق الثانوية من2.5 م إلى 4 م.
- المحاذية للطرق الثالثية تقدر بـ 2 م.
- إستعمال ممرات مغطاة للتقليل من أشعة الشمس.

2- المساحات الخضراء والمشجرة:

- تشمل مساحات خضراء تزيينية، مساحات خضراء تؤدي وظيفة إيكولوجية ومساحات تؤدي وظيفة إقتصادية.

- الأشجار المستعملة تكون ذات جذور عميقة وخاصة المثمرة منها والتي تزخر بها المنطقة، ونخص بالذكر النخيل بأنواعها المختلفة.

- يجب إستعمال الأعشاب والأشجار التي تتلاءم مع الظروف المناخية بالمنطقة.

- إستعمال نباتات دائمة الاخضرار وتكون مدمجة مع العشب ويتم توزيعها داخل أرضية المشروع بشكل منظم ومنسجم.

- شروط تموضع الأشجار: * تكون على استقامة واحدة.

* تكون قصيرة ومتباعدة أمام واجهات ومداخل المحلات التجارية.

- توفير مساحات خضراء بشكل كافي على مستوى المشروع لكي يساعد على تلطيف الجو المتميز بالحرارة والجفاف وتوفير الراحة النفسية (الدور البسيكولوجي).

- المحافظة والصيانة الدائمة لهذه المساحات من طرف السكان والبلدية.

- الأرضية المخصصة للمساحات الخضراء مخصصة لهذا الاستعمال فقط.

6-7- المادة السابعة: الترتيبات الخاصة بتسيير النفايات.

- لا يسمح برمي حاويات القمامات في التجمعات السكنية أو بالقرب منها.
- ترمى النفايات في الأماكن المخصصة لها خارج النسيج الحضري.
- جمع النفايات يكون يوميا وفي ساعات الليل و مباشرة من أمام المساكن.
- الجمع المستمر والدوري للنفايات و يكون يومي

6-8- المادة الثامنة: الترتيبات الخاصة بالشبكات المختلفة.

✓ **شبكة المياه الصالحة للشرب:**

- تنجز القنوات من طرف صاحب المشروع.
- المالك للمسكن يتحمل أعباء الربط بالشبكة الرئيسية.
- الصيانة الدورية لها من أجل أن تبقى صالحة في كل الأوقات.
- المحافظة على نوعية المياه لتكون دوما صالحة للاستعمال.
- نوعية الشبكة المستعملة هي الشبكة المفرعة.
- يجب أن تكون القنوات مصنعة من PVC ويكون التواصل مع القناة الرئيسية لخزان الماء الواقع في حي 01 نوفمبر .
- كل بناية يجب أن تزود بالمياه الصالحة للشرب.
- وضع حنفيات الحرائق بالقرب من التجمعات السكنية و المرافق العمومية.

✓ **شبكة المياه المستعملة:**

- تربط قنوات المياه القذرة ومياه الأمطار بشبكة واحدة وهذا من أجل نظافة الشبكة.
- يتحمل صاحب المسكن أعباء الربط بالشبكة الرئيسية.
- الصيانة المستمرة لهذه الشبكة من أجل أن تبقى صالحة للاستعمال في كل الأوقات.
- تفادي التلوث الناتج عنها وهذا من اجل الصحة العامة للسكان.
- نظام الصرف المستعمل هو الشبكة الموحدة.
- يكون التوصيل من القناة الرئيسية المارة إلى قناة التجمع.
- كل بناية يجب أن تربط بشبكة الصرف الصحي.
- القنوات يجب أن تكون مصنوعة من الخرسانة.

✓ **الكهرباء والإنارة العمومية و الغاز:**

- كل بناء أو تجهيز يجب أن يمون بالطاقة الكهربائية والغازية حسب الإجراءات التقنية للمشاريع..

- يجب أن تكون هناك إنارة في كل المساحات العمومية وعلى حواف الطرق، وهذا حسب المعايير التقنية اللازمة لذلك.

- تتكفل كل من البلدية والدولة بتمويل هذه الشبكة.

- الصيانة المستمرة لها من اجل ضمان استمراريتها لأجيال المستقبلية.

6-9- المادة التاسعة: احكام اخرى.

- الصيانة المستمرة والدورية للأرصفة ومختلف الهياكل التابعة لها.

- منع كل نشاط أو عمل بشأنه يسبب التلوث.

- محاربة البناءات الفوضوية والتي لا تستجيب للمعايير والشروط التقنية العمرانية.

- لا تخالف هذه الأحكام إلا التغيرات التي يقوم بها صاحب مشروع خاص في إطار دفتر شروط مصادق عليه مسبقا.

7- توصيات عامة:

من أجل تحقيق تنمية مستدامة للمشاريع العمرانية يجب أن تتوفر في المشاريع بعض الخصائص والشروط والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

7-1- التوصيات البيئية:

✓ إستعمال مواد بناء محلية تتميز بالعزل الحراري قادرة على امتصاص و إرسال الطاقة الحرارية.

- ✓ إحترام الارث العمراني والمعماري للمنطقة والذي يتناسب مع طبيعة المنطقة وظروفها المناخية
- ✓ حماية المشاريع العمرانية من مختلف التقلبات المناخية الصعبة.
- ✓ تصميم مساحات خضراء واختيار النباتات والاشجار فيها يجب يأخذ بعين الاعتبار العامل المناخي بالمنطقة .
- ✓ تجب قدر الامكان الملوثات الناتجة استخدامات الطاقة ومحاولة إستخدام الطاقة البديلة المتجددة لتجنب الاضرار الناتجة عن التلوث.

7-2- التوصيات الاجتماعية:

- ✓ إشراك كافة الفاعلين في المشروع الحضري وهذا من اجل تحقيق مشروع يحترم كافة معايير التنمية المستدامة .
- ✓ الحفاظ على القيم العمرانية والعمرانية للمنطقة والإستفادة من الموروث العمراني في التعامل مع الظروف الطبيعية .
- ✓ توفير حاجيات السكان مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الإستفادة من الحاجيات التي توفرها المدينة لساكنيها (السكن، العمل، الراحة، النقل، الأمن).
- ✓ الساحات العمومية يجب أن تراعي مبدأ الحرمة حيث تكون معزولة عن المناطق السكنية .
- ✓ تشجيع النقل الجماعي للإنقاص من التلوث.
- ✓ العناصر العمرانية يجب أن تراعي مبادئ السكان وتقاليدهم (الفتحات الخارجية).
- ✓ الاستفادة من النفايات الحضرية وهذا عن طريق رسكلتها واعادة تصنيعها .

7-3- التوصيات الاقتصادية:

- ✓ إضفاء البعد الأقتصادي على المدينة وهذا عن طريق تدعيم الانشطة الإقتصادية لتكون المدينة منطقة انتاج لا منطقة إستهلاك فقط.
- ✓ مراعاة حق الأجيال القادمة في الإستفادة من الموارد الطبيعية .
- ✓ توطين الأنشطة الإقتصادية في المكان الذي يناسبها (التجارية داخل النسيج الحضري، الأنشطة الملوثة خارجه).
- ✓ مد مجال الدراسة بمختلف الشبكات (الماء، الكهرباء، غاز، هاتف...) وبرمجة نقل الحضري.
- ✓ تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات كالتشغيل، العنصر الأخضر، و الإسهام في العمران.
- ✓ محاولة استحداث قطاعات منتجة و تمويلها.

7-4- التوصيات العمرانية:

- ✓ التخطيط المسبق للتوسعات العمرانية من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة .
- ✓ وضع مشاريع عمرانية تأخذ معايير التنمية المستدامة بعين الاعتبار .
- ✓ استغلال الجيوب العمرانية والمناطق الفارغة داخل النسيج العمراني للحفاظ على العقار الحضري
- ✓ الحفاظ على الملامح الرئيسية للعمران المحلي كالتدرج في الفضاءات سواء داخل المسكن أو خارجه " مركزية، عضوية، وظيفية
- ✓ دراسة مدى تأثير المشاريع العمرانية على البيئة والطبيعية الحضرية.

- ✓ إعداد مخططات لتسيير مختلف الشبكات والمساحات الخضراء والهياكل القاعدية .
- ✓ الاستفادة من العمران التقليدي في تأقلمه مع العوامل المناخية (الحرارة، الرياح)
- ✓ عزل الفضاءات العمومية عن المناطق السكنية .
- ✓ خلق توازن في عملية توزيع التجهيزات على النسيج العمراني.

خلاصة الفصل:

وبعد عرضنا لأهم المعطيات والإمكانيات التي تتوفر عليها منطقة الدراسة الواقعة في مكان جد مهم وحساس من مدينة الوادي حاولنا إيجاد الحلول لمختلف المشاكل الحضرية للمدينة وتجسيد مشروع حضري كنموذج للتخطيط العمراني، بحيث يكون متكامل ومتناسق ويعمل على إحداث هيكلة وتنظيم للمجال، فهو ذو اهمية كبيرة و ذلك باعتباره همزة وصل بين العديد من الانشطة الحضرية بالغة الاهمية (السوق،الجامعة، المنتزه)، حيث أنه يتموضع في منطقة فارغة داخل النسيج العمراني وبالتالي يخلق استمرارية بين الوظائف الحضرية للمدينة، ولأن مجال الدراسة يقع في منطقة التوسع على المدى القريب حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سيكون له اثر كبير في تخفيف الضغط عن المدينة وكل هذه العوامل تساعد على خلق منطقة توسع عمراني تراعي مبادئ ومعايير التنمية المستدامة .

ومن هنا قمنا باقتراح مخطط تهيئة لمجال الدراسة وتوظيف مبادئ ومعايير التنمية المستدامة في التخطيط العمراني، حيث تم وضع شروط عامة لهذا المشروع لتحديد استعمالات المجال ولضبط المعايير التقنية للبناء وضمان السير الحسن له من المرحلة النظرية إلى المرحلة التطبيقية، وهذا لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

مع التأكيد على توفير كامل متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية العصرية للفرد، وذلك بالإعتماد على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة لترقية وحماية البيئية، وتحقيق العدالة الإجتماعية، والنهوض بالإقتصاد عن طريق الإستثمارات، وكذا تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة.

I. الإطار المفاهيمي للبيئة والضرر البيئي

تمهيد:

عرفت البيئة العديد من التعاريف واختلفت باختلاف المجال والباحثين، لدراسة أي موضوع يتعلق بالبيئة وجب التطرق الى تعريفها، عناصرها، تعريف الضرر البيئي وهذا ما سندرسه في المبحث الأول، اما المبحث الثاني سنتطرق الى الفاعلين او المتسببين في الضرر البيئي.

1-تعريف البيئة

عرف مؤتمر البيئة البشرية في إستوكهولم في سنة 1972م: البيئة بأنها هي مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الانسان الكائنات الأخرى، والتي يستمدون منها زادهم، ويؤدون فيها أنشطتهم[1].

كما عرفها أيضا المشرع الجزائري في المادة 4 من القانون 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أن "البيئة تتكون من المواد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، واشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".

اذن البيئة هي المجال الطبيعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية من إنسان، حيوان ونبات ويمارسون فيه نشاطاتهم المختلفة، وهي بذلك تتكون من نوعين أساسيين من العناصر:

العناصر الطبيعية: ماء، هواء، تربة، حيوانات والإنسان والكائنات الحية الأخرى كل هذه العناصر، وهي أنظمة ايكولوجية لأنها من خلق الله سبحانه وتعالى لا دخل للإنسان في وجودها.

العناصر الاصطناعية، وهي من صنع الانسان، وضعها لينظم بها حياته ويجعلها أكثر أريحية وسهلة سواء في البر، البحر أو اليابس من وسائل نقل، مصانع، بنى تحتية مباني وغيرها من الاختراعات والابتكارات.

إن البيئة من قديم الزمان كانت تتعرض لأضرار مختلفة بفعل الطبيعة من براكين، زلازل، فيضانات أدى ذلك لانقراض أنواع من الحيوانات كالديناصورات ليأتي بعدها زمن التطورات التكنولوجية والعلمية وتتفاقم الاضرار وتتعد الاضرار الطبيعية الى اضرار من صنع الانسان وانطلاقا منه سنتطرق الى مفهوم الضرر البيئي وتحديد الفاعلين فيه سواء بفعل إنسان وأضرار بفعل الطبيعية.

(1) د عبد القادر الشيخلي ، حماية البيئة في ضوء الشريعة و القانون و الادارة و التربية و الاعلام منشورات الحلبي الحقوقية ص 27-28.

2-تعريف الضرر البيئي

الضرر البيئي هو إي تأثير على المكونات الحية أو غير الحية في النظم الايكولوجية في الحياة البحرية البرية او الجوية سواء بفعل الانسان أو بفعل الطبيعة كما عرفه مجموعة من الباحثين والعلماء على أنه الأذى الحال او المستقبل الذي ينال من إي عنصر من عناصر البيئة والمترتب على نشاط الإنسان الطبيعي او المعنوي او فعل الطبيعة المتمثل بالإخلال بالتوازن البيئي سواء كان صادرا من داخل البيئة الملوثة أم وارد إليها.

-هناك تعريف للضر البيئي للبروفيسور (M-drago) يرى أن الضرر البيئي هو ذلك الضرر الذي يصيب الأشخاص او الأشياء عن طريق المحيط الذي يعيش فيه الافراد.

-أما البروفيسور (P.giod) فانه يعرف الضرر البيئي بأنه التلوث أو على حد تعبير ذلك العمل الضار والناجم عن التلوث والذي يتسبب فيه الانسان للبيئة ويصيب مختلف مجالاتها كالماء والهواء، الطبيعة، مادامت هذه العناصر مستعملة من طرف الانسان.

-لقد ذهب الأستاذ شارل كيس Ch. Kiss بأن الضرر البيئي هو "كل عمل يشكل إعتداء على الصحة الإنسانية أو التوازن البيئي يمثل ضررا بالبيئة.[1]

-عرف الضرر البيئي في نص المادة الثانية من اتفاقية مجلس أوروبا حول المسئولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة الخطيرة بالبيئة بأنه :

- حالات الوفاة أو الأضرار الجسدية
- كل خسارة وكل ضرر يحدث للأموال .
- كل خسارة أو ضرر ناتج عن إفساد أو تلويث أو إتلاف البيئة.[2]

وقد عرف ملحق اتفاقية بازل (الخاص بالمسؤلية والتعويض الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود) الضرر بأنه: فقدان الحياة أو الإصابة الشخصية، فقدان الممتلكات أو الإضرار بها.

(1) معلم يوسف، المسؤولية الدولية بدون ضرر-حالة الضرر البيئي-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة منتوري قسنطينة، ص 104.

(2) نفس المرجع السابق ص 105.

فقدان الدخل المستمد مباشرة من منافع اقتصادية ناجمة عن أي استخدام للبيئة، يحدث نتيجة لإلحاق الأضرار بالبيئة.[1]

ومنه نتوصل الى ان الضرر البيئي لا يقتصر على الانسان فقط المتمثل في التلوث جوي، بري، بحري وتكنولوجي بل يمكن للبيئة ان تضر بنفسها بفعل العوامل الطبيعية كالبراكين والزلازل وحوادث احتراق الغابات، وعملية الاشتعال الذاتي عن طريق ارتفاع درجات الحرارة، وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي.

II. الفاعلين في الضرر البيئي

البيئة هي هذا الوسط الذي يعيش فيه الانسان والذي لا بديل له عنه مهدد بجملة من الأخطار أو ما يسمى بالضرر البيئي، فالإنسان هو المسؤول الرئيسي عن الأضرار التي تلحق بالبيئة ولكن للبيئة أيضا دور في هذا عن طرق ما يصدر منها من أخطار وكوارث طبيعية وهذا ما سنحاول معرفته في هذا المبحث.

1-الأضرار البيئية الناتج بفعل الطبيعة:

البيئة بخد ذاتها فاعلة في الضرر البيئي عن طريق مجموعة من الأضرار التي هي عبارة عن كوارث طبيعية وأخطار كبرى ويمكن تصنيفها الى:

1-1-الأخطار الهيد ومناخية:

1-الأعاصير: هي عبارة عن اضطراب جوي وابلي ذو مقياس كبير، وينتج الاعصار عن انخفاض مهم في الضغط الجوي حيث تتجه الرياح في اتجاه الضغط المنخفض نحو وسط الاعصار وفي اتجاه عقارب الساعة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وفي اتجاه معاكس في نصفها الشمالي[2].

فينتج عنها تدمير المنازل والمنشآت والبنى التحتية وخسائر في الأرواح والممتلكات وغيرها من الأضرار.

2-الجفاف: تعرف ب القحط أو الجذب، وهو جفاف المنطقة وخلوّها من الموارد المائيّة وقلّتها، وهذا الجفاف لهُ أسباب عديدة منها قلّة مياهِ الامطار المتساقطة أو عدم وجود مصدر ماء قريب من المنطقة كنهر أو بئر، ولها تأثيرات كبيرة وخطيرة تواجهُ النظام البيئي ممّا يؤدّي إلى موت الأرض وانتهاء صلاحيّتها بمعنى أنّهُ لا يمكن استخدام المنطقة للزراعة أو حتّى للسكن نظراً للظروف المناخيّة التي تمرّ في المنطقة، والمشكلة

(1) نفس المرجع السابق ص105.

(2) علي ايت احسان، أستاذ تعليم العالي، شعبة جغرافية، جامعة ابن زهير المملكة المغربية، الفصل السادس، جغرافية المخاطر البيئة2014-2015، ص 12.

الأكبر هو أنّهُ إذا واجهت منطقة قحط ولو لفترة قليلة قد تسبّب ضرر هائل وخسائر اقتصادية وبيئيّة للمنطقة، ومن بين الخسائر التي تحصل بسبب الجفاف:

انتهاء صلاحيّة الأرض: بمعنى أنّ الأرض تصبح غير صالحة للزراعة ويجب إحيائها من جديد.

هجرة السكّان: من المعروف من أحد أسباب الهجرة هي القحط الذي حدثَ للمنطقة لقلّة الماء

الكوارث الطبيعيّة: القحط هو عبارة عن مرض يصيب المنطقة وتنتشر من منطقة إلى أخرى وخصيصاً في المناطق الصحراويّة التي تؤثّر بشكل هائل على جميع المناطق حولها، ويمكن الحدّ منها عن طريق الزراعة للأشجار الكبيرة وسقاية الأرض لمنع تنقّل حبّات الرمل من الصحراء الى منطقة أخرى وتعرفُ هذه الحالة بالتصحّر [1].

3-الفيضانات: هي ظاهرة هيدرولوجية تحدث نتيجة ارتفاع منسوب المياه في المجرى المائي نتيجة لتساقط أمطار وابلية بكميات تتجاوز قدرة تصريف مجرى الوادي، مما يؤدي إلى خروج المياه وغمر المناطق المجاورة لمجرى الواد، ويحدث هذا في المناطق الشبه جافة والمناطق الشبه مدارية، وهي أنواع تتمثل فيما يلي:

-الفيضانات المفاجئة (السيول الجارفة): وهي فيضانات تحدث في منطقة صغيرة خلال ساعات بفعل الهطول الغزير للأمطار في المنخفضات والصحاري، وتعد هذه الفيضانات من الظواهر المتكررة ذات ارتفاع المياه القليل.

-الفيضانات الإقليمية: تحدث على امتداد الأنهار الكبيرة وتستمر لعدة أسابيع، وتكون المياه فيها مرتفعة نسبيا مما يسبب غمر مساحات واسعة.

-الفيضانات الناجمة عن انهيار السدود

-الفيضانات الساحلية: تنجم عن الأعاصير وأمواج التسونامي.[2]

وينتج عنها العديد من الاضرار تكمن في:

- خسائر بشرية كبيرة ناتجة عن حالات الوفاة بالغرق.
- تلوث المياه وتحولها الى مياه غير صالحة لشرب تساهم في انتشار الامراض والأوبئة.

(1) وسام طلال https://mawdoo3.com

(2) الباحث حيدر محمد جواد جاسم الجزائر، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 27، إدارة كوارث الفيضانات والسيول ص 41.

- هدم المنازل والبنى التحتية للمدن وتشوه منظرها الجمالي واتلاف الممتلكات لصعوبة السيطرة على ارتفاع منسوب المياه وخاصة الواقعة على حافة الاودية.
- إفساد وإتلاف المزارع المحاصيل الزراعية والقضاء على التربة الزراعية وتغيير تركيبها وتعرية المناطق المنحدرة وتأثيرها على اقتصاد البلدان.
- احداث خسائر في الثروات الحيوانية وحدوث الازمات الاقتصادية.

1-2-الأخطار الجيولوجية

1- الزلازل: وهي إحدى الظواهر الطبيعية الجيولوجية التي تحدث في باطن الأرض وتعرف بانها عبارة عن اهتزاز سطح الأرض، بشكل مفاجئ نتيجة لتعرض الصخور إلى التكسر و التمزق لتعرضها إلى قوة ضغط و شد أكبر من قوتها بالتالي تحدث حركة للصخور على نطاق التصدع ينتج عنها طاقة تشبع بشكل سريع من البؤرة الزلزالية إلى جميع الاتجاهات على شكل موجات تسمى أمواج زلزالية، وتتشتت هذه الطاقة سريعا كلما ابتعدت المسافة عن البؤرة، وتحدث لعدت أسباب من بينها وجود طاقة حبيسة مختزنة في باطن الأرض، سمك القشرة الأرضية التي تحتوي على التصدعات و الفوالق، انزلاقات الصخور و الانفجارات البركانية، فينتج عنها العديد من الأضرار الجسيمة على البيئة و على الانسان منها:

- تهديم المدن والقرى وتدمير المباني، المنشآت بشكل كامل.
- انهيار البنى التحتية من طرق، الشبكات المختلفة وخرابها، وتشقق الأرض.
- يسبب موجات التسونامي بالنسبة للمدن الساحلية التي تقوم باقتلاع الأشجار من أماكنها، وجرف الرمال الشاطئية.
- كما تقع خسائر جسيمة بالخزانات والسدود وتحطيم الجسور.

2-البراكين: هي عبارة عن فتحات أو مخارج في القشرة الأرضية تسمح للمواد المنصهرة والغازات المحبوسة في جوف الأرض بالخروج إلى سطحها، ويكون صعود هذه المواد مصحوبا عادة بانفجارات شديدة بسبب الغازات المحبوسة في باطن الأرض، حيث تندفع عندما يزداد الضغط عليها وتحطم كل ما في طريقها وتقذفها إلى مساحات بعيدة عن طريق انفجارات بركانية، وكغيرها من الاخطار تأدي الى إلحاق الضرر بالعناصر البيئية بسبب قوة الاندفاعات البركانية المدمرة حيث يأدي إلى:

- تتميز هذه الاندفاعات البركانية بقوتها التدميرية حيث تسبب خسائر كبيرة في المواد والأرواح، وإتلاف المباني والمنشآت وتحطيم البنى التحتية.

- تلويث الهواء والجو بالأبخرة والغازات المنبعثة من البركان منها الكبريت وغاز ثاني أكسيد الكربون التي تساهم في زيادة مشكل الغازات الدفيئة واتساع ثقب الأوزون.
- انقراض وموت أصناف من الحيوانات.

3-التسونامي: يحدث بفعل حركة فجائية لعمق المحيط بفعل الزلازل أو البراكين، الأمواج المشكلة تكون منخفضة وتقريبا غير مرئية للبواخر الموجودة في اعلى البحار. ولكن عندما تأتي هذه الأمواج من مياه ضعيفة العمق، فارتفاعها يمكن أن يزداد وتسبب خسائر [1] واثار كارثية منها:

- المساس بالنظام الايكولوجي وعناصر البيئة حيث يغرق الحيوانات البرية، ويلحق التلوث بالحيوانات البحرية، موت الالف من البشر.
- تنتشر الامراض والأوبئة بسبب تخريب واتلاف البنى التحتية من شبكات صرف صحي وشبكات المياه الصالحة لشرب وتعكرها يسبب العديد من الامراض السريعة الانتقال بين سكان تلك المناطق كما يؤذي الى وفيات بإعداد كبيرة بسبب الغرق، الإصابة بصاعقات الكهربائية...الخ

1-3-الأخطار الجيومرفولوجية

1-التعرية: المقصود بالتعرية هو كشف السطح ونقل مواده من مكان إلى آخر، وهي تختلف اختلافًا جوهريًّا عن التجوية؛ فبينما لا تتضمن التجوية تحريك المواد التي تنتج عنها فإن التعرية تتضمن عمليات كثيرة تتلخص في نحت الصخور ونقل موادها من أماكنها. ومعنى ذلك أنها تؤدي وظيفتين متعارضتين إحداهما هي الكشف والهدم بواسطة نحت الصخور ونقل موادها، والثانية هي البناء بواسطة ترسيب المواد المنقولة في أماكن جديدة؛ ولذلك فإن تسميتها بالتعرية فيه كثير من التجاوز، ولهذا السبب فإن كثيرًا من الكتاب الغربيين يستخدمون تعبير Dénudation للدلالة على التعرية بمعناها الشامل الذي يتضمن الهدم والبناء معًا؛ بينما يستخدمون تعبير Erosion للدلالة على النحت والهدم[2].

فينتج عنها مشاكل بيئية تتمثل في:

- إنجراف التربة، تهديد مصادر الغذاء بسلب التربة السطحية ونقلها من الأراضي الزراعية، سد قنوات الري والبرك بفعل التربة المنجرفة، استنزاف الأسمدة من الأراضي الزراعية، تدمير الحقول بفعل الأخاديد التي تنشأ بفعل جريان المياه [3].

(1) علي ايت احسان، أستاذ تعليم العالي، مرجع سابق ص 35.

(2) عبد العزيز طريح شرف، كتاب المقدمات في الجغرافيا الطبيعية، المكتبة الشاملة الحديثة، ص 181.

(3) إيمان الحياري، https://mawdoo3.com

2-التصحر: احداث تغيرات في خصائص البيئة مما يؤدي الى خلق ظروف أكثر صحراوية او اكثر جفاف، بمعنى آخر هو عملية تعميق للظروف الصحراوية، من خلال انخفاض أو تدهور حمولة الطاقة البيولوجية للبيئة بما يقلل من قدرتها على إعالة استخدامات الأرض الريفية، لذلك فإن التصحر بالمفهوم البيولوجي هو تدهور قدرة الإنتاج البيولوجي للأرض وبالتالي فهو توسع للرقعة الصحراوية مما يؤدي الى تراجع المناطق المزروعة والمنتجة خلف خطوطها الاصلية[1]، وذلك راجع لمجموعة من العوامل أهمها: قطع الأشجار وتدهور الغطاء النباتي، الرعي الجائر مما يؤدي إلى حرمان التربة من حشائشها، أساليب الرعي التقليدية، التعرية وانحراف التربة، فترات الجفاف وقلة الأمطار، نقص لوعي البيئي بأهمية المساحات الخضراء وغياب

ثقافة التشجير وهذه الآثار تنعكس سلبا على البيئة فينتج عنها:

- ضعف قدرة المواقع على مقاومة تغيرات المناخ الطبيعية.
- كما أنه يعرقل الدورة الطبيعية للمياه والعناصر المغذية.
- تراجع وتدهور الأراضي الزراعية وضعف قدرتها الإنتاجية وكذلك قلت التنوع البيولوجي.
- ظواهر الجو الغبارية والرياح المصحوبة بالرمال.

2-الأضرار البيئية الناتجة بفعل الانسان:

باعتبار أن البيئة هي ملجأ الإنسان يتأثر بها ويؤثر عليها فأصبح هو المسؤول الأول عن كل ما يلحق بها من أضرار وحتى الاخطار الطبيعية له فيها عامل كبير في تفاقم اخطارها كأشغال البناءات، الحفر، التفجيرات عند استغلال المحاجر، واستغلال الأراضي الزراعية، إستنزاف الغابات بقطعها والرعي غير المنظم وناهيك عن الملوثات الصناعية المتنوعة وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المبحث.

2-1-مفهوم التلوث: تعريف اصطلاحي للباحث محمد منير حجاب فهو يؤكد على أن المفهوم الحديث للتلوث ينص على أنه «إفساد لمكونات البيئة، حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة الى عناصر ضارة ملوثات بما يفقدها دورها في صنع الحياة»[2]

يمكن القول أن التلوث هو إدخال عناصر غريبة على البيئة بطريقة عشوائية غير مراقبة تؤدي إلى إحداث ضرر بيئي تتأذى به جميع عناصر البيئة من إنسان، حيوان ونبات.

(1) د صلاح داود سليمان، د حسن علي نجم، اثار ظاهرة التصحر على تناقص المساحات الزراعية و تدهور الإنتاج الزراعي، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد قسم الجغرافية ص 1621.

(2) قريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، ط1-2013، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص44،43.

2-2-أنواع التلوث:

2-2-1-تلوث الهواء: إدخال مباشر أو غير مباشر لأية مادة في الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي الخارجي وتركيبه، بحيث ينجم عن ذلك اثار ضارة على الانسان والبيئة والأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، وعلى امكان الانتفاع من البيئة بوجه عام[1] وهذا راجع لعدة أسباب أهمها:

- الدخان الناتج عن تدخين التبغ.
- حرق المخلفات القمامة.
- تلوث ناجم عن السيارات ذات المحركات الفاسدة.
- تلوث ناتج عن وسائل التدفئة.
- تلوث ناجم عن ملطفات الجو والمعطرات والمبيدات الحشرية.
- التفجيرات النووية.

2-2-2-تلوث الماء: عرفه المشرع الجزائري في المادة 04من قانون حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة بانه ادخال اية مادة في الوسط المائي، من شانها ان تغير الخصائص الفزيائية و الكيميائية/او البيولوجية للماء، وتتسبب في مخاطر على صحة النسان، وتضر بالحيوانات و النباتات الربية و المائية وتمس بجمال المواقع، او تعرقل أي استعمال طبيعي اخر للمياه.[2]

وتكمن أسباب التلوث في:

الصرف الزراعي :حيث تكون مياه الصرف محملة بالأسمدة الكيميائية و المبيدات الحشرية التي تصل إلى الأعماق و تلوث المياه الجوفية.

الصرف الصناعي: المنشآت الصناعية تساهم في تلويث المجاري المائية من خلال ما تلقيه فيها من مخلفاتها ونواتجها الثانوية.

الصرف الصحي: عادة هذه المياه تصب في الأنهار والبحار والوديان مما يتسبب في تلويث مياهها الطبيعية.[3]

(1) د/ حسن احمد شحاتة، تلوث البيئة، الطبعة الأول يناير 2000، الناشر مكتبة الدار العربية للكتاب، ص64.

(2) قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 يوليو سنة2003 يتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة، ص 10.

(3) سالم احمد، الحماية الإدارية للبيئة في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق، ص 12.

2-2-3-تلوث التربة: يعرف تلوث التربة بانه اختلال مكونات التربة واختلاط مواد غير مألوفة مع المكونات الطبيعية للتربة ما يؤثر سلبا عليها فيختل التركيب الكيميائي والفزيائي الخاص بها، ويمكن ان يكون التلوث بارتفاع مستوى مكون من مكونات التربة الطبيعية او أكثر وزيادة تركيزه، ويعود هذا بالضرر والخطر على حياة الانسان والنبات والحيوان، ويعد من أكثر أنواع التلوث خطورة.[1]

وذلك راجع الى:

- تمليح التربة والتشبع بالمياه، فالاستخدام المفرط لمياه الري مع سوء الصرف الصحي يؤدي الى الاضرار بالتربة.
- وجود ظاهرة التصحر، يساعد في هذه العملية عدم سقوط الامطار والرياح النشيطة التي تعمل على زحف الرمال الى الأراضي الزراعية فيما يعني بتحريك الكثبان الرملية.
- إنتقال المواد الملوثة مع مياه السيول أو المياه الجوفية.[2]

2-3-التلوث بالنفايات:

2-3-1النفايات: عرفها المشرع الجزائري في المادة 03 من قانون رقم 01-19 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها: كل البقايا الناتجة عن عمليات الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وبصفة أعم كل مادة أو منتوج وكل منقول يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالتها.

2-3-2-أنواع النفايات: تنقسم النفايات الى عدة أنواع من حيث خطورتها أو نوعيتها ومنها ما يلي:

النفايات الحميدة: هي مجموعة المواد التي لا يشكل وجودها مشكلات بيئية خطيرة ويسهل التخلص منها بطريقة أمنية بيئيا.

النفايات الخطرة: هي تلك النفايات التي تشتمل مكوناتها على مركبات معدنية أو اشعاعية تؤدي إلى مشاكل بيئية خطرة وتتولد هذه النفايات الخطرة من المواد والمخلفات الصناعية والكيمياوية والمخلفات الزراعية.

النفايات الصلبة: هي النفايات المكونة من مواد معدنية او زجاجية وتنتج عن النفايات المنزلية والصناعية والزراعية وهي بحاجة الى مئات السنين للتحلل و يشكل تواجدها خطرا بيئيا.

(1) ايمان الحياري بحث عن تلوث التربة htt://mawdoo3.com

(2) تلوث التربة-المعرفة .https://m.marefa.org

النفايات السائلة: هي مواد سائلة تتكون من خلال استخدام المياه في العمليات الصناعية والزراعية المختلفة ومنها الزيوت ومياه الصر الصحي وهي تلقى في مصادر المياه الجارية.

النفايات الغازية: هي الغازات او الابخرة الناتجة عن حلقات التصنيع والتي تتصاعد في الهواء من خلال المداخن الخاصة بالمصانع ومن تلك الغازات.[1]

2-3-3-الآثار السلبية للتلوث بالنفايات:

ينتج عن التلوث بالنفايات العديد من المخاطر وهي:

- تشويه المنظر الطبيعية وانتشار الرائحة الكريهة.
- التأثير على النظام الحيوي في المنطقة التي تتجمع فيها النفايات، وذلك عبر جلب القوارض
- تلوث الهواء بالغازات المنبعثة من مكبات النفايات بشكل رئيسي غاز الميثان وثاني أكسيد الكربون، وهذه الغازات من غازات الدفيئة التي يلعب ارتفاعها دورا في الانحباس الحراري ورفع درجة حرارة الكوكب على المدى البعيد.
- وفقا لمنظمة الصحة العالمية فإنه يمكن أن تتسبّب مدافن النفايات في تلويث مياه الشرب إذا لم تُبن بالطرق المناسبة.

2-4-إستنزاف الموارد الطبيعية:

نظرا لحاجة الأنسان المتزايدة للإنتاج أصبح يستغل الموارد الطبيعية غير المتجددة بصفة غير عقلانية من معادن، غاز طبيعي، قطع الأشجار والرعي الجائر وغيرها من الموارد غير المتجدد ينتج عليه نفاذ هذه الموارد مما يؤثر على البيئة سلبا ويفقدها توازنها البيولوجي وكذلك تأثر على اقتصاد البلدان، وباعتبارها ضرورية لاستمرار حياة الإنسان وجب المحافظة عليها واستدامتها للأجيال المقبلة عن طريق عقلنة استغلال هذه الموارد واستبدالها بالموارد المتجددة من هواء، شمس، تيارات البحار وغيرها.

خلاصة

مما سبق من التعريفات، توصلنا الى أن الضرر البيئي هو مصطلح يصعب تحديد مفهومه لتنوع مصادره وأسبابه وما سينجم عنه من مشاكل بيئية وعرفنا أن الانسان ليس الفاعل الوحيد المسبب للمشاكل البيئية المتعارف عليها في المنظمات والتقارير العالمية نتيجة التطور والتحضر الذي آل إليه من جهة ومن جهة أخرى نتيجة غياب الثقافة البيئية لديه إضافة الى عدم مبالاته بل حتى الطبيعة لها دخل في الضرر

(1) https://www.edarabia.com/ar/%D8%A3%D9%87%D9%85-4-D9%85%D8%B9%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA/

البيئي ويمكن أن تزيد من حدته وهذا الضـرر يتمثل في الكوارث الطبيعية بالدرجة الأولى وهذا يعني أن البيئة تضر نفسها بنفسها.

III.التشريعات البيئية

تمهيد

يعاني كوكب الأرض من تفاقم الضرر البيئي، حيث كان موضوعه مشكلات بيئية بسيطة من صنع الطبيعة مثل التصحر، الجفاف، الزلازل، الفيضانات، وانتشار النفايات بسبب تزايد السكان وبعدها بدا يظهر التلوث الجوي بسـبب بعض الصـناعات ليتطور و يصـحب احتباس حراري وتغيرات مناخية و بدا سـجل الكوارث البيئية يشـهد قضـايا اخر كارثة الا وهي الانفجارات النواوي، التسـربات البترولية، وغيرها دفع العالم الى المناداة باتخاذ التدابير للحد من هذه المخاطر و محاولة السيطرة عليها حيث تجسد ذلك في المؤتمرات و المعاهدات الدولية العالمية التي شـاركت بها معظم دول العالم ، كما كان للجزائر فعاليتها في هذه المؤتمرات و محاولته في إرساء سياسية بيئة تتماشى مع التطورات الراهنة في البلاد و العالم، وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث.

1-حماية البيئة في العصور القديمة

تميزت الحضـارة الفرعونية بالتطور على صـعيد الاقتصـادي، الاجتماعي، الصـحي وفن العمارة والرياضـيات كما اهتموا بالجانب البيئي حيث قدسـوا الطبيعة وحاولوا المحافظة على مصـادر الثروة الطبيعية من ماء، هواء وتربة من التلوث ورسـخوا عقيدة الحفاظ عليها عند كل مصـري وأقروا انه لن يدخل الجنة من يلوث النيل، كما وضـعوا قوانين تمنع الضـرر بالحيوانات او قتلها وكان مرتكب الجرم يقتل ، واتبعوا مبدا الدورة الزراعية التي تعتمد على عدم تكرار زرع منتوج واحد في نفس المكان لعدة أعوام لضـمان منتوج وفير ذو جودة، كما اسـتخدموا عدة طرق طبيعية لتخلص من الحشـرات الضـارة وغيرها من الإنجازات في مجال الحفاظ على البيئة.

ويتجلى أيضـا مظهر حماية البيئة في دسـاتير حمورابي حاكم بلاد ما بين النهرين التي أقيمت المدن على ضفافها حيث تحتوي الدساتير على 282مادة منها 07 مواد مخصصة بالنخيل، وذكر المؤرخون أيضا ان المادة 59 من قانون حمورابي وضعت غرامة قدرها 22 غ من الفضـة لكل من يقطع نخلة واحدة واعتبروا ان النخلة شجرة خيرة وجعلوا منها آلهة لهم.

أما الحضـارة الصـينية فقد عرفوا ما يدعى بالبناية الخضـراء التي يسـعى فيها المهندسـون إلى التقليل من التأثير السـلبي على البيئة نتيجة لاسـتخدام مواد البناء والحفاظ على الثروات الطبيعية من جهة ومن جهة أخرى توفير ظروف الصحة والرفاهية والبيئة الملائمة لمستخدمي هذه البنايات.

مع بداية الحروب العالمية بين الدول و انتشـــار إســـتخدام الأســـلحة الخطيرة، و اتجاه العالم نحو التصنيع و الثورة الأوروبية أصبحت البيئة تعاني من التدهور ومهددة بأنواع مختلفة من الاضرار و المخاطر البيئة مما استدعى على سكان المعمورة المسارعة لاتخاذ التدابير اللزمة للحد و التقليل من هذه الاخطار وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي مجهودات الدولية لحماية البيئة عن طريق المؤتمرات و الاتفاقيات المبرة في القمم العالمية، كما سنتطرق الى المجهودات المبذولة من طرف الجزائر لحماية البيئة ومراحل إرساء وزارة مخصصة للبيئة و كذلك مختلف الجهات المعنية بها.

2-حماية البيئة على المستوى الدولي:

2-1-مؤتمر ستوكهولم

أول مؤتمر دولي تم عقده في مدينة ستوكهول1972م، عاصمة السويد حضره علماء من مختلف انحاء العالم لشـــرح مفهوم البيئة والمطالبة بإنقاذها إثر انتشـــار المفاعلات الذرية والمحطات البترولية التي لوثت المناخ والحقت اضرار فادحة بالطبيعة وعناصرها الأساسية.[1]

2-2-التقرير العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية

برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة وفي هذا التعزيز الذي صدر في عام 1981 تحت عنوان «الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة، وتم أيضا توضيح اهم مقومات وشروطها.

والتنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير: "هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة إنسانية مع الاخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة.

يوصف هذا التعريف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة، حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهملة مغنية، في مجالات التخطيط الاقتصـــادي ككل، كما انه يركز على ان الجوهر بالنسبة للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة.[2]

2-3-مؤتمر ريودي جانيرو1992

أخذ البعد الدولي لحماية البيئة مداه بانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية والمعروف بـــــ "قمة الأرض" بريو دي جانيرو في البرازيل من 03 – 14 جوان 1992 وهذا بحضور 178 دولة و110 رئيس دولة ورئيس حكومة، و10000 صحفي و40000 مشارك.

(1) د سوزان احمد أبو رية، الانسان والبيئة والمجتمع، كلية الادب-جامعة حلوان، دار المعرفة الجامعية، ص125.

(2) الدكتور قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية لبنان، ص50-51.

ويعد هذا المؤتمر تكملة لمؤتمر ستوكهولم، ومن أهدافه الأساسية بناء مستوى جديد للتعاون بين الدول والعمل من أجل الوصول إلى اتفاق عالمي يحترم مصالح كل طرف مع حماية الاندماج الدولي في البيئة العالمية كنظام شامل وعام.

لقد أسفرت عن هذا المؤتمر عدة مستجدات أهمها إعلان ريو، أعمال القرن الواحد والعشرين (21)، الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي.[1]

أ-جدول اعمال القرن 21 agenda:

هو برنامج شامل يحدد ملامح العمل في مجالات التنمية المستدامة على كوكب الأرض، ويربط بين التنمية والاقتصاد ويدعو الى احداث تغيرات في الأنشطة البشرية المتصلة بالتطور الاقتصادي، مبنية على فهم جديد لتأثير السلوك البشرى على البيئة.[2]

ب-اتفاقية تغير المناخ climat change pacte:

تهدف إلى الحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الاحتباس الحراري للحد من خطورة المشكلة ونتائجها.[3]

ج-معاهدة الحفاظ على التنوع البيولوجي convention on biological diversity:

تهدف إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وتامين الشروط الاقتصادي والقانونية الملائمة لنقل التكنولوجيا الضرورية لتحقيق هذا الهدف[4].

2-4-بروتوكول كيوتو:

انعقد بروتوكول كيوتو في بمدينة كيوتو اليابانية في شهر ديسمبر من عام 1997م، بهدف تخفيض انبعاثات البلدان المتقدمة من الغاوات الدفيئة المتسببة في الاحتباس الحراري بنسبة 5% والعودة بها الى عام 1990، صادق عليه 191 بلد، علما ان الغازات تشمل ثاني اكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيترون، والمركبات الكربونية الفلورية الهدروجينية...الخ[5]

(1) وافي حاجة، مجلة القانون والاعمال، مقالة قانونية الاهتمام الدولي بحماية البيئة زيارة الموقع 14نوفمبر 2018.

(2) ا/محمد إبراهيم محمد شرف، المشكلات البيئية المعاصرة-الأسباب، الاثار والحلول، دار المعرفة لنشر، ص 136.

(3) ا/محمد إبراهيم محمد شرف، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(4) ا/محمد إبراهيم محمد شرف، مرجع سابق، نفس الصفحة.

(5) لتفصيل أنضر WWW.RANGERS.PSD.GOV.JO البروتوكولات الإدارية الملكية لحماية البيئة.

2-5-مؤتم رجوهانسبوغ: انعقد المؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب افريقيا 22 اوت 2002 واهتم بالمياه، الطاقة، الزراعة والتنوع البيولوجي وخرج بمجموعة من التوصيات تمثلت في[1]:

- الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب وتشجيع التنمية الإنسانية وتحقيق الرفاهية وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.
- التركيز على توفير المتطلبات الأساسية للكرامة الإنسانية من مياه نظيفة وصرف صحي وامن غذائي وتنوع بيولوجي، والاعتراف بالأهمية المحورية للتكنولوجيا والتعليم والتدريب وإيجاد فرص العمل.
- الالتزام والعمل على كل المستويات لحماية الكوكب وتشجيع التنمية الإنسانية وتحقيق الرفاهية والسلام العالميين.

3-حماية البيئة على المستوى الوطني

حاول المشرع الجزائري أيضا كبقية العالم الحفاظ على البيئة والتوازن البيئي من مختلف الاضرار بالمشاركة في الاتفاقيات والمؤتمرات، كما سعى الى إرساء قاعدة سياسية في إطار تشريعي وقانوني لحماية البيئة ولكن لم يشهد ذلك إرساء مباشر لإدارة مختصة في حماية البيئة وتم الحاقها بعدت وزارات وهيئات تغير مع تغير الظروف السياسية لدولة والتعديلات الدستورية.

3-1-مراحل إرساء وزارة بيئة في الجزائر

حاولت الدولة الجزائرية الاهتمام بحماية البيئة واحداث إدارة مختصة في ذلك لكنها تميزت بعدم الاستقرار رغم صدور قانون رقم 83-8 المتعلق بحماية البيئة وهو اول قانون اهتم مباشرة بالبيئة يهدف الى تحقيق سياسية وطنية لحماية البيئة ترمي الى: حماية الموارد الطبيعية، مكافحة كل اشكال التلوث، تحسين الإطار المعيشي.[2]

وبعدها تم اسنادها والحاقها بالعديد من الوزارات وهي على التوالي:

وزارة الري البيئة والغابات: تما الحاق مهام القطاع البيئي بوزارة الري والبيئة والغابات وذلك في ظل مرسوم84-126 الذي يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة الغابات، وهذا ما جاء في المادة 5 والمادة 2من المرسوم حيث يسهر على حماية الوسط الطبيعي، حماية الممتلكات الغابية، يطور انشاء الحدائق الوطنية.[3]

(6) قريد سمير، حماي البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئة، ط1-2013، دار الحامد للنشر والتوزيع، ص120-121.

(2) المادة الأول من القانون رقم 83-03مؤرخ في 5فيبراير 1983 يتعلق بحماية البيئة، ص 381.

(3) المادة2، 3من المرسوم 84-126مؤرخ في 19ماية1994، يحدد صلاحيات وزير الري والبيئة والغابات وصلاحيات نائب الوزير المكلف بالبيئة والغابات.

وزارة البحث والتكنولوجية: تم تحويل قضـــية البيئة من وزارة الداخلية والبيئة الى أحضـــان وزارة البحث والتكنولوجيا وذلك بموجب المرسوم رقم 90-393 وهذا ما جاء ذكره في المادة 07 من القانون حيث خصص مدير للدراسات بحماية البيئة.[1]

وزارة التربية الوطنية ووزارة الجامعات: ارجعت إدارة البيئة الى وزارة التربية الوطنية وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-489وذلك في المادة 1و المادة 12.[2]وفي ســـنة 1993تم تحويلها الى وزارة الجامعات والبحث العلمي بموجب المرســـوم التنفيذي رقم 93-235الذي يتضـــمن تنظيم الإدارة المركزية للجامعات والبحث العلمي وهذا ما جاء في مضمون المادة ال 2 منه الذي خصص مديرية للبيئة.[3]

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والإصلاح الإداري: نصـت المادة 17 من المرسـوم التنفيذي 94-248 مؤرخ في 10اوت 1994 والذي يتضمن التنظيم الإداري المركزية في وزرارة الداخلية على بقاء ملف المديرية العامة للبيئة خاضــع لأحكام المادة 05 من المرسـوم التنفيذي رقم 93-235 المؤرخ في 10اكتوبر 1993 - الذي يبن هيكل مديرية البيئة الا هي المديرية الفرعية للتقييس، المديرية الفرعية للتوعية والوقاية و الرقابة، المديرية الفرعية للبرمجة و تقويم البيئة حتى يتم نشر النص الخاص بها.

كتابة الدولة للبيئة: وهذا ما نصـــت عليه المادة 01من مرســـوم الرئاســـي رقم96-01 مؤرخ في 05جانفي 1996 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

وزارة الاشــغال العمومية وتهيئة الأقاليم والبيئة: مرســـوم الرئاســـي رقم 99-300مؤرخ في 24 ديســـمبر 1999يتضـــمن تعيين أعضـــاء الحكومة وجاء هذا في المادة 01، ومن بين المهام المســـندة اليها في مجال البيئة حسب ما نصت عليه المادة 07 في المرسوم رقم 2000-135 ما يلي:

المبادرة بالقواعد والأدوات الخاصة بالحماية والوقاية من كل اشكال التلوث والتدهور البيئي والمساس بالصحة العمومية واقتراح واتخاذ التدابير الملائمة، حماية الموارد الطبيعية والأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي والحفاظ عليها، تقييم دراسات مدى التأثير وغيرها من المهام[4].

وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تم فصـــل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة عن وزارة الاشـــغال العمومية وذلك وفقا للمرســـوم 01-09[5]، ومن بين المهام المســـندة الى وزير تهيئة الإقليم والبيئة المبادرة بكل القواعد والتدابير الخاصـة بالحماية والوقاية من كل اشكال اتلوث وتدهور البيئة والاضـرار بالصـحة العمومية وبإطار المعيشـة

(1) المرسوم التنفيذي رقم 90-393المؤرخ في 11ديسمبر 1990 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة البحث والتكنولوجية العدد54.

(2) مرسوم تنفيذي رقم 92-489مؤرخ في 28ديسمبر 1992يحددتنظيم الإدارة المركزية لوزارة التربية الوطنية، العدد93

(3) مرسوم تنفيذي رقم93-235الؤرخ في 10 أكتوبر 1993، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للجامعات والبحث العلمي، العدد65، ص07.

(4) المرسوم التنفيذي رقم 2000-135 مؤرخ في 20جوان 2000يحدد صلاحيات وزير الاشغال العمومية و تهيئة الأقاليم و البيئة و العمران، العدد36.

(4) مرسوم تنفيذي رقم 01-09 مؤرخ في 07جانفي 2001 يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة تهيئة الإقليم و البيئة.

كما يتولى رصـــد حالة البيئة ومراقبتها كما يبادر بقواعد وتدابير حماية الموارد الطبيعية والبيولوجية والأنظمة البيئية[1]...الخ

وزارة التهيئة العمرانية والبيئية: بعد التعديل الحكومي في جوان 2002 تمت تسميتها وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و بقيت كذلك الى غاية التعديل الحكومي في جوان 2007 [2]وتميزت هذه الفترة بصـدور القانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل19 يوليو ســـنة2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المســتدامة ، اشــتمل القانون على 114 مادة.وذلك للحفاظ على البيئة للأجيال المســتقبلية وتجنب الحاق الضــرر بها من مبادى التنمية المســتدامة وهي من الأهداف التي تســعى الســلطات العمومية لتحقيقها وذلك من خلال ما نصت عليه المادة2 من القانون 03-10 و تتلخص الأهداف فيما يلي:

- تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان الحفاظ على مكونتها
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقيــة الاســـتعمــال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعيــة، وكـذلـك اســـتعمــال التكنولوجيـات الأكثر نقاء.
- تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور، ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

كما نص المشرع في المادة 03من القانون رقم 10-03على المبادئ التي يقوم عليها القانون.

-**مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي:** يحضر أي نشاط يلحق الضرر بالتنوع البيولوجي.

-**مبدأ عدم تدهور المبادئ الطبيعية:** الذي بمقتضاه يتجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية، كالماء والهواء و الأرض و باطن الأرض، و التي تعتبر في كل الحالات جزء لا يتجزأ من مسار التنمية، و ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة.

-**مبدأ الاستبدال:** الذي يمكن بمقتضاه استبدال عمل مضر بالبيئة بآخر يكون أقل خطرا عليها، ويختار هذا النشـــاط الأخير حتى ولو كانت تكلفته مرتفعة، ما دامت مناســـبة للقيم البيئية موضـــوع الحماية

-**مبدأ الإدماج:** الذي يجب بمقتضـــاه، دمج الترتيبات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المســـتدامة عند إعداد المخططات والبرامج القطاعية و تطبيقها.

(1) المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 01-08 المؤرخ في 14 جانفي 2001 يحدد المهام المسندة الى وزير تهيئة الإقليم و البيئة.

(2) رمضان عبد المجيد ، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة2011، ص 88 .

-**مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر**: يكون ذلك باستعمال أحسن التقنيات المتوفرة وبتكلفة اقتصادية مقبولة، ويلزم كل شخص يمكن أن يلحق نشاطه ضررا كبيرا بالبيئة هذا مع مراعاة مصالح الغير قبل التصرف.

- **مبدأ الحيطة**: والذي يجب بمقتضـــاه أن لا يكون عدم توفر التقنيات نظرا للمعارف العلمية و التقنية الحالية، سببا في تأخير اتخاذ التدابير الفعلية و المتناسبة للوقاية من خطر الأضرار الجسيمة المضرة بالبيئة، و يكون ذلك بتكلفة اقتصادية مقبولة

- **مبدأ الملوث الدافع**: ويراد بذلك تحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة نفقات كل التدابير الوقائية والتقليص منها وإعادة الأماكن وبيئتها الأصـــلية إلى حالتهما الأصـــلية.

- **مبدأ الإعلام والمشـــاركة**: الذي يكون بمقتضـــاه لكل شـــخص الحق في ان يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

حدد المشرع بعضا من المصطلحات والتعاريف في المادة 4، ثم تطرق المشرع في الباب الثاني إلى أدوات تسيير البيئة وهذا ما جاء في المادة 05 وهي:

هيئة الإعلام البيئي، تحديد المقاييس البيئية، تخطيط الأنشـطة البيئية التي تقوم بها الدولة، نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية، تحديد الأنظمة القانونية الخاصـة والهيئات الرقابية، تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة.

في الباب الثالث تطرق المشرع إلى مقتضيات الحماية وهي :التنوع البيولوجي، الهواء والجو، الماء والأوساط المائية أرض وباطن الأرض، أوساط الصحراوية، الإطار المعيشي.

أما الباب الرابع فقد تطرق المشـرع الى الحماية من الأضـرار فعالج مقتضـيات الحماية من المواد الكيمياوية والحماية من الاضرار السمعية، اما بخصوص الباب الخامس تضمن احكام خاصة، الباب السادس تضـــمن العقوبات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي واحكام جزائية مختلفة ام الباب الســـابع والبحث ومعاينة المخالفات.

بعد التعديل الدســـتوري لســـنة 2008والتعديل الحكومي ل 2010 ووفقا للمرســـوم الرئاســـي رقم 10-194المؤرخ في 28ماي 2010 يتضـــمن تعيين أعضـــاء الحكومة أعيد تســـمية الوزارة **بوزارة التهيئة العمرانية و البيئة**، في ســـنة 2012 تغيرت التســـمية الى **وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة** وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 12-326 المؤرخ في 4 سبتمبر 2012 الذي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، اما في ســـنة 2015 تغيرت التســـمية الى **وزارة الموارد المائية و البيئة** تطبيقا للمرســـوم الرئاســـي رقم 15-125 المؤرخ في 14 ماي 2015 يتضمن تعيين أعضاء الحكومة في المادة الأولى منه.

في سـنة 2017 وتزامنا مع التعديل الوزاري أصـبحت باسـم **وزارة البيئة والطاقات المتجددة** حيث نلاحظ استقلالية الوزارة وتلائمها مع الطاقات المتجددة التي هي صديقة للبيئة وتتماشى مع مبدأ حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة وهذا ما جاء في المرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ في 17 أغسطس 2017 الذي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة.

3-2-الهيئات المركزية المتعلق بحماية البيئة في الجزائر

3-2-1-الوزارة المعنية وزارة البيئة والطاقات المتجددة

بقاء العمل بقانون حماية البيئة في ظل التنمية المسـتدامة القانون 03-10المؤرخ في 19 يوليو 2003 الذي تطرقنا إليه في العنصر السابق. أما فيما يخص الطاقات المتجددة يتم تسييرها وفقا للقانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أغسـطس 2004 الذي يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المسـتدامة ويحتوي على 18 مادة وحسب المادة 02 منه يهدف الى:

- حماية البيئة بتشجيع اللجوء الى مصادر الطاقة غير الملوثة
- المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.
- المساهمة في التنمية المستدامة بالحفاظ على الطاقات التقليدية وحفظها.
- المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها.

3-2-2-وزارات لها علاقة بحماية البيئة

لا يجب إلقاء مسـؤولية حماية البيئة على كاهل الوزارة المكلفة بها مباشـرة وذلك لان كل الوزارات بمعنية بحمايتها وذلك راجع الى الاضرار البيئية الناتجة عن نشاطات الانسان المختلفة لذا وجب التنسيق بين مختلف الوزارات ووزارة البيئة والطاقات المتجددة ومن بين هذه الوزارات نذكر:

1-وزارة الصـحة والسـكن: تهتم بحماية صـحة السـكان عن طريق حمايتهم من الامراض المتنقلة والمعدية ومكافحتها، تطهير البيئة، اعداد برامج للوقاية ومتابعتها، يسـهر على تطبيق ذلك أربعة مديريات فرعية و من أهمها في مجال حماية البيئة:

- المديرية الفرعية للبرمجة الصـحية: من مهامها دراسـة برامج الوقاية لاسـيما فيما يخص نظافة المحيط ومكافحة الامراض المتنقلة وغير المتنقلة واعدادها واقتراحها والسهر على تطبيقها.
- المديرية الفرعية للبرمجة الصحية في المستشفيات: من مهامها دراسة واقتراح كل التدبير المرتبطة بتسيير النفايات الاستشفائية ومعالجتها.

وهذا ما جاء في مضمون المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 2000-150 مؤرخ في 28جوان 2000.

2-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري: حيث تتولى مسؤولية الحفاظ على الموارد الطبيعية عن طريق مكافحة التصحر والانجراف في المناطق السهبية والشبه صحراوية، الحفاظ على الأنظمة البيئية وتسيير الحيوانات والنباتات البرية وحمايتها وهذا ما جاء في مضمون المادة 7من المرسوم التنفيذي رقم 16-242 المؤرخ في 22سبتمبر 2016الذي يحدد صلاحيات وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري.

3-وزارة الطاقة: من المهام المخولة لها في مجال حماية البيئة ما يلي: اتخاذ كل التدابير اللازمة للمحافظة على الصحة والوقاية من الاضرار الناتجة عن نشاطها وحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة وهذا ما تم ذكره في المادة 03من المرسوم التنفيذي رقم 15-302 المؤرخ في 2ديسمبر 2015.

4-الصناعة والمناجم: الصناعة من اهم القطاعات في البلاد سواء من ناحية التأثير على الاقتصاد او التأثير على البيئة ولذلك راجع لصناعات الكيماوية ومخلفاتها المضرة بالبيئة وتوازها وصعوبة التحكم فيها لذلك وجب اتخاذ التدابير اللزمة لمحاولة الحد من هذه الانعكاسات السلبية وهذا ما جاء في المادة 2من المرسوم التنفيذي رقم 03-135 المؤرخ في 24مارس 2003 الذي يحدد صلاحيا وزير الصناعة وهي حماية البيئة واتخاذ الإجراءات في مجال الامن الصناعي وترقيت الطاقات المتحددة.

5-وزارة السكن والعمران: تساهم وزارة السكن و العمران بدور كبير في التقليل من خطر التلوث عن طريق الدور الذي تلعبه في مجال التخطيط العمراني و يدخل ضمن مسؤولية الوزارة إصدار القرارات و التشريعات التي تنظم سلامة البيئة السكانية من مساكن و حدائق ومرافق لذلك فهي مسؤولية عن دراسة و متابعة الاشتراطات الخاصة بمختلف أنواع الأبنية سواء كانت سكنية أم صناعية أم تجارية محدد لكل نوع منها الاشتراطات الواجبة توافرها فيها سواء كانت أمنية أو إنارة أو تهوية أو ضمانات صحية واجب مراعاتها في تصميم البناء حفاظا على الصحة[1].

6-وزارة الموارد المائية: تعمل الوزارة على الإسهام في تنمية موارد المياه على أساس منهجية الإدارة المتكاملة للموارد المائية والى توفير مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي وكذا تخصيص المياه للاستخدامات الأخرى، وحماية البيئة من التلوث والتصحر والحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استغلالها، وذلك من خلال تبني وتفعيل التشريعات ذات الصلة وتنفيذ برامج التوعية وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية والجمعيات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى والقطاع الخاص والمرأة في جهود إصلاح الأوضاع المائية والبيئية وبما يؤدي إلى الإسهام في تعزيز استدامة التنمية وتحسين الصحة العامة والتخفيف من الفقر والبطالة، وضع الخطط لمواجهة الكوارث البيئية والمائية والتنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة[2].

(1) اسماعيل نجم الدين زنكنه، القانون الإداري البيئي، دراسة تحليلية ومقارنة، منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى بيروت، ص 201.

(2) https://www.yemen-nic.info/ministations/detail.php?ID=10192

العمل على حماية البيئة والحفاظ على ســـلامتها وتوازنها وصـــيانة أنظمتها الطبيعية وتنميتها بما لا يضر بحقوق الأجيال القادمة، والحفاظ على التنوع الحيوي الوطني واقتراح إعلان المحميات الطبيعية وتشجيع الجمعيات الأهلية والمجتمعات المحلية على الإسهام في ذلك[1].

7-وزارة الداخلية والجماعات المحلية: تنقسـم هذه الوزارة الى قسـمين القسـم الأول الداخلية وهو دور الامن العمومي في مجال حفظ الصـحة وذلك طبقا لأحكام المادة 111 من قانون رقم 03-10السابق ذكره المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المسـتدامة، يخول لأعوان وضـباط الشـرطة القضـائية بمعاينة الجرائم الماسـة بالبيئة طبقا لقانون حماية البيئة ونذكر منها:

- المخالفات في مجال التنوع البيولوجي وفقا لما جاء في احكام المادة 81 و82 من نفس القانون التي فرض عقوبات الحبس والغرامات المالية لمرتكب الضرر
- المخالفات في مجال الهواء والجو كما نصـــت المادة 84 و86 من قانون حماية البيئة وكذلك في مجال حماية الماء والأوساط المائية.
- المخالفات في مجال المؤسـسـات المصـنفة اسـتنادا الى المواد من 102الى 109من قانون حماية البيئة السابق ذكره التي كلها تفرض عقوبات الحبس والغرامات المالية لمرتكب الضرر البيئي.
- وكذلك في مجال حفظ الصـحة العامة والتي يقصـد بها كل ما من شـانه ان يحفظ صـحة المواطنين وهذا باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية فيما يتعلق بالمشـــرب والمأكل والمســـكن والمحيط أي مراعات الصـــحة والنظافة.
- مكافحة الغش في بيع السـلع والتدليس في المواد الغذائية وذلك وفقا للمادة 429 من قانون العقوبات في ضوء الممارسة القضائية الصدر في الامر رقم 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 المتعلق بمكافحة الغش.
- تســـهيل عمل مكتب الصـــحة وأعوان الفلاحة في أدى المهام المكلفين بها، والقيام بمحاضـــر معاينة المخالفات والتحقيق في القضايا لمعرفة مصادر اللحوم و إرسال الملفات الى العدالة.

- أما فيما يخص مهام الجماعات المحلية (الولاية، البلدية) يخص سنتطرق إليه في العنصر الموالي للإبراز دورها في حماية البيئة.

3-3-الهيئات اللامركزية في حماية البيئة

3-3-1-تكليف الجماعات المحلية بحماية البيئة:

الولاية هي الجماعة الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة[1]. وللولاية هيئتان هما: المجلس الشعبي الولائي، الوالي.[2]

1-مهام المجلس الشعبي الولائي في حماية البيئة:

وهذا ما جاء في قانون رقم12-07 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير سنة2012 يتعلق بالولاية ج ر ع 12 يبرز المهام المتعلقة بالولاية والمسند الى الوالي في خصوص حماية البيئة وذلك في المادة 77 والتي تنص على ان: يمارس المجلس الشعبي الولائي اختصاصاته في إطار الصلاحيات المخولة للولاية بموجب القوانين والتنظيمات ويتداول في مجال:

- الصحة العمومية وحماية الطفولة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،
- السياحة.
- الإعلام والاتصال.
- التربية والتعليم العالي والتكوين.
- الشباب والرياضة والتشغيل.
- السكن والتعمير وتهيئة إقليم الولاية.
- الفلاحة والري والغابات.
- التجارة والأسعار والنقل.
- الهياكل القاعدية والاقتصادية.
- التضامن ما بين البلديات لفائدة البلديات المحتاجة والتي يجب ترقيتها.
- التراث الثقافي المادي وغير المادي والتاريخي.
- حماية البيئة.
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- ترقية المؤهلات النوعية المحلية.[3]

أما المادة 84: من نفس القانون تنص على ان يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كل عمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي.، يشجع أعمال الوقاية من

(1) المادة الأولى من القانون 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية، العدد12، ص 5.

(2) المادة 2من نفس المرسوم السابق، ص 09.

(3) قانون الجماعات الإقليمية رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير 20012 يتعلق بالولاية، ص 14-15.

الكوارث والآفات الطبيعية وبهذه الصفة يبادر بكل الأعمال لمحاربة مخاطر الفيضانات والجفاف، ويتخذ كل الإجراءات الرامية إلى إنجاز أشغال تهيئة وتطهير وتنقية مجاري المياه في حدود إقليمه. كما تضمنت المادة 85: من نفس القانون على ان يبادر المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع المصالح المعنية، بكل الأعمال الموجهة إلى تنمية وحماية الأملاك الغابية في مجال التشجير وحماية التربة وإصلاحها.

أما المادة 86: من نفس القانون تأكد على ان يساهم المجلس الشعبي الولائي، بالاتصال مع المصالح المعنية، في تطوير كل أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة في مجال الصحة الحيوانية والنباتية.[1]

2-مهام المجلس الشعبي البلدي في حماية البيئة:

القانون 90-08 المؤرخ في أفريل 1990المعدل والمتمم بالقانون رقم 11-10المؤرخ في 20رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية، حدد هذا القانون مسؤولية ومهام البلدية داخل اقليمها والصلاحيات المعطاة لها للحفاظ على النظام والسير الحسن للمدينة في جميع المجالات وخاصة مجال الحفاظ على البيئة والصحة و هذا ما جاء في المادة 90 من القانون وجاء فيه:

في حالة حدوث كارثة طبيعية أو تكنولوجية على إقليم البلدية يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم الإسعافات طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.[2]

وكذلك الماد ة 94 من نفس القانون تنص على أنه: في إطار احترام حقوق وحريا ت المواطنين، يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على الخصوص، بما يأتي:

- السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص والممتلكات.

- التأكد من الحفاظ على النظام العام في الأماكن العمومية التي يجرى فيها تجمع الأشخاص، ومعاقبة المساس بالسكينة العمومية وكلو الأعمال التي من شأنها الإخلال بها.

- تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية مع مراعاة الأحكام الخاصة بالطرقات ذات الحركة الكثيفة.

- السهر على حماية التراث التاريخي والثقافي ورموز ثورة التحرير الوطني.

- السهر على احترام المقاييس والتعليمات في مجال العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري.

- السهر على نظافة العمارات وضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق العمومية.

(1) قانون الجماعات الاقليمية، مرجع سابق، ص16.

(2) قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22يونيو 2011يتعلق بالبلدية، ص 15.

- السهر على احترام التنظيم في مجال الشغل المؤقت للأماكن التابعة للأملاك العمومية والمحافظة عليها.
- إتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها.
- منع تشرد الحيوانات المؤذية والضارة.
- السهر على سلامة المواد الغذائية الاستهلاكية المعروضة للبيع.[1]

وكذلك المادة 123 من نفس القانون تنص على ان: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة على احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما المتعلقين بحفظ الصحة والنظافة العمومية ولا سيما في مجالات:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية.
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.[2]

3-مهام مكتب حفظ الصحة والنظافة بالبلدية: أنشأ بموجب المرسوم 87-146[3] هو عبارة عن مصلحة تقني تتولى حفظ الصحة العمومية يديره طبيب يوضع تحت سلطة رئيس او رؤساء المجلس الشعبي البلدي المعنيين ويضم زيادة على ذلك:

- 1 الى 4 تقنيين ساميين او تقني الصحة العمومية.
- 1 الى 2 تقنيين ساميين او تقني البيئة.
- 1 الى 2 تقنيين ساميين او تقني الفلاحة
- 1 طبيب بيطري او تقني سامي او تقني الصحة الحيوانية.
- 1 مفتش او مفتش مساعد لمراقبة النوعية

أما المهام المكلف بها تكمن فيما تم ذكره في المادة 02 من القانون 87-146 وهي:

- يدرس ويقترح كل التدابير الرامية إلى ضمان المحافظة الدائمة على الصحة والنقاوة في جميع أنواع المؤسسات والأماكن العمومية.

(1) قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22يونيو 2011يتعلق بالبلدية، ص 17.

(2) قانون رقم 11-10 المؤرخ في 22يونيو 2011يتعلق بالبلدية، جريدة الرسمية العدد 37، ص19.

(3) المرسوم رقم 87-146 المؤرخ في 30 يونيو 1987 يتضمن انشاء مكاتب لحفظ الصحة البلدية.

- يقترح ويطبق عند الاقتضاء أي تدبير او برنامج يخص حماية صحة الجماعة المحلية وترقيتها، لاسيما في مجال مكافحة الامراض المتنقلة ومقاومة ناقلات الامراض.
- ينظم محاربة الحيوانات الضارة ويأمر بتنفيذ عمليات التطهير وابادة الجرذان والحشرات.
- يسهر على تحقيق وتنفيذ مراقبة ما يلي ان اقتضى الامر:
- النوعية البكتيرية للماء المعد للاستهلاك المنزلي ويتولى معالجتها عندما لا يتعلق ذلك بذمة هيئات عمومية الخصوصية.
- مراعات شروط جمع المياه المستعملة والنفايات الصلبة الحضرية وتصريفها ومعالجتها.

كما أن مكتب حفظ الصحة يختلف عن لجنة حفظ الصحة المنجزة بموجب القانون 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 التي تقوم ببرمجة الخرجات الميدانية ودراسة النقاط السوداء وكل ما يتعلق بالنظافة وحفظ الصحة العمومية أي هو يبرمج ويقترح مجلس استشاري أما مكتب النظافة يقوم بالتنفيذ لأنه جهاز تقني كما ذكرنا فيما سبق نوع المسؤولين فيه دوره ميداني.

3-4-حماية البيئة في ظل أدوات التهيئة والتعمير:

جاء في المادة الأول من القانون 90-29 المؤرخ في 01ديسمبر 1990 الى تحديد القواعد العامة لتنظيم المجال وتحديد الأراضي القابلة لتعمير وكذلك وقاية المحيط والاوساط الطبيعية والمناظر التاريخية والثقافية على أساس احترام اهداف ومبادئ السياسة الوطنية لتهيئة والتعمير.

3-4-1-الرخص

1-**رخصة البناء:** هي رخصة إدارية تصدر بموجب قرار إداري، تمنح بمقتضاه الإدارة الحق في إنجاز مشروع ما بعدما أن تتأكد من عدم خرقه للأحكام المتعلقة بالتهيئة والمترجمة في مخطط شغل الأراضي والمخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير وكذلك المخططات الخاصة، والبيئة والمناطق المحمية وهكذا تكون رخصة البناء نوع من أنواع أرخص التي تلعب دور مهم في حماية البيئة وكذلك المجال الحضري.

2-**رخصة الهدم:** إن لعملية الهدم تأثير على البيئة سواء سلبا كان او إيجابيا، فالنسبة للجانب السلبي عند القيام بهدم المباني بطريقة فوضوية غير مرخصة يؤذي الى تشويه المنظر الجمالي للأحياء و انتشار مخلفات الهدم بطريقة تمس بالبيئة وكذلك تلويث الجو بالغبار الناتج عن عملية الهدم فضلا عن التلوث السمعي و البصري الصادر عن الات الهدم ، اما الجانب الإيجابي يكمن في القضاء على المباني العشوائية و الاحياء القصديرية التي تأثر على كافة مجالات حياة الانسان سواء من الناحية الصحية، الاجتماعية ، الأخلاقية وغيرها... وعليه نجد في المادة60 من القانون 90-29 يفرض خضوع كل هدم كلي او جزئي لخرصة الهدم كما تقتضي الشروط الأمنية و التقنية وتحضر و تسلم وفق الشروط و الآجال التي يحددها

التنظيم وهذا من طرف البلدية باعتبارها صاحبة الاختصاص[1] وبعد تعديل قانون التعمير سنة2005 أصبح من صلاحيات البلدية هدم كل البنايات المنشاة دون رخصة.

3- رخص دراســـة التأثير على البيئة: إعتمد المشـــرع الجزائري على مواد من 15الى 28 قانون حماية البيئة03-10 في اجبارية تجسيد نظام تقييم الآثار البيئية لمشاريع التنمية الا وهي دراسة التأثير الذي يخص المنشاة المصنفة التي تم ذكرها في المرسوم التنفيذي رقم 07-144 المؤرخ في 19مايو 2007 يحدد قائمة المنشآت المصنفة لحماية البيئة كما تطرق الى كيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير في المرسوم التنفيذي رقم07-145المؤرخ في 19 مايو 2007 وبين أنواع الدراســـة والجهة المســـؤولة عن التصـــريح بالاستفادة من هذا المشروع ويمكن ان تكون الرخص الاستغلال من طرف الوزارة الوصية بالبيئة او رخصة من المجلس الشعبي الولائي أو رخصة من المجلس الشعبي البلدي في حالة وجود دراسة لتأثير من طرف المستفيد اما في حالة موجز تأثير فتكون من طرف الوالي في شكل تصريح، وهي دراسة تراعي انشغالات البيئية من بداية المروع حتى تسليمه وحتى بعد نهاية المشروع والتي تكون على حساب المستفيد عن طريق مكاتب الدراسات المختصة.

كما أشار المشرع في المادة 13و14 من قانون 03-10 الى وجود مخططا وطنيا للنشاط البيئي والتنمية المستدامة.

3-4-2-المخططات

1-مخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير(P.D.A.U): عرفته المادة 16 من قانون 90-29[2] انه " أداة لتخطيط المجالي والتسيير الحضري يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية المعنية اخذ بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط المرجعية لمخطط شغل الأراضي " كما انه يقسم المناطق الى قطاعات محدد كما يلي[3]:

- القطاعات المعمرة: وتشمل كل الأراضي المبرمجة لتعمير على المدين القصير والمتوسط.
- قطاعات التعمير المستقبلية: وهي الأراضي المخصصة للتعمير على الأمد البعيد.
- القطاعات القابلة لتعمير: ويشمل القطاع المخصص لتعمير على الامدين القصير والمتوسط في آفاق 10 سنوات حسب الأولويات المنصوص عليها.
- القطاعات غير القابلة لتعمير: كالمواقع الاثارية، المناطق الفلاحية، حماية الثروات الطبيعية والغابات.

وهو من اختصاصات رئيس المجلس الشعبي البلدي وفقا للمادة 24 من نفس القانون.

(1) المادة 68 من القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

(2) القانون 90-29 المؤرخ في 1ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

(3) من المادة20 الى المادة 23 من القانون السابق ذكره.

2-**مخطط شغل الأراضي**[1]**(p.o.s)**: هو وثيقة عمرانية وتقنية تابعة و مكملة لمخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير، يحدد بصفة مفصلة الشكل الحضري للقطاعات ، يضبط المظهر الخارجي للبنايات، يحدد المساحات العمومية و المساحات الخضراء ، المواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة ، تحديد الاتفاقات ، تحديد الاحياء و الشوارع و النصب التذكارية و المواقع الواجب حمايتها و تجديها و إصلاحها، تحديد مواقع الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها، تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية او تلك المعرضة للانزلاقات و التي تخضع لإجراءات تحديد او منع البناء.

3-**مخطط تسيير النفايات وذلك وفقا لقانون** رقم 01-19 مؤرخ في 27رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها:

قانون يختص بالنفايات الصلبة وكيفية تسييرها، مراقبتها ومعالجتها جاء في المادة 31 من القانون ان اعداد المخطط البلدي لتسيير النفايات يكون على عاتق ريس المجلس الشعبي البلدي الذي يحدد كيفيات اعداد هذا المخطط ونشره ومراجعته واكد على ذلك في المادة 32 التي جاء في مضمونها ان مسؤولية تسيير النفايات على عاتق البلدية.

كما عالجت المادة 30 من القانون محتوى المخطط البلدي لتسيير النفايات المنزلية وما شابهها كتالي:

جرد كميات النفايات المنزلية وما شابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناته خصائصيا.

-جرد و تحديد مواقع و منشئات المعالجة الموجود في إقليم البلدية

-الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات لاسيما المنشئات التي تلبي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرات المتوفرة.

-الأولويات الواجب تحديدها لإنجاز منشئات جديدة.

-الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات و نقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية و المالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

كما أن الوالي لديه صلاحية منح الرخص للمنشآت التي تقوم بمعالجة النفايات الهامدة وهذا ما جاء في المادة 42 من القانون السابق ذكره.

4-**مخطط حماية السواحل:** جاء في مضمون المادة 26 من القانون 02-02 المؤرخ في 5فبراير 2002 يتعلق بحماية الساحل وتثمينه على ضرورة وضع مخطط لتهيئة وتسيير المنطقة الساحلية في البلديات المجاورة للبحر

(1) المادة 31 من القانون السابق ذكره.

من أجل حماية الفضاءات الشاطئية ويحدد شروط اعداد المخطط ومحتواه وكيفية تنفيذه، والمادة 33 من نفس القانون التي تنص على وضع مخطط استعجالي لتدخلات في حالة تلوث البحار.

5-مخطط تسيير الكوارث: نصت المادة 09 من قانون 04-20مؤرخ في 25ديسمبر2004يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة على ان الدولة تضع منظومة شاملة وتقوم بتنفيذها المؤسسات والجماعات الإقليمية في إطار صلا حياتها بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين، الاجتماعيين وبإشراف المواطنين.

كما إستخدم المادة 16 من القانون المذكور أعلاه يحدث مخطط عام للوقاية من الخطر الكبير، فيما يخص كل خطر كبير منصوص علية في المادة 10من القانون وتتمثل الاخطار الكبرى في الزلازل، الفيضانات، حرائق الغابات، الاخطار الصناعية، الطاقوية، الاشعاعية النووية....

6-مخطط توجيهي للمياه: يهدف التخطيط المتعلق بالمياه الى حماية الموارد المائية من اخطار التلوث وتلبية الاحتياجات الضرورية بالكميات الكافية والنوعية المطلوبة، جاء في الباب الرابع الأدوات المؤسساتية لتسيير الدمج للموار المائية وفي الفصل الأول المخططات التوجيهية لتهيئة الموارد المائية حيث انه" المخطط التوجيهي للمياه على تطور البنى التحتية الخاصة فيهدف الى حشد الموارد المائية السطحية والباطنية وكذلك توزيع هذا المورد بين المناطق طبقا للخيارات الوطنية في مجال شغل الأقاليم وتطويره. كما يشجع المخطط التوجيهي للمياه تثمين المورد المائي والاقتصادي فيه واستعماله العقلاني، وتطوير الموارد المائية غير التقليدية المستمدة من رسكلة المياه القذرة، ومن تحلية مياه البحر واستعماله"[1]

كما استحدث المشرع وبموجب التعديلات الجديدة، هيئات إدارية مستقلة، تسهر على تسيير وتنظيم مجالات بيئية معينة، والتي خففت بذلك الضغط على السلطة الوصية والهيئات المحلية، ومن أهم هذه الهيئات المركزية المستقلة نذكر:

3-4-3-المراصد

1-المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة: والذي يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية وذمة مالية المستقلة، والذي يكلف بالمهام التالية:

- وضع شبكات الرصد وقياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعي.
- جمع المعلومة البيئية على الصعيد العلمي والتقني والإحصائي ومعالجتها وإعدادها وتوزيعها.

(1) بن احمد بن المنعم، الوسائل القانونية الإدارية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، ص 132.

- جمع المعطيات والمعلومات المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة، لدى المؤسسات الوطنية والهيئات المتخصصة.
- نشر المعلومة البيئية وتوزيعها.

ويدير المرصد مجلس إدارة ويسيره مدير عام ويساعده مجلس علمي وهذا ما جاء في نص المادة 07 من القانون. [1]

2-المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة: إستنادا للمادة 17 من قانون رقم 04-09المؤرخ في 14 أغسطس 2004 تم إنشاء هيئة وطنية تتولى ترقية وتطوير الطاقات المتجددة تدعى المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة ويهدف هذا القانون الى تحديد كيفيات ترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، وتتمثل أهدافه في:

- حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر غي ملوثة.
- المساهمة في مكافحة التغيرات المناخية بالحد من إفرازات الغاز المتسبب في الاحتباس الحراري.
- المساهمة في التنمية المستدامة بالمحافظة على الطاقات التقليدية وحفظها.
- المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليمية بتثمين مصادر الطاقة المتجددة بتعميم استعمالها.

3-4-4-الوكالات

1-الوكالة الوطنية للنفايات: والتي جاءت ضمن المرسوم التنفيذي 175-02 المؤرخ في 20 ماي 2002 الخاص بتسيير النفايات ومراقبتها وازالتها. وكالة تنفيذية تحت وصاية وزارة الموارد المائية والبيئة لدعم الاحكام التنفيذية الخاصة بالنفايات والتي تكمن مهامها في:

- تقديم المساعدة للجماعات المحلية في ميدان تسيير النفايات.
- معالجة المعطيات والمعلومات حول النفايات وتكوين بنك وطني للمعلومات حول النفايات.

فيما يخص نشاطات فرز النفايات وجمعها وتثمينها ونقلها ومعالجتها وازالتها، تكلف الوكالة بما يلي:

- المبادرة بإنجاز الدراسات والأبحاث والمشاريع التجريبية وانجازها او المشاركة في إنجازها.
- نشر المعلومات العلمية والتقنية وتوزيعها.
- المبادرة ببرامج التحسيس والاعلام والمشاركة في تنفيذها.[2]

(1) المرسوم التنفيذي 115/02 المؤرخ في 3 أفريل 2002 والمتضمن إنشاء المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

(2) الوكالة الوطنية للنفايات-وزارة الموارد المائيةhttp://www.mree.gov.dz/presentation-de-land/?lang=ar

2-الوكالة الوطنية للجيولوجية والمراقبة المنجمية: هي سلطة إدارية مستقلة انشات بموجب القانون 10/01 المتعلق بالمناجم وهي مكلفة بما يلي:

- المراقبة الإدارية والتقنية للاستغلالات المنجمية على سطح الأرض وباطنها وورشات البحث المنجمي.
- مراقبة مدى احترام الفن المنجمي توخيا للاستخراج الأفضل للموارد المعدنية والقواعد الصحة والامن كانت عمومية او صناعية.
- مراقبة تسيير واستعمال المواد المتفجرة والمفرقعات.
- ممارسة مهمة شرطة المناجم وسلطة معاينة المخلفات.[1]

3-المحافظة الوطنية للساحل: مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تحت اشراف وزارة البيئة استحدثت المحافظة بنص المادة 24من القانون رقم 02-02المؤرخ في 02فيفري2002 المتعلق بحماية وتثمين الساحل، اما المهام المسندة اليها بموجب احكام القانون المذكور أعلاه ووفقا لأحكام المادة04 من المرسوم التنفيذي رقم 04- 113 تكلف المحافظة بما يلي:

- حماية وتثمين الساحل والمناطق الساحلية والأنظمة الايكولوجية التي توجد فيها.
- تنفيذ التدابير التي يمليها التنظيم المعمول به لحماية الساحل والمناطق الساحلية.
- تقديم كل مساعدة تتعلق بميادين تدخلها للجماعات المحلية.
- صيانة وترميم وإعادة تأهيل الفضاءات البرية، البحرية الضرورية للمحافظة على التوازنات الطبيعية من اجل المحافظة عليها.
- ترقية برامج اعلام وتحسيس الجمهور على الفضاءات الساحلية للحفاظ والاستعمال الدائم للمناطق الساحلية وتنوعها البيولوجي.[2]

3-4-5-جمعيات المحافظة على البيئة: أنشأت بموجب القانون رقم 12-06 وحسب ما جاء في المادة رقم 01 منه الجمعية هي تجمع اشخاص طبيعية او معنوية على أساس تعاقدي لمدة محدودة أو غير محدودة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال الهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنسان الضبط الإدارية كوسيلة لحماية البيئة[3]. ومنح لها المشرع التدخل في الانشطة التي تختص بحماية البيئة من نشر الوعي البيئي، النصح، ابداء الراي بل تعداه الى أبعد من ذلك عن طريق اتخاذ القرارات اللازمة لحماية البيئة كالتحفظ بشأن المشاريع التي يمكن أن تلحق الضرر بالبيئة

(1) المادة 45 من القانون رقم 01-10 مؤرخ في 03مايو2001 يتضمن قانون المناجم، العدد 35، ص 13-12.

(2) المحافظة الوطنية للساحل http://commissariatlittoral.dz/pres-ar/

(3) القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات.

وهذا ما جاء في المادة 36 من القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على إمكانية " رفع دعوى امام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام"

ومن بين المهام المكلفة بها الجمعيات في مجال حماية البيئة ما يلي:

- الوقاية من الاضرار المباشر وغير المباشر التي تمس البيئة.
- تحسين الإطار المعيشي وحماية الماء، الهواء، الأرض وباطن الأرض، الفضاءات الطبيعية والعمرانية ومكافحة التلوث.[1]
- حفظ الصحة الحيوانية، والمساهمة في استئصال الامراض الحيوانية حسب المادتين 05 و11 من قانون 88/08 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية[2].
- تقديم طلبات فتح دعوى لتصنيف حظيرة وطنية أو محمية طبيعية، إنشاء المساحات الخضراء من خلال المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي حسب المادة 03 من المرسوم 87-143 المتعلق بالحضائر الوطنية.

3-5-الآليات القانونية لحماية البيئة:

من بين الأدوات الجديدة المستخدمة في حماية البيئة من طرف الجماعات المحلية (مكتب حفظ النظافة والصحة) الآليات القانونية، الردعية والوقائية.

3-5-1 الآليات القانونية:

1-الحضر: غالبا ما يلجأ المشرع الى هذا الأسلوب من خلال منع إتيان بعض التصرفات التي يمكن أن تشكل ضرر على البيئة وقد يكون الخضر مطلقا أو نسبيا.[3] ومثل ذلك ما نصت عليه المادة 51 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة " يمنع كل صب أو طرح للمياه المستعملة أو رمي للنفايات، أيا كانت طبيعتها في المياه المخصصة لإعادة تزويد طبقات المياه الجوفية وفي الآبار والحفر و سراديب جذب المياه التي غير تخصيصها أو كما جاء في مضمون المادة 102 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في ظل التنمية المستدامة الذي يخول للمحكمة بمنع استعمال منشأة تم استغلالها دون تلخيص والامر بالنفاذ المؤقت للحضر، كما يجوز للمحكمة الامر بإرجاع الأماكن الى حالتها الأصلية في أجل تحدده.

(1) المادة 37 من القانون 03-10 السابق ذكره.

(2) القانون 08-88 المؤرخ في 26 يناير 1988 المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية.

(3) د. محمد لموسخ، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد السادس، ص152.

كما يمنع تسويق المواد المنتجة لنفايات غير قابلة للانحلال البيولوجي، وكذلك الامتناع عن استعمال المواد التي من شانها أن تشكل خطر على الانسان.[1]

2-**الأمر أو الإلزام:** غالبا ما يستخدم هذا الاجراء في سبيل إصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة من اجل إزالة الاضرار او ارجاع الحال الى ما كان عليه.[2]

3-**الترخيص:** يقصد بالترخيص الاذن الصادر عن الإدارة المختصة لممارسة نشاط معين، الهدف منها تقييد حريات الافراد بما يحقق النظام العام داخل المجتمع، وفي التشريع الجزائري امثلة كثيرة على نظام التراخيص[3] مثل رخص البناء، الهدم، رخص دراسة التأثير على البيئة ...الخ

4-**نظام التقارير:** هو أسلوب جديد استحدثه المشرع، يهدف الى فرض رقابة لاحقة ومستمرة، لهذا فهو أسلوبا مكملا لأسلوب الترخيص، أما انه يقترب من الالزام أو أنه يفرض على صاحبه تقديم تقارير نجد قانون المناجم الذي الزم أصحاب السندات المنجمية أو الرخص أن يقدموا تقريرا سنويا متعلقا بنشاطهم، الى الوكالة الوطنية للجيولوجيا ومراقبة المنجمية. [4]

الملحق رقم (02) نموذج الإجراءات التي يستعملها الطبيب البيطري في تطبيق القوانين في مجال حفظ النظافة والصحة عن طريق التوصية، الإنذار، الإعذار، الإعذار قبل الغلق.

3-5-2 الآليات الردعية:

1-الإخطار ووقف النشاط: يقصد بالإخطار كأسلوب من أساليب الجزاء الإداري تنبيه الإدارة المخالف لاتخاذ التدابير اللازمة لجعل نشاطه مطابقا للمقاييس القانونية المعمول بها.

في الواقع نجد أن هذا الأسلوب ليس بمثابة جزاء حقيقي، وانما هو تنبيه أو تذكير من الإدارة نحو المعني على أنه في حالة عدم اتخاذ المعالجة الكافية التي تجعل النشاط مطابقا للشروط القانونية فإنه سيخضع للجزاء المنصوص عنه قانونا، وعليه فإن الإخطار يعتبر مقدمة من مقدمات الجزاء القانوني.

ولعلى أحسن مثال عن أسلوب الإخطار في قانون البيئة الجزائري 03/10 هو ما جاءت به المادة 10 منه على أنه يقوم الوالي بإعذار مستغل المنشأة الغير واردة في قائمة المنشآت المصنفة، والتي ينجم عنها أخطار أو أضرار تمس بالبيئة، ويحدد له أجلا لاتخاذ التدابير الضرورية لإزالة تلك الأخطار أو الأضرار.

(1) المادة 06 من قانون 01-19المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتسيير النفايات.

(2) د. محمد لموسخ، مرجع سابق.

(3) ا. زهير صايفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر 2016، مرجع سابق، دور الجماعات المحلية في حماية البيئة ص 418-419.

(4) ا. زهير صايفي، مرجع سابق، ص، 419 .

ولقد نصت قوانين أخرى على هذا الأسلوب، منها قانون المياه الجديد 12/05 الذي جاء في مادته 87 على أنه تلغى الرخصة أو امتياز استعمال الموارد المائية، بعد إعذار يوجه لصاحب الرخصة أو الامتياز، في حالة عدم مراعاة الشروط والالتزامات المنصوص عليها قانونا.

2-الوقف المؤقت للنشاط: نصب الإيقاف غالبا على نشاط المؤسسات الصناعية، والوقف المؤقت هو عبارة عن تدبير تلجأ إليه الإدارة في حالة وقوع خطر بسبب مزاولة المشروعات الصناعية لنشاطاتها، والذي قد يؤدي إلى تلويث البيئة أو المساس بالصحة العمومية، وهناك تطبيقات عديدة لعقوبة الإيقاف الإداري أوردها المشرع الجزائري في قانون البيئة 10/03 والذي ينص على أنه إذا لم يمتثل مستغل المنشأة الغير واردة في قائمة المنشآت المصنفة للإعذار في الأجل المحدد يوقف سير المنشأة إلى حين تنفيذ الشروط المفروضة كما نصت المادة 212 من قانون المناجم 10/01 على أنه في حالة معاينة المخالفة، يمكن لرئيس الجهة القضائية الإدارية المختصة أن يأمر بتعليق أشغال البحث أو الاستغلال وهذا بناء على طلب السلطة الإدارية المؤهلة، كما يمكن للجهة القضائية أن تأمر في كل وقت برفع اليد عن التدابير المتخذة لتوقيف الأشغال أو الإبقاء عليها، وذلك بطلب من السلطة الإدارية المؤهلة أو من المالك أو من المستغل.

3-سحب الترخيص :أن نظام الترخيص يعد من أهم وسائل الرقابة الإدارية، لما يحققه من حماية مسبقة على وقوع الاعتداء، ولهذا فسحبه يعتبر من أخطر الجزائيات الإدارية التي خولها المشرع للإدارة، والتي يمكن لها بمقتضاه تجريد المستغل الذي لم يجعل من نشاطه مطابقا للمقاييس القانونية البيئية من الرخصة، ومن تطبيقات السحب في التشريع الجزائري ما نص عليه المشرع في المادة 153 من قانون المناجم 10/01:

- "يجب على صاحب السند المنجمي، وتحت طائلة التعليق المتبع بسحب محتمل لسنده...أن يقوم بما يأتي :الشروع في الأشغال في مدة لا تتجاوز سنة واحدة بعد منح السند المنجمي ومتابعتها بصفة منتظمة.

- إنجاز البرنامج المقرر لأشغال التنقيب والاستكشاف والاستغلال حسب القواعد الفنية "... كما نص قانون المياه 10/05 على أنه في حالة عدم مراعاة صاحب رخصة أو امتياز استعمال الموارد المائية للشروط والالتزامات المنصوص عليها قانونا، تلغى هذه الرخصة أو الامتياز.

3-5-3-الآليات الوقائية:

1-تعريف الجباية البيئية: تشمل مختلف الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة على الأشخاص المعنويين والطبعيين الملوثين للبيئة، بالإضافة الى انها قد تشمل مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجباية وللأشخاص المعنويين والطبعيين الذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة[1].

ومن مبادئه:

(1) محمد قاسمي، الاليات القانونية لحماية البيئة من التلوث الصناعي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، تخصص القانون البيئية، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016، ص49.

• مبدأ الملوث الدافع: نص قانون البيئة 10/03 على مبدأ الملوث الدافع le principe du pollueur payeur ضمن المبادئ العامة لحماية البيئة، وعرفه على أنه ": تحمل كل شخص يتسبب نشاطه أو يمكن أن يتسبب في إلحاق الضرر بالبيئة، نفقات كل تدابير الوقاية من التلوث والتقليص منه وإعادة الأماكن وبيئتها إلى حالتهما الأصلية ، فالهدف الذي سعى إليه المشرع من و راء إدخاله لهذا المبدأ هو إلقاء عبء التكلفة الاجتماعية للتلوث على الذي يحدثه، فهو صورة من صور الضغط المالي على الملوث، ليمتنع عن تلويث البيئة أو على الأقل تقليص التلوث الناجم عن نشاطه الصناعي أو البحث عن التكنولوجيات الأقل تلويث، وذلك بقصد التحكم أكثر في مصادر التلوث وتحسين مداخيل الرسم على النشاطات الملوثة، ولقد تم تكريس هذا المبدأ بصفة فعلية ضمن المبدأ 61 من إعلان ريو Rio لسنة 1962 ، كما أنه ظهر في القانون الفرنسي منذ سنة 1995 وهذا بموجب قانون 2 فيفري1995[1] .

2-أنواع الجباية البيئية[2]:

1-جباية تسيير الفضلات الحضرية الصلبة :وتشمل ما يلي

- جباية النفايات الحضارية منها رسم رفع النفايات المنزلية

- جباية تسيير النفايات الصناعية منها الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة، رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الخطيرة، رسم على الأكياس البلاستكية المستوردة او المصنوعة محليا جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الاستشفائية والعيادات الطبية منها رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المرتبطة بأنشطة العلاج في المستشفيات والعيادات الطبية.

2- جباية تسيير التلوث الجوي : ويشمل ما يلي:

جباية التلوث الجوي الناتج عن حركة مرور السيارات.

-جباية الوقود، الكربون والصوديوم.

جباية التلوث الجوي الناتج عن الصناعة مثل الغازات الكيميائية (غاز CFC) بما فيها البتروكيمياء والبترول.

3-جباية تسيير التلوث المائي و تشمل ما يلي :

جباية الصرف الصحي

-جباية على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

-جباية مرور البواخر والسفن في البحر المتوسط و المياه الإقليمية.

(1) امل المرشدي، استشارات قانونية من موقع محماة نات، بحث قانوني ود راسة عن الوسائل القانونية لحماية البيئة ودور القاضي في تطبيقها، 29 سبتمبر 2016.

(3) أ، د كمال رزيق، دور الدولة في حماية البيئة، مجلة الباحث، العدد 2007/05، 81.

خلاصة

مرت البيئة في الجزائر بمرحلتين بداية من القانون 03-83 بداية المرحلة الأولى ثم ما بعد 2003 حيث تم تداول ملف البيئة من وزارة الى أخرى ولم تشهد الاستقرار الى غاية اسنادها الى وزارة التهيئة العمرانية والبيئية سنة 2003في ظل القانون رقم 03-10 المؤرخ في 12مايو 2003، لتستقر في نهاية بوزارة البيئة والطاقات المتجددة سنة 2017 وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 17-243 المؤرخ في 17 أغسطس 2017.

فكانت النتيجة عدم القدرة الفعلية على حماية البيئة فشهدت التدهور وتراجع، كما حاولت توزيع مهام حمايتها على مختلف القطاعات الدولة المحلية كالمجلس الشعبي الولائي والبلدي لكن لم تخول لها قوة القانون لردع المخالفات المؤدية الى المساس بالصحة العامة والبيئة.

رغم كل هذه الجهود المبذولة من طرف المشرع الجزائر الى أنها بقت تواجه العديد من العراقيل سواء القانونية أو على مستو المواطن الذي يعاني من غياب ثقافة البيئة، وكمثال على ذلك الأضرار الناجمة عن الأسواق بمختلف أنواعها وخاصة العشوائية منها وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي ونقوم بدراسة السوق المغطاة لمدينة تبسة كحالة دراسة.

تمهيد:

لكل منطقة مميزاتها سواء الطبيعية هبتا من الرحمن جبال، بحار، مناظر طبيعية او صناعية بفعل الانسان من تعاقب للحضارات واثارها من قصور ومباني سواء القديمة او الحديثة ، تبسة تعرف بالمدينة المتحف وهذا لما تملكه من اثار يقرا عليها تاريخ عريق للأشخاص و الأمم وكذلك للعمارة ، كما تعتبر منطقة همزة وصل بين الجزائر و تونس لموقعها المهم و احتواءها على شبكة طرق رابطة بين ولايات الوطن و الحدود التونسية جعل منها مركز لاستقطاب الحركة التجارية ولوجود كل المرافق التجارية من أسواق و محلات كبرى في مركز المدينة ساعد هذا في تحفيز نشاط المبادلات التجارية من ناحية ولكن سبب ضرر البيئي من ناحية اخر وهذا راجع لغياب التهيئة الملائمة لأسواق الموجودة في مركز المدينة وعليه سنتطرق في هذا الفصل الى:

- أولا: الدراسة التحليلية لمدينة تبسة مع جميع الجوانب البشرية والطبيعية.
- ثانيا: دراسة موقع السوق وإبراز المشاكل الموجود به.
- ثالثا: تحليل استمارة الاستبيان.

I. التحليل الحضري لمدينة تبسة

1-الدراسة الطبيعية

1-1-الموقع الاداري لولاية تبسة

تحتل ولاية تبسة موقعا استراتيجيا في الجهة الشمالية الشرقية من الجزائر، وهي مدينة تتواجد على مفترق طرق يربط الصحراء التونسية بالشرق الجزائري، كما أنها تشكل نقطة عبور مهمة تربط الداخل بالخارج وكذا هي منطقة انتقالية بين التل والصحراء من جهة أخرى. مساحتها هي في حدود 13878كلم² طبيعيا تنتمي تبسة إلى نطاق الهضاب العليا، كما يتواجد جزئا منها في المنطقة السهبية.

يحد الولاية من:

- ✓ الشمال ولاية سوق أهراس.
- ✓ من الجنوب ولاية واد سوف.
- ✓ من الشرق تونس (بشريط طوله 300كلم من الحدود الجزائرية التونسية)
- ✓ الغرب أم البواقي وخنشلة

الصورة رقم (01): موقع ولاية تبسة.

المصدر: google earth+معالجة الطالبية

1-2-الموقع الاداري لمدينة تبسة:[1]

تعتبر مدينة تبسة مقر ولاية، إذ تضم 12دائرة و28بلدية منها 10بلديات حدودية، كما أنها تمثل مقر دائرة تضم بلدية واحدة، تقع في الجزء الشمالي الشرقي للولاية وتتربع على مساحة تقدر بـ: 18400هكتار يحدها:

- من الشمال بلدية بولحاف الدير.
- من الشمال الشرقي بلدية الكويف.
- من الشمال الغربي بلدية الحمامات.
- من الجنوب بلديتي الماء الأبيض والعقلة المالحة.
- وشرقا بلدية بكارية
- وغربا بلدية بئر مقدم.

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير.

خريطة رقم (01): الموقع الإداري لمدينة تبسة.

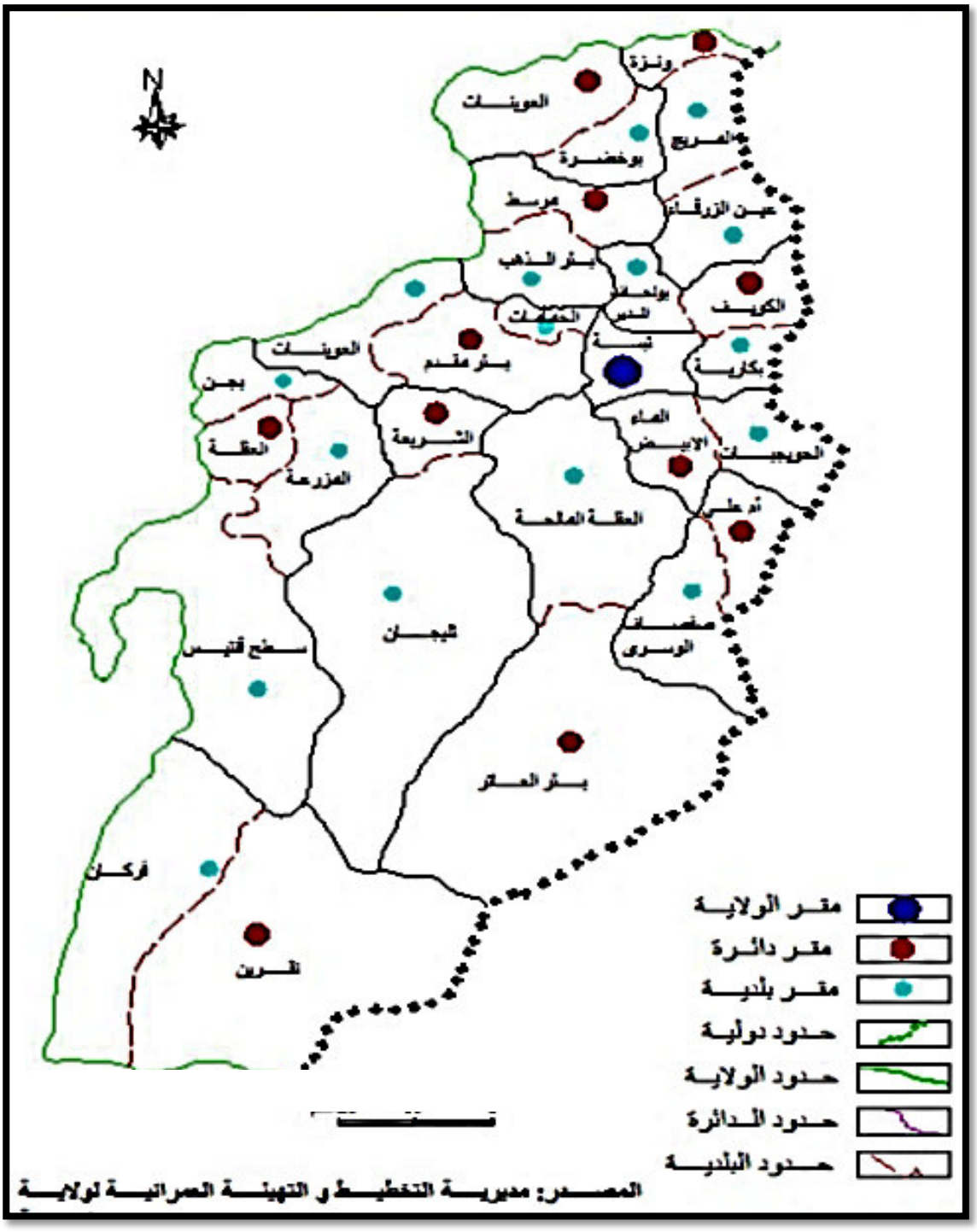

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية تبسة.

1-3-شبكة الطرقات[1]:

شبكة الطرقات لمدينة تبسة تستطيع استيعاب حركة مرورية متنوعة واسعة على المستوى المحلي والجهوي وذلك راجع الى وضعيتها الاستراتيجية في ربط الطرق الوطنية مع الولائية والبلدية كما يلي:

- الطريق الوطني رقم 10الذي يصل مدينة تبسة بمدينة قسنطينة مرورا الى الجمهورية التونسية.
- الطريق الوطني رقم 16 الذي يربط مدينة عنابة بمدينة عنابة الى غاية مدينة وادي سوف.
- الطريق الوطني رقم 82في اتجاه الشمال الشرقي ليربط المدينة بالحدود التونسية.

اضافة الى خط السكة الحديدية المار بالمدينة والذي يربطها بكل من بئر العاتر وسوق اهراس.

المخطط رقم(01): مخطط الطرق لمدينة تبسة

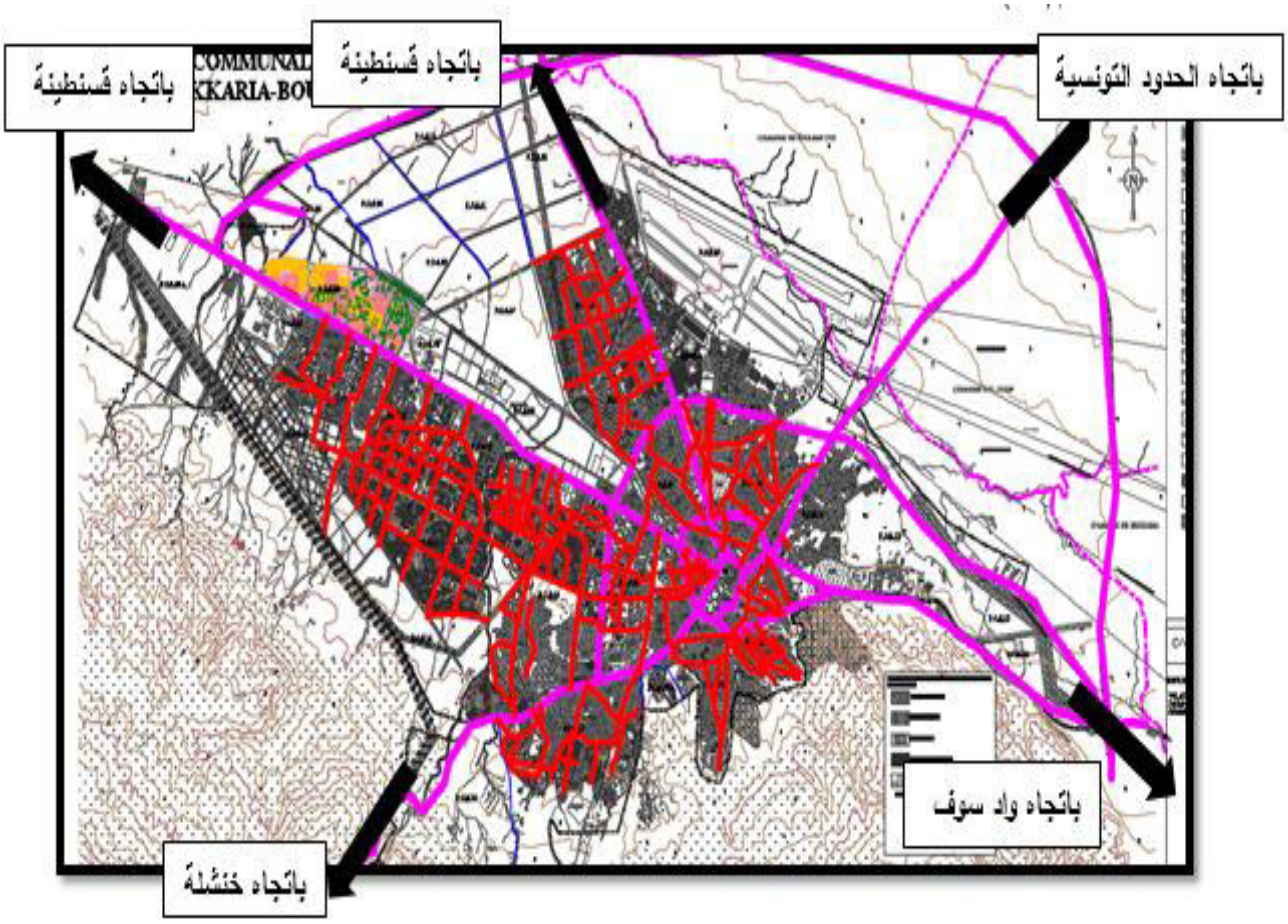

المصدر: المخطط التوجيهي لتهيئة و التعمير +معالجة الطالبة.

(1) المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير ص 103.

1-4-الموضع: مدينة تبسة تتواجد على مستوى أقدام جبل أوزمور، الذي يصل ارتفاعه إلى 1500م، وتتربع على هضبة رسوبية وتحتل معظم سهل المرجة، بارتفاع يتراوح بين 800 و900 متر عن سطح الأرض[1].

1-5-الطبوغرافية[2]: يتميز مجال مدينة تبسة بوحدتين فيزيائيتين هما:

أ-الجبال: والتي تمثل ما يقارب 55%من مساحة البلدية، تتميز هذه الجبال بانحدارات شديدة، وبتغطية غابية تعمل على التقليل من انجراف التربة وزحف الرمال رغم كثافتها المنخفضة.

ب-السهول: تتمثل في سهل المرجة الممتد من شرق الى غرب المدينة والمحدود بالطريق الوطني رقم 10من الجهة الجنوبية وبالحدود الإدارية لبلدية تبسة مع بلدية بولحاف الدير من الجهة الشمالية متوسط ارتفاع هذا السهل حولي 800م.

ج-الانحدارات : يتمكن تمييز أربعة فئات من الانحدار بالنسبة للمدينة كما توضح خريطة الانحدارات.

01-الفئة الأولى: 0.5%

أراضي مناسبة للتعمير والاستخدام الصناعي، فهي لا تكلف الكثير في عملية التهيئة كما تحتل المساحة الأكبر في المنطقة وتمتد في الجهة الشمالية في أحياء "طريق عنابة، لارموط، المطار، الوئام وعلي مهني، والعيب في هذه الأراضي استوائها مما يصعب عملية تصريف المياه و تعريضها للفيضانات إلى كونها زراعية مستغلة من طرف السكان.

2-الفئة الثانية: 5%-11

جيدة للتعمير ذات انحدار يساعد على مد الطرقات والشبكات وهي أقل انتشارا من سابقاتها، وتتواجد في الجهة الجنوبية ومن اهم الاحياء المعمرة بها نجد: حي سكانسكا وحي سوناطيبا، حي الكوبيماد و580 مسكن.

3-الفئة الثالثة: 20%-11

تقع جنوب البلدية عند سفوح الجبال الجنوبية الشرقية و الجنوبية الغربية و هي قليلة التعمير.

(1) المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير 2009.

(2) على حجلة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم تهيئة المجال الحضري و التنمية المستدامة في مدينة تبسة2016، ص 63.

لارتفاع تكاليف البناء ومد الشبكات المختلفة الى جانب انها مناطق غابية ومن الأحياء المتواجدة بها: حي الزاوية، حي الزيتون، حي جبل الجرف.

4-الفئة الرابعة: أكبر من 25%

أراضي غير قابلة للبناء وذلك راجع للانحدار الشديد وتقع جنوب المدينة وبالمقارنة مع الفئات الاخرى هي قليلة وتقع أعالي حي الزاوية وحي الزيتون.

خريطة رقم (02): توزيع الانحدارات لمدينة تبسة.

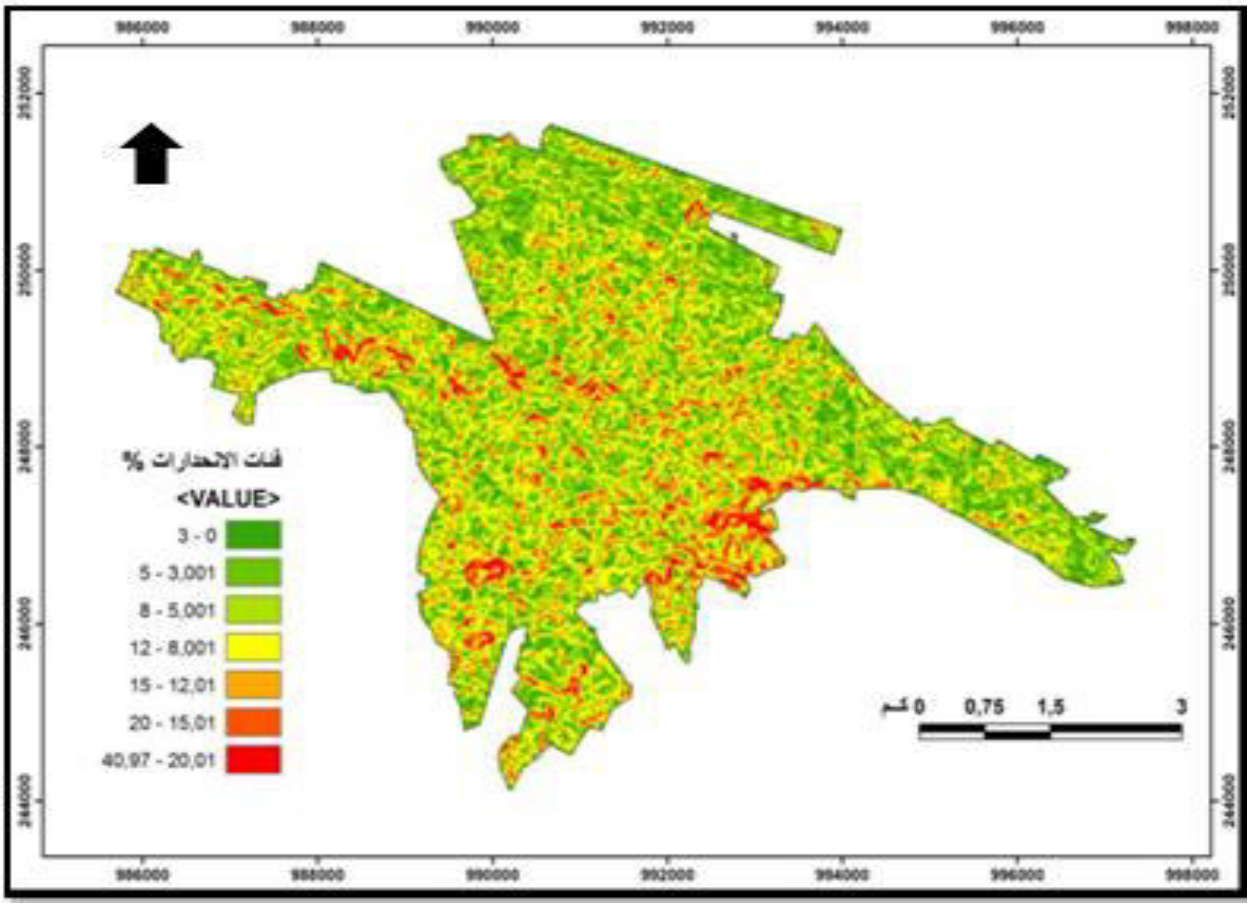

المصدر: الباحث علي حجلة.

1-6-الشبكة الهيدروغرافية[1]: يتميز السطح التضاريس لمنطقة تبسة بكثرة الأودية التي تنحدر من الجبال الواقعة جنوب المدينة ومن أهمها: واد زعرور الذي يمر بالمدينة القديمة ويسبب مشكلا لمعظم مساكنها في ظل انعدام مسافة لازمة لهذا الارتفاق كما أن محطة المسافرين المتواجدة بباب الزياتين عرضة لفيضان هذا الوادي، واد الناقص المار في وسط المدينة تقريبا، واد رفانة الموجود في الجهة الغربية للمدينة الذي يخترقها مرورا بالمنطقة الصناعية ، واد السقي الذي يمر غرب المدينة، كل هذه الأودية مؤقتة الجريان و هي تصب في واد الكبير الدائم الجريان و المنحدر من الجهة الشرقية للمدينة مارا بشمالها، ليصب بدوره في واد شبرو في الشمال الغربي للمدينة. ترتفع منسوبية هذه الأودية في الفصول الماطرة، الأمر الذي يؤدي إلى غمر جزء كبير من سهل المرجة.

1-7-المناخ:[2] يتدرج المناخ في ولاية تبسة، كما يلي:

- **مناخ شبه رطب:** تبلغ نسبة التساقط ما بين 400 و500 ملم، ينحصر ما بين جبل " سرديأس " و " بورمان " على مساحة محدودة.
- **مناخ نصف جاف:** كمية التساقط ما بين 300 و400 ملم، تغطي كامل شمال الولاية.
- **مناخ شبه جاف:** تبلغ كمية التساقط ما بين 200 و300 ملم، يغطي منطقة الهضاب.
- **المناخ شبه الصحراوي:** نسبة التساقط أقل من 200 ملم، ينتد الى الأطلس الصحراوي.

أ-التساقط: كمية التساقط تتراوح ما بين 300 و400 ملم سنويا، ويتميز بالتذبذب وعدم الانتظام في السنة وبين موسم وآخر، ملاحظات محطة الأرصاد الجوية التابعة لمدينة تبسة تبين ما يلي:

جدول رقم(01): متوسط التساقط في مدينة تبسة على مدار السنة.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط التساقط (مم)	25.6	20.6	36.4	28	39	28	13.6	22.7	31	32	32.5	17.7

المصدر: محطة الأرصاد الجوية لمدينة تبسة سنة 2008.

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2009.

(2) محطة الأرصاد الجوية تبسة.

ب-الحرارة: درجات الحرارة المسجلة على مستوى محطة الرصد الجوي لمدينة تبسة تبين القيم التالية:

- المتوسط الحراري السنوي: 19.96 °م.
- متوسط درجة الحرارة الدنيا مسجلة في شهر جانفي 1.9 °م.
- متوسط درجة الحرارة العظمى مسجلة في شهري جويلية وأوت 43 °م.

جدول رقم(02) يوضح متوسط درجة الحرارة في مدينة تبسة على مدار السنة

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
متوسط درجة الحرارة (° م)	6.5	7.7	10.1	13.2	18	30	36	35	23	16.4	11	17

المصدر: محطة الأرصاد الجوية لمدينة تبسة سنة 2008.

1-8-جيوتقنية المدينة[1]

1- الأراضي الموجهة للبناء: تحتل جزءا كبيرا من مساحة المدينة، ذات منحدرات ضعيفة ما بين 3 و5 %، مكونة من طمي وحصى حيث تعتبر أساسا جيدا للبنايات، يمكنها تحمل عمارات من عدة طوابق (طابق أرضي + 4 أو أكثر) حسب الأساس.

2- أراضي متوسطة القابلية للبناء: تقع هذه الأراضي غرب المدينة على طول الطريق الوطني رقم 10 الى الشمال، فهي تتميز بمنحدرات ضعيفة من 3 الى 5 % في أغلب الأحيان، تكوينها الجيولوجي متنوع من طين وتجمعات متراصة ومغطاة بالطمي الحجري المرصع، تعتبر في العموم أراضي ذات تحمل جيد، في حين أن الطبقة السطحية في أكثر الأحيان مكونة من وحل فضفاض بسمك يتراوح ما بين 1 إلى 3 م بتحمل ضعيف الاضافة الى الحصى، كل هذه الاراضي يمكنها تحمل عمارات من عدة طوابق (طابق أرضي + 4 طوابق) حسب العمق والأساس.

(1) المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير من ص 100الى 111.

3- **أراضي قليلة الصلاحية:** وهي كل الأراضي الواقعة على المرتفعات والمصبات المجاورة للكتل الجبلية، ارتفاعها متنوع بمجاري مائية غير دائمة الجريان (مؤقتة) و انحداراتها ضعيفة.

4- **أراضي بخصائص مختلفة:** نجدها على مستوى السهل المنخفض حيث تنعدم المنحدرات (1 الى 3%)، تتكون من أتربة متنوعة أول طبقاتها جير فضفاض بالإضافة الى أسطح محلية ذات سمك يقارب 4سم ، الطبقات الأساسية متكونة من طين أحمر متراص بتحمل شديد، هذه الأراضي معرضة للفيضانات من وقت لآخر، كل بناء يستوجب أساسات عميقة و مضادة للفيضانات.

5- **أراضي غير قابلة للبناء:** أراضي ذات انحدار شديد معرضة للانجراف، تقع في المناطق الجبلية.

الخريطة رقم (03): قطاعات التعمير لمدينة تبسة.

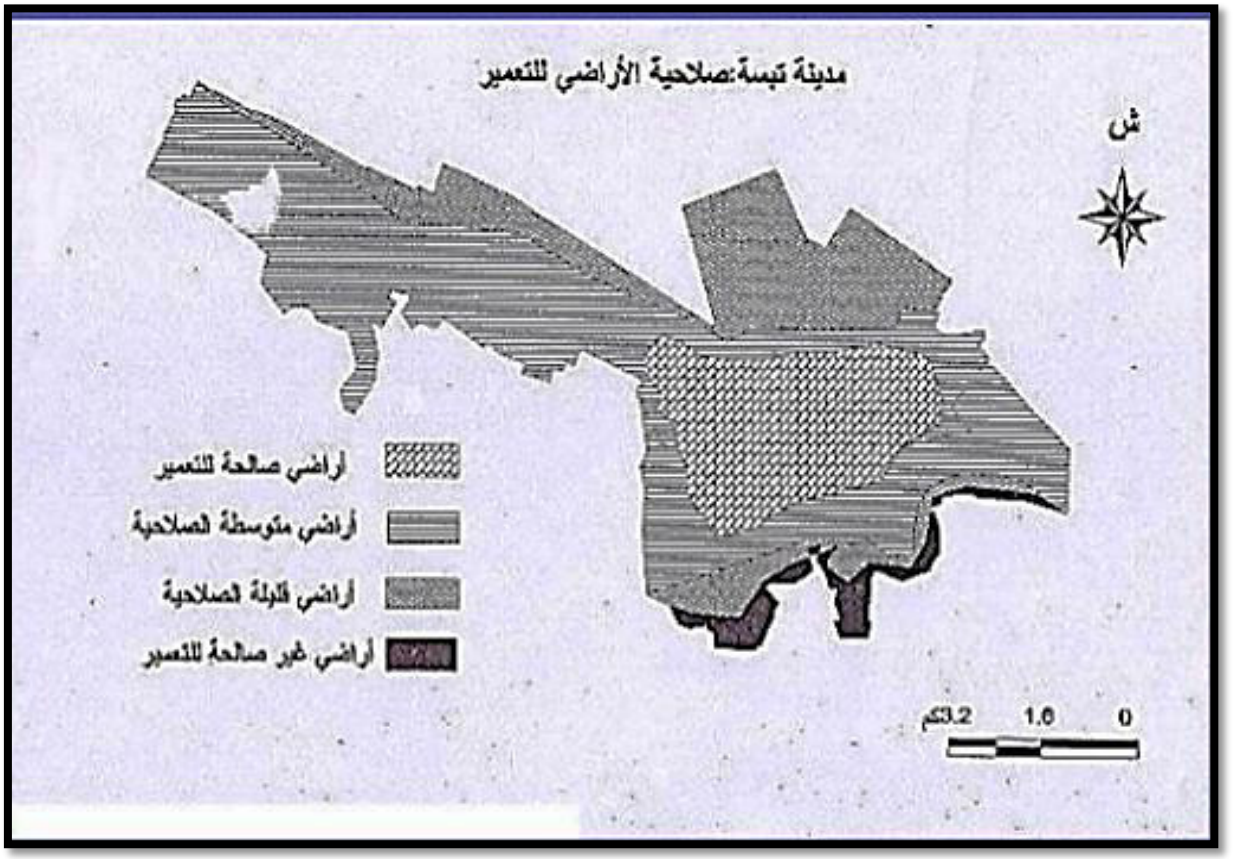

المصدر: مديرية التعمير، الهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة 2009.

2-الدراسة العمرانية والسكانية لمدينة تبسة

2-1-الدراسة السكانية

2-1-1-مراحل تطور نمو السكان[1]

1-المرحلة الاولى 1870 -1954 م: من أهم خصائصها نمو ديمغرافي بطيء نسبيا حيث بلغ عدد السكان عام 1870 حوالي 2370 نسمة ليصل عام 1954 الى 21480 نسمة.

2-المرحلة الثانية 1954 – 1966 م: عدد السكان ارتفع في المدينة ليصل 42642 نسمة سنة 1966 م بمعدل نمو مرتفع 5.88 %، حيث تعتبر مرحلة انتقالية من الفترة الاستعمارية الى فترة الاستقلال وذلك ما يفسر ارتفاع نسبة النزوح الريفي نحو مدينة تبسة.

3-المرحلة الثالثة 1966 – 1977 م: ارتفاع عدد السكان ليصل الى 62639 نسمة سنة 1977 م، هذه المرحلة شهدت تطورا بموجب التقسيم الاداري لعام 1974 م والذي أقر مدينة تبسة " ولاية «، بنسبة نمو وصلت الى 3.56 % وهي ضعيفة مقارنة مع النسبة الوطنية التي تصل الى 5.40 % بسبب الثورة الزراعية لعام 1972 م والتي أدت الى استقرار سكان الأرياف في أراضيهم.

4-المرحلة الرابعة 1977 – 1987 م: ارتفع عدد السكان سنة 1987 م الى 107559 نسمة بنسبة نمو تقدر ب 5.55 % وهي مرتفعة نسبيا، في هذه المرحلة استفادت الولاية من عدة مشاريع تنموية بالإضافة إلى تطور وتوفر الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمدينة مثل وفرة السكن والتعليم والصحة والعمل بوجه خاص.

5-المرحلة الخامسة 1987 – 1998 م: حسب احصائيات السكان لعام 1998 م وصل عدد السكان الى 154335 نسمة بنسبة نمو تقدر ب 3.34 % وهي منخفضة مقارنة بالمعدل الوطني لنفس المرحلة والمقدر ب 3.57 %، أيضا هو منخفض بالنسبة لقديرات المرحلة السابقة.

6-المرحلة السادسة 1998 – 2008 م: في هذه المرحلة بلغ عدد السكان 200156 نسمة بنسبة نمو تقدر ب 3.42 %.

(1) المركز الوطني للإحصاء سنة 2008.

2-1-2-التركيب السكاني حسب الجنس والسن:

تركيب السكان حسب الجنس يساعد على تحديد احتياجات كل منهما (اناث وذكور). في سنة 2008:

- ✓ عدد الذكور: 99387
- ✓ عدد الاناث: 99348

يمكن دراسة العلاقة بين الجنسين حسب ثلاث فئات عمرية، ومن خلال الجدول يمكن استنتاج أن الفئة العمرية الثانية ما بين 15 و16 سنة طاغية على الاولى، هذا يعني أن تبسة تصنف ضمن المجتمعات الفتية.

جدول رقم (03): التركيب السكاني حسب الجنس والسن لمدينة تبسة.

الفئات العمرية	عدد الذكور	النسبة %	عدد الاناث	النسبة %	المجموع	النسبة %
14 – 0 سنة	37786	50.57	36935	49.43	74721	37.6
65 – 15 سنة	57506	49.70	58201	50.30	115707	58.22
65 فأكثر	4095	49.30	4242	50.7	9307	4.18

المصدر: المركز الوطني للإحصاء .2008

2-2-الدراسة العمرانية[1]:

2-2-1-النمو العمراني للمدينة:

المدينة كظاهرة حضرية تتطلب دراسة مميزاتها العمرانية وذلك من خلال تتبع مراحل تطورها العمراني، وأبرز الاتجاهات التي سلكتها في توسعها وقد تطور عمران مدينة تبسة على عدة مراحل من أبرزها:

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ص 96-97.

1-المرحلة الأولى قبل سنة 1846 م: هي سنة دخول الفرنسيين كانت المدينة عبارة عن النواة الأولى المحاطة بالسور البيزنطي وتبلغ مساحتها حوالي 3.9 هكتار. حيث كانت مربوطة بعدة طرق التي تعتبر حاليا طرق وطنية:

- ✓ طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بقرطاج (تونس)
- ✓ طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بقسنطينة (سيرتا)
- ✓ طريق يربط مدينة تبسة (تيفاست) بتيمقاد (باتنة)

2-المرحلة الثانية 1846 -1932: بعد تهديم جزء من السور قاموا ببناء ثكنة داخل السور البيزنطي في الجهة الجنوبية سنة 1852 وعملوا على بناء عدة مباني سنة 1872 استبدلوا بعض السكنات العربية التقليدية إلى إستعمارية، ثم أخذ العمران يتوسع خارج السور بشكل فوضوي يفتقر إلى التخطيط وهو ما دفع الفرنسيين إلى إصدار مخطط التهيئة 1931 وبلغت مساحة ما شيده الفرنسيين 22.25 هكتار.

3-المرحلة الثالثة 1932-1962: بلغت مساحة المدينة 126.05هكتار سنة 1962 بزيادة مقدارها 72.7 هكتار، أما العمران في هذه الفترة فقد أخذ شكلا منظما لأنه كان ثمرة مخطط التهيئة 1931، حيث عمل الفرنسيون على إشغال الجيوب الفارغة، كمل توسع العمران باتجاه محوري الطريقين الرئيسيين في المدينة آنذاك (طريق شمال جنوب، طريق شرق غرب.)

4-المرحلة الرابعة 1962-1972: لم تعرف المدينة توسعا كبيرا عقب الاستقلال حيث استغلت المساكن التي تركها المستعمرون بعد هجرتهم، كما ظهرت توسعات ببناء مساكن جديدة للنازحين من الأرياف بحثا عن العمل، بلغت المساحة المستهلكة ب: 39.33هكتار .

5-المرحلة الخامسة 1972 -1988: شملت مدينة تبسة الترقية الإدارية سنة 1974 مما جعلها تستفيد من عدة مشاريع من أجل بعث ديناميكية جديدة فيها وتنميتها، وشهدت أكبر تسارع في وتيرة توسعها المجالي نتيجة لإنجاز عدد كبير من المساكن بعضها أنجز من طرف الخواص دون ترخيص من المصالح المختصة، والبعض الآخر في إطار المناطق السكنية الجديدة ZHUN هذه الأخيرة تركزت في الجهة الغربية للمدينة وقد بلغ عدد المساكن المنجزة في هذه الفترة 8959، سكن، كما ظهرت عدة خدمات ومرافق جديدة كمقر الولاية، المطار، المعهد الوطني للتعليم العالي وغيرها من التجهيزات، بالإضافة إلى توطين المنطقة

الصناعية ومنطقة النشاطات. استهلك العمران في هذه الفترة مساحة تقدر ب: 1472 هكتار بمعدل زيادة 92 هكتار للسنة.

1-المرحلة السادسة بعد 1988 م:

عرفت مدينة تبسة إستمرارا في وتيرة التوسع العمراني، إذ واصل العمران زحفه في الاتجاه الغربي للمدينة على طول الطريق الوطني رقم 10 (الاتجاه الأنسب لتوسعها) بسبب عوائق التوسع التي تميز باقي الجهات بالمدينة، كما حدث تكثيف للبناء في الجيوب الفارغة والتي استغلت معظمها في تغطية النقص في التجهيزات، أما منطقة التوسع فقد خضع العمران فيها إلى التخطيط المسبق فأنجزت فيها مشاريع سكنية طغى عليها السكن الجماعي، وحرصت السلطات على تزويدها بمختلف المرافق والتجهيزات الضرورية للسكان ومن وراء كل هذا حدث اتصال عمراني بين المدينة والتجمع الثانوي "علي مهني" سنة 2002 ليصبح هذا الأخير ضمن المحيط العمراني، اتسعت المدينة في هذه المرحلة 850.62 هكتار، أي بنسبة 34.19 % من إجمالي المساحة المعمرة بالمدينة والبالغة 2488 هكتار سنة 2008 .

خريطة رقم(04) التطور العمراني لمدينة تبسة.

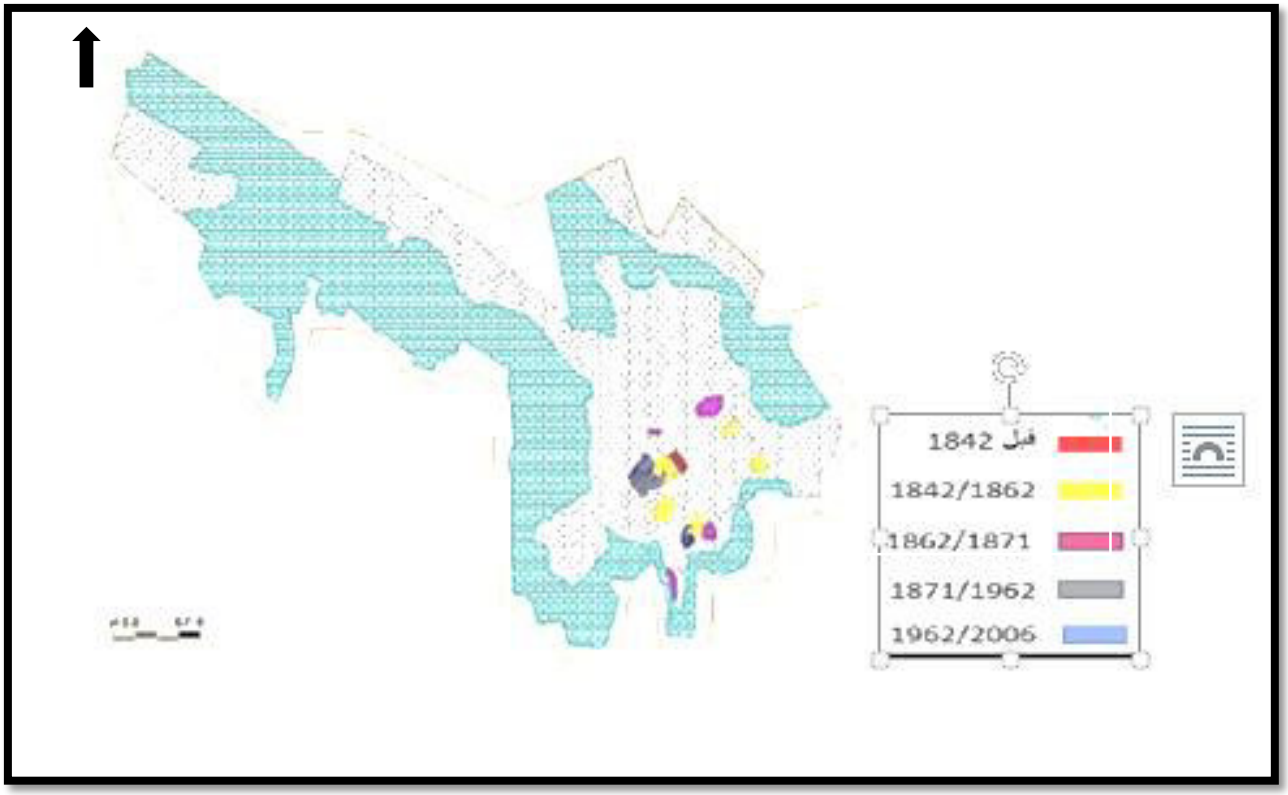

المصدر: مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية تبسة.

2-2-2-دراسة النسيج العمراني للمدينة[1]

1-النسيج المركزي:

- **النواة الهيكلية:** تمثل المدينة القديمة (المركز القديم للمدينة) بالإضافة الى النسيج العمراني الاستعماري، عبارة عن اراضي واسعة مقسمة لأشكال مختلفة تضم معظم التجهيزات الأساسية للمدينة.
- **الأحياء القديمة:** تمثل أول توسع عرفته المدينة والتي تحيط بالمركز القديم للمدينة، أحياء اعتمدت عملية البناء الذاتي، مكونة من عناصر مختلفة، تتميز بالاتساع وهي ذات وظيفة سكنية بحتة، تتمثل في: باب الزياتين، بوحبة، حي المحطة، والحي الشعبي.
- **النمط العربي الاسلامي:** يضم هذا النمط كلا من حي الزياتين وبوحبة، يتميز ببناياته غير المنتظمة ومسالكه الضيقة والمسدودة، كما تتميز أيضا بنمط حياة خاص بسكانها فقد حافظوا على الترابط والتراحم فيما بينهم، هذا النوع من السكنات تتكون من واجهات بفتحات ضيقة وأبواب قليلة الارتفاع.
- **النمط الحديث:** يتكون من بناءات مشيدة بعد الاستقلال، تتميز بواجهة معمارية مستوحاة من النمط القديم لكن بطابع عصري.
- **المدينة القديمة:**

- باب كركلا: شهد أعمال ترميمية لاسترجاع دوره كمعلم أثري حيث كان في معظم الأحيان مكب للفضلات.
- باب قسنطينة: يعرف نوعا من الازدحام الميكانيكي والتجاري، كما تما فيه عمليات اعادة ترميم.
- باب سولومون: يعتبر منفذا ومسلكا نحو السوق.

- **التحصيص والبناء الذاتي:** يحتل الجزء الأكبر من النسيج العمراني للمدينة، هذه التحصيصات مجزأة بطريقة عامة بواجهة واحدة (طابق أرضي ومرائب وطوابق أخرى)
- **السكن الجماعي:** يتمثل في المناطق الركنية الحضرية الجديدة ZHUN ومختلف البرامج التي أطلقها ديوان الترفيه والتسيير العقاري L'OPGI والعروض العقارية في إطار خلق وحدات سكنية وعمارات حول مساحات عمومية أو نصف عمومية.

(1) المخطط التوجيهي لتهيئة والتعمير لولاية تبسة ص 100-101.

2-2-3-التجهيزات[1]: باعتبار المدينة مركزا للولاية، ونظرا لموقعها الاستراتيجي جهويا ووطنيا، جعل لها الأفضلية من ناحية التجهيزات والبنية التحتية نسبيا مقارنة بالمدن المجاورة لها.

ا-**التجهيزات الادارية والأمنية:** تعتبر المدينة مركزا للخدمات الادارية والأمنية وهذا يفسر العدد الكبير للإدارات والتجهيزات الأمنية منها: مقر الولاية، أمن الولاية، مديرية الأمن، الدرك الوطني، القطاع العسكري، البنوك، قنصلية تونس، مكتب البريد والموصلات، ديرية النشاط الاجتماعي، الخطوط الجوية الجزائرية، مكاتب الجزائرية للمياه، الخدمات الاجتماعية للتربية

ب-التجهيزات التربوية: تغطي مساحة تقدر ب 116.43 هكتار أي بنسبة 13.03 % من مجموع التجهيزات في المدينة.

ج-التجهيزات الصحية: تغطي مساحة 11.87 هكتار بنسبة 1.32 % من المساحة الاجمالية للتجهيزات الموجودة في المدينة.

د-التجهيزات الرياضية والترفيهية: تتمثل في التجهيزات التالية، ملعب اولمبي، قاعة اولمبية، ملعب بلدي(02)، مسبح نصف اولمبي، مركب جواري، قاعة متعددة الرياضات(03)، الحدائق عددها(08).

هـ-التجهيزات الثقافية والسياحية: وتتمثل في دار الشباب(02)، دار الثقافة، المراكز الثقافية عددها (03)، المتاحف(03)، المكاتب عددها(07)، قاعة سينما و 21فندق.

و-التجهيزات الدينية:

التجهيزات الدينية تتمثل في 29 مسجدا و3 مقابر اسلامية ومقبرة مسيحية، زاوية وضريح.

خلاصة:

- تتميز مدينة تبسة بموقعها الاستراتيجي الذي يتوسط المدينة وهو القلب النابض لها لاحتوائها على جميع أنواع التجهيزات.
- أغلبية سكان المدينة هم ضمن الفئة النشيطة الفتية.
- المدينة أخذت محور طريق قسنطينة (الطريق الوطني رقم 10) كمحور لتوسعها.

(1) المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

II. دراسة التحليلية لواقع السوق المغطاة لمدينة تبسة :

تمهيد:

تعتبر الأسواق تجهيزات مهمة تندرج ضمن تخطيط المدن لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد وتفعيل الحركة التجارية وخاصة اذا كان موقعها الجغرافي استراتيجي مثل مدينة تبسة التي هي نقطة ربط و التقاء بين مختلف بلديات الولاية و مقصد للمواطن التونسي كماهي مركز اداري لتواجد مختلف الإدارات بها و قد ساعدها ذلك في تشكيل نشاط و حركة تجارية معتبرة من شأنها إحداث تغيير في اقتصاد المدينة ولكن رغم هذا نجدها تعاني العديد من النقائص و المشاكل كتموضعها غير المناسب، صغر المساحة المخصصة لكل نشاط، التلوث البيئي الناجم عن انتشار هذا النوع من التجارة بمحيط السوق التي يمارسها كل فئات المجتمع لسهولتها وعدم خضوعها للقوانين والمعايير، الجبايات الرسمية فترتب عليه اضرار بيئية متنوعة وهذا ما جعلنا نختار سوق مدينة تبسة المغطاة و كذلك دراسة التجارة العشوائية او الموازية المحيطة بمجال السوق كدراسة حالة لإبراز الاضرار البيئية ومن بين الدوافع لدراسة التجارة العشوائية مع تجارة السوق المغطاة ما يلي:

- عدد التجار العشوائيين يفوق عدد التجار النظاميين داخل السوق.
- تنوع الأنشطة التجارية خارج السوق (تجارة التجزئة للخضر والفواكه، الألبسة، المواد الغذائية ...الخ) عكس السوق المغطاة التي تتفرد الا بتجارة التجزئة للحوم البيضاء، الحمراء والاسماك أي نشاط واحد.
- الضرر البيئي الناجم عن تجارة السوق المغطاة (تجارة اللحوم) هو المساس بصحة المستهلك بالدرجة الاولى اعتباره من اهم عناصر بيئة، فضلا عن مشاكل بيئية أخرى.
- الضرر البيئي المنتشر خارج السوق المغطاة يمس كل الجوانب، الجانب السياحي باعتبار مركز مدينة تبسة مركز لتعاقب الحضارات (البيزنطية، الرومانية، العثمانية، الاستعمارية وغيرها) تلوث بيئي بمختلف أنواعه (تلوث ضوضائي ، سمعي ، بصري ...) بالإضافة الى النفايات بكل انواعها (السائلة، الصلبة، غازية).
- وأخيرا مجال نفوذ السوق كبير يتعدى مدينة تبسة الى بلدياتها وولايات أخرى.
- كما لا ننسى سياحة التسوق بالنسبة للمواطنين التونسيين باعتبار المواد مدعمة من طرف الدولة واعتبارات أخرى تخدم مصالحهم الاقتصادية.

1-موقع السوق المغطاة لمينة تبسة:

يقع السوق المغطاة بوسط المدينة يحدها من الشمال حي باب الزياتين من الشرق المسرح الروماني من الجنوب حي الشيخ العربي التبسي والغرب القلعة البيزنطية وسياج البلدية كما توضحه المخطط الموقع و الموضع رقم (02)، تبلغ مساحته 1155م^2 مقسم الى 101 جناح كما هو موضح في المخطط رقم (03) وهو عبارة عن مبنى من الموروث الاستعماري تم بناؤه من طرف المهندسين ROBERT ET DURAFOU وهما مختصين في التعمير، بداية الاستغلال به منذ سنة 1978 من طرف البلدية عن طريق عقود ايجار حيث كان يزود المدينة في البداية بالخضر، الفواكه، الأسماك واللحوم الحمراء والبيضاء، غير انه الآن يقتصر على نشاط واحد وهو اللحوم بأنواعها، ولكن هذا السوق يعاني العديد من المشاكل سوآء كانت داخل السوق المغطاة أو في محيطه (التجارة العشوائية) وهذا ما سنحاول توضيحه في العناصر الموالية.

2-المشاكل والاضرار التي تعاني منها السوق المغطاة

2-1-المشاكل الهيكلية: إن السوق المغطاة لمدينة تبسة يعاني العديد من المشاكل الهيكلية ومشاكل في التصميم والتخطيط ومن خلال الخرجات الميدانية ومعاينة السوق والقيام بالتحقيق الميداني، اجراء مقابلات مع التجار وتحليل الاستبيان، اتضح ان المبنى ككل في حالة سيئة لا يتماشى مع قواعد تخطيط الأسواق المغطاة والقوانين المخصصة لها التي تم ذكرها في المرسوم التنفيذي 12-111 المؤرخ في 06 مارس 2012 المحدد لشروط وكيفيات إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية كما جاء في المادة 34 منه انه:

- ✓ يجب ان تكون أسواق التجزئة المغطاة محددة بوضوح ومهيأة ومزودة بكل التجهيزات الضرورية وكل الوسائل اللازمة لحسن سيرها ولاسيما منها دورات المياه، شبكات الماء، الصرف الصحي والكهرباء.
- ✓ يجب ان تتوفر على شروط الأمن والصحة والنظافة للمتعاملين والزبائن.
- ✓ كما يجب أن تكون السلع المعروضة للبيع سليمة وشرعية وقابلة للبيع ولا تشتكي أي خطر على صحة المستهلك وسلامته.

كما نصت المادة 13 من مرسوم التنفيذي رقم 17-140 المؤرخ في 11 أبريل الذي يحدد شروط النظافة والنظافة الصحية اثناء عملية وضع المواد للاستهلاك البشري على ما يلي: يجب ان تكون المحلات وملحقاتها التي يتم فيها التعامل مع مواد غذائية تتوفر على الشروط التالية:

- ✓ ذات ابعاد كافية بالنظر الى طبيعة استعمالها والمستخدمين اللازمين والتجهيزات والمعدات المستخدمة.
- ✓ تحتوي على فضاءات منفصلة لتخزين المواد الأولية والمواد المحولة.
- ✓ تحتوي على التهييئات اللازمة لتامين ضمان كاف ضد استقرار الحشرات والقوارض والحيوانات الأخرى والملوثات الخارجية، لا سيمة التي تتسبب فيها الاضطرابات الجوية والفيضانات ودخول الغبار.
- ✓ منفصلة ولا تتصل مباشرة بأماكن حفظ الملابس وبالمراحيض او دورات المياه.
- ✓ مهيأة بشكل يمنع ولوج الحيوانات الى داخل المنشآت.

نصل في الأخير الى أن المشاكل تتمثل في:

2-1-1-من ناحية التجهيزات والشبكات: لاحظنا ان السوق تغيب فيه كل التجهيزات الضرورية من:

- ✓ دورات المياه حيث أن التجار يستعملون المراحيض العمومية وهذا راجع لغيابها الكلي بالمبنى مما قد يتسبب في انتشار مرض Coliformes faux ناتج عن سوء تعقيم اليدين بعد استعمال دورات المياه،
- ✓ كما أنهم يقومون بشراء المياه الصالحة لشرب من خزانات المياه المتنقلة أو يقومون بإحضارها من المسجد القريب الى السوق عن طريق دفع مبالغ زهيدة للأطفال الذين يقومون بعملية احضار المياه وهذا

ما يسبب أضرارا على البائع و كذلك المستهلك و يساهم في نشر الأمراض لأن هذه المياه غير معالجة بالكلور وتتسبب في حالات تسمم للمستهلك وهذا مخالف لما جاء في نص المادة 25 المتخصصة بالضوابط المطبقة على التزويد بالمياه من المرسوم التنفيذي رقم 17-140المؤرخ في 11 ابريل 2017، الذي يحدد شروط النظافة و النظافة الصحية اثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري ونصت على ما يلي : " دون الاخلال بالتنظيم المعمول به، يجب أن تتوفر في المنشآت حيث يتم التعامل مع المواد الغذائية وتحضيرها كميات كافية من الماء الصالح للشرب ويكون استعمال الماء الصالح للشرب الزاميا لكل الاستخدامات حيث توجد إمكانية تلويث للمواد الغذائية و لاسيما:

- لتنظيف الاواني والمعدات والتجهيزات الملامسة لهذه المواد.
- للتعامل معها وتحويلها.

كما تخلق عملية نقل المياه الفوضى داخل السوق والازدحام وازعاج مستعملي السوق نتيجة لانتشار الباعة المتجولين للمياه،

- ✓ كما لاحظنا غياب قنوات الصرف الصحي (البالوعات المسدودة) في جهة من السوق كما توضحه الصورة رقم(02) و الجهة المتبقية مزودة بقنوات في حالة مزرية تحتم على التجار جمع المياه المستعملة بالاعتماد على وسائل بسيطة كالدول كما توضحه الصور رقم (03) و (04) ثم القيام برميها في الطريق المحاذية للسوق كما أن القناة الموجودة قديمة و متدهورة وتنتشر بسببها الروائح الكريهة داخل و خارج السوق و تشكل مستنقع للمياه القذرة التي تشوه منظر السوق وملجأ لتكاثر البكتيريا المضرة ومكان ملائم لتواجد الذباب و الباعوض الذي يتنقل داخل السوق وينقل هذه الميكروبات بتموضعه فوق اللحوم والألواح و ملامستها للتجار وزبائن السوق وتسبب لسعاتها العديد من الأمراض كالحمى ، حالات تسمم ،الغثيان، طفح الجلدي، الحمى الصفراء...الخ كما توضحه الصورة رقم (05) (06) (07).
- ✓ كما لا ننسى ضعف الإنارة بالسوق والمعاناة من البرك المائية والأحوال في فصل الشتاء والصيف و هذا راجع لدخول الأمطار من السقف لأنه مغطى بالقصدير، ووجود الحفر التي تعمل على تجمع المياه سواء مياه الأمطار و المياه المستعملة من طرف التجار و القنوات التي لا تقوم بوظيفتها تؤدي الى تجمع المياه داخل السوق كما توضحه الصورة رقم (08)

الصورة رقم (02): غياب قناة الصرف الصحي داخل السوق المغطاة (البالوعات مسدودة).

الصورة رقم(03): حالة الصرف الصحي داخل السوق المغطاة (بالوعة مسدودة بالنفايات).

المصدر: التقاط الطالبة 2019.

الصور رقم (04) (05): جمع المياه بالدلو داخل السوق المغطاة.

المصدر: التقاط الطالبة 2019.

الصورة رقم(06): حالة الصرف الصحي خارج السوق المغطاة (انسداد بلوعة الصرف الصحي الرئيسية)

الصورة رقم (07): برك من المياه الملوثة القذرة خارج السوق المغطاة

المصدر: التقاط الطالبة 2019.

الصورة رقم (08): تجمع الأمطار داخل السوق المغطاة.

المصدر: التقاط الطالبة 2019.

- ✓ لاحظ غياب النوافذ من اجل التهوية، التشمس، كما أن سقف المبنى من القصدير يجعل الحرارة في فصل الصيف تتلف أجهزة التبريد وبالتالي اما خسارة للتجار في اللحوم او تسمم للمستهلك بسبب التغيير في درجات الحفظ هذه المواد الحساسة.
- ✓ كما أن الممرات داخل السوق غير معبدة وبلاط المحلات قديم جدا وهذا معاكس لما جاء في نص المادة 15 من المرسوم التنفيذي رقم 17-140 المؤرخ في 11 ابريل 2017، يحدد شروط النظافة والنظافة الصحية اثناء عملية وضع المواد الغذائية للاستهلاك البشري التي تنص على:" يجب ان تكون اغلفة الأرضية وأسطح الجدران مصانة جيدا وسهلة التنظيف وعند الحاجة سهلة التطهير ومصنوعة من مواد مانعة للتسرب وغير قابلة للامتصاص وقابلة للغسل وغير سامة ويجب ان تستوفي المتطلبات التالية:
  - ان تكون الأرضية مهيأة بطريقة تسمح بالتخلص من السوائل المتدفقة.
  - إن تتوفر الجدران والفواصل على سطح أملس حتى علو ملائم بالنظر الى العمليات التي تخصص لها المحلات.

ولكن حاولت السلطات المعنية (مديرية التجارة لولاية تبسة) ان تقوم بإعادة اعتبار للسوق وقد انطلقت الاشغال فعليا بتاريخ 2009/12/20 وبعدها تم تسليم الجزء الأول منه الى مصالح البلدية بتاريخ 2011/03/10 بعد إتمام جميع الاشغال به، اما بالنسبة للجزء الثاني فلم يتم إخلاؤه من طرف التجار رغم كافة المحاولات التي بذلت من طرف مديرية التجارة و كذلك من طرف مصالح البلدية، هذه الأخيرة التي أرسلت لهم العديد من الانذارات وكذا سخرت القوة العمومية لكن دون جدوى (انظر الملحق رقم02) وأخيرا بقاء السوق يعاني من نفس المشاكل حتى الجزء الذي تم التدخل عليه من قبل لازال يعاني نفس المشاكل وذلك بسبب لا مبالاة التجار وغياب ثقافة النظافة وحماية السوق سواء من طرف التاجر أو الزبون.

2-1-2-من ناحية النظافة والصحة: فضلا عن مشكلة غياب التجهيزات والمرافق الضرورية داخل السوق المغطاة فنجد المخالفات المرتكبة من طرف التجار والتي تمس بالصحة والنظافة العامة وهي كتالي:

✓ مخالفة الزامية سلامة المواد الغذائية من حيث عدم احترام شروط التبريد من خلال العرض للبيع الخاص باللحوم المجمدة فقدت تجمدها وأصبحت غير صالحة للاستهلاك وهي مخالفة تنص عليها المادة 04 من القانون 09-03 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش وكذا المادة 04 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/11/21 المتعلق بدرجات الحرارة وأساليب الحفظ والتبريد او التجميد المكثف للمواد الغذائية والمعاقب عليها، ومن خلال الخرجات الميدانية اتضح ان اغلب التجار يقومون بها النوع من المخالفات ويحضرون اللحوم المفرومة التي فقدت تجمدها ويتم عرضها للبيع بكميات مخالفة للقانون وهذا ما يؤدي الى ضرر كبير بصحة المستهلك و يتسبب له في العديد من الامراض لأن تفكك

التجمد يعطي فرصة للتكاثر السريع للكائنات الحية الدقيقة ومن بين هذه الامراض الخطيرة: الامراض السرطانية، التسمم...الخ

✓ مخالفة الزامية سلامة المواد الغذائية من حيث عرض للبيع نقانق "مرقاز" محضر في غير يومه وأصبح غير صالح للاستهلاك وهي مخالفة تنص عليها المادة 04 من القانون 09-03 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش وكذا المادة 09 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1997/02/26 المتعلق بشروط تحضير النقانق و تسويقه و المعاقب عليها بالمادة 71 من نفس القانون، وقد شاهدنا هذه الظاهرة حيث لاحظنا تغيير لونه وميوله للون الأسود، تقلص حجمه و تغير في رائحته ولكن تعذر علينا التقاط الصور وهذا راجع لصعوبة التعامل مع التجار وكذلك تخوفهم من تلقي العقوبات من طرف السلطات المعنية وكذلك لفت انتباه الزبون وتحريضه على عدم اقتناء هذه السلع.

✓ مخالفة الزامية سلامة المواد الغذائية من حيث احترام شروط التبريد من خلال عرض للبيع لحوم حمراء أو بيضاء طازجة محفوظة في المجمد، أصبحت غير صالحة للاستهلاك، هي مخالفة تنص عليها المادة 04 من القانون 09-03 المؤرخ في 2009/02/25 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش وكذا المادة 04 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/11/21 المتعلق بدرجات الحرارة وأساليب الحفظ والتبريد أو التجميد المكثف للمواد الغذائية والمعاقب عليها، بالمادة 71 من نفس القانون.

✓ مخالفة الزامية النظافة والنظافة الصحية المتعلقة بالمحل او قاعة التحضير وهي مخالفة تنص عليها المادة 06 من القانون 09-03 السابق ذكره لكي يجب على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية للاستهلال أن يسهر على احترام شروط النظافة والنظافة الصحية للمستخدمين، والأماكن ومحلات التصنيع أو معالجة أو تحويل أو تخزين وكذا وسائل نقل هذه المواد وضمان عدم تعرضها للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية أو كيمائية او فزيائية. ورغم وجود هذا القانون إلا أنه كل المحلات تغيب فيها شروط النظاف لاحظنا انتشار الدماء، النفايات من فضلات وبقايا اللحوم، البلاستيك والكرتون المياه المستعملة كما توضحه الصور رقم (09) (10) (11) (12) (13) (14):

الصور رقم (09) (10) (11) (12): غياب شروط النظافة بالمحلات داخل السوق المغطاة وانتشار النفايات.

الصورة رقم (09)

الصورة رقم (10)

الصورة رقم (11)

الصورة رقم (12)

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

الصور رقم (13) (14): أحشاء معلقة خارج الثلاجة.

الصورة رقم13

الصورة رقم14

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

✓ مخالفة الزامية النظافة و النظافة الصحية المتعلقة بالمستخدمين من حيث عدم ارتداء ملابس العمل من طرف العمال وكذلك عدم اخضاعهم للفحوصات الطبية" غياب الشهادات الطبية" وهي مخالفة تنص عليها المادة 06 من القانون 09-03 السابق ذكره وكذلك المادتين 23 (الخاصة بملابس العمال) و24 (الخاصة بالشهادات الطبية) من المرسوم التنفيذي 53/91 المؤرخ في1991/02/23 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك حيث لاحظنا على عمال السوق المغطاة عدم اهتمامهم بنظافة الملابس ملابس ملطخة بالدماء ولونها الأبيض تحول الى احمر بسبب عدم تنظيفها وكما لاحظنا عدم ارتداءهم للقفزات اثناء البيع و لا حتى تنظيف اياديهم قبل ملامسة هذه المواد الحساسة و نادرا ما نجد عامل مهتم بنظافته ويراعي طريقة التعامل مع السلع و بيعها للمستهلك كما توضحه الصور رقم (15) (16).

الصور رقم (15) (16): غياب شروط النظافة المتعلقة بالمستخدمين داخل السوق المغطاة.

الصورة رقم(15)

الصورة رقم(16)

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

✓ مخالفة الزامية النظافة و النظافة الصحية المتعلقة بشروط الحفظ من خلال عرض للبيع مادة حساسة خارج المحل عرضة للملوثات الخارجية "اشعة شمس، الغبار، الحشرات..."وهي مخالفة تنص عليها المادة 06 من القانون 09-03 السابق ذكره وكذلك المادة21 من المرسوم التنفيذي 53/91 المؤرخ في 1991/02/23 المتعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للاستهلاك وهي الظاهرة متفشية و بكثرة داخل السوق المغطاة حيث نلاحظ انتشار الطاولات التي تعرض عليها للبيع كل من كبد دجاج، أجنحة دجاج، أحشاء معروضة خارج الثلاجة...وغيرها تم عرضها في أروقة السوق المغطاة تسبب تضييق الطريق و تعطيل حركة الزبائن و كذلك مخالفة ما جاء به القانون والتسبب في نقل الامراض الى المستهلك لان هذه المواد حساسة وعند عرضها بطريقة غير ملائمة تصبح عرضة لتكاثر الجراثيم و البكتريا كما توضحه الصور رقم (17) (18).

الصور رقم (17): دجاج معروض خارج الثلاجة داخل السوق المغطاة.

الصورة رقم (18): اسماك معرضة لأشعة الشمس بالسوق المغطاة.

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

وهذا ما ترجمته إحصائيات المخالفات المسجلة من طرف وحدات شرطة العمران والبيئة لسنة 2018 حيث تم تسجيل 11 مخالفة تتعلق بالذبح غير الشرعي ومخالفة واحدة تتعلق برمي الحيوانات الميتة وعدم التخلص منها بالطريقة السليمة و46 مخالفة تتعلق بقواعد النظافة والصحة وكذلك المخلفات المسجلة من طرف مديرية التجارة لسنة 2018.

الجدول رقم (04): المخالفات المسجلة في السوق المغطاة من طرف مديرية التجارة.

التاريخ	نوع التجارة	المخالفة
2019/01/08	قصابة	حيازة رؤوس واقدام خروف محفوظة في مجمد أصبحت غير صالحة. مخالفة الزامية النظافة والنظافة الصحية المتعلقة بالمستخدمين.
2019/01/09	مسمكة	عرض بيع سمك سردين غير صالح للاستهلاك.
2019/02/25		حيازة لحوم حمراء غير مؤشر عليها من طرف البيطري
2018/12/26	قصابة	مخالفة الزامية سلامة المواد الغذائية من حيث عرض للبيع لحوم حمراء مفرومة محضرة مسبقا
2018/11/21	قصابة	عرض للبيع لحوم حمراء مفرومة محضرة مسبقا
2018/08/30	قصابة	مخالفة خداع المستهلك من حيث عرض للبيع دجاج دون وسم. عرض للبيع دجاج مجمد فاسد
2018/06/10	قصابة	مخالفة الزامية النظافة والنظافة الصحية المتعلقة بالتجهيزات
2018/06/07	قصابة	عرض للبيع لحوم حمراء غبر مؤشر عليها من طرف البيطري عرقلة الرقابة من حيث رفض تسليم المحجوزات
2018/06/10	قصابة	مخالفة الزامية النظافة والنظافة الصحية المتعقلة بالمستخدمين. مخالفة الزامية اعلام المستهلك ببيع دجاج تنعدم عليه البيانات الاجبارية للوسم مخالفة الزامية اعلام المستهلك ببيع افخاذ دجاج تنعدم عليه البيانات الاجبارية للوسم
2018/06/07	قصابة	مخالفة الزامية النظافة الصحية بعدم احترام شروط التبريد عرض للبيع لحوم حمراء غير مؤشر عليها من طرف البيطري. مخالفة الزامية سلامة المواد الغذائية ببيع لحوم حمراء للبيع محضرة مسبق.

المصدر: مديرية التجارة لولاية تبسة (6 أشهر 2018+ 3 أشهر 2019).

2-2-المشاكل التنظيمية:

2-2-1-من ناحية الأمن: بعد إجراء مقابلة مع ضابط الشرطة القضائية بخصوص الامن بالسوق المغطاة و محيطه تبين أنه يتم تخصيص فرقة راجلة مهمتها السهر على حفظ الامن بالسوق، تسهيل حركة المرور و كذلك استعمال موقف السيارات عددهم 07 أعوان شرطة فرقة تعمل باستمرار من 07 صباحا الى غاية 13زوالا و الفرقة الثانية من 13 زوالا الى 19 ليلا لكن هذه الفرقة لا تتدخل في حل النزاعات و المشاكل بل تقوم بإعلام فرقة الشرطة القضائية BRB و BRI للتدخل و فك النزاعات المختلفة، ولكن و نظرا لعددهم غير الكافي أدى ذلك الى عدم احترام القوانين وانتشار المشاجرات و النزعات ، السرقة و التعدي على الغير وتهديد أمن الزوار و مستعملي السوق خاصة أنه يستقبل المواطن التونسي وهذا يؤدي إلى المساس بأمن الدولة و مطهرها على المستوى الدولي و كذلك تراجع في تنمية الاقتصادية للمدينة.

2 -3-المشاكل الوظيفية: تتمثل في انتشار التجارة العشوائية او الفوضوية حول مجال السوق حيث بلغ عدد التجار العشوائيين 200 تاجر وتعدى عددهم عدد التجار النظاميين يمارسون تجارة الخضر والفواكه الى جانب تجارة المواد الغذائية وغيرها من السلع لهذا النوع من التجارة سيف ذو حدين لديه إيجابيات كما لديه سلبيات وخاصة على مجال البيئة الحضرية وهذا ما سنتطرق له في العناصر الموالية.

II. الدراسة التحليلية لمحيط السوق المغطاة: .

1-إيجابيات التجارة الفوضوية:

- تساعد هذه التجارة في تخفيض معدلات البطالة لدى فئة الشباب وخاصة غير المتحصلين على شهادات تأهلهم للحصول على مناصب شغل، كما أنها ملاذ للشباب المتعلمين الذين لم يتمكنوا من الحصول على مناصب شغل لدى الوظيف العمومي لان هذه التجارة تحتاج الى الخبرة لا للشهادات.
- تعتبر هذه التجارة المستقطب الأول لزبائن لاقتناء أغراضهم خاصة لدى الفئة محدودة الدخل وذلك راجع لعرض للبيع سلع بأسعاره مغرية تنافسية وهذا راجع لعدم خضوع التجار العشوائيين لدفع الضرائب، الضمان الاجتماعي، تكلفة كراء المحل، فاتورة الكهرباء وغيرها من التزامات التجارة النظامية هذا ما يجعلهم يخفضون في الأسعار مقارنة بالنظاميين.
- تخلق هذه التجارة نوع من التنافس سواء بين التجار العشوائيين أو مع التجار النظاميين فالهدف في ميدان السوق استقطاب و جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن عن طريق عرض اجود السلع بأحسن الأسعار.
- بيع المنتوجات الفلاحية (تجارة الخضر والفواكه) يعمل على تشجيع التنمية الفلاحية واستغلال الأراضي الزراعية ومحاولة تحسين الإنتاج وجعله وفير حتى يتسنى لكل فئات المجتمع الحصول على هذه السلع دون الشكوى من أسعارها المرتفعة.

– التجارة العشوائية غير مرتبطة بأوقات مداومة حيث يستغل التجار أوقات العطل لأسبوعية والعطل الإدارية لتسويق منتوجاتهم وزيادة ربحهم حيث أن سلعهم تظل معروضة لأوقات متأخرة من المساء على عكس التجار النظاميين كما جاء في نص الماد 22 من القانون رقم 04-08 مؤرخ في 14 اوت سنة 2004 الذي ينص على أنه" يمكن لأي شخص طبيعي أو اعتباري يمارس نشاطا تجاريا التوقف عن ممارسة تجارته أثناء العطلة الأسبوعية و/أو السنوية" وعلى الرغم من كل هذه الإيجابيات يبقى هذا النوع من التجارة متسبب في العديد من الاضرار البيئية والمشاكل على كافة مجالات محيط تواجده.

2-الأضرار الناجمة عن التجارة العشوائية

2-1-تأثير التجارة العشوائية على التاجر العشوائي:

- غياب مكان مخصص لكل تاجر لعرض سلعه يحفز على نشوب النزاعات بين التجار بسبب المكان، يؤدي ذلك الى انتشار العنف بالسوق وتهديد امن الزبائن وسلامتهم وكذلك التاجر حيث أن المناخ الذي تحدثه التجارة الموازية من شأنه أن يجعل التاجر الموازي نفسه في خطر يكون فيه عرضة للاعتداء من طرف المتضرر الذي يفقد حقه في التقاضي مما يشيع حالة من الفوضى ويسود منطق الغاب وما لهذا المنطق من قدرة على تمهيد الطريق لتجارة الممنوعات وتبييض الأموال ونشاط العصابات المنظم.[1] و هذا ما لاحظناه في السوق من خلال الزيارات الميدانية المتكرر الاستجوابات مع الزبان و كذلك التجار المشاجرات بسبب الأماكن منتشرة و تقريبا يوميا بين التجارة وهدا ما جعل ساحة السوق تتحول الى حلبة مصارة و الإصابة بالجروح و الكسور بسبب استعمال الأدوات الحادة و الحجارة و غيرها.
- غياب أماكن تخرين السلع وصغي المساحة حيث تتراوح بين 2 _2.5م.
- مشاكل الطقس في فصل الشتاء المعاناة من الاوحال، البرك المائية، الفيضان اما في فصل الصيف فتنتشر الحرارة وهذا ما يؤثر على صحة التاجر ويتسبب له في الامراض الصدرية، الأنفلونزا، الحمى وغيرها من الأمراض.
- المتابعات القانونية المستمرة من طرف الامن كحجز السلع، الطرد من السوق أحيانا التعرض أو الاعتداء من طرف أعوان الشرطة بسبب تعطيلهم في انجاز مهامهم وكذلك السجن حيث سجلت الشرطة العمران والبيئة لولاية تبسة سنة 2018 ما يقارب 598 تدخل وتم تحويل 195 شخص الى مركز الشرطة على مستوى السوق المغطاة ومحيطه.

(1) نجم الدين غربال :أستاذ اقتصاد وباحث في التنمية، التجارة الموازية: الآثار والحلول.

2-2-تأثير التجارة العشوائية على البيئة الحضارية

أ- **التأثير على حركة النقل ووضعية الطريق والأرصفة:** عند زيارة سوق مدينة تبسة و التجول فيه يشعر الزبون بالقلق و الضجر من الازدحام سواء بين المارة او السيارات وهذا راجع لاستغلال التجار العشوائية لكل مجال السوق من ارصفة و وضعوا فيها طاولاتهم بأحجامها المختلفة او الطريق بالعربات و الشاحنات وعدم ترك مجال للحركة الميكانيكية للسيارة أو للراجلين حيث أن الزبون يصبح مجبور على السير في الطرق بدلا من الرصيف وتم تسجيل 582 مخالفة تتعلق بإعاقة الحركة واستعمال الطريق من طرف شرطة العمران والبيئة، والصور رقم (19) (20) (21) (22) توضح هذه الظاهرة.

الصور رقم (19) (20) (21) (22): استغلال التجار العشوائيين للطريق والرصيف وتعطيل الحركة.

الصورة رقم(19)

الصورة رقم(20)

الصورة رقم (21)

الصورة رقم (22)

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

ب- التأثير على القطاع السياحي: ان مدينة تبسة متحف على الهواء الطلق تعاقبت عليها العديد من الحضارات تاركة اثارها على المباني والقلاع المشيدة لاتزال شاهدة على أمم فارطة، من بين اهم هذه الحضارات:

- الحضارة الرومانية حيث تم تشييد المسرح المدرج في الفترة الممتدة بين (75-80 م) في عهد الامبراطور " فيسيبسيانوس " الذي يقع بمحاذاة السوق المغطاة للمدينة حاليا كما تم بناء قوس النصر كراكلا (211 – 217 م) الذي يشبه الى حد كبير " قوس جانوس " بروما إلا أنه أغنى منه من ناحية الرسومات النباتية والهندسية وكذلك من ناحية الكتابات الواقعة بوسط المدينة.
- الحضارة الوندالية: حيث قاموا بتحصين المدينة بأسوار لضمان استمراريتهم بها.
- الحضارة البيزنطية: أستعملت الحجارة الرومانية في بناء أسوار لحماية المدينة واقامة أبراج للمراقبة وأبواب، وخير مثال على ذلك القلعة البيزنطية بتبسة (سور به 14 برجا و3 أبواب).

لصورة رقم (23): القلعة البيزنطية واهم معالمها.

ا

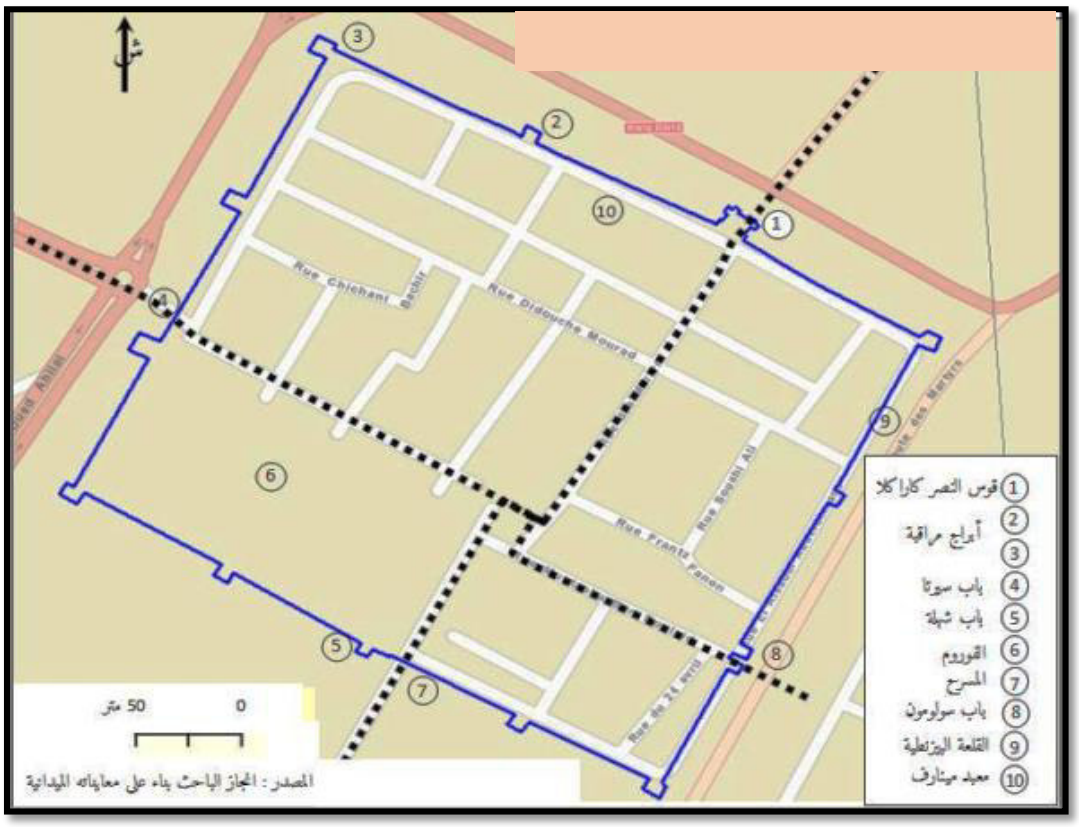

المصدر: الباحث علي حجلة أطروحة دكتوراه مرجع سابق ص 20.

الصورة رقم (24) باب كراكلا من القلعة البيزنطية.

الصور رقم (25): منظر سور القلعة بعد انتشار النفايات التجارية للتجارة النظامية والتجارة الموازية.

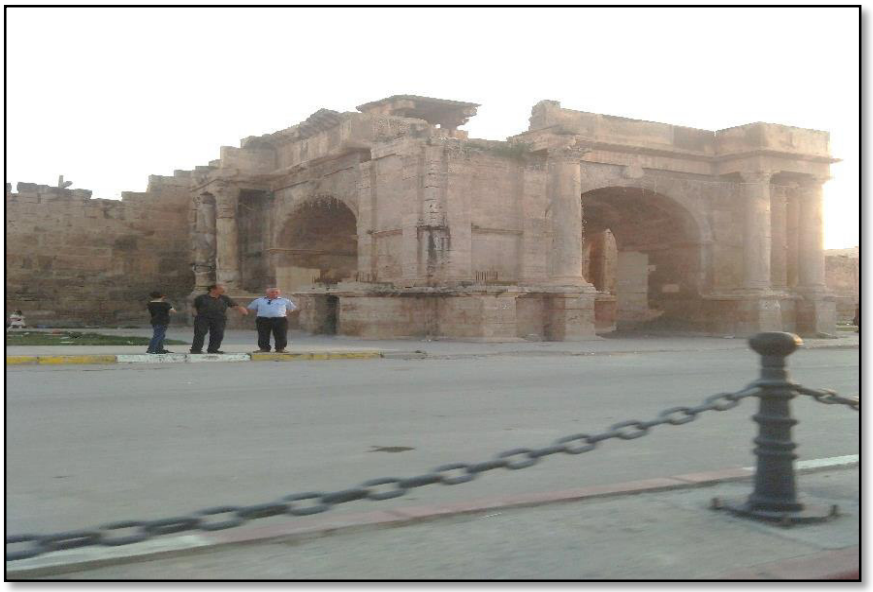

المصدر: التقاط الطالبة ماي2019

صورة رقم (26): موقع السوق بالنسبة للمعالم الاثارية

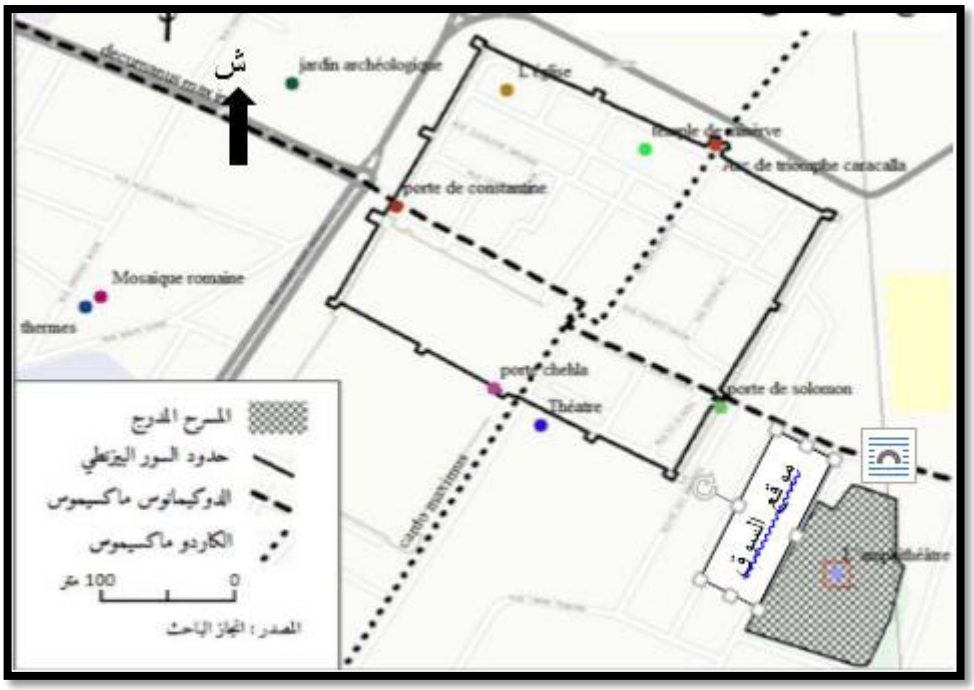

المصدر: الباحث علي حجلة+ معالجة الطالبة

الصورة رقم (27) (28): رمي النفايات في المدرج الروماني من طرف التجار العشوائيين.

الصورة رقم27

الصورة رقم (28)

المصدر: التقاط الطالبة 2019.

الحضارة العثمانية: يعتبر المسجد العتيق أبرز ما خلفه لنا العثمانيون بوسط القلعة البيزنطية، وكل هذه المعالم الاثرية تتوسط مدينة تبسة بالقرب من السوق المغطاة وهي تعاني من فقدان كيانها وأهميتها التاريخية وهذا راجع لانتشار النفايات بها من طرف التجار العشوائيين وكذلك النظاميين بسبب حركة النشاط التجاري بكل مواقع وأجزاء المدينة التاريخية، حيث ان التجار العشوائيين يتخلصون من نفايتهم عن طرق رميها في المدرج الروماني أو حرقها داخل المنطقة الاثرية و تتنوع نفاياتهم بين الكارتون، البلاستيك ...الخ اما النظاميين فيرمونها في المكان المخصص لها وهو مكان غير ملائم يشوه منظر المدينة القديمة وكل هذه السلوكيات تؤثر سلبا على السياحة في مدينة تبسة وتعمل على تفاقم عوامل طرد السياح عوض السعي الى تحفيز النشاط السياحي وجذب اكبر عدد ممكن من السياح الذي سيعكس إيجابيات على المردود الاقتصادي و كل هذا راجع لغياب الثقافة السياحية لدى المواطنين و كذلك تهاون الجهات المعنية بحماية هذا الموروث التاريخي و عدم الصرامة في تطبيق القوانين سواء على التجار من الصنفين، قوانين السياحة أو قوانين حماية الممتلكات الثقافية من مواقع أثرية و معالم تاريخية.

ج-التأثير على عملية جمع النفايات والآثار الناجمة عن إنتشارها: إن التجارة الموازية تخلق عرقلة في جمع النفايات حيث تصبح كميتها أكبر من الحجم المفروض الذي وضع له عدد معين من العربات، عمال النظافة، أوقات المرور للجمع وطريقة التخلص منها(تسييرها)، حيث أن التجار العشوائيين لا يبالون بطرق التخلص من النفايات ولا الاهتمام بوضعها في مكان محدد حيث يتخلصون منها بطرق عشوائية غير قانونية تضر بالبيئة الحضرية اما بحرقها داخل المدرج الاثري وهذا ما ينتج عنه التسبب في ارتفاع درجة الحرارة بسبب الغازات المنبعثة الناتجة عن عملية الحرق كغاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان وهي من الغازات الدفيئة التي تلعب دورا هاما في ظاهرة الاحتباس الحراري مع مرور الوقت كما تتسبب في الإصابة بأمراض الحساسية، الاختناق، إلتهاب الجلد، التعرض لبكتيريا الكزاز، الحرقة في العين، الأنف، الحنجرة نتيجة لاستنشاق الجزيئات الخطيرة الناتجة عن عملية الحرق ، عرقلة الجسم عن التزود بالأكسجين، الانسداد في عضلة القلب وخاصة لدى مرض القلب، على المدى البعيد إحتمال الإصابة بالأمراض السرطانية، ناهيك عن أنها تشوه المنظر الجمالي للمدينة و المعالم الأثرية، انتشار الروائح الكريهة و تعمل على طرد السياح من جهة و طرد الزبائن من جهة أخرى.

كما أنهم يقومون برميها في الواد او استعمال المكان المخصص للتجار النظاميين الذي هو مكان غيرمناسب أصلا، ليصبح منظر المدينة مشوه، وهذا يؤثر سلبا على التنمية في مدينة تبسة وهذه بعض الصور التي تبين كيف يتخلص التجار غير النظاميين من النفايات.

الصور رقم (29) الرمي العشوائي للنفايات في الواد.

الصور رقم (30) (31): الرمي والحرق في المدرج الروماني.

الصورة رقم (30)

الصورة رقم(31)

المصدر: التقاط الطالبة 2019.

الصور رقم (32) (33): رمي بقايا خضر التجار العشوائيين في المكان المخصص للتجار النظاميين

الصور رقم (32)

الصور رقم (33)

المصدر: التقاط الطالبة ماي 2019.

د-التأثير على الصعيد الدولي: حيث أنه لا توجد مظاهر التجارة الموازية(العشوائية) في الدول المتقدمة، أما وجودها يدل على التخلف، المستوى المعيشي المتدني، الفقر، انتشار واسع للبطالة وعدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل، عدم نجاعة المراسيم والقوانين وبقائها حبر على ورق وعدم قدرتها في السيطرة على أوضاعها النظامية والأمنية، كذلك المستوى التعليمي المتدني وغياب ثقافة حماية البيئة وأهمية صون المعالم السياحية، وكل هذا يؤثر على مكانة الدولة والسياسة المنتهجة في تسيير أمورها.

هـ-التأثير على الجانب الاجتماعي:

-انتشار التجارة غير القانونية في الأسواق يؤدي الى تجارة في المواد الممنوعة مثل المخدرات والحبوب المهلوسة والتحريض على الفساد الخلقي، الديني، الاجتماعي ويعمل على جذب الأطفال المطرودين من المدارس والمراهقين وتحفيزهم على هذا النوع من التجارة الخطرة أو استهلاك هذه المواد القاتلة.

و-التأثير على الجانب الاقتصادي:

-عزوف بعض المستهلكين عن اقتناء حاجياتهم من السوق.

- كساد السلع وتلفها يؤدي بالضرورة لخسائر مالية للتجار وبطريقة غير مباشرة على السلطات المحلية.

- مجال طارد للسياحة سواء كانوا أجانب أو محليين (من داخل الوطن) وبالتالي خسارة الأرباح التي يمكن أن توفر من القطاع السياحي خاصة العملة الصعبة وضياع محاولة استغلالها إما في تنمية هذا القطاع أو قطاعات أخرى (بمعنى التنمية المحلية وكذلك التنمية الشاملة للبلاد).

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل توصلنا الى:

- السوق المغطاة تعاني من غياب أهم التجهيزات التي تتعلق بتوفير الجودة، السلامة و الصحة العمومية وتفشي المخالفات من طرف التجار مما سيعمل على جعل السوق مجال طارد مع مرور الوقت رغم موقعه الاستراتيجي.
- السوق المغطاة ومحيطه يساهم بنسبة كبيرة في تشكيل ضرر بيئي له تأثير أو إنعكاس على البيئة ككل أو على البيئة الحضرية لمدينة تبسة، كذلك ضرر بصحة المستهلك، ضرر اقتصادي، اجتماعي و سياحي يستدعي تدخل سريع من طرف السلطات المحلية و الجهات المعنية لمحاولة إيجاد بعض الحلول التي بإمكانها التقليل أو الحد من الضرر البيئي حتى لا يتفاقم الوضع بهذا السوق.
- السوق المغطاة ومحيطه لهما دور في تحريك و رفع وتيرة التنمية المحلية لمدينة تبسة أو ولاية تبسة على حد سواء إلا أن الإهمال من قبل السلطات المحلية (مكتب حفظ النظافة و الصحة بالبلدية الذي تمثله البيطرية، مديرية التجارة بالضبط مكتب قمع الغش و حماية المستهلك، الأمن العمومي و شرطة العمران و البيئة، التجار في حد ذاتهم) يساهمون في هذا الضرر البيئي بالسوق المغطاة ومحيطه.
- التجارة العشوائية في مرحلة تنافسية مع التجارة النظامية مما يستدعي التفكير في إدراج هذا النوع من التجارة ضمن مخططات التنمية الاقتصادية وضبط الوضعية القانونية للتجار.

وفي الأخير و لكي نقف على الوضعية الواقعية للسوق و محيطه ارتأينا أن يكون ذلك عن طريق الاعتماد على الاستمارة الاستبيانية وسنتطرق الى محتواها، تفاصيلها و نتائجها في المبحث الموالي.

الفصل التمهيدي: المدخل العام.

مقدمة عامة.

1)- الإشـكالية.

2)- الفرضيات.

3)- أهمية الدراسة.

4)- أهداف البحث.

5)- أسباب إختيار الموضوع.

6)- المنهجية المتبعة في البحث.

الفصل الأول: السند النظري.

تمهيد.

المبحث الأول: مفاهيم ومصطلحات

I. الإستدامة.

II. التنمية العمرانية المستدامة.

III. العمارة المستدامة.

المبحث الثاني: أمثلة عن التنمية المستدامة للمدن.

I. التنمية المستدامة والمدينة في الجزائر.

II. مثال عن المدينة المستدامة في العالم.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الوادي.

- تمهيد.

I. مدخل عام لمدينة الوادي.

II. الدراسة الطبيعية.

III. الدراسة العمرانية.

IV. الدراسة السكانية.

V. الدراسة الإقتصادية.

- خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة بمدينة الوادي.

- تمهيد.

I. مقومات ومؤهلات التنمية المستدامة في مدينة الوادي.

1-المؤهلات الإقتصادية لمدينة الوادي.

2- المؤهلات الإجتماعية لمدينة الوادي.

3- المؤهلات البيئية لمدينة الوادي.

4- المؤهلات والقيم العمرانية والمعمارية.

II. عوائق التنمية المستدامة في مدينة الوادي.

1- ظاهرة صعود المياه الجوفية.

2- مشكل حماية الإرث الفلاحي.

- خلاصة الفصل.

الفصل الرابع: افاق البرمجة العمرانية وتجسيدها بمشروع

- تمهيد.

I. البرمجة العمرانية لمدينة الوادي.

II. تحليل مجال الدراسة.

III. تقديم أرضية المشروع.

IV. البرمجة العمرانية للمشروع.

خلاصة الفصل.

فهرس الصور :

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
	الفصل الاول	
(01)	موقع قصر بني يزقن	31
(02)	موقع قصر تافيلالت	32
(04-03)	توضيح الشوارع	36
(05)	توضيح المسجد	37
(07-06)	توضيح الازقة	38
(08)	شكل النسيج العمراني	39
(09)	صورة توضيحية للمسكن	40
(11-10)	مشروع" ديستركت إس" يتواصل مع التقاليد المعمارية	45
	الفصل الثاني	
(12)	حي الاعشاش والمصاعبة (ذو سكنات فردية)1962	67
(13)	حي سيدي مستور	68
(14)	حي 08 ماي 1945	69
	الفصل الثالث	
(15)	صورة بالقمر الصناعي للوادي قديما توضح موقع النسيج الحضري المحاط بالغيطان 1982	100
(16)	صورة بالقمر الصناعي للوادي حديثا توضح موقع النسيج الحضري المحاط بالغيطان	101
(17)	نواة تكوين مدينة الوادي(الأعشاش والمصاعبة) المحاطة بالغيطان 1964	101
(19-18)	توضح غيطان النخيل	101
-21-20) (22	توضح منظر القباب والأقواس والمنارات	103
(24-23)	توضح تصميم الأزقة الضيقة	105
(25)	نهج الطالب العربي	105
(26)	شارع	105
-28-27) (30-29	توضح بعض الأزقة	106

(31)	درب ينتهي بعدة خلايا	107
(32)	درب ينتهي بخلية واحدة	107
(33)	ساحة تجارية (سنة 1990)	108
(34)	ساحة داخلية	108
(35)	توضح الصباط الغربي	110
(36)	توضح القباب	110
(38-37)	توضحان التلبيس و الحجارة المستعملة وكيفية استعمال جذوع النخل	111
(39)	شريط الحزام الأخضر بوادي سوف	115
(40)	ظاهرة صعود المياه بوادي سوف.	115
	الفصل الرابع	
(41)	توضح المركز الجامعي	131
(42)	توضح الحي الجامعي	131
(43)	المدخل الشرقي لمجال الدراسة	131
(44)	المدخل الغربي لمجال الدراسة	131

فهرس الجداول:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
(01)	التغيرات الشهرية للتساقط المتوسطية للفترة (1971 – 2010).	60
(02)	يوضح الرطوبة النسبية على فترة 36 سنة	61
(03)	التغيرات الشهرية المتوسطية لدرجات الحرارة للفترة(1971–2010) .	62
(04)	سرعة الرياح عبر الفصول للفترة (1971–2010)	63
(05)	التوزيع السكني والسكاني لسنة2018 بالوادي	70
(06)	حالة المساكن في مدينة الوادي 2018	73
(07)	مراحل تطور السكان ومعدلات النمو سنة (1966– 2018)	81
(08)	مؤشرات حضرية لمدينة الوادي سنة 2018.	84
(09)	التركيبة الإقتصادية لمدينة الوادي سنة 2008	88
(10)	توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط	88
(11)	مختلف المساحات في القطاع الفلاحي .	89

(12)	بعض مؤسسات القطاع الخاص ببلدية الوادي	90
	الفصل الرابع	
(13)	معدلات النمو للآفاق الثلاثة لبلدية الوادي	121
(14)	تقدير إجمالي سكان مقر بلدية الوادي حسب الفئات العمرية	121
(15)	الإحتياجات السكنية لبلدية الوادي	122
(16)	الإحتياجات السكنية المستقبلية لمدينة الوادي	123
(17)	توزيع المساكن حسب النوع في بلدية الوادي	123
(18)	التوزيع المساحي للمساكن في بلدية الوادي	124
(19)	المساحات المخصصة للسكن في البلدية	124
(20)	التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى القريب2023	124
(21)	التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى المتوسط 2028	125
(22)	التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى البعيد 2038	126
(23)	يوضح التوزيع المساحي لإحتياجات مدينة الوادي الإجمالية للفترة الممتدة بين (2018-2038)	127
(24)	التجهيزات المجاورة و مدى تأثيرها	130
(25)	يمثل معطيات عامة حول السكان	133
(26)	يمثل معطيات عامة حول المساكن	133
(27)	حالة البنايات في مجال الدراسة	134
(28)	يوضح التجهيزات المبرمجة في المشروع	143
(29)	يوضح البرمجة العمرانية	145

فهرس الأشكال:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
	الفصل الأول	
(01)	محاور التنمية المستدامة	4
(02)	المكونات الرئيسية لمحاور الاستدامة	5
(03)	مفهوم الوظيفية في المدينة القديمة	35
(04)	المركزية في المدينة القديمة	35
(05)	التدرج الهرمي للمجالات	36
(06)	توضيح مكونات النسيج العمراني واعتبار الواحة عنصر هام في حياة السكان	40
(07)	التنظيم المجالي للمسكن	41

(08)	محاور التواصل الاجتماعي بين سكان الحي والمحيط	45
	الفصل الثاني	
(09)	الطبقات الأرضية لمدينة الوادي	58
(10)	كمية التساقطات الشهرية المتوسطية للفترة (1971 – 2010).	61
(11)	التغيرات الشهرية المتوسطية لدرجة الحرارة (1971–2010) .	62
(12)	تغير سرعة الرياح للفترة (1971–2010)	63
(13)	نسيج تقليدي قبل 1890	67
(14)	النسيج الفوضوي	68
(15)	النسيج المخطط الحديث (1911-1996)	69
(16)	النسيج المخطط الحديث (1980-1996) حي 300 مسكن	69
(17)	معدلات النمو للفترة 1966-2018	81
(18)	تطور عدد السكان ما بين 1966-2018	82
(19)	الفئات العمرية الرئيسية لبلدية الوادي حسب إحصاء (2008)	86
	الفصل الثالث	
(20)	هيراركية الفضاء	107
	الفصل الرابع	
(21)	التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة والمشروع العمراني	145

فهرس المخططات:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
(01)	الرياح السائدة في مدينة الوادي	64
	الفصل الثالث	
(02)	يبين سهولة الوصول إلى الحي من الخارج	104
(03)	يبين دور عناصر الشبكة	109
	الفصل الرابع	
(04)	يوضح مختلف القطاعات العمرانية	128
(05)	يوضح موقع مجال الدراسة	128

(06)	يوضح موقع ارضية المشروع	138
(07)	مبدأ التهيئة المعتمدة في المشروع	148
(08)	مخطط التهيئة المقترح	148

فهرس الخرائط:

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
(01)	موقع ولاية الوادي بالنسبة للقطر الجزائري	51
(02)	الموقع الجغرافي لولاية الوادي	52
(03)	موقع بلدية وادي سوف	54
(04)	موقع المدينة بالنسبة لشبكة الطرق	55
(05)	التطور العمراني لمدينة وادي سوف	66

فهرس الصور :

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
	الفصل الاول	
(01)	موقع قصر بني يزقن	31
(02)	موقع قصر تافيلالت	32
(04-03)	توضيح الشوارع	36
(05)	توضيح المسجد	37
(07-06)	توضيح الازقة	38
(08)	شكل النسيج العمراني	39
(09)	صورة توضيحية للمسكن	40
(11-10)	مشروع" ديستركت إس" يتواصل مع التقاليد المعمارية	45
	الفصل الثاني	
(12)	حي الاعشاش والمصاعبة (ذو سكنات فردية)1962	67
(13)	حي سيدي مستور	68
(14)	حي 08 ماي 1945	69
	الفصل الثالث	
(15)	صورة بالقمر الصناعي للوادي قديما توضح موقع النسيج الحضري المحاط بالغيطان 1982	100
(16)	صورة بالقمر الصناعي للوادي حديثا توضح موقع النسيج الحضري المحاط بالغيطان	101
(17)	نواة تكوين مدينة الوادي(الأعشاش والمصاعبة) المحاطة بالغيطان 1964	101
(19-18)	توضح غيطان النخيل	101
-21-20) (22	توضح منظر القباب والأقواس والمنارات	103
(24-23)	توضح تصميم الأزقة الضيقة	105
(25)	نهج الطالب العربي	105
(26)	شارع	105
-28-27) (30-29	توضح بعض الأزقة	106

(31)	درب ينتهي بعدة خلايا	107
(32)	درب ينتهي بخلية واحدة	107
(33)	ساحة تجارية (سنة 1990)	108
(34)	ساحة داخلية	108
(35)	توضح الصباط الغربي	110
(36)	توضح القباب	110
(38-37)	توضحان التلبيس و الحجارة المستعملة وكيفية استعمال جذوع النخل	111
(39)	شريط الحزام الأخضر بوادي سوف	115
(40)	ظاهرة صعود المياه بوادي سوف.	115
	الفصل الرابع	
(41)	توضح المركز الجامعي	131
(42)	توضح الحي الجامعي	131
(43)	المدخل الشرقي لمجال الدراسة	131
(44)	المدخل الغربي لمجال الدراسة	131

فهرس الجداول:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
(01)	التغيرات الشهرية للتساقط المتوسطية للفترة (1971 – 2010).	60
(02)	يوضح الرطوبة النسبية على فترة 36 سنة	61
(03)	التغيرات الشهرية المتوسطية لدرجات الحرارة للفترة(1971–2010) .	62
(04)	سرعة الرياح عبر الفصول للفترة (1971–2010)	63
(05)	التوزيع السكني والسكاني لسنة2018 بالوادي	70
(06)	حالة المساكن في مدينة الوادي 2018	73
(07)	مراحل تطور السكان ومعدلات النمو سنة (1966– 2018)	81
(08)	مؤشرات حضرية لمدينة الوادي سنة 2018.	84
(09)	التركيبة الإقتصادية لمدينة الوادي سنة 2008	88
(10)	توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط	88
(11)	مختلف المساحات في القطاع الفلاحي .	89

(12)	بعض مؤسسات القطاع الخاص ببلدية الوادي	90
	الفصل الرابع	
(13)	معدلات النمو للآفاق الثلاثة لبلدية الوادي	121
(14)	تقدير إجمالي سكان مقر بلدية الوادي حسب الفئات العمرية	121
(15)	الإحتياجات السكنية لبلدية الوادي	122
(16)	الإحتياجات السكنية المستقبلية لمدينة الوادي	123
(17)	توزيع المساكن حسب النوع في بلدية الوادي	123
(18)	التوزيع المساحي للمساكن في بلدية الوادي	124
(19)	المساحات المخصصة للسكن في البلدية	124
(20)	التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى القريب2023	124
(21)	التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى المتوسط 2028	125
(22)	التجهيزات المقترحة بمدينة الوادي للمدى البعيد 2038	126
(23)	يوضح التوزيع المساحي لإحتياجات مدينة الوادي الإجمالية للفترة الممتدة بين (2018-2038)	127
(24)	التجهيزات المجاورة و مدى تأثيرها	130
(25)	يمثل معطيات عامة حول السكان	133
(26)	يمثل معطيات عامة حول المساكن	133
(27)	حالة البنايات في مجال الدراسة	134
(28)	يوضح التجهيزات المبرمجة في المشروع	143
(29)	يوضح البرمجة العمرانية	145

فهرس الأشكال:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
	الفصل الأول	
(01)	محاور التنمية المستدامة	4
(02)	المكونات الرئيسية لمحاور الاستدامة	5
(03)	مفهوم الوظيفية في المدينة القديمة	35
(04)	المركزية في المدينة القديمة	35
(05)	التدرج الهرمي للمجالات	36
(06)	توضيح مكونات النسيج العمراني واعتبار الواحة عنصر هام في حياة السكان	40
(07)	التنظيم المجالي للمسكن	41

(08)	محاور التواصل الاجتماعي بين سكان الحي والمحيط	45
	الفصل الثاني	
(09)	الطبقات الأرضية لمدينة الوادي	58
(10)	كمية التساقطات الشهرية المتوسطية للفترة (1971 – 2010).	61
(11)	التغيرات الشهرية المتوسطية لدرجة الحرارة (1971–2010) .	62
(12)	تغير سرعة الرياح للفترة (1971–2010)	63
(13)	نسيج تقليدي قبل 1890	67
(14)	النسيج الفوضوي	68
(15)	النسيج المخطط الحديث (1911-1996)	69
(16)	النسيج المخطط الحديث (1980-1996) حي 300 مسكن	69
(17)	معدلات النمو للفترة 1966-2018	81
(18)	تطور عدد السكان ما بين 1966-2018	82
(19)	الفئات العمرية الرئيسية لبلدية الوادي حسب إحصاء (2008)	86
	الفصل الثالث	
(20)	هيراركية الفضاء	107
	الفصل الرابع	
(21)	التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة والمشروع العمراني	145

فهرس المخططات:

الرقم	العنـــــــــوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
(01)	الرياح السائدة في مدينة الوادي	64
	الفصل الثالث	
(02)	يبين سهولة الوصول إلى الحي من الخارج	104
(03)	يبين دور عناصر الشبكة	109
	الفصل الرابع	
(04)	يوضح مختلف القطاعات العمرانية	128
(05)	يوضح موقع مجال الدراسة	128

(06)	يوضح موقع ارضية المشروع	138
(07)	مبدأ التهيئة المعتمدة في المشروع	148

فهرس الخرائط:

الرقم	العنـــــــــــوان	الصفحة
	الفصل الثاني	
(01)	موقع ولاية الوادي بالنسبة للقطر الجزائري	51
(02)	الموقع الجغرافي لولاية الوادي	52
(03)	موقع بلدية وادي سوف	54
(04)	موقع المدينة بالنسبة لشبكة الطرق	55
(05)	التطور العمراني لمدينة وادي سوف	66

الفهرس العام

الفصل التمهيدي: المدخل العام

مقدمة عامة ..... أ

1- الإشكالية ..... ب

2- الفرضيات ..... ت

3- أهمية الدراسة ..... ت

4- أهداف البحث ..... ت

5- اسباب اختيار الموضوع ..... ث

6- المنهجية المتبعة في البحث ..... ج

الوسائل المستعملة ..... خ

- مخطط العمل

- هيكل مخطط البحث

الفصل الأول: السند النظري

تمهيد 1

المبحث الأول: مفاهيم ومصطلحات 2

I. الإستدامة 2

1- تعريف الاستدامة 2

2- الأبعاد المحورية للاستدامة 3

3- الإستدامة في القمم العالمية للأمم المتحدة.....5
4- أهداف وآليات الاستدامة.....7
5- خصائص الإستدامة 9
6- مؤشرات الإستدامة 10
7- معايير الإستدامة.....11
8- التنمية المستدامة للمدن : 13
8-1- الشراكة كمفهوم تنموي للمدن.....13
8-2- دور الادارة الحضرية في التنمية الحضرية المستدامة 14
8-3- بناء القدرات والتنمية الحضرية.....15
9- المدن المستدامة 16
II. التنمية العمرانية المستدامة.....19
1)- القواعد الأساسية (الرئيسية) للتنمية المستدامة.....20
2)- مبادئ التنمية العمرانية المستدامة 22
III. العمارة المستدامة.....23
1- مبادئ العمارة المستدامة :.....24
2- أهداف العمارة المستدامة :.....25
3- التصميم العمراني المستدام 25
4- مبادئ التصميم العمراني المستدام : 26
5- خصائص التخطيط العمراني المستدام 27
6- تطوير الأحياء المستدامة : 29
7- الصيغة التنفيذية لتحقيق الإستدامة في العمارة 29

المبحث الثاني: أمثلة عن التنمية المستدامة للمدن.....31

I. **التنمية المستدامة والمدينة في الجزائر** 31

1- دراسة حالة العمران الصحراوي تافيلالت (بني يزقن): 31

1-1- قصر بني يزقن 31

1-2 -موقع قصر تافيلالت 32

1-3-مبادئ المشروع.....32

1-4- أهداف مشروع تافيلالت.....33

1-5- المؤشرات الاجتماعية.....34

1-6- المؤشرات البيئية.....39

1-7- المؤشرات الاقتصادية 42

II. **مثال عن المدينة المستدامة في العالم** 42

1- مشروع حي بيئي في وسط بيروت.....42

1-1- التعريف بالمشروع 42

1-2- المبادئ والاهداف.....43

خلاصة الفصل 46

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الوادي

تمهيد 47

I. مدخل عام لمدينة الوادي 48

1- لمحة تاريخية للمدينة 48

2- أصل التسمية : 48
2-1- أصل كلمة وادي 48
2-2- أصل كلمة سوف 49
3- النشـــأة 49
II . الدراسة الطبيعية 50
1- الموقع 50
1-1- الموقع الجغرافي لولاية الوادي 50
1-2- الموقع الفلكي 51
1- 3- موقع إقليم سوف 52
1- 4- موقع البلدية (الوادي) 53
1-5- موقع المدينة بالنسبة للبلدية 53
1-6- موقع المدينة بالنسبة لشبكة الطرق 54
2- الموضع 55
2-1- إيجابيات وسلبيات موضع المدينة 55
2-1-1- ايجابيات موضع المدينة 55
2-1-2- سلبيات موضع المدينة 56
3– الطبوغرافيـة 56
3-1- الانحدارات 56
3-2- الإرتفاعات 57
4- الجيولوجية 57
5- الدراسة الهيدرولوجية 58

5-1- طبقة المياه السطحية : (La nappe phréatique) 58
5-2- طبقة المركب النهائي: (Le complexe terminal) 59
5-3- السماط القاري المتداخل : (Le continental intercalaire) 59
6 - الدراسة المناخية 60
6-1- التساقط (ملم) 60
6-2- الـرطـوبـة 61
6-3- درجة الحرارة (م°)..... 62
6-4- الـريـاح 63
III. الدراسة العمرانية..... 64
1- الحركية العمرانية للمدينة عبر التاريخ 59
1-1- مرحلة النمو العمراني المتركز 64
1-2- مرحلة النمو العمـراني الخطـي 65
2- أشكال النسيج العمراني..... 67
3- الدراسة السكنية 69
4- نوعية المساكن..... 70
4-1- السكن الفردي..... 70
4-2- السكن النصف الجماعي..... 70
4-3- السكن الجماعي..... 70
5- الأنماط السكنية..... 71
5-1- النمط التقليدي 71
5-2- النمط العادي 71

5-3- نمط الفيلات 72
5-4- الأنماط الأخرى 72
6- حالة المباني 72
6-1- المساكن الرديئة 72
6-2- المساكن المتوسطة 72
6-3- المساكن الجيدة 73
7- دراسة مختلف التجهيزات الموجودة في مدينة الوادي 73
7-1- التجهيزات التعليمية و التكوينية 73
7-2- التجهيزات الإدارية و الخدماتية 74
7-3- التجهيزات الصحية 74
7-4- التجهيزات الثقافية 74
7-5- التجهيزات التجارية 74
7-6- التجهيزات الرياضية 75
7-7- التجهيزات الدينية 75
7-8- المساحات الخضراء 75
8- الطرق و الشبكات المختلفة 76
8 -1- شبكة الطرق 76
8-2- مختلف الشبكات 77
9- أشكال التوسع العمراني في وادي سوف 79
9-1-عوائق التوسع العمراني 79
9-1-1- العوائــق الطبيعيــة 79

9-1-2- العوائـق البشريــة والاصطناعية..... 79
9-2- إمكانيات التوسع 80
IV. الدراســة السكانيــة 80
1- التطور السكاني لبلدية الوادي..... 80
2- التوزيع السكاني لمدينة الوادي..... 84
3- الكثافة السكانية 85
4- التركيب العمري و النوعي للسكان 86
V. الدراســة الإقتصادية..... 87
1- التركيبة الإقتصادية 87
2- توزيع العمالة على القطاعات الإقتصادية 88
1- القطاع الأول : الفلاحــة 89
2– القطاع الثاني: الصناعـــة 89
3– القطـاع الثالـث: الخـــدمات..... 90
خلاصة الفصل..... 92

الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة بمدينة الوادي

تمهيد 93
I. مقومات ومؤهلات التنمية المستدامة في مدينة الوادي 94
1- المؤهلات الاقتصادية لمدينة الوادي..... 94
1-1- القطاع الفلاحي..... 94

1-2- القطاع الصناعي..... 95
1-3- القطاع التجاري..... 96
1-4- النشاط السياحـــي 96
1-5- الخدمات..... 97
2- المؤهلات الاجتماعية لمدينة الوادي..... 97
2-1- النمو الديموغرافي 97
2-2- السكن 97
2-3- التعليم 97
2-4- الأمن..... 98
2-5- عادات و تقاليد 98
3- المؤهلات البيئية لمدينة الوادي..... 99
3-1- المساحات الخضراء 99
3-2-الغوط..... 99
3- 3- الحزام الأخضر..... 102
4- المؤهلات والقيم العمرانية والمعمارية 102
4-1- الخصائص العمرانية للمدينة 102
4-2- عناصر البنية الحضرية 104
4-3-الخصائص المناخية للعمران السوفي 109
4-4-المؤهلات والمقومات المعمارية 110
II. عوائق التنمية المستدامة في مدينة الوادي 112
1- ظاهرة صعود المياه الجوفية..... 112

1-1- إنعكاسات ظاهرة صعود المياه..... 112
1-2- الحلول الاستعجالية 114
1-3- الحلول النهائية 114
2- مشكل حماية الإرث الفلاحي..... 115
خلاصة الفصل..... 117

الفصل الرابع: البرمجة العمرانية وتجسيدها بمشروع عمراني

تمهيد:..... 118
I. **البرمجة العمرانية لمدينة الوادي**..... 120
1- تقديرات عدد السكان والسكنات حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 120
1-1- التقديرات السكانية..... 120
1-2- تقدير بنية السكان حسب الفئات العمرية..... 121
1-3- تقدير الاحتياجات السكنية 122
1-4- توزيع المساكن حسب النوع..... 123
2- تقدير الإحتياجات في التجهيزات والمرافق العمومية..... 124
II. **تحليل مجال الدراسة** 128
1- موقع مجال الدراسة 128
2- طبوغرافية مجال الدراسة 129
3- جيوتقنية مجال الدراسة..... 129
4- الوضعية الحالية لاستغلا الارض..... 129
5-العوائق والارتفاقات..... 132

6- الطبيعة العقارية لمجا الدراسة 132
7- دراسة النسيج العمراني لمجال الدراسة..... 133
7-1- الدراسة السكانية 133
7-2- الدراسة العمرانية 133
8- حوصلة شاملة لمجال الدراسة..... 136
9-نتائج الدراسة التحليلية لمجال الدراسة.....136
III. تقديم أرضية المشروع..... 137
1- الموقع..... 137
2- الطبيعة العقارية لأرضية المشروع..... 138
3- أسباب إختيار أرضية المشروع 138
4- الأهداف الأساسية من المشروع 139
5- مميزات وجوانب تأثير المشروع 140
IV. البرمجة العمرانية للمشروع..... 141
1- برمجة السكنات 141
2- برمجة الطرقات..... 142
3- المساحات الخضراء 143
4- برمجة التجهيزات..... 143
5- مبادئ التهيئة المعتمدة عليها في مجال الدراسة..... 145
6- دفتر الشروط..... 148
6-1- المادة الأولى: تقديم أرضية المشروع. 149
6-2- المادة الثانية: تقسيم أرضية المشروع إلى مناطق متجانسة. 149

6-3- المادة الثالثة: الترتيبات الخاصة بالسكن 150
6-4- المادة الرابعة: الترتيبات الخاصة بالتجهيزات 151
6-5- المادة الخامسة: الترتيبات الخاصة بالمظهر الخارجي للبنايات: 153
6-6- المادة السادسة: الترتيبات الخاصة بالمنشآت الفنية: 153
6-7- المادة السابعة: الترتيبات الخاصة بتسيير النفايات: 156
6-8 المادة الثامنة: الترتيبات الخاصة بالشبكات المختلفة 157
6-9- المادة التاسعة: أحكام اخرى..... 158
7- توصيات عامة 158
7-1- التوصيات البيئية..... 158
7-2- التوصيات الإجتماعية 160
7-3- التوصيات الإقتصادية 160
7-4- التوصيات العمرانية 160
خلاصة الفصل..... 162
خاتمة عامة..... 163

قائمة المراجع:

1)- باللغة العربية:

- الكتب:

- عبد الفتاح محمد وهيبة: جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت (لبنان)، سنة 2003.
- اللجنة العالمية للتنمية المستدامة: "مستقبلنا المشترك"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 146، الكويت
- هشام جلال الشيمي ،"الية اختيار اسلوب التنفيذ المتوائم مع الاستدامة البيئية" ،كلية الهندسة ،جامعة فاروس بالإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد الرحمان عبد الهادي محمد- التخطيط العمراني المستدام- قسم الهندسة- كلية العلوم والهندسة- الجامعة الاسلامية- 2008.
- عبير سامي يوسف محمد ،دينا احمد احمد ،"المنظور الاستدامي للتكنولوجيا البناء بين متطلبات وصراع التقنيات" ،كلية الهندسة ،جامعة طنطا، مصر، 2010.
- أمحمد الحاج يوسف اطفيش، الرسالة الشافعية، طبعة السيد عشو الحاج محمد، 1326 هـ،
- ر. ديب، س.مهنا: التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس و العشرون، العدد الأول 2009

- المذكرات:

- جديدي سفيان وآخرون، حتمية التلاحم العمراني مدينة الوادي، مذكرة تخرج مهندس دولة في التسيير والتقنيات الحضرية جامعة أم البواقي دفعة جوان 2006.
- محمد عربي- مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل تحديات العولمة- رسالة دكتورا- كلية العلوم السياسية والاعلام – فرع تنظيمات سياسية وإدارية- 2003.
- ابن عميرة امينة، تقييم مخطط شغل الاراضي لحيي البير والدقسي بمدينة قسنطينة من منظور الاستدامة .نحو اداة جديدة للتسيير الحضري المستدام، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الهندسة المعمارية والعمران تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر، 2011.

- الود محمد السعيد ،دودو عبد الكريم ،تهيئة عمرانية وفق مبادئ النمية المستدامة دراسة حالة الجلفة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ،الجزائر، 2006.
- سعودي هجيرة، التنمية المستدامة من خلال المبادئ العمرانية للمدن العتيقة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في تخصص تسيير المدينة والتنمية المستدامة ،جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي ،الجزائر ،2007.
- اوقلمان أحمد، شاشة مراد، بوحسي علي، "المشروع العمراني في اطار التنمية المستدامة "، مذكرة تخرج لنيل سهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي بام البواقي، الجزائر، 2007.
- ابراهيم عبد الله ابا الخليل "التطوير المستدام لأحياء المدينة "، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2010.
- زبيدي بدر الدين، ديدي محمد رضا، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في ت. ت. ح، التوسع العمراني لمدينة الوادي وفضاءاته المستقبلية2024، المركز الجامعي بأم البواقي، دفعة جوان2007.
- بدرة فتيحة، زائري حنان، تسيير المواقع الأثرية من منظور التنمية المستدامة (حالة قصرغرداية)، مهندس دولة في تسيير المدن – معهد تسيير التقنيات الحضرية–جامعة ام البواقي– دفعة 2012 .
- ترعة عبد الحميد وطارق بن زياد يجور–المناخ أحد عوامل التخطيط الحضري المستدام دراسة مدينة قمار– شهادة مهندس دولة تسيير المدن –معهد تسيير التقنيات الحضرية–جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي –دفعة 2013
- علوش يمينة، تطراوي عبد الكريم، القصر المقترح لبني ميزاب بين الإنقطاع والتواصل، مذكرة أخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية، . جامعة المسيلة 2001
- زكري بن بايوب قشار، إعادة انتاج النمط العمراني القديم والعلاقات الاجتماعية التقليدية، دراسة ميدانية في قصر تافيلالت بني يزقن غرداية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الحضري، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2007،
- محمد غربي– مشروعات التنمية المستدامة في العالم العربي في ظل تحديات العولمة– رسالة دكتورا– كلية العلوم السياسية والاعلام – فرع تنظيمات سياسية وادارية– 2003.
- بن علي عبد الجبار ، مخلوف عبد الله : إشكالية التوسع العمراني في إطار التنمية المستدامة – حالة مدينة الوادي ، مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في تسيير التقنيات الحضرية أم البواقي سنة 2011

عبداوي جيهان ريم: مشكلة صعود المياه الجوفية وآثارها بوادي سوف، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية علوم الأرض و الجغرافية و التهيئة العمرانية (. قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، 2006،

المناشير والتقارير:

- محمد طه سيد مرعي منصور: " العمارة البيئية للمسكن التقليدي والمعاصر في ظل العمارة المستدامة " كتاب إلكتروني، ديسمبر 2005.
- د. إبراهيم بن يوسف، إشكالية العمران والمشروع الإسلامي، المطبعة العربية الجزائر، 1993 م،
- هشام مهران:"التوظيف الأمثل للمحددات الطبيعية لتخطيط بيئة عمرانية متوازنة "، ندوة الإبداع والتميز في النهضة العمرانية، المملكة العربية السعودية، 1999
- محمد محسن إبراهم – العمارة المستدامة – مؤتمر هندسة القاهرة الأول – العمارة و العمران في اطار التنمية – مصر – 2003
- أجندة"21"، الفصل السابع، " تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية" سنة1992.
- احمد يحي "الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية " ،"المؤتمر العربي الإقليمي " ،تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة، مصر، 2003.
- فهيمة سعد الدين :"الإدارة الحضرية كأداة للتنمية"، منتدى البيئة الحضرية الثاني للدول العربية، الامارات العربية المتحدة، 1999.
- ناهد احمد عمران :"رصد قصور في مفاهيم التنمية المستدامة من واقع المدن الجديدة "، مؤتمر هندسة القاهرة الأول، العمارة والعمران في إطار التنمية، مصر، 2003.
- تقارير الأمم المتحدة حول برنامج المدن المستدامة، 11/ 2005
- هاشم عبد الله الصالح: " تفعيل البعد الصحي والبيئي في تفعيل المشاريع العمرانية" المؤتمر الهندسي السعودي السادس، جامعة الملك فيصل، الدمام، السعودية، 2002
- هاشم عبد الله صالح : " التنمية العمرانية المستدامة "، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الأساسية والتطبيقية)، المجلد الخامس، العدد الثاني، الدمام المملكة العربية السعودية،2004.
- عثمان علي الناجم:" العمارة في العالم العربي " مجلة المهندس، السعودية، العدد 11، المجلد 11، 1999.
- ناديا محمد بصير :"اهمية الاقتصاد في المساحات المبنية بين المفهوم البيئي والاسلامي ،ندوة الاسكان الثانية ،المملكة العربية السعودية ،2002.

- السواط علي محمد: "الاستدامة كمدخل لتعزيز دور المهندسين السعوديين في بناء الاقتصاد الوطني"، ندوة المهندس ودوره في بناء الاقتصاد الوطني، مركز الملك فهد الثقافي، الرياض، 2005،
- علي بن محمد السواط :"الإستدامة ودورها في تعزيز الإقتصاد الوطني "، ندوة المهندس ودوره في الإقتصاد الوطني، الدمام، السعودية، 2005.
- د. كاتر مطلق محمد عياصرة، التخطيط الإقليمي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- القانون التوجيهي للمدنية:06-06 المؤرخ في 12-02-2006، الصادر في الجريدة الرسمية 12-03-2006.
- المؤتمر الدولي السادس: الثورة الرقمية و تأثيرها على للعمارة والعمران في إطار التنمية المستدامة .
- مفكرة نهاية القرن العشرين (1999-2000)، المطبعة العصرية الوادي، 2000.
- مقالات البناء- العمارة و البناء 02 يوليو2012
- دليل المواقع و المعالم التاريخية لولاية غرداية.
- مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لولاية الوادي 2003.
- الدليل الإحصائي لمدينة الوادي.
- مديرية التعمير والهندسة المعمارية والبناء لولاية الوادي.
- الوكالة العقارية لولاية الوادي .
- مديرية التخطط وتهيئة الإقليم (DPAT).
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية الوادي.
- مديرية مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.
- مديرية الصناعة والطاقة لولاية الوادي.
- مديرية الصناعات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي.
- مديرية الثقافة لولاية الوادي.
- المصلحة التقنية لبلدية الوادي.
- محطة الأرصاد الجوية بقمار.

2- باللغة الفرنسية:

الكتـــــب:

- Repetto . R.'World Enough and time'. Yale University Press .New Haven. CT. 1986
- IUCN. International union for the conservation of nature and natural resources " unep/wwf, Gland, Switzerland, 1991, P10.
- jean-pierre taisnel .Youssef diab «pratique du développement urbain durable » édition weka. Paris. 2003
- barba.j : « integrated bioclimatic architecture » ,Barcelona ,Spain , 2001
- hui-s: « sustainable le architecture an building design »، 2005
- Andre-Roger: Le Souf Monographie. Edition El-Walid. alger 2004.
- S.benhamida,R.Medjber,A.Maameri Agence nationale des ressources hydrauliques ;direction régionale/Ouargla –rapport de synthèse sur la remontée des eaux dès la nappe phréatique dans la région de Oued Souf-par Octobre 1999.

المواقع الإلكترونية:

- www.arch.hku.hk/BEER/sustain.com By .sam C M Hui. 2002.
- www.sustainability. Com . what is sustainable Development.
- www.Unhabitat.Org/governingbodies/2003.
- www.arch-sustainable.blogspot.com www.abhatoo.net.
- www.homeasta.org ,what is sustainable design ? basic sustainable design principles, 2005.
- www.ingdz.com.
- Google earth.
- http://www.afedmag.com
- http://www.echoroukonline.com/ara/articles/.html
- منتدى ملتقى المهندسين العرب 2011/01/15 01:50 .. http://www.arab-eng.org
- https://alarab.co.uk/ تافيلالت-مدينة-صديقة-للبيئة-في-صحراء الجزائر-الجزائر
- **https://Indexe.blogspot.com/2016/06/blog-**

الملاحق

ملحق رقم (01) وثيقة إعادة الاعتبار للسوق.

الوضعية المالية والفيزيائية

لمشروع إعادة الاعتبار لسوق التجزئة للخضر والفواكه - تبسة

إلى غاية 2012/12/31

- ✓ الاطراف المتعاقدة : والي ولاية تبسة ممثلا من طرف السيد مدير التجارة و مقاولة البناء و الاشغال العمومية تبسة.
- ✓ مبلغ الصفقة: 20.276.311,77 دج.
- ✓ مدة الإنجاز: خمسة (05) أشهر

- ✓ ملكية السوق: السوق ملك للبلدية مؤجر لفائدة تجار الخضر والجزارين.

تم تسليم الجزء الأول من السوق إلى مصالح البلدية بتاريخ: 2011/03/10 بعد إتمام جميع الأشغال به، أما بالنسبة للجزء الثاني فلم يتم إخلاؤه من طرف التجار رغم كافة المحاولات التي بذلت من طرفنا وكذلك من طرف مصالح البلدية، هذه الأخيرة التي أرسلت لهم العديد من الإعذارات وكذا سخرت القوة العمومية لكن دون جدوى،

الموضوع : ف / ي عملية إعادة الاعتبار لأسواق التجزئة للخضر و الفواكه تبسة ، بئر العاتر

إستفادت ولاية تبسة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 من عملية بعنوان إعادة الإعتبار لأسواق التجزئة للخضر و الفواكه تبسة ، بئر العاتر برخصة برنامج تقدر بـ 41.400.000,00 دج حيث جزأت العملية إلى حصتين الحصة الاولى خاصة بإعادة الإعتبار لسوق التجزئة للخضر و الفواكه تبسة و الثانية إعادة الإعتبار لسوق التجزئة للخضر و الفواكه بئر العاتر و قد تم إتخاذ كل الإجراءات من أجل إنجاز الاشغال بحيث أسندت الحصة المتعلقة بمشروع إعادة الإعتبار لسوق التجزئة للخضر و الفواكه بئر العاتر إلى مقاولة البناء و الأشغال العمومية جعلالي ملكي – بئر العاتر – بمبلغ 14.773.805,21 دج والذي إنتهت به الأشغال بتاريخ 2011/04/22 و تم إستلام المشروع نهائيا ووضع السوق حيز الخدمة .

أما الحصة المتعلقة بمشروع إعادة الإعتبار لسوق التجزئة للخضر و الفواكه تبسة فقد تم إسناد المشروع إلى مقاولة البناء و الاشغال العمومية زايري جمال – تبسة – بمبلغ 20.276.311,77 دج بعد الملحق رقم 01 . و قد شرع في الإنجاز بتاريخ 2009/12/20 إلا أنه واجهتنا صعوبات كبيرة في عملية الإنجاز و ذلك بسبب رفض التجار إخلاء الجزء السفلي (الجزء الثاني) من السوق وهذا على الرغم من المحاولات المتكررة بالتنسيق مصالح بلدية تبسة وصلت حد إستصدار قرار تسخير القوة العمومية و نظرا لطول مدة التوقف التي دامت سنتين (02) و ستة (06) أشهر إضطرت مصالحي إلى فسخ الصفقة بالتراضي طبقا للقرار رقم 147 بتاريخ 2013/06/20 و أمام هذه الوضعية و تطبيقا لتعليمات سيادتكم القاضية بضرورة غلق العمليات ، يشرفني أن أقترح على سيادتكم غلق هذه العملية علما بأنه تم التكفل بكل المستحقات سواءا المترتبة عن عملية الإنجاز أو الدراسة أو الإشهار مع تسجيل باقي على عاتق العملية بقدر بـ 12.028.922.04 دج .

ملحق رقم (02) نموذج تطبيق قوانين حفظ النظافة والصحة للمجلس الشعبي البلدي.

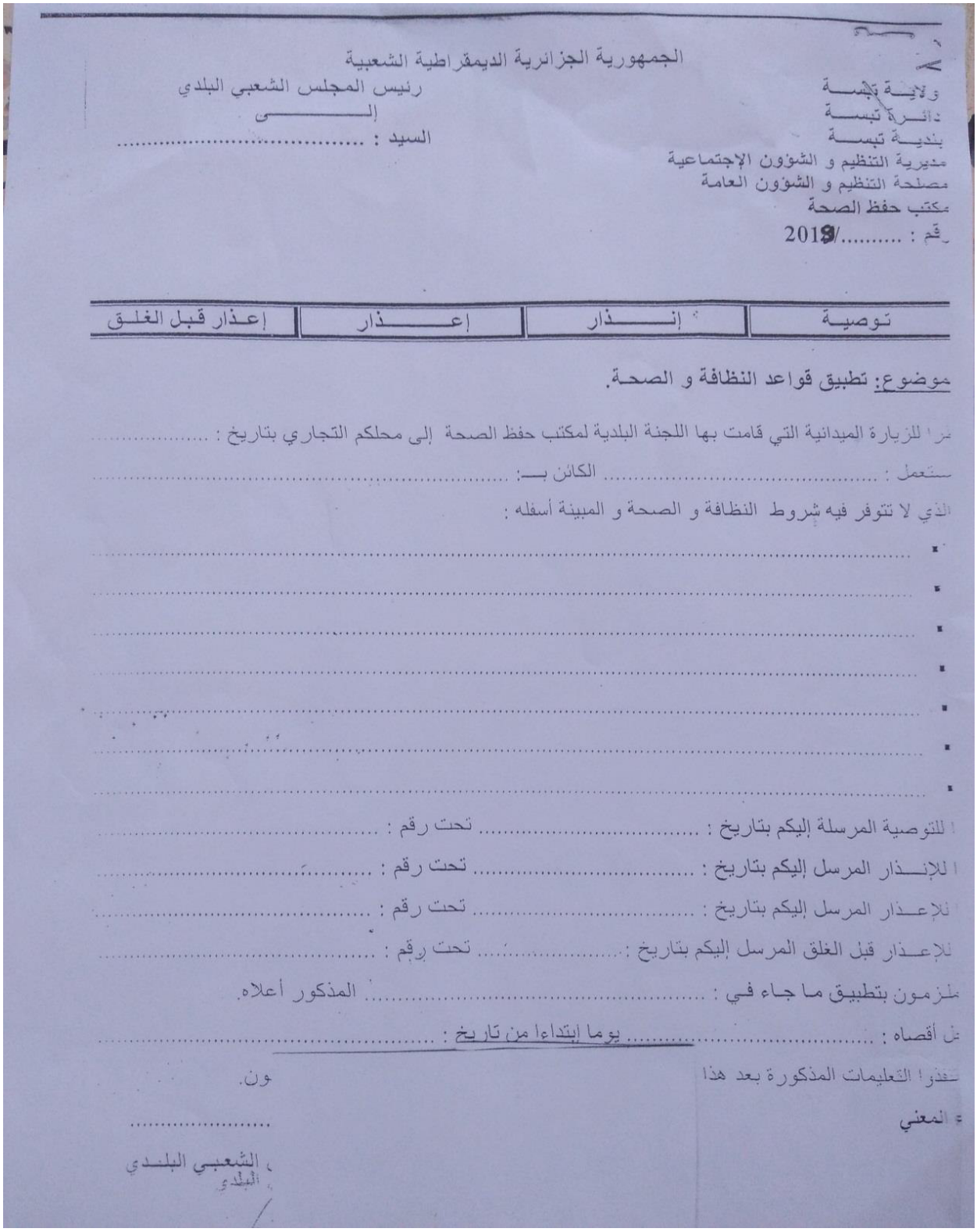

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة تبســـة
دائـــرة تبســـة
بلديـــة تبســـة
مديرية التنظيم و الشؤون الإجتماعية
مصلحة التنظيم و الشؤون العامة
مكتب حفظ الصحة
رقم : ...../2019

رئيس المجلس الشعبي البلدي
إلـــــــــى
السيد : .....

توصيـة	إنـــــذار	إعـــــذار	إعـذار قبل الغلـق

موضوع: تطبيق قواعد النظافة و الصحة.

ر للزيارة الميدانية التي قامت بها اللجنة البلدية لمكتب حفظ الصحة إلى محلكم التجاري بتاريخ : .....

ستغل : ..... الكائن بـــ: .....

الذي لا تتوفر فيه شروط النظافة و الصحة و المبينة أسفله :

- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....
- .....

للتوصية المرسلة إليكم بتاريخ : ..... تحت رقم : .....

للإنـــذار المرسل إليكم بتاريخ : ..... تحت رقم : .....

للإعـــذار المرسل إليكم بتاريخ : ..... تحت رقم : .....

للإعـــذار قبل الغلق المرسل إليكم بتاريخ : ..... تحت رقم : .....

لتزمون بتطبيق ما جاء في : ..... المذكور أعلاه.

ل أقصاه : ..... يوما إبتداءا من تاريخ : .....

نفذوا التعليمات المذكورة بعد هذا ون.

ه المعني

.....

الشعبي البلـدي
البلدي

ملحق رقم (03): استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة

شعبة: تسيير التقنيات الحضرية تخصص: عمران وتسيير المدن

إستمارة البحث الميداني

الموضوع : الضرر البيئي بين الفاعلين و التشريعات

– دراسة حالة السوق المغطاة – تبسة –

ملاحظة: هذه الدراسة تندرج ضمن البحث الجامعي في إطار التحضير لمذكرة الماستر حول الموضوع أعلاه، فالرجاء ملؤها بدقة .

ضع العلامة (X) في المكان المناسب.

المحور الأول: معلومات حول التاجر والسوق

1- ما هو أصلك الجغرافي؟ :

مدينة تبسة ☐ من احدى بلدياتها ☐ من ولايات أخرى ☐

تاجر نظامي ☐ تاجر عشوائي ☐

تاجر مؤقت ☐ تاجر دائم ☐

-ما هو نوع التجارة ؟ تجارة التجزئة للحوم الحمراء والبيضاء ☐ تجارة الخضر والفواكه ☐

2- هل السوق ملك خاص ☐ عام ☐

3- هل يوجد الباعة المتجولين؟

داخل السوق ☐ خارج السوق ☐

4-ما هي المشاكل الناتجة عن تجارتهم؟

- .....

5- هل تهيئة السوق تستجيب لتطلعات الزوار والباعة على حد سواء؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كان لا لماذا؟ .....

المحور الثاني: يتعلق بالتشريعات والهيئات المعنية بحماية البيئة

6- هل تقومون بدفع الجبايات ؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كان لا لماذا؟ .....

7- هل تلقيتم عقوبات من قبل السلطات المحلية بسبب مخالفات؟ نعم ☐ لا ☐

8- ما هي هذه المخالفات؟

- .....

- .....

9- هل تتدخل شرطة العمران والبيئة لإزالة المخالفات والتعديات وتفرض القانون بالسوق؟ نعم ☐ لا ☐

10- هل تساهم الجمعيات الخاصة بحماية البيئة في حماية السوق من التلوث؟ نعم ☐ لا ☐

11- هل السلطات المحلية مكتب حفظ النظافة والصحة قائمة بدورها في مجال الحفاظ على الصحة و السلامة العامة؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: يتعلق بالضرر البيئي الموجود بالسوق

12- هل توجد حاويات خاصة بالنفايات؟ غياب تام ☐ متوفرة ☐

13- هل توجد أماكن ثابتة مخصصة لتخلص من النفايات؟ نعم ☐ لا ☐

14- هل تمر عربات نقل النفايات بشكل: منظم ☐ بشكل غير منظم ☐

15- أوقات مرورها غير ملائمة (لا تتزامن مع أوقات تكدس أو تجمع النفايات)؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كان لا لماذا؟ .....

16- في حالة عدم مرور العربات كيف تتخلص من النفايات؟

الرمي العشوائي في الواد نعم ☐ لا ☐

الرمي في الأماكن المخصصة نعم ☐ لا ☐

حرقها نعم ☐ لا ☐

17- عند عدم مرور عربات النقل هل حاولتم فتح بلاغ ضد السلطات المعنية؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كان لا لماذا؟

.....

18- هل المواطنون يشاركون في الحفاظ نظافة السوق والتخلص من النفايات؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كان لا لماذا؟

.....

19-هل هذه النفايات تأثر على الجانب السياحي للمدينة؟ نعم ☐ لا ☐

20-هل تنتشر الكلاب الضارة والقطط داخل السوق ؟ نعم ☐ لا ☐

21-هل يوجد داخل السوق من يقوم بالذبح السري (غير قانوني) موجه لتجار اللحوم؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم اين تتم هذه العملية؟

.....

22-هل تقوم بالشروط الوقائية الضرورية لاماكن عرض اللحوم كنظافة الالواح الخشبية و نظافة المكان واستعمال القفزات...الخ

.....

23-كيف تتزود بالمياه الصالحة لشرب؟

.....

24-كيف تتخلص من المياه المستعملة؟

.....

25-ماهي المشاكل التي يعاني منها السوق؟

- صغر المساحة المخصصة لكل نشاط؟ نعم ☐ لا ☐

- غياب قنوات الصرف الصحي. نعم ☐ لا ☐
- غياب المغاسل والمراحيض. نعم ☐ لا ☐
- ضعف الإنارة. نعم ☐ لا ☐
- البرك المائية والأحوال خلال فصل الشتاء. نعم ☐ لا ☐

– ماهي اقتراحاتكم ليكون هذا المرفق مهيأ بطريقة نموذجية؟

- .....
- .....
- .....

ملحق رقم (04): قرار الوالي لانشاء مؤسسة نظافة تبسة.

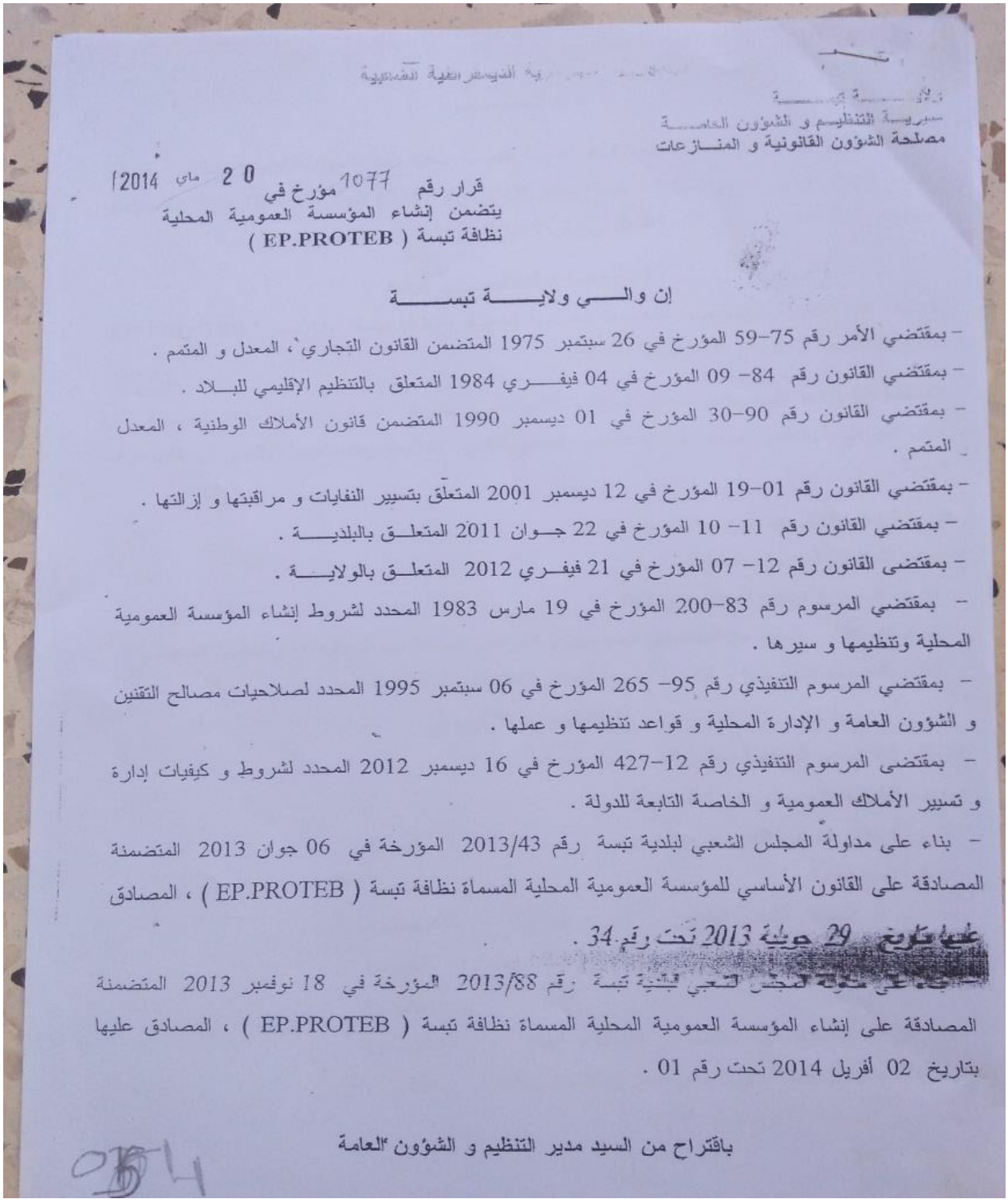

الجمهورية الديمقراطية الشعبية

ولاية تبسة
مديرية التنظيم و الشؤون العامة
مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات

قرار رقم 1077 مؤرخ في 20 ماي 2014
يتضمن إنشاء المؤسسة العمومية المحلية
نظافة تبسة (EP.PROTEB)

إن والي ولاية تبسة

- بمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل و المتمم .
- بمقتضى القانون رقم 84- 09 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد .
- بمقتضى القانون رقم 90-30 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتضمن قانون الأملاك الوطنية ، المعدل المتمم .
- بمقتضى القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها .
- بمقتضى القانون رقم 11- 10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية .
- بمقتضى القانون رقم 12- 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 المتعلق بالولاية .
- بمقتضى المرسوم رقم 83-200 المؤرخ في 19 مارس 1983 المحدد لشروط إنشاء المؤسسة العمومية المحلية وتنظيمها و سيرها .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95- 265 المؤرخ في 06 سبتمبر 1995 المحدد لصلاحيات مصالح التقنين و الشؤون العامة و الإدارة المحلية و قواعد تنظيمها و عملها .
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 12-427 المؤرخ في 16 ديسمبر 2012 المحدد لشروط و كيفيات إدارة و تسيير الأملاك العمومية و الخاصة التابعة للدولة .
- بناء على مداولة المجلس الشعبي لبلدية تبسة رقم 2013/43 المؤرخة في 06 جوان 2013 المتضمنة المصادقة على القانون الأساسي للمؤسسة العمومية المحلية المسماة نظافة تبسة (EP.PROTEB) ، المصادق عليها بتاريخ 29 جويلية 2013 تحت رقم 34 .
- بناء على مداولة المجلس الشعبي لبلدية تبسة رقم 2013/88 المؤرخة في 18 نوفمبر 2013 المتضمنة المصادقة على إنشاء المؤسسة العمومية المحلية المسماة نظافة تبسة (EP.PROTEB) ، المصادق عليها بتاريخ 02 أفريل 2014 تحت رقم 01 .

باقتراح من السيد مدير التنظيم و الشؤون العامة

بقـــــــــــرز

المادة الأولى : تنشأ على مستوى بلدية تبسة مؤسسة عمومية محلية ذات طابع صناعي و تجاري تدعى في صلب هذا القرار بـــ " **المؤسسة** " ، طبقا لأحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 2011/06/22 المتعلق بالبلدية ، وكذا المرسوم رقم 83-200 المؤرخ في 1983/03/19 المذكور أعلاه .

I التسميـــة ، الموضـــوع و المقـــر

المـــادة 02 : تسمى المؤسسة بـــ " **المؤسسة العمومية المحلية – نظافة تبسة** " بإختصار " **EP-PRO TEB** " تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة .

المـــادة 03 : تتخذ المؤسسة من الحظيرة البلدية الكائنة بطريق بكارية – تبسة مقرا لها و يمكن تحويله إلى أي مكان آخر في بلدية تبسة بموجب مداولة المجلس الشعبي البلدي ، كما يمتد إختصاصها الإقليمي إلى كامل تراب البلدية .

المـــادة 04 : تتكفل هذه المؤسسة بالمهام التالية :

- رفع القمامات المنزلية و الصلبة .
- تزيين المحيط و تنظيفه للحفاظ على البيئة .
- إبرام الصفقات و العقود مع المتعاملين العموميين و الخواص المتعلقة بجوانب النظافة و تحسين المحيط .
- القيام بالحملات التحسيسية و التوعية بجميع الوسائل المتاحة حول نظافة المحيط .

II التنظيـــم و التسيـــــر

المـــادة 05 : يسير المؤسسة مجلس إدارة و يديرها مدير .

المـــادة 06 : يتشكل مجلس إدارة المؤسسة من :

– رئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله	رئيســا
– الكاتب العام للبلدية	عضـــوا
– عضوان من المجلس الشعبي البلدي	أعضـــاء
– مديـــر المؤسســـة	عضـــوا
– محاسب المؤسسة	عضـــوا
– ممثل عن الجمعيات المحلية الناشطة في النظافة و البيئة	عضـــوا

كما يمكن للمجلس الإستعانة بأي شخص بحكم كفاءته للمساهمة في أشغاله .

تولى مصالح المؤسسة أمانة مجلس الإدارة .

يمثل مجلس الإدارة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي و
والي الولاية ، و تنهي مهامه بنفس الأشكال .

المادة 08 : تمارس المهام المنوطة بمجلس الإدارة و بمدير المؤسسة طبقا لقانونها الأساسي و
و التنظيم المعمول بهما في هذا المجال .

III ممتلكات المؤسسة

المادة 09 : تتكون ممتلكات المؤسسة من مجموع العقارات المشكلة لمقر حظيرة البلدية ، المنقولات الم
إليها و الإعانات المالية المقدمة من طرف البلدية ، المفصلة ضمن المداولة رقم 88 المؤرخة في 3/11/18
المشار إليها أعلاه ، وكذا الإعانات التي تتحصل عليها من الهيئات الأخرى .

IV مدة بقاء المؤسسة

المادة 10 : تنشأ المؤسسة لمدة غير محدودة طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما في هذا المجال .

المادة 11 : يتم حل و تصفية المؤسسة بنفس الأشكال التي أنشأت بها ، و تعود كل أصولها و خصومها
مستخدميها إلى البلدية .

المادة 12 : يكلف السادة : الأمين العام للولاية ، مدير التنظيم و الشؤون العامة ، مدير ال
المحلية ، رئيس دائرة تبسة ، رئيس المجلس الشعبي لبلدية تبسة ، أمين خزينة بلدية تبسة و المراقب ا
للبلدية كل في حدود إختصاصه بتنفيذ هذا القرار الذي سينشر في نشرة القرارات الإدارية للولاية .

الـــوالـــي
م. بليـــوز

نسخة مطابقة للاصل
2014 ... 17

1-مقابلة مع ضابط الامن العمومية لمديرية الامن لولاية تبسة:

وكان ذلك بتاريخ 2019/05/15

- ✓ كيف يتم تنظيم الأمن بالسوق المغطاة ومحيطه وخاصة في ظل انتشار التجارة الموازية.
- ✓ ماهي المهام المسندة لأعوان الشرطة في السوق المغطاة ومحيطه؟
- ✓ هل عدد أعوان الشرطة كافيين لحفظ الامن بالسوق المغطاة ومحيطه؟
- ✓ ماهي الإجراءات المتخذة في حالة نشوب المشاجرات، السرقات، المخالفات في السوق المغطاة ومحيطه؟
- ✓ هل العدد المسخر من أعوان الامن كافي لتغطيت مجال السوق المغطاة ومحيطه؟

2-مقابلة مع مدير مؤسسة حفظ النظافة لمدينة تبسةPROTEB:

وكان ذلك بتاريخ 2019/05/22 كان مضمون المقابلة مجموعة من الأسئلة تتمثل في:

- ✓ كيف تم انشاء هذه المؤسسة؟
- ✓ ماهي المهام المسندة اليها في مجال الحفاظ على النظافة المحيط وحماية البيئة؟
- ✓ ما هو عدد الشاحنات المسخرة لرفع النفايات وهل كلها في العمل أي غير معطلة وإذا كانت كذلك لماذا لم يتم إعادة صيانتها؟
- ✓ ما هو عدد اليد العاملة لديكم وهل هذا العدد كافي لتغطية القطاع المسؤولين عليه؟
- ✓ كيف يتم العمل او خروج فرق رفع القمامة (أوقات العمل)؟
- ✓ هل لديكم مخطط تسيير نفايات خاص بالقطاع المسند اليكم؟

3-مقابلة مع موظفة بمكتب قمع الغش والحفاظ على صحة المستهلك وموظف بمكتب الصفاقات العمومية*

وكان ذلك بتاريخ 2019/05/10

- ✓ هل حاولتم إعادة الاعتبار للسوق المغطاة؟
- ✓ ماهي الإجراءات المتبعة للقضاء او التعامل مع التجار العشوائيين؟
- ✓ ماهي الصعوبات التي تصادفكم عند تأدية مهامكم بالسوق المغطاة ومحيطه؟
- ✓ هل يمكنكم تزويدنا بالتشريعات والقوانين المعمول بها في مجال حماية المستهلك والبيئة؟
- ✓ ما هو عدد المخالفات التي تم تسجيلها من طرفكم فيما يخص السوق المغطاة ومحيطه؟

4-مقابلة مع البيطرية الممثلة لمكتب حفظ النظافة والصحة للمجلس الشعبي البلدي لبلدية تبسة:

وكانت هذه المقابلة يوم 2019/05/09

- ✓ مما يتكون مكتب حفظ النظافة والصحة؟
- ✓ ما هو الفرق بين مكتب حفظ النظافة والصحة ولجنة الحفظ الصحة؟
- ✓ ماهي المها المسندة اليها في مجال حماية البيئة والصحة العمومية بالسوق المغطاة ومحيطه؟
- ✓ ماهي الإجراءات المتخذة لتطبيق وفرض القوانين والنظافة بالسوق؟
- ✓ ماهي أنواع وعدد المخالفات التي تم تسجيلها من طرفكم بالسوق المغطاة لمدينة تبسة؟

مخطط الموقع و الموضع لسوق مغطاة لمدينة تبسة

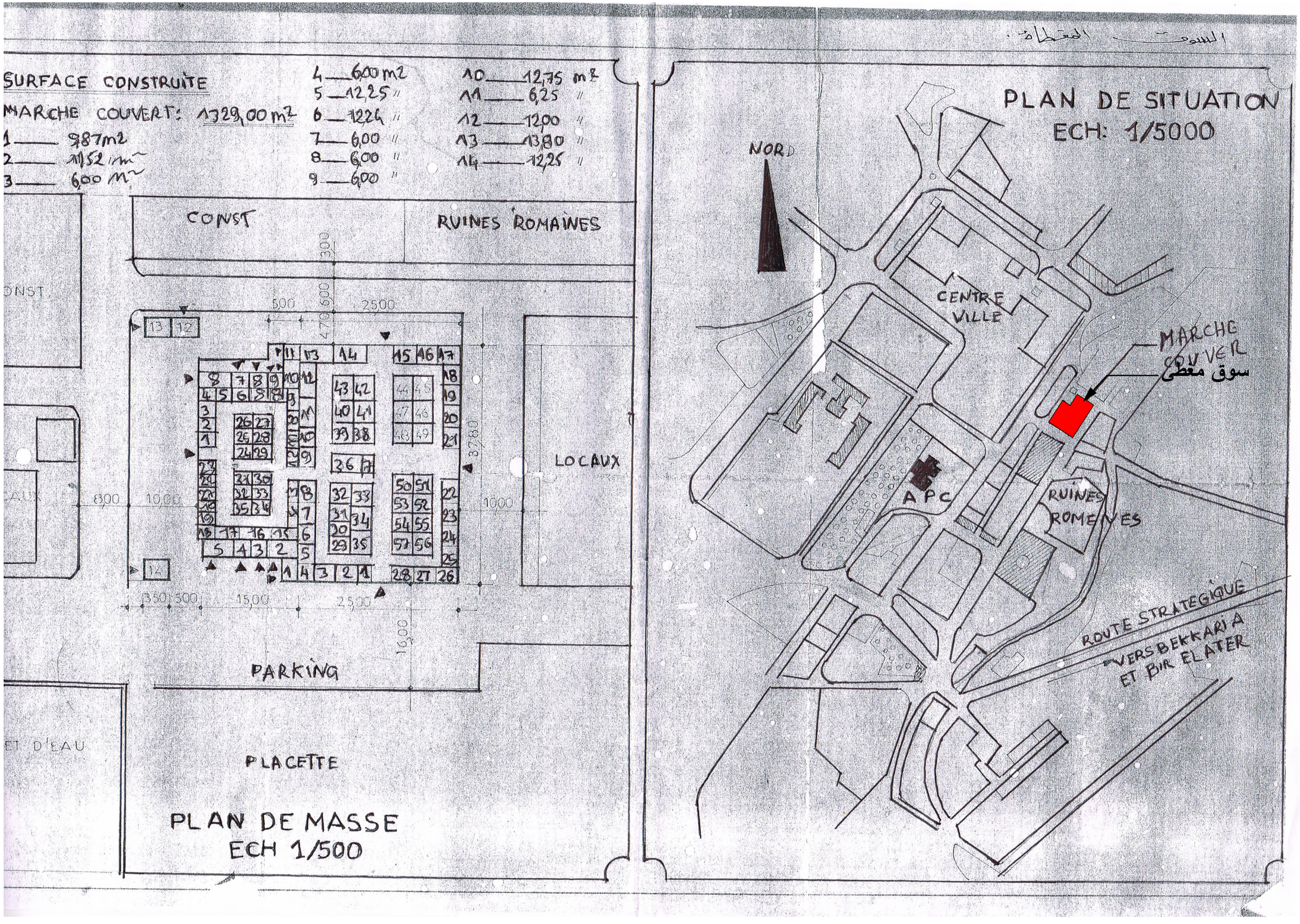

المصدر : مكتب أملاك الدولة للمجلس الشعبي البلدي

مخطط أجنحة السوق المغطاة

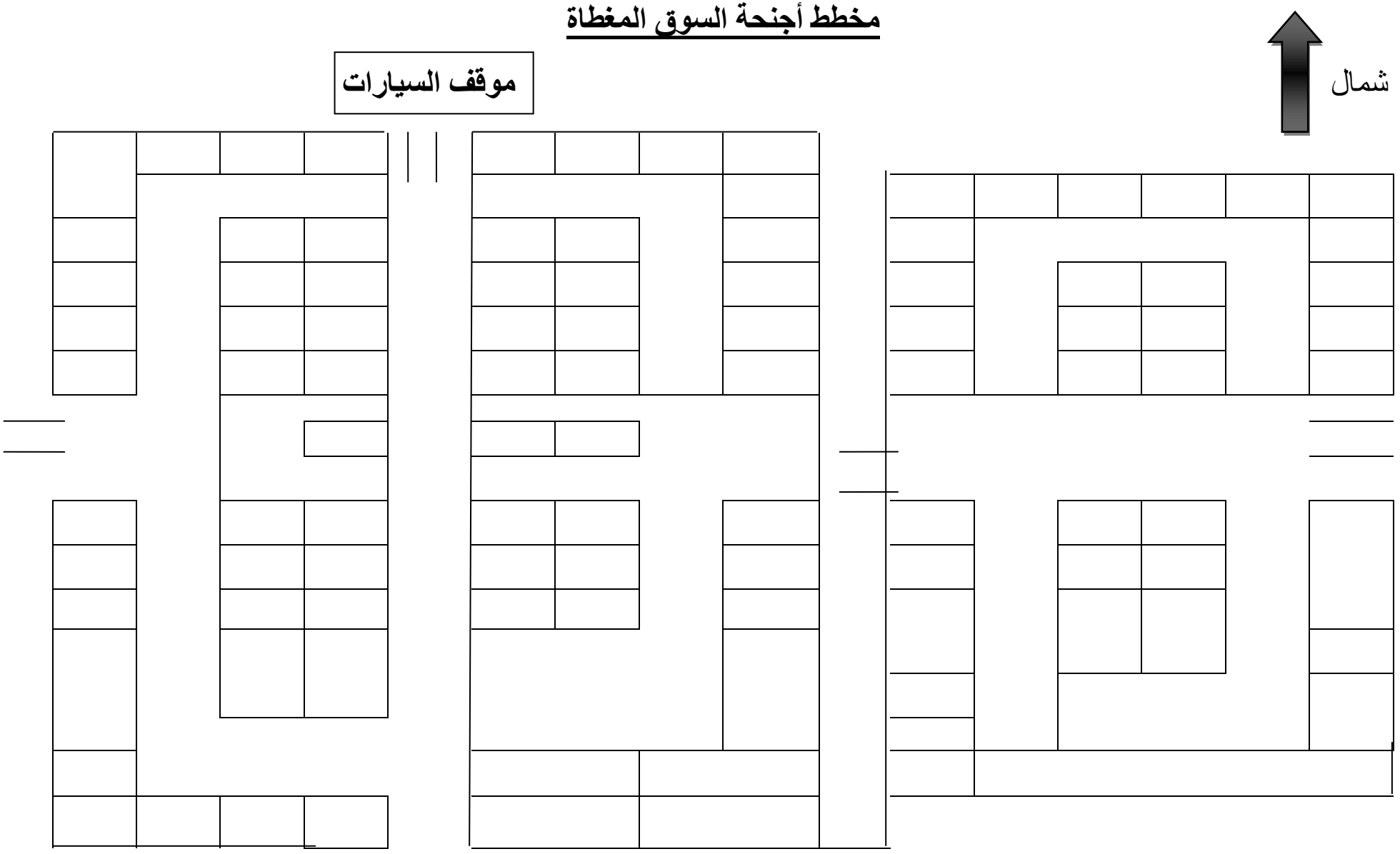

المصدر: مديرية التجارة لولاية تبسة

خـــــطـــــــة الـعـــــمـــــل

الفصل التمهيدي: المدخل ا لعام

مقدمة عامة.

1- الإشكالية.

2- الفرضيات.

3- أهمية الدراسة.

4- أهداف البحث.

5- أسباب إختيار الموضوع.

6- المنهجية المتبعة في البحث.

الفصل الأول: السند النظري

تمهيد.

المبحث الأول: مفاهيم ومصطلحات

I. الإستدامة.
II. التنمية العمرانية المستدامة.
III. العمارة المستدامة.

المبحث الثاني: أمثلة عن التنمية المستدامة للمدن.

I. التنمية المستدامة والمدينة في الجزائر.
II. مثال عن المدينة المستدامة في العالم.

خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية لمدينة الوادي

تمهيد

I. مدخل عام لمدينة الوادي.
II. الدراسة الطبيعية.
III. الدراسة العمرانية.
IV. الدراسة السكانية.
V. الدراسة الإقتصادية.

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة بمدينة الوادي

تمهيد

I. مقومات ومؤهلات التنمية المستدامة في مدينة الوادي.

1-المؤهلات الإقتصادية لمدينة الوادي.

2- المؤهلات الإجتماعية لمدينة الوادي.

3- المؤهلات البيئية لمدينة الوادي.

4- المؤهلات والقيم العمرانية والمعمارية.

II. عوائق التنمية المستدامة في مدينة الوادي.

1- ظاهرة صعود المياه الجوفية.

2- مشكل حماية الإرث الفلاحي.

خلاصة الفصل.

الفصل الرابع: أفاق البرمجة العمرانية وتجسيدها بمشروع عمراني

- تمهيد.

I. البرمجة العمرانية لمدينة الوادي.

II. تحليل مجال الدراسة.

III. تقديم أرضية المشروع.

IV. البرمجة العمرانية للمشروع.

خلاصة الفصل.

خاتمة عامة.

Sommet mondial sur le développement durable 2002

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

MINISTÈRE DE L'ÉCOLOGIE ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

MONDIALISATION AU SERVICE DU DEVELOPPEMENT DURABLE

DES BIENFAITS INDISSOCIABLES DE RISQUES

Au sortir de la seconde guerre mondiale, en 1945, fut imaginé et mis en place un système de coopération ouvert, à l'échelle de la planète, adapté à une société internationale : la Société des Nations qui enfantera l'Organisation des Nations Unies (ONU) répondait au besoin émergent de donner un cadre aux principaux échanges de matières premières et de conforter, par la coopération entre les Etats, la recherche de solutions pacifiques aux différents problèmes, différents ou conflits internationaux. Le bon fonctionnement de ce système a permis l'émergence de la mondialisation économique, qui rend aujourd'hui nos vies indissociables du fonctionnement et du devenir d'une société mondiale. Cette évolution inéluctable, ce changement de dimension spatiale, mais surtout sociétale, est le principal défi que doivent aujourd'hui relever les dirigeants de la planète.

La mondialisation économique, aujourd'hui mise en cause pour expliciter nombre de maux de nos sociétés planétaires, est à l'origine de bienfaits que l'humanité ne peut nier : les dernières décennies ont vu l'élévation du niveau de vie moyen dans la majorité des pays de la planète, les échanges de biens et services se multiplient en s'accompagnant d'un élargissement des possibles proposés pour le développement social (mobilité, accès à l'information et l'éducation, accès aux cultures, accès aux biens et services nouveaux,..) qui est à l'origine d'une accélération de la croissance économique dont nombre d'entre nous touchent directement les fruits dans leur vie quotidienne. La mondialisation du savoir qui découle et accompagne la mondialisation économique, est à l'origine d'une accélération des découvertes scientifiques qui ouvrent des perspectives d'avenir nouvelles : notamment en terme de développements technologiques, de développement des approvisionnements alimentaires et énergétiques et de santé publique. L'augmentation de l'espérance de vie moyenne sur la planète est un indicateur des progrès globaux en matière de connaissance médicale et de politique de santé. La mondialisation du savoir, certainement rendue possible par la mondialisation économique et le développement accéléré des technologies de l'information (internet, extranet,..), rend aujourd'hui possible sa propre contestation par différentes parties prenantes de la société civile : elle conforte l'efficacité d'action des contre pouvoirs qui la remettent en cause.

Mais la mondialisation économique actuelle a créée ou conforte l'émergence de risques intolérables pour l'humanité à court comme à long terme : la répartition inéquitable des fruits et richesses de cette mondialisation, qui s'accompagne d'une centralisation de plus en plus forte du pouvoir de décisions structurelles pour l'avenir aux mains d'un nombre restreints d'individus et organisations, en est une explication forte. Les lois qui régissent les marchés mondiaux sont à l'image de cette centralisation apparente des préoccupations qui les sous tendent : une pensée unilatérale, orientée vers la recherche du bénéfice à court et moyen termes, au détriment d'objectifs communs et à long terme dans le domaine social et environnemental. L'extrême rapidité du développement ultra-rapide des relations transfrontières entre organisations, groupes et individus, sans aucune association des Etats et avec sur lesquelles les pouvoirs judiciaires nationaux ont peu d'emprise, crée les conditions de développement rapide et non (ou peu) contrôlé de la criminalité, de la corruption, du commerce de produits illicites comme les drogues, du terrorisme, des pollutions et de l'exploitation irresponsable des ressources naturelles, de l'armement, des migrations imprévues et clandestines de populations, de la propagation de maladies infectieuses.

La mondialisation est inéquitable : Plus de trois quart du commerce mondial est réalisé par les pays développés : si la participation des PED dans le commerce mondial s'accélère depuis le début des années 90, c'est encore de manière très marginale. L'impact sur l'environnement de la mondialisation est à double titre négatif : elle pousse à la spécialisation et à l'intensification des processus productifs, contribuant ainsi à la dégradation des milieux naturels ; elle accroît la visibilité de certains problèmes environnementaux et renforce leur dimension internationale.

Mondialisation et interdépendance : Force est de constater que de plus en plus de problèmes (sécurité et terrorisme, environnement, climat, démographie,..) se posent aujourd'hui à des échelles dépassant les Etats : ils sont globaux, ils sont planétaires. Cette globalisation des choix et problèmes de développement montre l'ineffable interdépendance entre les pays, entre tous les habitants de la planète, de fait solidaires d'un même devenir.

Elle engendre des besoins d'uniformisation des règles de jeu, des comportements et des consommations par l'ouverture à

l'universalité des connaissances et l'accès ouvert aux biens, aux services et à l'information, en préservant les spécificités culturelles et les ancrages territoriaux de chaque civilisation. Les impacts environnementaux de la mondialisation appelle une régulation internationale de l'environnement dans certains domaines spécifiques (interdiction de commercialiser des produits dangereux ou des espèces menacées, par exemple).

CONDITIONS D'UNE MONDIALISATION AU SERVICE DU DEVELOPPEMENT DURABLE

Le développement durable doit faire face à une double mondialisation, économique et écologique. La première est un processus d'internationalisation croissante des marchés, des technologies, des modes de communication et de consommation. La seconde résulte de la mise en cause des régulations de la biosphère, dont témoignent la diminution de la couche d'ozone, le changement climatique, la perte de biodiversité ou la raréfaction des ressources mondiales en eau. Ces deux processus s'interpénètrent : la mondialisation économique accentue la mondialisation écologique et cette dernière, par les régulations environnementales qu'elle entraîne (questions de marché libre posées à l'OMC, accords internationaux sur les émissions atmosphériques, droits de propriété sur la biodiversité, transport et dépôts de déchets toxiques), influe sur le processus de mondialisation économique.

Cette interdépendance produit des effets contradictoires. Bénéfiques pour les uns : croissance globale, accélération de la diffusion de nouvelles technologies, notamment de technologies favorables à l'environnement etc... Néfastes pour les autres : inégalités croissantes, notamment inégalités des échanges écologiques entre pays du Nord et du Sud, déséquilibres économiques, instabilité sociale, qu'il s'agisse de pays en développement ou de franges pauvres des populations des pays industrialisés.

Le débat mondialisation-environnement tourne en grande partie autour du rôle des entreprises multinationales. Les principes directeurs de l'OCDE les concernant visent la publication d'informations (l'intelligence économique et l'organisation du traitement de l'information), l'emploi et les relations professionnelles, l'environnement, la science et la technologie, la concurrence et la fiscalité. Ces entreprises sont souvent d'importants pollueurs et/ou utilisateurs de ressources naturelles.

Mais elles diffusent de nouvelles technologies de lutte contre les pollutions et des pratiques de bonne gestion environnementale. Elles peuvent appliquer des normes de produits et de procédés supérieures à celles en vigueur dans les pays où elles opèrent. Les entreprises, pour s'insérer dans les réseaux de la mondialisation, doivent cumuler aujourd'hui quatre niveaux de cultures : globale, mondiale, nationale et locale.

L'insuffisance de règles dans la compétition internationale ne facilite pas la compréhension de la mondialisation. Celle-ci nécessite une éthique et appelle la mise en œuvre du principe de précaution. Elle a besoin de régulations et d'actions correctrices. Elle implique l'adoption de stratégies gagnantes-gagnantes par les autorités publiques et le secteur privé, permettant de réconcilier la compétitivité économique avec la nécessité de protéger l'environnement. Elle renvoie à l'impératif d'une nouvelle gouvernance, marquée par de nouvelles échelles, de nouveaux ajustements institutionnels, de nouveaux instruments et de nouvelles procédures de négociation et fondée sur un partenariat entre les gouvernements, les firmes et les citoyens. Elle doit être traitée en liens avec les questions d'ouverture commerciale et de pauvreté. Les gouvernants doivent être à l'écoute des citoyens. La mondialisation suscite des craintes, fondées, parmi les populations dans le monde. Ces craintes ne seront apaisées que si ces populations sont convaincues qu'il est tenu compte de leurs préoccupations essentielles.

▶ Mondialisation et intégration régionale

La Conférence des Nations-Unis sur les pays les moins avancés (mai 2001) a rappelé la nécessaire contribution de la communauté internationale à la réduction des inégalités entre pays et à l'exclusion de certains pays. L'accès aux marchés d'exportation et l'augmentation de leurs capacités d'exportation sont cruciaux pour les PMA. L'intégration économique régionale préconisée par la Commission Européenne peut constituer une étape pour de nombreux pays dans la perspective d'une meilleure présence dans l'économie mondiale.

▶ Mondialisation et préservation de la diversité culturelle

Face à l'uniformisation des modes de consommation et de production qui accompagne la mondialisation économique, se fondent de nouvelles activités économiques qui permettront de préserver au niveau mondial les diversités culturelles et sociales qui enrichissent le développement et la créativité locale : le développement de produits et services à forte valeur patrimoniale et culturelle, concernant le secteur des loisirs, du tourisme, de l'agro-alimentaire, de l'artisanat, et de l'art est en forte émergence, traduisant une soif de symboles plus 'réels', d'identité reposant sur des racines locales, face à une mondialisation qui délocalise et virtualise.

La préservation de la diversité culturelle pourrait garantir un nouveau champs de consommation : la consommation de la diversité culturelle, comme support à nos identités culturelles. Cette diversité culturelle se rattache à des territoires locaux : on peut la valoriser à l'échelle des « terroirs » (« entité territoriale dont les valeurs patrimoniales sont les fruits de relations complexes et de longue durée entre des caractéristiques culturelles, sociales, écologiques et économiques ») ..qui , considérés d'un point de vue mondial, peuvent contribuer à préserver la biodiversité, les diversités sociales et culturelles, en conformité avec les objectifs de développement durable.

Le défi consiste à mettre en relation la mondialisation économique avec le développement équilibré, éco-efficace et socialement responsable, des terroirs. Un moyen en est le développement du tourisme durable, dont 2002 est l'année internationale pour les Nations Unies. Un autre moyen consiste à développer les mécanismes à charge des collectivités locales (type Agenda 21 local) qui identifieraient et mettraient en synergie le développement local et les filières de production et distribution économique des produits locaux. Pour garantir la qualité des produits du terroir ainsi constitué, la labelisation 'de développement durable' des produits et services issus de celui-ci est à imaginer

هيكل مخطط البحث:

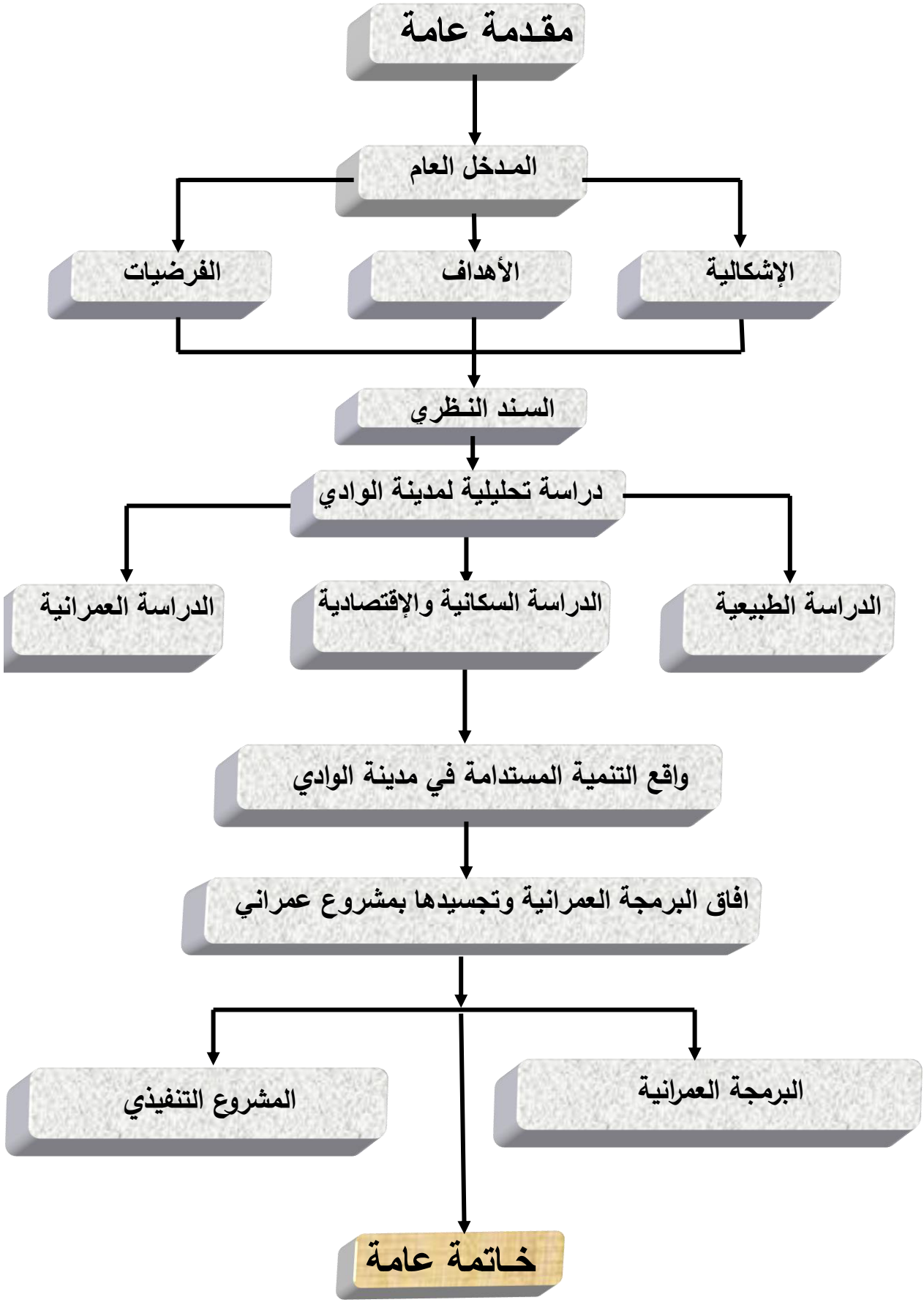

الفصل التمهيدي

المدخل العام

الفصل الرابع

افاق البرمجة العمرانية وتجسيدها بمشروع عمراني

الفصل الثالث

واقع التنمية المستدامة بمدينة الوادي

قائمة المراجع

الفهارس

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية لمدينة الوادي

الفصل الأول

السند النظري

الملاحق